جامعة القاهرة
كلية الاقتصاد والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية



أزمة حزب العمل الإسرائيلي

من عام ١٩٩٦ إلى العدوان على لبنان ٢٠٠٦

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير
فى العلوم السياسية

إعداد الباحثة
هبة جمال الدين محمد

تحت إشراف
أ.د. مصطفى كامل السيد

إبريل ٢٠٠٩

الإجازة

أجازت لجنة المناقشة في هذه الرسالة للحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية بتقدير جيد جداً بتاريخ ٢٠٠٩/٠٤/٢٩ بعد استيفاء جميع المتطلبات.

اللجنة

الاسم	الدرجة العلمية	التوقيع
١. أ.د مصطفى كامل السيد	أستاذ علوم سياسية	
٢. أ.د. أحمد يوسف أحمد	أستاذ علوم سياسية	
٣. د. عماد جاد	دكتوراة في العلوم السياسية	

الفهـــــــــــرس

أرقام الجداول والأشكال التوضيحية

أولاً: الجداول

ثانياً: الأشكال التوضيحية

شكــــــر وإهداء

الحمد الله صاحب المن والنعمة ... والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للأمة وبعد.
فيسعدني أن أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير لكل من ساهم في إخراج هذه الرسالة، **إلى كل أساتذتي** ... مصابيح العلم والمعرفة ... الذين أضاءوا لي الطريق ويسروا لي السبل ليرى هذا البحث النور ويكون عوناً لمن يتلمسون الطريق بعدي.

إلى أستاذي **الدكتور/ مصطفى كامل السيد** وذلك لتفضله المشكور ببذل الجهد والعون لي وإفادتي بنصحه الكريم وتوجيهاته السديدة.

إلى الأستاذ الدكتور/ أحمد يوسف أحمد، استاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، **والدكتور/ عماد جاد**، رئيس تحرير مختارات إسرائيلية، ذلك لتكرمهما بالموافقة على المشاركة في مناقشة الرسالة رغم مسئولياتهما وضيق وقتهما.

أيضاً كل الشكر والتقدير لكل من **الدكتورة/ إيمان حمدي**، الأستاذ المساعد للعلوم السياسية بالجامعة الأمريكية، و**سعادة السفير محمد بسيوني**، رئيس لجنتي الأمن القومي والشئون الخارجية بمجلس الشورى، وسفير مصر السابق في إسرائيل ، **والأستاذ/ أيمن عبد الوهاب**، الخبير الإستراتيجي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، **والدكتور/ عبد العليم محمد**، الخبير الإستراتيجي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، **والأستاذ الدكتور/ ماجد عثمان**، رئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، **وسعادة السفير/ حسين الكامل**، مستشار التعاون الدولي بمركز المعلومات، **وسعادة السفير/ حسن عيسى**، مدير إدارة إسرائيل الأسبق بوزارة الخارجية ، **واللواء/ عماد الدين عبد الرحمن**، وكيل المخابرات العامة الأسبق، والمدير التنفيذي المساعد بالمنظمة المصرية للإغاثة الإنسانية وإعادة التأهيل، **والمنظمة العربية لمناهضة التمييز العنصري**، وأخص بالشكر **أ. ريمون كامل**، **وأ. مهند الغصين**. على ما أعانوني به من كريم نصح وعظيم توجيه مما كان له عظيم الأثر في إخراج هذه الرسالة.

وأهدي هذا الجهد إلى **أمي** الغالية الضياء الذي يمنحني النور والدفء، نبع الحكمة والرعاية الدائمة، راعية اجتهادي وطموحي، التي لولاها لمَ خرج هذا العمل إلى النور، كما أهدي هذه الرسالة إلى **أرواح أبي وجدي وجدتي** ... الأصل والأصالة، وإلى روح أستاذي **اللواء/ محمد ماهر خليفة** مرشد بدايتي العلمية والذي أدين له بالكثير، وإلى أخوتي **محمد وداليا**.

إلى كل طالب علم يسعى حثيثاً لمزيد من المعرفة ويدفعه الاجتهاد والطموح، **إلى أبطال المقاومة الفلسطينية الباسلة**، **إلى الأمهات الثكلى بالأرض المحتلة**، **إلى كل ضحايا الاعتداء الإسرائيلي** الغاشم، **إلى كل صاحب كلمة حق** يدافع من أجلها، **إلى كل هؤلاء** أقدم هذه الرسالة داعية المولى أن تكون خالصة لوجهه الكريم نافعة لي وللجميع بإذنه وتوفيقه.

والله أسأل أن يوفق الجميع دوماً لما يحبه ويرضاه، فهو سبحانه ولي التوفيق،،،

مقدمـــــــة

جاءت حرب لبنان، التي بدأت في ١٢ يوليو لعام ٢٠٠٦، لتعلي من حالة التخبط التي يعاني منها اليسار الإسرائيلي بقيادة حزب العمل زعيم هذا المعسكر ، فكشفت استطلاعات الرأي منذ بداية هذه الحرب عن التراجع الحاد داخل إسرائيل في تأييد كلٍ من حزب العمل وحزب كاديما، الحزبين الذين هيمنا على الحكومة الإسرائيلية آنذاك وزعيمي هذه الحرب ، بحوالي ثلث قوتهما البرلمانية ، مما وضع حزب العمل بعد الحرب في موقف مزرٍ هو وقائده آنذاك عمير بيرتس الذي تراجعت مكانته علي الصعيد السياسي "كقائد عمالي قاد حرباً ليست ضرورية مما أنعكس سلبا علي مكانته في زعامة الحزب وعلي مجمل مستقبله السياسي، مما دفع الكثير من المحللين أمثال برهوم جريسي إلي القول بأن حزب العمل وبيرتس هما الخاسران الكبيران من هذه الحرب ([1]) . ومن ثم صب ذلك في رصيد الأزمة التي يعاني منها حزب العمل الإسرائيلي والتي بدأت إرهاصاتها منذ عام ١٩٩٦ بالتحديد مع مقتل إسحاق رابين عام ١٩٩٥ واستمرت حتي جاءت حرب لبنان لتعلي من وطأتها .

والمتتبع لمسيرة أداء حزب العمل ([2]) في الحياة السياسية في إسرائيل سيجد أن الحزب قد مر بثلاث مراحل:

المرحلة الأولى منذ عام ١٩٤٩ حتي عام ١٩٧٧ فقد كان أداء حزب العمل في الانتخابات يأخذ في الارتفاع والهبوط بمعدل متوازن ، فقد يخسر مقعداً أو أثنين وقد يتصاعد الأمر لتصل خسارته إلي خمسة مقاعد في الكنيست إلا أن هذه الخسارة لم تكن بسبب حزب العمل ذاته وإنما بسبب عوامل خارجية عنه ([3]).

المرحلة الثانية بدأت منذ عام ١٩٧٧ حتى عام ١٩٩٦، حيث انتقل حزب العمل خلال هذه المرحلة من الحكم إلى المعارضة إلى سدة الحكم مرة أخرى، فقد كان الحزب يستعيد قوته من دورة انتخابية لدورة انتخابية أخرى لذلك لم تكن هذه الخسارة بتلك المرحلة دليلاً علي أزمة أو تراجع في قوة حزب العمل([4]) إلا إنه بمقتل رابين في الرابع من نوفمبر عام ١٩٩٥ – علي يد

([1]) برهوم جريسي، "**انعكاسات الحرب علي الحلبة الحزبية في إسرائيل : مستقبل أولمرت وحكومته مرهوناً بنتائج الحرب البعيدة المدي**" ، المشهد الإسرائيلي ، العدد ١٤٠ ، الثلاثاء ٢٠٠٦/٨/٢٢، ص ٣.

([2]) جاءت نشأة حزب العمل الإسرائيلي نتيجة ائتلاف ثلاثة أحزاب في حزب واحد ألا وهي حزب الماباي وحزب رافي وحزب أحدوت هاعافوداعام ١٩٦٨ ، من هنا أعُتبر حزب العمل الوريث التقليدي لحزب الماباي الإسرائيلي الذي تمكن من إقامة الدولة الإسرائيلية عام ١٩٤٨، ومن ثم كانت له الهيمنة علي الساحة الإسرائيلية حتى عام ١٩٧٧ ، لمزيد من التفاصيل أنظر : هاني عبد الله ، **الأحزاب السياسية في إسرائيل : عرض وتحليل** ، لبنان : بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨١، صـ ١٦٥ : صـ١٧٦.

([3]) فتمثلت هذه الأسباب في التغيير الذي أدخل آنذاك على نظام توزيع فائض الأصوات بالكنيست كما حدث في انتخابات الكنيست الثاني، وموجات الهجرة القادمة من الإتحاد السوفيتي آنذاك التي افتقدت للخبرة السياسية مما دفعها لتأييد الأحزاب المتطرفة وذلك حدث في الكنيست الثالث، وظهور اتجاه داخل إسرائيل بضرورة معاقبة الحزب في انتخابات الكنيست الثامن نتيجة الخسارة في حرب ١٩٧٣. لمزيد من التفاصيل انظر: فوزي أحمد تيم، **النظام الانتخابي في إسرائيل وأثره في تشكيل الحياة الحزبية والسياسية : بحث مقدم لنيل درجة الماجستير** ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٥، صـ ١٢٠ : صـ ٣٥٠.

([4]) فمع انتخابات الكنيست العاشر١٩٨١ حصل علي ٣٢ مقعداً بالمقارنة بعدد المقاعد التي حصل عليها الحزب في الكنيست السابق أي خسر حوالي ١٩ مقعداً، ثم جاءت انتخابات الكنيست لعام ١٩٨١ ليحصل المعراخ علي ٤٧ مقعداً . وفي انتخابات ١٩٨٤ فقد ثلاثة مقاعد ليحصل علي ٤٤ مقعداً ، مما أدي إلي اشتراك الحزب في حكومة ائتلافية مشتركة مع حزب الليكود سميت بحكومة الائتلاف الوطني، وفي انتخابات عام ١٩٨٨ حصل حزب العمل علي ٣٩ مقعداً أي خسر خمسة مقاعد بالمقارنة بانتخابات الكنيست السابقة لكنه استطاع استعادة قوته مرة أخري في انتخابات الكنيست الثالث عشر فقد تمكن حزب العمل من استعادة ثقة الجماهير وحصل علي ٤٤ مقعداً بينما حصل حزب الليكود علي ٣٢ مقعداً. لمزيد من التفاصيل أنظر: أوري وزولي ، **هل ستبقي إسرائيل حتي عام ٢٠٤٨ ؟** ، سميرة دميان (ترجمة) ، القاهرة، وزارة الإعلام: الهيئة العامة للاستعلامات، كتب

متطرف يهودي – دخل العمل في أزمة ممتدة لم يستطع الخروج منها ([1]) ، بل وزادت حدتها مع حدوث حرب لبنان لعام ٢٠٠٦ وكان ذلك هو بداية المرحلة الثالثة لمسيرة حزب العمل في الساحة السياسية بإسرائيل .

المرحلة الثالثة : منذ انتخابات الكنيست لعام ١٩٩٦ أخذت أسهم حزب العمل في الهبوط حيث تجسد ذلك في أدائه الهزيل في انتخابات الكنيست منذ ذلك الوقت([2])، إلا أنه مع مجيء انتخابات الكنيست السابع عشر تكهن البعض بإمكانية خروج العمل من الأزمة التي دخلها منذ مقتل إسحاق رابين حيث جاء الحزب في المرتبة الثانية للأحزاب الناجحة في الانتخابات على الرغم من حصوله على ١٩ مقعداً أي نفس عدد المقاعد التي حصل عليها في الانتخابات السابقة إلا أنه احتل المرتبة الثانية في الانتخابات، وما زاد من هذا التفاؤل أن بيرتس (زعيم الحزب آنذاك) في بداية نجاحه بالانتخابات الداخلية لرئاسة حزب العمل لعام ٢٠٠٥ أعلن أنه سيسير علي نهج رابين([3])، إلا أنه لم يستطع تنفيذ ما صرح به ، بل على النقيض كان السبب في زيادة وطأة الأزمة التي يعاني منها الحزب ، وخلق أمامه عدداً من التحديات التي تعوق مسيرة الحزب وخاصة بعد حرب لبنان حيث خلق قاعدة من المتمردين من قادة الحزب الذين أهملهم أثناء تشكيله للحكومة، كذلك وقف أمامه تحدٍ مهم تمثل في الأزمة التي يضعه باراك فيها حيث خطط إلي بلورة معسكره الانتخابي تمهيداً للمنافسة في انتخابات العمل ٢٠٠٧ والتي فاز بها بالفعل، فقد كانت النتيجة السريعة لهذه الحرب هى أن احتل الحزب مكانة الخاسر الأكبر فيها، بالإضافة إلى هزيمة بيرتس الذي انعقدت حوله الآمال لإخراج الحزب من أزمته في الانتخابات الداخلية للحزب ٢٠٠٧. أما باراك على الرغم من توقع كثير من المحللين نجاحه في قيادة الحزب وإخراجه من أزمته لكنه زاد من حدة أزمة الحزب كما سيتضح لاحقاً بل وتعالت الاستطلاعات التي لا تبشر بإمكانية عودة الحزب إلى السلطة مرة أخرى كحزب حاكم مما يعكس معاناة الحزب وافتقاده لمقومات نجاحه، وقد أكدت نتائج انتخابات ٢٠٠٩ هذا الوضع حيث ترك الحزب المرتبة الثانية على الساحة السياسية بإسرائيل ليحتل المرتبة الرابعة بحصوله على ١٣ مقعد ([4]).

من هنا يتضح أن هذه المرحلة التي يمر بها الحزب اتصفت بدخول الحزب في غمار أزمة ممتدة فهي ليست أزمة عارضة كما كان من قبل ، من هنا يأتي التساؤل حول ماهية أزمة حزب العمل هل هى أزمة طارئة أم أزمة ممتدة ؟ وماهية أسباب هذه الأزمة أترجع للتغيرات في الخريطة الحزبية الإسرائيلية أم للتحول في الرأي العام الإسرائيلي إلي معسكر اليمين ، أم للوضع الداخلي المتردي بحزب العمل؟

مترجمة ٨٤٥. والآن دوتي ، **الدولة اليهودية قرن لاحق** ، السيد عمر (ترجمة) ، القاهرة ، وزارة الإعلام : الهيئة العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة ٨٤٠، صـ١٤٨. وماجد كيالي ، **"قراءة سياسية لنتائج الانتخابات الإسرائيلية"** ، شئون الأوسط، العدد ١٩٤٨ ، يوليو ١٩٩٩، صـ١٠٠.

([1]) مركز زايد للتنسيق ، **الأحزاب الإسرائيلية : دراسة في الموقف السياسي ١٩٤٩ : ١٩٩٩** ، دولة الإمارات العربية المتحدة ، صـ٢٥ : صـ٢٦ .

([2]) فحصل في انتخابات ١٩٩٦ علي ٣٤ مقعداً أي خسر ١٠ مقاعد بالمقارنة بالانتخابات السابقة لها وفي انتخابات ١٩٩٩ تراجعت عدد مقاعد العمل من ٣٤ مقعداً إلي ٢٦ مقعداً، ثم جاءت انتخابات عام ٢٠٠٣ لتعلي من أزمة حزب العمل فقد خرج العمل من الانتخابات بخسارة لم يشهدها من قبل فقد تراجعت عدد مقاعده لتصل إلي ١٩ مقعد ، لتصبح هذه هي المرة الأولي في تاريخ حزب العمل التي يحصل فيها علي أقل من ٢٠ مقعد، مما يعكس الأزمة التي يعاني منها الحزب. لمزيد من التفاصيل أنظر: الكنيست الإسرائيلي، **انتخابات الكنيست**، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في http://www.knesset.gov.il/description/arb/، بتاريخ ٢٠٠٨/١/١.

([3]) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، **"الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثون"** ، البرنامج ، التركيبة ، والأعضاء ، أوراق إسرائيلية ، العدد ٣٣ ، صـ٥٠ .

([4]) الكنيست الإسرائيلي، **انتخابات الكنيست**، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في http://www.knesset.gov.il/description/arb/، بتاريخ ٢٠٠٩/٠٣/٠١.

المشكلة البحثية :

تنطلق الرسالة من قضية فحواها تراجع مكانة الأحزاب العلمانية، وعلى وجه الخصوص الأحزاب الصهيونية بالتركيز على حزب العمل الإسرائيلي. فقد حدث تراجع في أدوار الأحزاب السياسية العلمانية التي تعلي من قيم المادية والعلم والتحديث، وتجب الدين واللاهوت والمقدسات بشكل نسبي أصبحت تعاني من أزمة منذ منتصف عام ١٩٧٠ ، فقد حدث رد فعلي محافظ قيد التوجه الاجتماعي نحو العلمانية عمل بدوره على فقدان تماسك العلمانية المرنة (الناعمة) Soft Secularism التي تجسدها تلك الأحزاب. وحدثت ردة عن تلك القيم مقابل التمسك بالقيم الدينية واللاهوتية والمقدسات وزيادة التمسك بالمؤسسات التي تمثل تلك المعتقدات، حيث ساعد ذلك زيادة الإنفاق على التعليم الديني والخدمات الاجتماعية، وما صاحب ذلك من عوائق نتجت عن عملية التحديث والتقدم العلمي (١).

ساعد ذلك على تراجع دور ومكانة تلك الأحزاب العلمانية مقابل صعود تيارات دينية جديدة وزيادة نفوذها كالأحزاب الدينية، كما حدث في إسرائيل مؤخراً منذ انتخابات عام ١٩٩٦ كجزء من أزمة الأحزاب العلمانية بالشرق الأوسط فصعد حزب الله في لبنان والأخوان المسلمين في مصر وحماس في فلسطين والحركات الإسلامية في الجزائر واليمن والكويت والمغرب ... الخ. فقد حدث صعود لما يسمى بالإسلام السياسي داخل الساحة السياسية مؤخراً وأصبح لتلك الكيانات دور مؤثر على مجريات الساحة الدولية وليست الداخلية فقط. فعملت الأصولية الدينية التي عاد التمسك بها وعاد لها رونقها إلى معادة الأحزاب العلمانية والتوجه العلماني في العالم. مما وضع الأحزاب العلمانية في مأزق حقيقي فأصبحت تعاني من تراجع دورها مقابل تنامي لأدوار كيانات معادية لها تعمل على إضعافها وإحلالها تماماً أو في حالات أخرى إلى التخلص من سيطرتها والاستفادة منها قدر الإمكان أو ابتزازها.

من هنا تحاول هذه الرسالة كشف أسباب تراجع الأحزاب العلمانية، وماهية أزمة تلك الأحزاب مع دراسة حالة لأزمة حزب العمل الإسرائيلي الوريث الشرعي لحزب الماباي الذي يرجع الفضل له في تأسيس دولة إسرائيل منذ بداية الاستيطان في الأراضي المحتلة، لذلك حظي بالسيادة والسيطرة علي الحياة السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي، إلا أنه منذ عام ١٩٩٦ أخذت مكانة الحزب في الهبوط داخل الحياة السياسية بإسرائيل حتى حصل لأول مرة في تاريخه على أقل من ٢٠ مقعد عام ٢٠٠٣ واستمرت هذه الأزمة في التبلور خلال العقد الماضي واستمرت حتى وقتنا هذا. ومن ثم كان من الضروري استقصاء أسباب هذه الأزمة، فهل هي أزمة داخلية نابعة من الحزب ذاته أم أنها تعود إلى أسباب خارجية عن الحزب كالتغير في الخريطة الحزبية بالنظام السياسي الإسرائيلي أو إلى التوجه اليميني للرأي العام الإسرائيلي أم ترجع هذه الأزمة إلى ظروف مرحلية يعود بعدها الحزب إلى وضعه السابق بعد انقضاء تلك الظروف؟، ثم يحاول البحث الوقوف على مستقبل هذا الحزب الذي يعتبر أزمته امتداداً لأزمة الأحزاب العلمانية في المحيط الإقليمي له أي امتداد لأزمة الأحزاب العلمانية في الشرق الأوسط.

---

(١) Barry, Kosmin A., **"Hard and Soft Secularist and Hard and Soft Secularism: An intellectual and research challenge"**, Society for Scientific Study: An Annual Conference, Oct 1921, 2006, Portland, Oregon, Institute for Study of Secularism and Irreligion, www.trincoll.edu.nr/raonlyress/9614BCs, accessed on 24/08/2008.

التساؤلات البحثية :

تحاول الرسالة الإجابة عن التساؤلات التالية :

- ما ملامح أزمة الأحزاب الصهيونية العلمانية في البيئة السياسية الإسرائيلية ؟
- ما أسباب أزمة حزب العمل هل هى نتيجة للصراع الحزبي داخل الحزب والمعسكر ككل، أم تتعلق بالتطور الجيلي في صفوف نخبة الحزب، أم ترجع للتكيف الأيديولوجي للحزب، أم إلى موقف عرب ٤٨ الرافض تجاه الحزب؟
- هل كان لحرب لبنان ٢٠٠٦ تأثير علي زيادة أزمة حزب العمل أم كانت حدثاً عارضاً بلا تأثير ؟
- هل لدى الحزب وسائل وبدائل للتغلب علي هذه الأزمة والخروج منها ؟

أهمية الدراسة :

تستمد هذه الرسالة أهميتها من عدة اعتبارات بعضها نظري منهجي والآخر عملي تطبيقي.

أولاً: تتمثل الأهمية النظرية للرسالة في كونها تسعى للإسهام في سد فراغ بحثي عن أزمة حزب كبير في إسرائيل وزعيم معسكر حزبي مهم داخلها ، فهناك نقص في الدراسات التي تحدثت عن أزمة حزب العمل ذاته . والأدبيات التي تحدثت عنه تناولت بعد من أبعاد الأزمة التي يمر بها الحزب وأغفلت الأبعاد الأخرى للأزمة، لذلك يسعى البحث إلي تقديم رؤية يغلب عليها الشمول لأزمة هذا الحزب منذ عام ١٩٩٦ حتى حرب لبنان ٢٠٠٦ .

ثانياً: الأهمية العملية للرسالة تتمثل في تناول أزمة الأحزاب العلمانية التي تشهد تراجعاً لدورها في منطقة الشرق الأوسط أياً كان الإطار الثقافي أو النظام السياسي الذي تتواجد به، على الرغم من أن هذه الأحزاب كان لها إسهاما ودورًا بارزاً في بناء مجتمعاتها وإرساء قواعد الدولة ودعائم الديمقراطية بها، حتى أن بعضها كان له الفضل في مكافحة الاستعمار بتلك المجتمعات. إلا أنه في العقدين الأخيرين حدث تراجعٌ وتقهقر في مكانة هذه الأحزاب، مقابل زيادة في نفوذ الأحزاب والحركات الدينية على غير المألوف، من هنا كان تراجع هذه الأحزاب أمراً يستحق الدراسة والتمحيص.

خاصة وأن الدراسة تتناول بالبحث أزمة حزب العمل الإسرائيلي كدراسة حالة لحزب علماني، كان له الفضل في تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ وظل مهيمناً على مجريات الحياة السياسية في إسرائيل حتى عام ١٩٧٧. ومن ثم مثل تراجع وتقهقر مكانته أمراً جديراً بالبحث والدراسة خاصة وأنه قائد المعسكر اليساري الإسرائيلي ثاني أكبر معسكر حزبي في إسرائيل، ودراسة أسباب تراجع مكانته تقود للتعرف على تأثير ذلك على المناخ السياسي والحزبي في إسرائيل خاصة وأنه يشهد تراجعاً للصهيونية العمالية التي مثلها الحزب وقامت عليها دولة إسرائيل حتى عام ١٩٧٧، واتخذتها إسرائيل ذريعة لتقوية جذورها داخل الأراضي المحتلة. إلا أنها ما لبثت وانقلبت عليها متبنية أيديولوجيات أخرى كالأيديولوجية الصهيونية التصحيحية والصهيونية الجديدة ... وغيرها من البدائل التي تبنتها النخبة الحاكمة حديثاً في إسرائيل، مما أوجب دراسة هذه الظاهرة لاستشراف مستقبل هذه الأحزاب العلمانية بصفة عامة وحزب العمل الإسرائيلي بصفة خاصة.

الدراسات السابقة :

الواقع أن الاهتمام المتزايد بموضوع الأحزاب السياسية بإسرائيل، وما يثيره من قضايا وإشكاليات، كان من بين الأسباب التي دفعت الكثيرين من علماء السياسة والباحثين في الشئون الإسرائيلية ، إلي تقديم أنواع شتي من الدراسات حول الظاهرة الحزبية في إسرائيل ومعسكر اليسار بقيادة حزب العمل وما يعاني من أزمات، وفيما يلي رصد لأهم المعالم

والنتائج الرئيسة لهذه الدراسات التي تعرضت لأزمة حزب العمل الإسرائيلي ، والتي يمكن تقسيمها إلى مجموعتين:

١. المجموعة الأولى وتحدثت عن التفسير النظري للأزمة.
٢. المجموعة الثانية وتحدثت عن الأزمة في سياقها الإسرائيلي.

المجموعة الأولى: التفسير النظري للأزمة تنقسم إلي محورين

- <u>المحور الأول: أسباب قوة وضعف النخبة الحزبية</u>

وقد رأت بعض الدراسات أن هناك عدد من الأسباب التي تعود إليها قوة أو ضعف النخبة الحزبية كوجود أيديولوجية سياسية للنخبة تتبناها لتنظيم عملها لتمكنها من التصدي للتحديات المجتمعية ورأى هذا الفريق أن غياب هذه الأيديولوجية أو عدم الالتزام الأيديولوجي أو تراجع الثوابت الأيديولوجية من أهم عوامل ومقومات ضعفها (١). كذلك رأت استقلال النخبة ووحدتها وتجانسها هما من أهم أسباب قوتها فقدرة النخبة على تحقيق الأمن المالي لها وتشابه النخبة وتجانس طرق العيش بين أفرادها ومحاكاتهم لبعضهم البعض هو من أهم أسباب قوة النخبة واستقرارها ورأى هذا الفريق أن تفكك النخبة وعدم تكاملها وعدم استقلالها مالياً هو من أهم أسباب ضعفها(٢). أيضاً اعتبرت بعض الدراسات أن دوران النخب من عوامل قوتها فكلما زاد دوران النخب وكلما زادت قدرة النخبة الحزبية على امتصاص دماء وأفكار جديدة زادت درجة استقلال الحزب. وأن هذا المعيار نسبي حيث قد يكون من عوامل ضعفها حينما يحل بموجبه أفراد من الطبقة الدنيا محل النخبة القائمة على أثر صراع بينهما ينتهي بفوز نخبة جديدة تحل محل القائمة(٣). وهناك اتجاه رأى أن إساءة النخبة استعمال السلطة وإسرافها في استخدام القوة العسكرية هو من أبرز مقومات ضعفها

---

(1) Bill, James A . , **Comparative Politics the Quest for Theory**, U.S. A, Charles E. Merrill Publishing Company, 1973, & Dom Hoff, William G. ," **Mills, C. Wright Power Elite Structure: Research and the Failure of Mainstream Political Science"** , <u>New Political Science,</u> No. 29, 2007 pp 97 – 114 , www sociology .UCSC. Edu, 1-1-2008, & Lasswell , Harold D., **Politics; Who Gets What When How**, Clevel and New York, The World Publishing Company, Nov. 1962, Sixth Printing, & Michels, Robert, **Political Parties, a Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy**, Electronic Text Center, University of Virginia .Library. www e-text lib,Virginia, edu.

(2) For further information see:
Bill, James A, **Comparative Politics the Quest for theory**, U.S. A, Charles E. Merrill Publishing Company, 1973, & Mills, C. Wright, **The Power Elite**, U.S.A, Oxford University Press Paper Book, 1959, First Issued, & Merit, L.Richard, **Systematic Approaches to Comparative Politics**, U.S.A Chicago. Rand M. Nally & Company, 1970 &
أكرام عبد القادر بدر الدين ، **أزمة التكامل في الدولة حديثة الاستقلال مع دراسة الكيان الإسرائيلي** ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٧، صـ٦١ و

(3) B., **Power Elite Theory**, available at, Mutualistic. Org, accessed on 05/12/2007, & Bill, James A ., **Comparative Politics the Quest for Theory**, Opicit, & Dom Hoff, William G. ," **C. Wright Mills Power Elite Structure: Research and the Failure of Mainstream Political Science"** , Opicit, & Merit, Richard L, **Systematic Approaches to Comparative Politics**, U.S.A Chicago. Rand M. Nally & company, 1970, & Michels, Robert, **Political Parties, a Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy**, Op.cit.

لأنها تصب جل اهتمامها في الآلة العسكرية وتهمل الجوانب التنموية مما يغضب الجماهير ويدفعها للثورة ضد هذه النخب والانقلاب عليها([1]).

- **المحور الثاني: قدرة المؤسسة الحزبية على التكيف**

١- هناك فريق يرى أن المؤسسية الحزبية يمكن قياسها من خلال عمر الحزب وأخر يرى أنه يتم حسابها من خلال حساب مدى الانقسامات والانشقاقات التي تمر بها الأحزاب السياسية أو يتم قياسها على أساس حساب مدى الاستقرار الانتخابي ، والتغير التشريعي أو التغير القيادي ، وهناك من يقيسها بطريقة مغايرة كالأستاذين Rose & Mackie حيث يحكم كلُ منهما على تمتع الحزب السياسي بقدر مقبول من المؤسسية ، وذلك في حالة قدرة الحزب على الحصول على النسبة المطلوبة خلال ثلاث انتخابات على المستوى القومي وحصولها على نسبة الحسم المطلوبة والكيان الذي يفشل في خوض ثلاثة دورات متتالية لا يشكل حزباً سياسياً ([2]) .

٢- وهناك فريق من أبرز رواده صموئيل هنتجتون الذي يرى أن قياس معيار المؤسسية يعتمد على التكيف مع المتغيرات الطارئة عليها، ومدى استقلالية المنظمة، ومدى تشعبها، واتساق كافة أنشطتها([3]).

فمن خلال هذه المقاييس يمكن قياس مدى قدرة المنظمة الحزبية على التكيف.

ومن ثم يمكن الاعتماد على هذه الأدبيات في التأصيل النظري لأزمة حزب العمل الإسرائيلي.

المجموعة الثانية تفسير الأزمة في السياق الإسرائيلي تنقسم إلى محورين:

- **المحور الأول : اتجاه تحدث عن الأسباب الخارجية للأزمة التي عملت على تعميق أزمة حزب العمل الإسرائيلي**

١- هناك فريق ركز علي دراسة أثر التغيرات الواقعة في الخريطة الحزبية بإسرائيل منذ عام ١٩٩٦علي أزمة حزب العمل ،

أ. **فقد حدثت نقلة جوهرية في وضع الأحزاب الدينية داخل النظام الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦،** حيث حصلت لأول مرة علي ١٩,٥% ([4]) في انتخابات الكنيست لعام ١٩٩٦ وأخذت أسهمها في التصاعد ([5]) داخل الخريطة الحزبية بإسرائيل. مما يعكس بعض الدلالات كاتجاه بعض مؤيدي العمل والليكود إلي الأحزاب الدينية، خاصة الفئات العلمانية التقليدية وذلك يرجع إلي التلاشي النسبي للفارق

([1]) Merrit, Richard L., **Op.cit**, & www.husky1.com, **Political Sociological Theories: Theories of the State and Power**, accessed on 7/12//2007.

([2]) Kernneth, Janda," Comparative Political Parties Research and Theory", Ch.7, in. Adamfifner, (Eds), **Political Science: The State Discipline2**, Washington D.C, American Political Association,. 1993, p.107

([3]) Huntington, Samuel P., **Political Order in Changing Societies, India**, Yale University, Printed by Arunk K. Mehta, at Vakil & Sons Private LTD, 1968

([4]) كلود كلاين ، **"مكانة الدين في إسرائيل : تفسير ديموغرافي"** ، شئون الأوسط ، شتاء ٢٠٠١، العدد ١٠١، صـ٤٩ .

([5]) أكرم ألفي ، **الأحزاب الدينية . استقرار تاج شاس واختفاء المفدال** ، في عماد جاد (محرر) ، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة : تقدم معسكرالوسط** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٦ .

الأيديولوجي في برامج الحزبين ([1]). أي أن قطاعاً مهماً من مؤيدي الأحزاب العلمانية اتجه للمعسكر الديني، وذلك بالإضافة إلي قدرتها علي تقديم برنامج عملي عام ليس يمينياً ولا يتنافى مع مواقف اليسار الإسرائيلي ([2]) ، مما عمل علي زيادة أزمة الأحزاب العلمانية وخاصة معسكر اليسار بقيادة العمل وزاد من قدرة هذا المعسكر على فرض أجندته الخاصة علي الأحزاب العلمانية وإتباعه سياسة ابتزازية كان من أبرزها ما اتبعه شاس مع حكومة باراك ١٩٩٩ التي أدت إلى استقالته عام ٢٠٠١ ([3]).

ب. وتحدث فريق آخر عن **تنامي دور أحزاب اليهود الروس داخل الخريطة الحزبية بإسرائيل وأثر ذلك علي زيادة أزمة معسكر اليسار علي رأسه حزب العمل الإسرائيلي زعيم هذا المعسكر**، وذلك نظراً للانتماءات اليمينية للمهاجرين الروس عامة والأحزاب الروسية خاصة وتبنيها خط الصقور اليميني في حل الصراع ([4])، وزيادة الهاجس الأمني لهذه الأحزاب وتأييدهم لحزب الليكود في عام ١٩٩٦ ([5]) و٢٠٠١ و٢٠٠٣ ([6]) ، ونجاح حزب إسرائيل بيتنا في انتخابات ٢٠٠٦ ليحصل لأول مرة علي ١١ مقعداً نتيجة تبنيه برنامجاً قائماً علي طرد الفلسطينيين من أرضهم والتخلص من عرب ٤٨ ([7]). مما يزيد من أزمة معسكر اليسار في ظل ما يتصف به المهاجرون الروس من كبر أعدادهم وتوجههم – كل من المتدينين واليهود الروس – نحو كل من معسكري اليمين وسماحهم لهم في الصعود والهبوط والمساومة السياسية في التحول السهل في الولاء من معسكر لآخر طبقاً لإدراكهم للمصلحة الراهنة ([8])

([1]) عماد جاد ، " **الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام**" ، كراسات إستراتيجية ، يونيو ١٩٩٦ ، العدد ٢٣ ، المجلد السادس .

([2]) أسعد غانم (محرر) ، **الهويات السياسية في إسرائيل** ، عزت العزاوي وسعيد عياش (ترجمة) ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية ، تموز ٢٠٠٣ ، متاح علي شبكة المعلومات الدولية في http://www.madarcenter.org/madar/article.asp?PubID=99، متوافرة بتايخ ٢٠٠٥/٠٢/٢٢.

([3]) لمزيد من التفاصيل أنظر : عماد جاد ، حكومة شارون ومستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة الدولة العبرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١، صــ١١: صــ٥٠. وهبة جمال الدين ، "**تحولات النظام السياسي في إسرائيل**" ، مختارات إسرائيلية ، أكتوبر٢٠٠٥ ، العدد ١٣٠، صــ١١٤، صــ١١٥. .

و: Don, Peretz & Gideon, Doron,"**Sectarian Politics and The Peace Process: The 1999 Israel Election**", Middle East Journal, Spring 2000, Vol,54, No 2, p.259 : p.273.

([4]) أسعد غانم (محرر) ، **الهويات السياسية في إسرائيل** ، عزت الغزاوي وسعيد عياش (ترجمة) ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، تموز ٢٠٠٣، متاح علي شبكة المعلومات الدولية في http://www.madarcenter.org/madar/article.asp?PubID=99، متوافرة بتايخ ٢٠٠٥/٠٢/٢٢.

([5]) عماد جاد ، "**الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام**" ، كراسات إستراتيجية ، يونيو ١٩٩٦ ، العدد ٢٣ ، المجلد السادس .

([6]) أكرم ألفي ، **المهاجرون الروس** ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ : الأمن أولاً** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٣ ، صــ١٠٧ : صــ١٥٠.

([7]) السيد عوض عثمان ، نتائج الانتخابات الفلسطينية . . رؤية في التفاعلات الإسرائيلية ، في عماد جاد (محرر) ، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة : تقدم معسكر الوسط** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٦ ، صــ١١: صــ٣٤.

([8]) ماجد الحاج ، المهاجرون في التسعينيات من الاتحاد السوفيتي سابقاً : مجموعة أثنية جديدة في إسرائيل ، في أسعد غانم (محرر) ، **الهويات السياسية في إسرائيل** ، عزت الغزاوي وسعيد عياش (ترجمة) ، رام الله ٢٠٠٣ ، ، متاح علي شبكة المعلومات الدولية في http://www.madarcenter.org/madar/article.asp?PubID=99، متوافرة بتايخ ٢٠٠٥/٠٢/٢٢.

. ومن ثم في ظل توجه اليهود الروس نحو اليمين عمل ذلك علي زيادة أزمة معسكر اليسار عامة وحزب العمل زعيم معسكر اليسار خاصة .

ج. كذلك هناك فريقٌ ، آخر رأي في يمينية الرأي العام الإسرائيلي عاملاً مهماً في زيادة أزمة حزب العمل الإسرائيلي خاصة ومعسكر اليسار عامة ، فيري هذا الفريق أن الرأي العام الإسرائيلي يتجه ناحية معسكر اليمين (1) ، والبعض يفسر هذا التوجه لعدة أسباب فهناك من فسره نتيجة ارتفاع نسبة اليهود الشرقيين والمتدينين داخل إسرائيل (2) ، وهناك من فسره بزيادة معدلات الهجرة الروسية داخل إسرائيل (3) ، وهناك من يفسره بزيادة قوة الإيمان بمبادئ الصهيونية الجديدة وما تعليه من المبادئ التي تقدس مقولة أرض إسرائيل الكبرى كمصدر الهوية للشعب الإسرائيلي (4) ، وهناك دراسات أرجعت زيادة هذا التوجه اليميني للرأي العام الإسرائيلي للانتفاضة الفلسطينية ٢٠٠٠ نتيجة ما أحدثته من زيادة للهاجس الأمني داخل الشارع الإسرائيلي (5) وانخفاض مستوي النمو الاقتصادي وزيادة البطالة , مما دفع حكومة الليكود إلي تبني برنامج اقتصادي يسعى لتحقيق تحسن اقتصادي أدي بدوره إلي زيادة الصادرات والواردات ورفع مستوي المعيشة وذلك في إطار معارضة العمل له مما زاد من سوء حالة حزب العمل أمام الرأي العام الإسرائيلي ، فلم ينجح العمل في تحقيق السلام أو في تحقيق الازدهار الاقتصادي(6) ، وهناك فريق آخر فسر يمينية الرأي العام في انتخابات ٢٠٠٦ نتيجة فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي ومن ثم تشكيل الحكومة الفلسطينية وما يساور ذلك من مخاوف إسرائيلية لدي القادة والشارع الإسرائيلي حيث أعلت من حدة ما يعانون به من هاجس أمني (7) ، فقد خلق ذلك مزيداً من الدعم لمبادرة

و: Peretz, Don & Gideon, Doron,"**Sectarian Politics and the Peace Process: The 1999 Israel Election**", Op.cit, P.259 : P. 273.

(1) شمونيل مناحم ، "**لماذا ننجرف يميناً**" ، مختارات إسرائيلية ، مارس ٢٠٠٥ ، العدد ١٢٣، صـ ٩٨: صـ٩٩ .

(2) خليل الشقاقي ، **مسيرة مترددة نحو الاعتدال : موقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية ١٩٨٠ : ٢٠٠١** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٣، صـ١٢٧: صـ ١٢٩.

(3) أكرم ألفي ، **مرجع سابق**، صـ١٠٧: صـ١٥٠.

(4) إيمان حمدي ، "**انتفاضة الأقصى وأزمة ما بعد الصهيونية**" ، مختارات إسرائيلية ، أغسطس ٢٠٠٦ ، العدد ١١٦، صـ١١٨: صـ١٢١.

(5) حسن أبو طالب (محرر) ، **التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣ : ٢٠٠٤** ، القاهرة ، الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠٠٣، متاح على شبكة المعلومات الدولية في http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB44.HTM، متوافر بتاريخ ٢٠٠٦/٠٢/٠٢ . وحسن البراري ، تأثيرات الانتفاضة علي الرأي العام والقوي السياسية في إسرائيل ، في عماد جاد (تحرير) ، **انتفاضة الأقصى : طموح الفكرة وأزمة الإدارة** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، صـ١٣١ : صـ١٥٨. وعماد جاد ، "**الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ : هل يمكن صنع سلام مع حكومة شارون**" ، كراسات إستراتيجية ، ٢٠٠٣ ، العدد ١٢٥.

(6) مجدي صبحي (وآخرون) ، **السياسة المالية الإسرائيلية ٢٠٠٣ : ٢٠٠٥ : صناعة الائتلافات والفقر** ، القاهرة المنظمة المصرية لمناهضة التميز العنصري ، ٢٠٠٥، صـ٦٤: صـ٧٠.

(7) عبد القادر ياسين ، "**فلسطين . . . تحديات فوز حماس**" ، مجلة الديموقراطية ، العدد ٢٢ ، السنة السادسة ، أبريل ٢٠٠٦ ، صـ٩٥ : صـ١٠٠ . ومهند مصطفي ، "**حماستان : التوجه الإسرائيلي للفوز حماس** ، قضايا إسرائيلية ، العدد ٢٢١ ، شتاء ٢٠٠٦ ، صـ١٢ : صـ١٣ .

شارون بالانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة، مما أدي لتبني كاديما هذه الرؤية ووضع سقف لتصاعد التأييد لحزب العمل الإسرائيلي ([1]) .

د. وهناك فريقٌ آخر رأي أن تراجع دور عدد من المؤسسات السياسية في إسرائيل من أهم أسباب تزايد الأزمة التي يعاني منها حزب العمل الإسرائيلي بل ومعسكر اليسار ككل . فيمثل كلُ من الكيبوتز والموشاف والهستدروت([2]) القاعدة الانتخابية التي يرتكز عليها اليسار الإسرائيلي عامة وحزب العمل خاصة ، ومن ثم فتراجع دور هذه المؤسسات يمثل هزة قوية لحزب العمل ومعسكر اليسار ككل ، فبتراجع هذه المؤسسات التي تتبنى الفكر الاشتراكي يعني تراجعاً للأيديولوجية الاشتراكية الصهيونية التي قد أدت من قبل لنجاح تجربة هذه التنظيمات في الماضي حيث كانت ناتجاً عن الحوافز الصهيونية الاشتراكية ([3]) ، وتنامي تيار الصهيونية الجديدة التي تتبناها قوي اليمين المتطرف ([4]) . التي تتبني سياسات التحرر الاقتصادي التي عملت بدورها على زيادة معدلات البطالة وكانت أبرز تبعاتها الأزمة الاقتصادية التي حلت بالاقتصاد منذ منتصف الثمانينات ([5]).

ه. وهناك دراسات تفسر ذلك نتيجة لتصاعد تيار اليمين بقيادة حزب الليكود إلي السلطة وممارسته لسياسيات عدائية تجاه هذه المؤسسات مما عمل علي تآكل القاعدة الاقتصادية لها وتزايد حدة المنافسة في سوق العمل ([6]) .

و. وهناك دراسات أخرى تفسر ذلك نتيجة لتوافد حملات الهجرة من الإتحاد السوفيتي مما خلق منافسة شديدة في سوق العمل في ظل عدم انتظام المهاجرين في تنظيمات نقابية . كذلك حدث تراجع في بعض الأدوار التي كان يمارسها تنظيم الهستدروت كالاتجاه لعقد اتفاقيات العمل الجماعية مع الشركات الصناعية

([1]) عماد جاد ، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة** ، في عماد جاد (محرر) ، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة : تقدم معسكر الوسط** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٦، صــ٣٧: صــ٦٨.

(2) يستخدم مصطلح الكيبوتز فى الكتابات الصهيونية ليدل على المستوطنة التعاونية التى تضم جماعة من المستوطنين الصهاينة يعيشون ويعملون معًا. لمزيد من التفاصيل أنظر: عبد الوهاب المسيرى ، الصهيونية والعنف : من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى ، القاهرة ، دار الشروق ٢٠٠٢ ، الطبعة الثانية ، والموشافيم هو: قرية تعاونية تتملك كل أسرة فيها مساحة من الأرض وتتعاون العائلات فى وسائل الإنتاج الأخرى وعملية التسويق والاستيراد. لمزيد من التفاصيل: عماد جاد ، حكومة شارون ومستقبل التسوية والاستقرار الإقليمى ، فى عماد جاد (تحرير) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، القاهرة ، الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠٠١، صــ١١، صــ٤٧. أما الهستدروت: هو الاتحاد العام للعمال فى إسرائيل. لمزيد من التفاصيل أنظر:
Ben Simhon, Dani, **"The Unmaking of the Histadrut"**, Challenge, N88, NOV. Dec. 2004, www.workers@dv.co center.org, accessed on 27/2/2008.

([3]) أفيشاي أيرلغ ، **"تحديات ما بعد الصهيونية (الفصل الثالث) : الصهيونية ومناهضة الصهيونية وما بعد الصهيونية"** ، أحمد ثابت (مترجم) , مختارات إسرائيلية ، العدد ١٢٠ ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، صــ ٣٢: صــ ٤٩.

([4]) إيمان حمدي ، **"انتفاضة الأقصى وأزمة ما بعد الصهيونية"** ، مختارات إسرائيلية ، أغسطس ٢٠٠٦ ، العدد ١١٦، صــ١١٨: صــ ١٢١.

([5]) أكرم ألفي ، أزمة الكيبوتزات الدلالات والاحتمالات المستقبلية ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صــ١٠١ : صــ١٣٦.

([6]) موسي حنا عنتر ، **الكيبوتز من الداخل : دراسة سياسية وإدارية** ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ديسمبر ١٩٧٠، صــ١٠٢ : صــ١٢٣.

من خلال المستويات المحلية واللجان العمالية كبديل عن الهستدروت، مما أفقده دوره التاريخي كممثل ومتفاوض باسم العمال (١) .

ز. ورأت دراسات أخري أن تراجع الدور التأييدى لحزب العمل يرجع إلي الممارسات السياسية لقادته المناهضة لتنظيم الهستدروت ، فقد أنصرف علي سبيل المثال عدد من الناشطين في إتحاد الهستدروت العمالي عن تأييد باراك أثناء انتخابات رئاسة الوزراء لعام ٢٠٠١ نتيجة عدم موافقته علي عدد من مطالب الاتحاد العمالي (٢) . ومن ثم عملت هذه الأسباب والعوامل علي تقلص دور هذه المؤسسات التي يرتكز عليها حزب العمل الإسرائيلي بل ومعسكر اليسار ككل كقاعدة انتخابية له .

ح. وتحدث فريق آخر عن **موقف عرب ٤٨ ورفضهم تأييد معسكر اليسار** ممثلا في حزب العمل الإسرائيلي كصورة من صور تقلص القاعدة الانتخابية لهما. حيث يمثل عرب ٤٨ جزءاً من القاعدة الانتخابية للحزب، نظراً لتفضيل عرب٤٨ التوجه اليساري وفكر اليسار نتيجة لحساسيتهم المفرطة لقضية التغير ودعوتهم للتآخي بين الشعوب (٣) . وذلك يفسره البعض بعدة أسباب منها السلوك اليميني لزعماء العمل علي رأسهم بيريز (٤) ، وباراك (٥). بالإضافة إلي التميز العنصري والاضطهاد العرقي ضدهم لعزوف باراك - رئيس الوزراء عن العمل أثناء فترة الدراسة - عن اختيار وزير عربي في وزارته الائتلافية رغم وعوده البراقة لهم فأراد أن يلقنوه درساً بأنهم ليسوا مخزوناً إستراتيجياً له ولحزب العمل (٦) ، ومن ثم كان لهذا النهج الرافض الذي انتهجه عرب ٤٨ الدور البارز لزيادة أزمة حزب العمل الإسرائيلي .

---

(1) باهر شوقي ، الهستدروت تقليص القاعدة الاجتماعية وأزمة الدور ، في عماد جاد (تحرير) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ ، مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ١٣٩: صـ١٦٨.

(2) Peretz, Don & Doron, Gideon,"**Sectarian Politics and the Peace Process: The 1999 Israel Election**", Op.cit, P.259: P.273.

(3) عزمي بشارة ، **العرب في إسرائيل رؤية من الداخل** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، إبريل ٢٠٠٠ ، صـ١٨٠. و عماد جاد ، **"الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام"** ، كراسات إستراتيجية، المجلد السادس ، عدد ٤٣ ، يونيو ١٩٩٦ . و ـــــ ، الانتخابات وتطور النظام السياسي في إسرائيل ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩ : الهوية والأمن والاقتصاد والتسوية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩ ، صـ١٥ : صـ٥٥. و Peretz Don & Doron Gideon, **Op.cit.** ، و عماد جاد ، حكومة شارون : ومستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ١١ : صـ٤٨. و صبحي عسيلة ، فلسطينو ٤٨ وانتخابات الكنيست السابعة عشرة ، في عماد جاد(محرر) ، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة: تقدم معسكر الوسط** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ٢٠٠٦، صـ٣٧: صـ٦٨.

(4) أيمن عبد الوهاب، فلسطينو ١٩٤٨ بين أزمتي الهوية والمواطنة ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، مرجع سابق، صـ١٧١: صـ١٩٦.

(5) عماد جاد، **فوز شارون وصعود اليمين** ، مرجع سابق، صـ٧ : صـ٣٧.

(6) أيمن عبد الوهاب ، الصوت العربي في الانتخابات الإسرائيلية : بين الوعي بالذات والوعي القومي ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩ : الهوية والأمن والاقتصاد والتسوية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩، صـ١٠٥: صـ١٣٨.

و: Darwish, Marwan, "**No Arab Candidate**", The Middle East International, No 641, 12 Jan 2001, P8.

و: User, Graham, "**Why the Palestinians Did not Vote**", The Middle East International, No 644.23, Feb. 2001, P.19: P 20

ط. وهناك اتجاه يفسر هذه الأزمة باعتبارها امتداداً لأزمة الأحزاب العلمانية في الشرق الأوسط، فهي جزء من هذه الأزمة التي حدثت نتيجة عدة أسباب، فهناك تفسير يرى أنها حدثت نتيجة ضعف هذه الأحزاب ذاتها فهي تفتقد التنظيم الجيد والقيادة القادرة والأيديولوجية السياسية القادرة على التكيف مع المتغيرات الطارئة ([1]). وهناك تفسير آخر يرى أن الأحزاب العلمانية تعاني من أزمة بسبب عوامل خارجية عنها كتسلط النظام القائم وعدم رغبته في إفساح المجال لها ([2]). وهناك تفسير يرى أنها حدثت نتيجة لصعود الحركات الدينية والمد الديني في المنطقة الوجه الأخر لتراجع الأحزاب العلمانية([3]).

ومن ثم حاولت تلك الدراسات الإشارة إلي الأسباب التي تعمل علي تزايد حدة أزمة حزب العمل الإسرائيلي ، إلا أن هذه الأسباب ليست هي الأسباب الرئيسة بل هي أسباب مساعدة بمعني آخر هي أسباب مكملة وليست منشأة لأزمة حزب العمل بإسرائيل ، مما ينقلنا إلي الاتجاه الثاني للدراسات السابقة التي تناولت أزمة حزب العمل .

<u>المحور الثاني : اتجاه تحدث عن الأسباب الداخلية للأزمة التي أدت لنشأة أزمة حزب العمل الإسرائيلي وتفاقمها :</u>

ركزت العديد من الدراسات علي ما يعاني منه حزب العمل من أزمة غياب قيادة حقيقية تحكم الحزب وترسم له الرؤيا وتشكل له الطريق بعد اغتيال إسحاق رابين عام ١٩٩٥ ، حيث أتسمت قيادة الحزب بغلبة النزعة الشخصية والأنانية وقد أتضح ذلك عند قيادة بيريز للحزب عقب مقتل رابين ([4]). وايضاً عندما تولي باراك رئاسة الحزب أخذ بيريز يشعل من الصراعات الداخلية في الحزب أملاً في تولي رئاسة الحزب مرة أخري ([5]) ، كذلك الحال مع باراك الذي

([1]) Ottaway, Marina & Hamzawy, Amr, "**Fighting on Two Front: Secular Parties in the Arab World**", <u>Carnegie papers</u>, Carnegie Endowment, No.85, May 2007, www.carnegieendowment.org/filexcp85-secularfinalpdf,24/08/2008, & Marina Ottaway, **Continued Decline is not Inevitable**, www.bitterlemons-international.org/previous.php?opt=1&id=186, accessed on 27/08/2008, & Anour Boukhars, **North Africa: Dilemma of Secularists**, www.bitterlemons-international.org/previouse.php?opt=1&id+186, accessed on 27/08/2008.

([2]) **Ibid**

([3]) سيف الدين عبد الفتاح، كيف صعدت التيارات الإسلامية داخل المجتمعات العربية، في ماجد سرور(تحرير)، **صعود التيارات الإسلامية في برلمانات الوطن العربي**، القاهرة، مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧، صـ٤٤ :صـ٥٣. و

Abdl Kader, Nizar, **Labanon: Secular Talks Sectarian Practice**, www.bitterlemonsinternational.org/previouse.php?opt, accessed on 27/08/2008, & Khatib, Ghassan, **Identities in Conflict**, www.bitterlemons-international.rg, accessed on 27/08/2008, &

نبيل عبد الفتاح، **"لماذا نجح الأخوان المسلمين في الانتخابات؟"**، <u>مجلة الديمقراطية</u>، يناير ٢٠٠٦، العدد ٢١، صـ١١٨: صـ١٢٠. و عدنان السيد حسين، **"مستقبل حزب الله .. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية"**، <u>السياسية الدولية</u>، أكتوبر ٢٠٠٦، العدد ١٦٦، المجلد ٤١، صـ١٠٤، و محمد جمال عرفة، **حماس في الحكم .. التجربة الإسلامية الأصعب**، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في <u>www.islamonline/servlet</u>، متوافرة بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٣٠.

([4]) أوري أفنيري ، **"صعود نتنياهو إلي السلطة"** ، <u>الشرق الأوسط</u>، العدد٥٧ ، نوفمبر١٩٩٦ ، صـ٥٩: صـ٧٢.

([5]) Arnoff, Myron, **Labor During Fifty Years of Israel Politics**, In O.Freedman Robert (eds), **Israel First Fifty Years**, U.S.A, University Press of Florida, 2000, P. 128 : P. 129.

غلبت عليه أيضاً النزعة الشخصية عندما اتبع سياسة تصفية الجناح القديم بالحزب الذي تزعمه بيريز ومن ثم أحدث هذا نوعاً من الصراع الداخلي به ([1]) ، أيضاً عندما فضل باراك خوضه لانتخابات رئاسة الوزراء أمام شارون عام ٢٠٠١ علي خلاف نتائج استطلاعات الرأي التي حبذت خوض بيريز بدلاً من باراك ([2]) .

كذلك اتسمت القيادة بحزب العمل بعجزها عن **التخطيط السليم** حيث اتضح ذلك جلياً في عدد من **الممارسات اليمينية غير المحسوبة** ، كارتكاب بيريز مذبحة قانا ومذبحة عناقيد الغضب وقتله الشهيد يحي عياش دون وجود ضرورة لذلك إلا رغبته في الظهور بمظهر القائد القوي أمام الناخب الإسرائيلي ليعيد انتخابه مرة أخرى، مما أدي إلي هزيمته في الانتخابات ([3])، كذلك أتضح ذلك جلياً مؤخراً في خوض العمل حرب لبنان بقيادة بيرتس الذي قيل عنه أنه الخاسر الأكبر من هذه الحرب ([4]). يضاف إلي اتسام قيادة العمل بالعجز عن الاتصال بالرأي العام وقد أتضح ذلك بشدة قبل سفر باراك إلي كامب ديفيد حيث أدي ذلك إلي فقد مؤيديه ومريديه ([5]). وقد ظهرت هذه الأزمة في عدة صور كعجز القادة عن رئاسة الحزب وقد برز ذلك في عدم قدرة باراك علي قيادة وزارة متعددة الانتماءات المذهبية وتقديمه لاستقالته عام ٢٠٠١ ([6])، واتضح

([1]) عزمي بشارة ، **"المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية"** ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، العدد ٣٩ ، صيف ١٩٩٩ ، صـ٣: صـ٤٩.

([2]) أكرم ألفي ، **"انتخابات حزب العمل الإسرائيلي : أزمة قيادة أم أزمة نظام سياسي ؟"** ، مجلة الديموقراطية العدد الرابع ، أكتوبر ٢٠٠١ ، صـ١٧٠: صـ١٧٦.

و: Baram, Haim, **" The Writing on the Wall"**, The Middle East International, No 641, 12 Jan 2001, P. 7.

و: Peretz, Kidron, **"The Fruits of Victory"**, The Middle East International, No 644, 23 Feb.2001, PP.4:6.

و: Baram, Haim, **"Sharon Marches On"**, The Middle East International, No 642, 26 Jan 2001, PP.8:10.

([3]) يانير كويكر ، **الزرزور والغراب . . شارون وبيريز** ، القاهرة ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، فتح مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية ، ٢٠٠٣/١١/٤ .

([4]) أحمد أبو هدبة ، **"الرؤية الإسرائيلية للحرب علي لبنان"** ، شئون الأوسط ، العدد ١٢٣ ، صيف ٢٠٠٦ ، صـ٤٧ : ٥٦ . وأمجد جبريل ، **تداعيات حرب لبنان علي الداخل الإسرائيلي** ، دراسة غير منشورة مقدمة إلى : **المؤتمر السنوي العشرون للبحوث السياسية " تداعيات الحرب الإسرائيلية اللبنانية علي مستقبل الشرق الأوسط "** ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، ٥ـ٧ ديسمبر ٢٠٠٦ . وعماد جاد ، **"إسرائيل بعد الحرب . . مراجعة شاملة"** ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٦ ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، صـ١١٦: صـ١١٩.

([5]) لمزيد من التفاصيل انظر : حسن أبو طالب (محرر) ، **التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠١** ، القاهرة ، الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، القاهرة، متاح علي شبكة المعلومات الدولية في http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB34.HTM، متوافر بتاريخ ٢٠٠٤/٠٣/١٦.

([6]) إحسان مرتضي ، **"السباق بين نتنياهو وباراك"** ، شئون الأوسط ، العدد ٦٤ ، أغسطس ٦٤ ،صـ١١٦، صـ١٢٠.

و: Peretz, Don and Doron, Gideon,**"Sectarian Politics and the Peace Process: The 1999 Israel Election"**, Middle East Journal, Spring 2000, Vol,54, No 2, P.259: P.273

و: ———, Kook, Rebecca & Doron, Gideon, **"Knesset Election 2003: Why Likud Regained Its Political Domination and Labor Continued to Fade Out"**, The Middle East Journal, No 4,Vol.57 Autum 2003, P.588: P.603.& Benvenisiti, Meron, " **Separation: An Election Gimmick"**, Haaretz in, The Middle East International, No.642, 26 Jan 2001, P.25: P.26.

و: B. Micheal, **"Barak the Fool"**, Yediot Ahronot, 5 Jan 2001, P.25.

ذلك في عجز عمرام متسناع عن قيادة الحزب وتقديم استقالته ([1]). كذلك نتج عن هذه الأزمة كثرة الصراعات الداخلية بالحزب التي نشأت عقب الاختلاف حول الانضمام للائتلاف الحكومي لعام ٢٠٠١ ([2]) ، كذلك الحال بالنسبة لائتلاف عام ٢٠٠٥ ([3]). ونتج عن معاناة الحزب من أزمة القيادة بروز ظاهرة الانشقاقات بين قيادة الحزب ، كانشقاق يوسي بيلين وعمرام متسناع وأبراهام بورج في عام ٢٠٠٣ لتكوين كتلة آحد معاً ([4]) . كذلك الحال عندما انشق عدد من القيادات عام ٢٠٠٥ بزعامة بيريز وداليا ايتسيك وحاييم رامون للانضمام لحزب كاديما عند إعلان شارون عن تأسيسه عام ٢٠٠٥ ([5]) . ومن ثم اتجهت الدراسات التي تحدثت عن أزمة القيادة في حزب العمل إلي وصف قادة الحزب بغلبة النزعة الفردية وحب السلطة وإشعال الصراعات الداخلية وكثرة الانشقاقات داخل الحزب ، مما أدى إلي معاناة الحزب من أزمة قيادة تمثل أهم الأسباب التي أدخلته في الأزمة التي يعاني منها منذ عام ١٩٩٦ حتى الآن .

فعلي الرغم مما توصلت إليه الدراسات والأدبيات السابقة إلا أنها لم تكيف الإطار النظري لنظريتي النخبة والمؤسسية أثناء تناولها هذه الأزمة. بالإضافة إلى أنها لم تتعرض بصورة مباشرة للحديث بشكل أكثر تفصيلاً عن أسباب أزمة حزب العمل الإسرائيلي بصورة أكثر إيضاحاً للأبعاد المختلفة للأزمة ، فالأدبيات التي تناولت بعداً من أبعاد الأزمة أغفلت الأبعاد الأخرى فهناك نقص في الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ، كما أنها لم تتعرض لجانب مهم ألا وهو أزمة الأيديولوجية التي يعاني منها حزب العمل الإسرائيلي . فلم تتحدث بتفصيل عن التوقعات المستقبلية لهذه الأزمة ، ومن ثم يُسهم هذا البحث في تقديم رؤية أكثر إيضاحاً وإلماماً بأزمة هذا الحزب قائد معسكر اليسار الإسرائيلي .

الإطار النظرى:

تمثل الظاهرة الحزبية أحد أهم خصائص ومقومات النظم السياسية الحديثة فالأحزاب السياسية تعتبر مكوناً رئيساً مهماً من مكونات النظم السياسية فهي الموصل بين المواطنين وجماعات المصالح من ناحية والقيادة السياسية من ناحية أخرى ، فهي عصب الحركة التي تستوعب كافة هذه التفاعلات وتقوم بالعمل علي الموازنة بينها واتخاذ القرارات وفقا لها ([6])، فالأحزاب السياسية هي أحدي أهم الضمانات العملية والمؤسسية للممارسات الديمقراطية، يضاف إلي أن إخفاق حزب سياسي قد يعد أحد جوانب فشل المجتمع في بناء تنظيم حزبي والتراجع في

([1]) حسن أبو طالب (محرر) ، **التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣ : ٢٠٠٤** ، القاهرة ، الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠٠٤، متاح على شبكة المعلومات الدولية في http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/RARB44.HTMi ، ٢٠٠٦/٠٢/٠٢.

و: Peretz Don, Kook Rebecca & Doron Gideon, **"Knesset Election 2003: Why Likud Regained its Political Domination and Labor Continued to Fade Out"**, The Middle East Journal, No 4,Vol.57 Autum 2003, P.588: P.603.

([2]) عماد جاد ، فوز شارون وصعود اليمين ، في عماد جاد(محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية الأمن أولاً** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠٠٣ .

و: Peretz, Kidrom, **"The Fruit of Victory"**, The Middle East International, No.644. 23 Feb 2001, PP. 4:6

([3]) يوسي ساريد ، **"كتلة آحد ميرتس لا توافق علي حكومة الوحدة"** ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١١٦ ، أغسطس ٢٠٠٤، صـ٥٣: صـ٥٤.

([4]) هشام الصادق ، **"حزب ياحد معاً الجديد : هل ينهي أزمة اليسار الإسرائيلي"** ، مختارات إسرائيلية ، العدد ١١٢ ، إبريل ٢٠٠٤، صـ١١٢: صـ١١٦.

([5]) عماد جاد ، انتخابات الكنيست السابعة عشرة ، في عماد جاد (محرر) ، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة : تقدم معسكر الوسط** ، القاهرة ، الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، ٢٠٠٦، صـ٣٧ : صـ٦٩.

([6]) إبراهيم عبد المقصود طه ، **دور الحزب الشيوعي في النظام السياسي السوفييتي** : رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٨ ، صـ٢٧ .

دور حزب معين له مكانة كبيرة في النظام السياسي قد يدلل علي وجود عجز أو خلل في النظام السياسي ذاته الذي يعتبر هذا الحزب جزءاً منه مما قد يشكك في مدى استقرار هذا النظام وذلك لكون استقرار أى نظام يتوقف علي قوة أحزابه ([1]) وإصلاح أى نظام – كما يقول سانت سيمون – يتأتى عبر تغيير نخبته فالأحزاب السياسية هي نخبة سياسية ومن ثم إصلاح النظام السياسي يأتي من خلال تغيير أحزابه وتطورها وإصلاحها ([2]) ومن ثم ونظراً للأهمية الكبيرة للأحزاب السياسية داخل النظم السياسية ينبغي أن يتم التعرض إلى مفهوم الحزب وما يرتبط به من مفاهيم سياسية .

أولاً مفهوم الحزب السياسي :

فمفهوم الحزب السياسي مثله مثل كافة المفاهيم التي تدرسها العلوم الاجتماعية حيث لا يوجد لها تعريف جامع مانع ، فأسهم العديد من علماء السياسة أمثال هارولد لاسويل وسلزنجر ونيومان ([3]) وأدموند بيرك ([4]) وأرنست بيكر ([5]) في تعريف الحزب السياسي . ويمكن الاستخلاص من هذه الإسهامات إلى وجود ثلاثة اتجاهات لتعريف الحزب السياسي ؛ الاتجاه الأول يعرف الحزب في النظام السياسي الذي يستند علي الحكم النيابي وإرادة الناخبين ، أما الاتجاه الثاني فينطبق علي النظم التي يسودها حزب واحد، أما الاتجاه الثالث فيتحدث عن المنظمة المحظورة قانوناً, وعلي الرغم من الاتجاهات السابقة لتعريف الحزب إلا إنه يمكن الاستناد وفقاً لها إلي وجود ثلاثة مقومات لتعريف الحزب السياسي ، ألا وهى :

- وجود تنظيم يتميز بالعمومية والاستمرارية ووجود شبكة اتصالات بين مختلف المستويات .
- وجود برنامج يطرحه الحزب علي المواطنين للحصول علي تأييدهم وإقناعهم بخطه السياسي .
- الرغبة والسعى من جانب الحزب في سبيل الوصول إلي السلطة والاحتفاظ بها ([6]) .

إلا أنه لحسم هذا الجدل الدائر حول مفهوم الحزب السياسي رأي بعض علماء السياسة أن هدف الوصول للسلطة هو المعيار الذي يمكن الاعتماد عليه كأساس لتعريف الحزب السياسي وهذا ما يميزه عن جماعات المصالح ([7]) .

وتتبنى الباحثة تعريف A. Aron للحزب السياسي فيري أنه "تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل علي وضع أفكارها موضع التنفيذ وذلك بالعمل في وقت واحد علي ضم أكبر عدد ممكن من المواطنين إلي صفوفهم وعلي تولي الحكم أو علي الأقل

([1]) بلقيس أحمد منصور أبو أصبع ، المرجع ذاته ، صـ٤٤ .

([2]) Bill, James A., Hardgrave Jr Robert L, **Comparative Politics the Quest for Theory**, U.S.A, Ohio , Charles G.Merrill Publishing Company, 1973, P.145.

([3]) لمزيد من التفاصيل انظر :
Janda, Kenneth, "Comparative Political Partes: Research and Theory", Chapter 7, in Ada W.Finifter (Ed), **Political Science: The State of The Discipline II**, Washington D.C, American political science Associatio, 1993, p 165 available at. http:/ www. janda.org,.accessed at,20/10/2006.

([4]) لمزيد من التفاصيل انظر : د. بطرس غالي ود. محمود خيري عيسي ، **المدخل في علم السياسة** ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، الطبعة الرابعة ، ١٩٧٤ ، صـ٦٠٨ ، صـ٦٠٩ .

([5]) لمزيد من التفاصيل انظر : عاطف سعداوي ، **الحزب الديموقراطي والأحزاب في البلدان العربية : دراسة في مؤشرات ومعايير الحزب الديموقراطي ورقة أولية** ، بدون بيانات نشر ، ٢٠٠٦ . صـ٣ .

([6]) Marshall, Gordon, Political Parties, **A Dictionary of Sociology 1998**, Originally Published by Oxford University Press 1998, http://www.encyclopedia.com/doc/1O88-politicalparties.html, accessed on 04/04/2008.

([7]) علي الدين هلال و نفين مسعد ، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢، صـ١٦٧ .

التأثير علي قرارات السلطات الحاكمة" (1) . وهذا نظراً لكون هذا التعريف يؤكد علي عدة مقومات للحزب السياسي ؛ فتحدث عن شرط وجود تنظيم للحزب نظراً لنشأة الحزب كتنظيم لعملية الانتخابات ولتعريف الناخبين بمرشحهم وحث هؤلاء الناخبين عبر التنظيم إلي دعم مرشح الحزب ، كذلك لكونه يركز علي مبادئ الحزب وأهدافه نظراً لتجمع أعضاء الحزب حول أهداف مشتركة لتحقيق الصالح العام. ويتحدد لون الحزب وفقاً لأيديولوجيته ونوعه يساري أم يميني أم ديني قومي أم علماني أم . . . إلخ ، كذلك يقوم علي الوظائف التي يضطلع بها كوظيفة تولي الحكم وتنظيم الحملات الانتخابية والتنشئة السياسية . . . وغيرها من الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب السياسية والتي إذا فشل في أداء وظائفه يتقلص عدد المواطنين والناخبين المؤيدين لهذا الحزب .

تجدر الإشارة إلي أنه بعد استعراض هذه الاتجاهات المختلفة لتعريف الحزب السياسي ، يوجد هناك عدد من المفاهيم المتداخلة التي تثار عند الحديث عن الأحزاب السياسية كمفهوم المؤسسية Institutionalization , والدعم الاجتماعي Social Support , والتعقيد الهيكلي Organizational Complexities , ومركزية السلطة Centralization of Power , والتوجه الأيديولوجي والاستقلالية الحزبية Autonomy (2)، ألا انه سيتم التركيز علي قضية المؤسسية والتوجه الأيديولوجي نظراً لاعتبار كلٍ منهما من مقومات تعريف الأحزاب السياسية، ثم سيتم بعد ذلك تعريف مفهوم العلمانية.

ثانياً : مفهوم المؤسسية.

فيعرفها صموئيل هنتنجتون بأنها العملية التي يتم فيها اكتساب المؤسسة السياسية – الحزب السياسي – للقوة والقيمة والاستقرار (3) . ويمكن قياس مدي مؤسسية أي نظام سياسى من خلال مقاييس هنتجتون للمؤسسية فذكر أن المؤسسية تتحدد وفق أربعة مقومات تبدأ بمدي قدرتها علي التكيف Adaptation والتشعب Complexity والتماسك Coherence وتنتهي بإستقلاليتها Autonomy، فيرى صموئيل هنتجتون أن هناك عدداً من المقاييس التي يمكن من خلالها قياس مدي المؤسسية بمدي قدرة هذه المنظمة علي التكيف مع المتغيرات ، ومدي استقلالية هذه المنظمة ومدي تشعبها وقدرتها على استيعاب وحداتها الجزئية ومدي تماسكها (4)، وهذا ما اتفق عليه رواد نظرية النخبة أثناء توضيحهم لأسباب استمرار النخبة السياسية في موقعها ، فاتفقوا علي عدد من المعايير التي تتلاقي مع معايير وشروط المؤسسية التي وضعها هنتنجتون فتحدثوا عن ، تجانس طرق العيش بين أعضاء النخبة ومحاكاتهم لبعضهم البعض وتشابههم , أيضاً تحدثوا عن وجود قواعد عامة بين أعضاء النخبة تنظم عملهم ، كذلك تحدثوا عن استقلالية أعضاء النخبة وقدرتهم علي تجنب الصراعات والنزاعات ودوران النخبة . فيري هنتجتون أن من مقومات وشروط المؤسسية هو مدى تكيف المنظمة مع التغيرات التي تطرأ عليها , فيري أنه كما زادت قدرة المنظمة علي التكيف مع التغيرات المجتمعية , كلما زاد ذلك من درجة مؤسسيتها , ويضيف أن نجاح المنظمة في التكيف مع البيئة الخارجية يمكنها من التكيف بنجاح مع التحديات الأخرى التي تطرأ عليها أو تواجهها (5) . وهذا نفسه ما تحدث عنه رواد نظرية النخبة السياسية وأسموه بوجود قواعد تتبناها النخبة لتنظيم عملها لتمكنها من التصدي للتحديات المجتمعية الطارئة , وأسماه موسكا بالصيغة السياسية Political Formula ويطلق

---

(1) نبيلة عبد الحليم كامل , **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** , دار الفكر العربي , صـ73 : صـ79 , صـ82

(2) Janda, Kenneth, **Op.cit**, P.167.

(3) **Ibid**, P.167.

(4) Hintington, Samuel P., **Political Order in Changing Socities**, India, Yale University, Printed in Arun K.Mehta at Vakil & Sons Private LTD, P. P.14 : 15.

(5) **Ibid**, P.13

عليها ميشلز بالمبادئ الأخلاقية فيري أن هذه المبادئ الأخلاقية العامة تستخدمها الأوليجاركية لضمان مساندة الجمهور السياسية لهم (أي لأعضاء النخبة) لضمان الحفاظ علي مواقعهم ضد أية تهديدات خارجية وهذا ما أسماه باريتو بالأشتقاق Derivation ([1]) .

أيضاً أعتبر هنتنجتون استقلالية المنظمة السياسية من أهم مقومات المؤسسية، فعندما تتمتع المنظمة بقدر عالٍ من المؤسسية من هنا لا تؤثر القوي غير السياسية والخارجية عليها ، ففي النظم الأقل تطوراً تكون المنظمات السياسية غير مستقلة ومن السهل واليسير تأثرها بالتأثيرات الخارجية ، ويضيف هنتجتون قائلاً أن استقلال المنظمات السياسية هو من خلال استقلالها عن القاعدة الاجتماعية التي تمثلها أيضاً من خلال مدي حصول هذه المنظمات علي احتياجاتها وتحقيقها لمصالحها والتزاماتها بصورة مستقلة منفصلة عن المنظمات والقوي الأخرى في المجتمع ، فالمنظمات لابد أن يكون لها استقلالية مالية حتى لا يكون من السهل هزيمتها نتيجة لاحتياجها للأموال ومن ثم لا يتم اعتبارها فاسدة ، فالمنظمات التي تتأثر بالقوي غير السياسية تتأثر أيضاً بالقوي الخارجية عن المجتمع فيكون من السهل اختراقها بواسطة الفاعلين والجماعات والأفكار القادمة من النظم السياسية الأخرى ، فكل مجتمع من السهل أن تظهر به جماعة من خارج المنظمة أو النخبة السياسية أو لا تكون قد أتبعت أية إجراءات سياسية محددة للمشاركة في صناعة القرار ، إلا إنها تشارك في صناعته ([2]) .

كذلك الحال عندما تحدث هنتجتون عن مدي تماسك المنظمة السياسية واتساق أنشطتها, فذكر أنه كلما زاد تفكك المنظمة كلما قلت درجة مؤسسيتها وكان من السهل تأثرها بالتهديدات الخارجية عليها مما يهدد استقرارها وكيانها ككل ([3]) .

أيضاً تحدث هنتجتون عن مدي تشعب المنظمة كمؤشر لقياس درجة مؤسسيتها فكلما زادت درجة تشعب المنظمة Complexity زادت درجة مؤسسيتها فالتشعب ينتج عنه وجود زيادة في عدد الوحدات الأصغر بالمنظمة , فكلما زاد تعدد وحداتها الحزبية وتشعبها زاد ذلك من قدرة المنظمة في الحفاظ علي ولاء أعضائها كلما كانت أكثر قدرة علي التكيف مع الظروف الجديدة([4]) .

ومن ثم بعد استعراض مفهوم المؤسسية لدى هنتجتون سيتم التعرض إلي المفهوم الثاني ألا وهو مفهوم الأيديولوجية الحزبية والتوجه والتغير الأيديولوجي .

ثالثاً: مفهوم الأيديولوجية الحزبية أو التوجه الأيديولوجي للحزب السياسي :

جاءت نشأة مصطلح الأيديولوجية علي يد الفيلسوف الفرنسي دي تراس في مطلع القرن التاسع عشر حيث جاء بمعني "علم الأفكار" ثم أعاد كارل ماركس مرة أخرى استعماله ليأتي بمعني مجموعة الأفكار والمعتقدات التي تسود مجتمعاً ما بفعل الأوضاع الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية المترتبة عليها . ثم قام علماء الاجتماع بتطوير المفهوم لتصبح الأيديولوجية أسلوباً في التفكير، وعرفها تالكوت بارسونز كنظام لتفسير الظواهر لتسهيل فهمها للفئات الاجتماعية([5]) . ويتكون مصطلح الأيديولوجية من مقطعين المقطع الأول أديو ويرتبط بالفكر والمقطع الثاني لوجوس بمعني علم ([6]) .

وتعرفها الموسوعة البريطانية بأنها شكل من أشكال الفلسفة السياسية أو الاجتماعية حيث تتكون من جوانب تطبيقية مثلما تتكون من جوانب نظرية فهي منظومة فكرية مستقاه لتفسير

---

(1) Bill, James A, **Comparative Politics the Quest for Theory**, U.S.A, Charles E.Merrill Publishing Company, 1973, P.145 : P.155.

(2) Hintington Samuel, **Political Change, Op.cit**, P.20: P.21.

(3) **Ibid**, P.22.

(4) **Ibid**, P. 18

(5) المؤسسة العربية للدراسات والنشر، **موسوعة السياسة : الجزء الأول** ، بيروت ، الطبعة الثالثة ، ١٩٩٠ ، صـ٤٢١ .

(6) أحمد عطية الله ، **القاموس السياسي** ، القاهرة ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثالثة ، ١٩٦٨ ، صـ١٦١ .

العالم وتغيره (1) ، إلا إنه يمكن تعريفها بأنها ناتج عملية تكوين نسق فكري عام يفسر الطبيعة والمجتمع والفرد مما يحدد موقفاً فكرياً وعملياً لمعتنق هذا النسق الذي يربط ويكامل بين الأفكار في مختلف الميادين الفكرية والسياسية والأخلاقية والفلسفية ، إلا أن ذلك لا يعني اتخاذ موقف مطلق وجامد من الظواهر الاجتماعية التي هي بطبيعتها متحركة ومتطورة (2) .

أما الإيديولوجية الحزبية فتعني مجموعة الأفكار والبرامج التي يترجمها الحزب إلى واقع عملي (3) . فالأيديولوجية التى تتبناها الأحزاب السياسية تمثل متغيراً مستقلاً يمكن أن يؤثر بصورة كبيرة علي الصفات الحزبية الأخرى ، وتستخدم الأيديولوجية كمعيار لتصنيف الأحزاب السياسية فهناك أحزاب شيوعية أو اشتراكية ، أو ليبرالية أو محافظة ، أو فاشية . . . إلخ (4) . فالأحزاب المنطلقة في عملها من منظور أيديولوجية سياسية معينة تسعي إلي تغيير الواقع القائم بما يتفق مع مبادئ هذه الأيديولوجية وبعد تحقيق هذه المهمة يصبح دورها هو العمل علي بناء النظام الجديد والمحافظة عليه وتدعيمه ، وتسمي الأحزاب التي تنطلق من أيديولوجية معينة أحزاباً عقائدية (5) تتدرج هذه الأحزاب من أقصي اليمين إلي أقصي اليسار ، إلا أنه ظهر نوع جديد من الأحزاب تسمي أحزاباً ذات قضية واحدة Single Issue وهي كالأحزاب التي تقوم علي حماية البيئة والأحزاب القائمة علي العرق والأحزاب العنصرية ، والأحزاب الإقليمية والأحزاب المناهضة للطاقة النووية وأحزاب السلام والأحزاب المناهضة للوحدة الأوربية ، والأحزاب النسوية (6) .

وفي الواقع هناك تحالفات تحدث بين أحزاب عقائدية مختلفة وبين أحزاب غير عقائدية سواء كانت هذه التحالفات مؤقتة أو لتحقيق هدف معين أو كانت تحالفات لتشكيل حكومة ائتلافية بين حزبين أو أكثر (7) .علي الرغم من الأهمية التي يمثلها الالتزام الأيديولوجي للأحزاب السياسية ، إلا انه هناك أحزاب سياسية – كما سبق الذكر- لا تلتزم بأيديولوجية معينة إلا إنها مازالت أحزاباً . فالمعيار الرئيس إذاً لتمييز الأحزاب السياسية عن أية مؤسسة أخرى هي معيار السعي للوصول إلى السلطة.

النخبة والالتزام الأيديولوجي

والأيديولوجية بالمعني السابق هي ما تحدث عنه رواد النخبة أثناء حديثهم عن أسباب محافظة النخبة علي مواقعها، وأسموه بالقواعد العامة المتفق عليها بين أعضاء النخبة وأطلق عليها موسكا بـ" الصيغة السياسية" Political Formula واسماه بالمبادئ الأخلاقية العامة وأسماها باريتو بالأشتقاقDerivation فيتم وضع هذه القواعد العامة لضمان المساندة السياسية لها كما يقول ميشلز(8) .

---

(1) **Encyclopedia Britannica**, USA, University of Chicago, 1978. Volume 30, P. 194

(2) المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، **المرجع نفسه** , صـ٤٢١ .

(3) **Semioticon Encyclopedia Online**, Idelogy, http://www.semioticon.com/seo/I/ideology.html, 02/02/2009.

(4) Jannda, Kenneth, **Op.cit**, P.168.

(5) **Semioticon Encyclopedia Online**, Op.cit.

(6) Jannda, Kenneth, **Op.cit**, P.168.

(7) **Ibid**, P.168

(8) Bill, James A., **Op.cit**, P.150, P.155.

يرى رواد النخبة أن من أهم المقومات اللازمة لبقاء النخبة في مواقعها مدى قدرتها على التكيف مع المتغيرات التي تطرأ عليها وذلك عبر استقطاب أفكار ودماء جديدة عبر دوران النخبة، بمعنى آخر تحقيق التكيف الأيديولوجي عبر دوران النخبة (١).

ويري بارتو أن دوران النخبة يحدث نتيجة للتغيرات المجتمعية والمشكلات العامة المستمرة بالمجتمع . ويذكر أن التغيرات والمترسبات Residue تتحكم وتسيطر علي فكر النخب السياسية . فيري أن الرواسب عندما تتشعب بها النخب السياسية تتحكم في استخدامها للقوة أو في التهديد باستخدامها ، ومن ثم يتوقف عليها استمرار النخبة في موقعها أو سقوطها , فإذا ترددت في استخدامها للقوة في اللحظات الحرجة قد يؤدي ذلك إلي إسقاط هذه النخب. كذلك الحال إذا أفرطت في استخدام القوة قد ينتج كرد فعل ثورة تسقط هذه النخبة . ويري ميشلز أن التغيير الأيديولوجي يتجسد في قدرة الأوليجاركية علي امتصاص الأفراد الجدد والأفكار الجديدة من قبل الجماهير هي أهم من عوامل الحفاظ علي موقعها ويضيف أن القانون الحديدي للأوليجاركية هو الذي يزيد من قدرة النخبة علي التحمل والبقاء حيث تمكن النخبة من امتصاص الدماء الجديدة داخلها (٢).

فالتغير الأيديولوجي هو نمط من أنماط التغير السياسي الذي يحدث نتيجة قيام فرد أو جماعة معينة بتبديل ظروف اجتماعية محددة لمصالح أهداف يطمح هذا الفرد أو تلك الجماعة إلي تحقيقها ويصيب هذا التبدل البناء السياسي بما يعنيه من مجموعة العلاقات السياسية التي تعني بالحكومة وإدارة شئون الجماعات البشرية عن طريق السيطرة والتوجيه ومن أبعاد هذا التبدل البعد الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والإيديولوجي وتتداخل هذه الأبعاد بنحو لا يمكن معه الفصل بينها . وتري النظرية الماركسية التغير الأيديولوجي نمطاً من أنماط الثورة التي تمثل نمطاً من التغير السياسي يتسم بالجذرية والشمول فهي تشير إلي التغيرات الأساسية والجوهرية في عناصر الأبنية الفوقية وما يشمله ذلك من تغير في القيادات وتكوينها الطبقي وتبدل المؤسسات والنظم القانونية الدستورية التي تستند إليها كما تشمل التحول في قيم المجتمع وثقافته وأيديولوجيته (٣) .

فعند حدوث تغير فالذي يحدث هو إما تكيف الجيل القديم مع المتغيرات الجديدة أو إحلال جيل جديد محل القديم (٤) ، ولكن العبرة هنا في مدى الالتزام الأيديولوجي بالقواعد العامة التي وضعتها النخبة أو ما أسماها بارتو بالصيغة السياسية هل تغيرت أم استطاعت التكيف مع الواقع الجديد؟!

---

(1) لقد تحدث رواد النخبة عما يعرف بدوران النخبة أثناء الحديث عن أسباب محافظة النخبة علي مواقعها ، فقد أوضح باريتو وجود ثلاثة أنواع لدوران النخب السياسية . النوع الأول يحدث بين صفوف النخبة الحاكمة ذاتها، النوع الثاني يحدث نتيجة لنجاح أفراد من الطبقة الدنيا في الدخول بصفوف النخبة القائمة بالفعل ، أما النوع الثالث فيحدث نتيجة لتشكيل أفراد من الطبقة الدنيا للنخبة السياسية بعد الدخول في صراع مع النخبة القائمة علي السلطة . أما هارولد لاسويل فقد ميز بين نوعين من دوران النخب ، الدوران الذاتي والدوران الاجتماعي . ويرى موسكا أن دوران النخب يحدث نتيجة لاستيعاب النخبة القائمة لأفراد جدد من الطبقة الثانية حيث تغذي الطبقة الحاكمة بالدماء والأفكار، مما ينتج عنه في ذات الوقت إرضاء للطبقة الوسطي المهددة دائماً . أما بارتو فيري أن انغلاق النخب السياسية علي ذواتها وعدم دورانها كان ذلك من أهم عوامل عدم استقرارها وسقوطها واندلاع الثورة ضدها لمزيد من التفاصيل أنظر:

Merritm, Richard L., **Systematic Approaches to Comparative Politics**, Op.cit, P.110.

(2) Bill, James A., **Op.cit**, P.150, P.155.

(3) حنان ماهر عارف قنديل ، **عملية التغير السياسي في الصين ١٩٧٦ : ١٩٨٥** ، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٩ ، صـ ١٠ ، صـ١٢ .

(4) إكرام بدر الدين ، **"النخبة السياسية : دراسة منهجية ونظرية"** ، مجلة الفكر العربي، ديسمبر ١٩٩١ ، العدد ٦٦، صـ١٥٢ : صـ١٧٠.

فهناك فارق بين التكيف الأيديولوجي والتغير الأيديولوجي , فالتكيف الأيديولوجي هو من المؤشرات على مدي قوة المؤسسات فكلما زادت قدرة المؤسسة علي التكيف، كان ذلك مؤشراً علي مدي قوتها فكل مؤسسة وجدت لأداء وظيفة محددة ولكن عندما تصبح هذه الوظيفة عاجزة عن التكيف مع المتغيرات الجديدة تكون هذه المؤسسة أمام أزمة كبيرة فهل ستسعى لإيجاد وظيفة جديدة تطلع عليها وتتبناها وتسعي لأدائها أم ستتجه نحو الانحلال والتفكك فكلما استطاعت إيجاد وظيفة جديدة تتبناها وتؤديها زاد ذلك من درجة مؤسسيتها (1) .

إلا أن التغير الأيديولوجي قد يحدث نتيجة التغير السياسي أو الثورة , وقد يحدث التخلي عن مبادئ الأيديولوجية وعدم الالتزام بها وبعقائدها نتيجة الفساد المؤسسي أو الضعف المؤسسي أو نتيجة ضعف القيادة بداخلها . . الخ. وقد ينتج عن التغير الأيديولوجي أو العقائدي في المجتمعات أو المنظمات والمؤسسات زيادة خجم ومجال الصراعات نتيجة تغير وضع الجماعات لحد كبير مما يخلق أدوراً وظيفية جديدة غالباً ما تتصارع مع الأدوار القديمة (٢). مما يترتب علي ذلك معضلة إيجاد المؤسسات والأبنية اللازمة لأداء أدوارها فإنه غالباً ما يمكن منع الصراعات من أن تنفجر بشكل يهدد استقرار المجتمع وأمنه إذا وجدت هذه المؤسسات. وقد يؤدي التغير الأيديولوجي إلي تحقيق التجانس وزيادة دور المؤسسات كما حدث في دول المدينة خاصة في دولة أثينا القديمة عندما تم وضع دستور هذه الدول أثناء حدوث تغير أيديولوجي هدد الرابطة الاجتماعيةThe Community بدول المدينة وزادت الأحزاب المختلفة بلا جدوى واتسعت الفجوة بين الغني والفقير , ومع مرور الوقت شمل المجتمع الأثيني مؤسسات سياسية متطورة أكثر تعقيداً حيث جاءت كمطلب للحفاظ علي الرابطة والجماعة السياسية ومن ثم اتجه الرأي العام للتغير نتيجة وجود تغير في التوجه الأيديولوجي بالمجتمع هدد الاستقرار السياسي وقد يؤدي إلي الانحلال المجتمعي (٣) .

ومن ثم قد يؤدي التغير الأيديولوجي إلي الضعف أو القوة وذلك إذا توافرت المؤسسات القادرة علي استيعابه ومن ثم يرتبط التغير الأيديولوجي بالمؤسسي نتيجة الارتباط العضوي الوثيق بين البناء السياسي والهيكل الاجتماعي (٤) .

وقد يكون عدم الالتزام الأيديولوجي من عوامل ضعف النخبة القائمة وإحلال نخبة جديدة وقد أرجع موسكا وباريتو وميشلز دوران النخبة وإحلال نخبة محل نخبة لعدد من الأسباب وعددوا أسباب سقوطها , فذكر باريتو وميشلز أنه من أبرز الأسباب التي أوضحها رواد نظرية النخبة لسقوطها :

- انغلاق النخبة السياسية علي ذاتها , فذكر باريتو أن انغلاق النخبة السياسية علي ذاتها هو سبب رئيس في عدم استقرارها وقد ينتج عن هذا الانغلاق حدوث ثورة تُسقط هذه النخبة (٥).
- دوران النخبة، فقد ينتج عن هذا الدوران إحلال نخبة جديدة محل نخبة أخري , وهذا هو النوع الثالث من الدوران الذي تحدث عنه بارتو حيث يحل أفراد من الطبقة الدنيا محل

---

(1) Huntington, Samuel P., **Political Order in Changing Societies**, India, Yale University, Printed by Arun K. Mehta, at Vakil & Sons Private L.T.D, 1968, P. 13, P. 17.

(2) إكرام عبد القادر بدر الدين ، **أزمة التكامل في الدولة حديثة الاستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلي**، مرجع سابق، صـ٦٥ .

(3) Huntington, Samuel P, **Op.cit**, P.12

(4) لمزيد من التفاصيل انظر : حنان ماهر عارف قنديل، **مرجع سابق** ، صـ١٢ .

(5) Bill, James A., **Op.cit**, P.150

النخبة القائمة علي أثر صراع بين النخبة القائمة وهؤلاء الأفراد ومن ثم يشكلون نخبة جديدة تحل محل النخبة القائمة ([1]) .

- تردد النخبة في استخدام القوة أثناء اللحظات الحرجة التي تتطلب استخدامها .
- كذلك الإفراط في استخدام القوة ينتج عنه الثورة كرد فعل لها .
- إساءة النخبة الاوليجاركية لاستعمال السلطة ([2]) .

ومن ثم ستتناول هذه الرسالة تلك المفاهيم والنظريات خلال بحثها عن ماهية أسباب وملامح أزمة حزب العمل الإسرائيلي من عام ١٩٩٦ حتى نهاية حرب لبنان عام ٢٠٠٦ .

رابعاً مفهوم العلمانية:

ترجع أصول كلمة العلمانية إلى الكلمة اللاتينية "Saeculum" أي العصر أو الجيل أو القرن أو العالم، فهي تشمل المعني المكاني والمعنى الدنيوي فقد أشارت العلمانية في تلك الحقبة إلى معارضة نسبية لكل ما هو مقدس، وديني ([3]).

ولكن استخدم مصطلح العلمانية لأول مرة عام ١٨٤٦ بواسطة جورج هوليك George Holyoake حيث رمز إلى صيغة تهتم فقط بالقضايا المادية التي يمكن اختبارها خلال الخبرة الحياتية بمعنى آخر فإن العلمانية – وفقاً له- تهدف إلى تنمية الطبيعة البدنية والأخلاقية والثقافية للإنسان لأعلى درجة ممكنة كواجب فوري للحياة أي تهدف لتحسين البشرية عبر طرق مادية. فهو يرى أن العلمانية يلجأ إليها من يشعر بالغموض تجاه علم اللاهوت حيث يعتبره أمراً غير كافٍ وغير ملائم ولا يعتمد عليه أو لا يمكن تصديقه. أما العلمانية الجديدة المتداولة في العصر الحالي، فعلى الرغم من أنها مصطلح حديث نسبياً إلا أن المبادئ العامة لهذا المصطلح كانت تدرس من خلال المفكرين الأحرار Free Thinkers على مر العصور، فالعلمانية تمثل امتداداً للفكر الحر بصرف النظر عن تناوله التساؤل الخاص بوجود الإله، فعلى سبيل المثال أن من أبرز رواد هذه النظرية هو براد لاف Brad Laugh وهادي يواك Hdyoake فالأول كان ملحداً والثاني كان من معتقدي " لا أدري" Agnostic"([4]). فرأى الأخير أن العلمانية تعتمد ببساطة على دراسة الطبيعة وليس شيئاً تفعله مع الدين، بينما اعتبر الأول العلمانية بأنها تبدأ مع فكرة دحض الدين، بل وتوصل إلى أنه "على الرغم من أنه في بداية اعتناق العلمانية لم يكن من الضروري أن يكون الرجال العلمانيين ملحدين ولكن- كما يعتقد- أن النتيجة المنطقية بقبول العلمانية يجب أن تؤدي أن يكون الشخص ملحدا وذلك إذا كان لديه عقلاً كافيا ليدرك و ليتدارك الأمور([5]).

---

(1) Merrit, Richard L, **Systematic Approaches to Comparative Politics**, Op.cit, P.110

(2) Bill, James A., **Op.cit**, P.152: P155.

(3) Kosmin, Barry A., **"Hard and Soft Secularists' and Hard and Soft Secularism: An Intellectual and Research Challenge"**, Society for Scientific Study: Annual Conference, Oct 19-21 2006, Portland, Oregon, Institute for study of Secularism in Society and Cultural Session on the Study of Secularism and Irreligion, www.trincoll.edu.nr/rdonlyress/9614Bc, accessed on 24/08/2008.

(4) **Agnostic** لاأدري: من يؤمنون باستحالة معرفة حقيقة الأمور الروحانية كالاله والحياة الاخرة التي تهتم بها الأديان أو إذا لم يكن من المستحيل معرفتها فعلى الأقل من المستحيل معرفتها في الوقت الحاضر. لمزيد من التفاصيل انظر:

Russell, Bertrand, **What is an Agnostic?**, http://arts.cuhk.edu.hk/humftp/E-text/Russell/agnostic.htm, accessed on 20/01/2009.

(5) Dubary, C (1912), **Secularism**, Catholic Encyclopaedia, New York: Robber Appleton Company, Rettrived August 24, 2008, From NewAdvent: www.newadvent.org/cathen/130760-htm, Vol.13, New York, accessed on 24/08/2008.

وتعرف الموسوعة البريطانية العلمانية بأنها أية حركة في المجتمع تتجه مباشرة إلى نواحي زمنية أخرى على الأرض Otherworldness . وفي العصور الوسطى بأوربا كان هناك اتجاه قوي يقوده المتدينون يسعى للتقليل من قيمة الشئون الإنسانية وتستهدف العلاقة مع الإله وما بعد الحياة، إلا أنه كرد فعل لهذا التوجه عرفت العلمانية نفسها وفي وقت عصر النهضة بأنها تنمية إنسانية. وعندما بدأ الأفراد يولون اهتماماً أكثر بالإنجازات الثقافية والإنسانية فإن العلمانية أصبح يتم فهمها باعتبارها مضادة للمسيحية ومضادة للدين. إلا أنه في النصف الثاني من القرن العشرين قام بعض دارسو اللاهوت بالدفاع عما يسمى بالعلمانية المسيحية حيث ترى أن الأفراد عليهم أن يجدوا في العالم الفرصة لتطوير قيم المسيحية حيث توصل دارسي اللاهوت أن المعنى الحقيقي لرسالة المسيح يمكن اكتشافه وتطبيقه في كل شأن من شئون الحياة العملية المدنية ([1]).

ونظرا للخلاف حول علاقة العلمانية بالدين هناك من يميز بين العلمانية كمذهب Secularism والعلمانية كعملية Secularization، فهما على الرغم من تقاربهما إلا أنهما يقدمان معني مختلف. فالأولى تعني المعرفة والقيم وترى باستقلال السلطة الدينية لكنها لا تستبعد بالضرورة الدين من الحصول على أية سلطة فوق الشأن السياسي والاجتماعي. أما Secularization فهي عملية تعني استبعاد الدين عن الحياة والشأن السياسي فهي تقوم بفصل الكنيسة عن الدولة أي تحديد دورها أي تلتزم الحكومة بالحياد فيما يتعلق بالقيم الدينية فهي لا تمنع هذه القيم ولا تدعمها أي تحد من دورها. إلا أن هذا لا يعني أن المصطلحين متباعدان، فمصطلح Secularism يدعم ويشجع عملية Secularization (العلمنة)، فلا يعني ذلك الحياد الديني ولا الممانعة الدينية إلا أنه في أسوأ الظروف تعني الإيمان بأهمية وجود نطاق علماني على امتداد النطاق الديني، بل وعند مناقشة قضايا اجتماعية معينة يؤمن الاتجاه بأولوية النطاق العلماني على النطاق الديني، إذن فمذهب العلمانية Secularism أكثر مرونة من كونه وضعاً فلسفياً يشرح ما يجب أن تكون عليه الأمور، أما عملية العلمنة Secularization فهي المجهودات التي تطبق وتنفذ هذه الفلسفة (أي الفعل) ([2]).

أيضاً يفرق Austin Cline بين العلمانية الحادة Hard Secularism والعلمانية المرنة (أو الناعمة) Soft Secularism. فالعلمانية الحادة يرجع الفضل في اصطلاحها إلى Peter Berger وترجع جذورها إلى هوبز وماركس وماكس فيبر حيث رأوا أن العلمانية تعني ذروة التحرر من السحر بالعالم عبر العلم الحديث بالتركيز على المادية ونبذ الأخلاق المثالية التي نتجت عن اللاهوت بمعنى آخر فهي تعلي من المادية وقيم العلم والتحديث على حساب الدين والمعتقدات الدينية اللاهوتية. أما العلمانية المرنة: فمن يعتنقها ليس ملحداً ولا مادياً ولا يكن ربما العداء للمبادئ الدينية وللمؤسسات الدينية، فهو ينظر للدين نظرة نسبية باعتبارها اختيار خالص لكل الحياة التي لا يجب أن تهدد الحرية أو التجانس الاجتماعي في المجتمع التعددي ([3]).

من هنا يمكن القول أن العلمانية تعتمد على العلم والتحديث والتنمية وتجنب الدين واللاهوت والمعتقدات المقدسة سواء أكان هذا بشكل نسبي كالعلمانية المرنة ومذهب العلمانية Secularism أو كان هذا بتجنب الدين واللاهوت تجنباً كلياً كالعلمانية الحادة وعملية العلمانية Secularization.

([1]) **The New Encyclopaedia Britannica**, Secularism, London, Encyclopedia Britannica In 2003, Vol. 10, P. 594.

([2]) Cline, Austin, **Religious Orgins of Secularism: Secularism is not an Atheist Conspiracy: Secularism as an Outgrowth of Christian Doctrine & Experience**, www. atheism.about.com/od/secularismseparation/areligiouseorgin/htm, accessed on 24/08/2008.

([3]) Kosmin, Barry A, **Op.cit** .

وبعد استعراض التعريفات والاتجاهات المختلفة التي تناولت مصطلح العلمانية يمكن القول أن العلمانية تستند على ثلاثة مبادئ أساسية تتمثل في:

١. تحسين نوعية الحياة عبر أساليب وطرق مادية ودنيوية وليست دينية لاهوتية.
٢. إن العلم هو المبرر الأساسي لوجود الإنسان.
٣. من الجيد أن تفعل ما هو جيد سواء كان هناك أو لم يكن هناك شيئاً جيداً
"That is Good to do Good" (١).

ويصف المجتمع الذي تطبق فيه هذه القواعد بصفة العلمانية حيث يتسم وفقاً للعالم D. L. Munby بعدة سمات أبرزها:-

١- هو مجتمع تعددي وليس مجتمعاً ذا طابع واحد أو مهيمن.
٢- متسامح فهو يوسع من المساحة المتاحة أمام صانع القرار.
٣- ككل مجتمع يجب أن تكون له أهداف عامة تعني توافقاً ضرورياً حول طرق حل المشكلات والإطار العام للقانون، إلا أنه في المجتمع الأمر مختلف فهذه القاعدة مقيدة قدر الإمكان، فهي على النقيض منها.
٤- فالمجتمع العلماني يساعد أعضاءه ليدركوا أهدافهم بأنفسهم.

هو مجتمع ليس له نموذج واحد فالهدف الرئيس وراء هذا المجتمع العلماني هو زيادة أدوار الأفراد والجماعات الصغيرة التي هى جزء منه والمساواة بين البشر وكسر حواجز الطبقية (٢).

المنهج المستخدم:

ستحاول هذه الرسالة استخدام منهج دراسة الحالة عبر الجمع بين منظوري النخبة والمؤسسية .

منهج دراسة الحالة

للإجابة على المشكلة البحثية للرسالة وتساؤلاتها تم اختيار أسلوب دراسة الحالة لتطبيقه على حزب العمل لمعرفة مدى انطباق هذه الحالة على الأحزاب العلمانية عامة أم هي تنطبق على الحزب فقط، كما يتضمن استخدام هذا المدخل أيضاً اختبار الافتراضات الخاصة بدوران نخبة الحزب وقدرة الحزب السياسي على التكيف مع الظروف المتغيرة.

وسيتم استخدام هذا المنهج عبر المزج بين منظوري النخبة والمؤسسية.

أولاً منظور النخبة

تستخدم هذه الرسالة منظور النخبة السياسية باعتبار حزب العمل الإسرائيلي هو جماعة تمتلك قدراً أكبر من القوة والنفوذ والتأثير في عملية صنع القرارات ذات الأهمية في النظام السياسي الإسرائيلي سواء كان الحزب داخل السلطة السياسية أو في صفوف المعارضة وذلك علي اعتبار كون المجتمع الإسرائيلي ينقسم إلي فريقين – كما يوضح موسكا وباريتو في مفهومها للنخبة – فالفريق الأول أصغر بكثير في الحجم فهو الجماعة الحاكمة التي يدخل في إطارها حزب العمل الإسرائيلي والفريق الثاني هو الجماعة المحكومة التي تتسم بكبر حجمها مقارنة بالجماعة الحاكمة ، ومن ثم فحزب العمل هو أحد أقسام النخبة السياسية في إسرائيل حيث يشمل الأفراد الذين يمارسون السلطة السياسية في المجتمع الإسرائيلي , سواء كانوا في المعارضة أو في الحكومة الائتلافية فالعمل هنا نخبة سياسية وفقاً لمفهوم بوتومور للنخبة. فحزب العمل كما يقول باري هو جماعة صغيرة وذلك بالمقارنة بالمجتمع الإسرائيلي، تمارس تأثيراً قوياً علي

---

(١) Dubray C., **Op.cit.**

(٢) Goldbaum, John, **Secular Party of Australia**, www. Secular.org.au/whysecular.php, accessed on 24/08/2008.

الشئون السياسية والاجتماعية ([1])، فهناك أنماط متعددة من العلاقة بين حزب العمل ، الذي يمثل نخبة سياسية في إسرائيل ، والمجتمع السياسي داخل إسرائيل .

وتتناول الرسالة أولاً منظور النخبة في شرح الأزمة التي يعاني منها حزب العمل الإسرائيلي حالياً، فالأزمة هي حالة متطرفة من عدم الاستقرار في الإطار السياسي تكون عناصر النظام السياسي خلالها غير مستقرة وعرضه لتغير علاقاتها ببعضها البعض وبالنظام أو الدولة، فالأزمة تحدث وفقاً لعدة عوامل مثل التهديد الخارجي للنظام ، وانخفاض الموارد السياسية كتقلبات السياسات، وتحدي لشرعية السلطة السياسية ([2]).

ومن ثم نظراً لكون الأزمة حالة متطرفة من عدم الاستقرار السياسي فتكامل النخبة وتماسكها وفقاً لنظريات السياسة المقارنة يعتبر شرطاً لتحقيق الاستقرار السياسي ، وتكون النخبة محققة لتماسكها إذا توافرت درجة مرضية من التجانس الاجتماعي بين أفرادها وإذا تحقق أيضاً اتساق قيمي وتفاعل شخصي بين أعضاء النخبة إلا أن عدم التكامل داخل النخبة يؤدي إلي عدم الاتفاق علي الأهداف التي يجب أن يسعى أعضاء النخبة لتحقيقها وتتزايد الخطورة وتتعقد إذا أخذ في الاعتبار الاختلاف بين الزعماء أو القادة القدامى وبين الجيل الأصغر نظراً لاختلاف تجربة كلٍ من الجيلين ، فالقادة القدامى يتوقعون الطاعة بينما الجيل الجديد الساعي والآمل لتحقيق مزيد من للوصول إلى السلطة قد يري أن هؤلاء الذين حرروا المجتمع لم يعد لهم حقُ في الاستمرار في حكمه نظراً لظهور مشكلات جديدة لا يستطيعون مجابهتها وقد يؤدي ذلك إلي ما يطلق عليه الثورة الثانية ([3]).

ويطرح منظور النخبة عدة فروض وتساؤلات تتبلور أهمها في مدى قدرة النخبة السياسية على الالتزام بها، وذلك نظراً لانطلاقها من افتراض مفاده أنه كلما تمسكت النخبة بالأيديولوجية السياسية التي تتبناها زاد ذلك من قوتها وتماسكها. كذلك يطرح المنظور افتراضاً مهماً ينطلق من كون النخبة المستقلة هى الأكثر استقراراً وقوة داخل المجتمع.

أيضاً ينطلق منظور النخبة من افتراض محوري يرى أنه كلما كانت النخبة موحدة ومتجانسة ومتماسكة زادت درجة استقرارها وقوتها داخل المجتمع. وتمكنت النخبة من استقطاب دماء وأفكار جديدة وزادت درجة استقرارها داخل الحياة السياسية.

ومن ثم سيتم توظيف هذا المنظور لمحاولة الوقوف على مدى صحة هذه الافتراضات والتعرف على مدى استقرار نخبة حزب العمل وماهية الأزمة التي يعاني منها حيث سيتم اختبار مدى قدرة قادة الحزب على الالتزام بالأيديولوجية السياسية له التي وضعت منذ نشأة الحزب في الستينات وذلك عبر تحليل البرامج الانتخابية المختلفة للحزب منذ عام ١٩٩٦ وتحليل الممارسات الفعلية لقادة الحزب منذ هذا العام وذلك للوقوف على مدى الالتزام الأيديولوجي لقادة الحزب والتعرف على ما إذا كانت هناك هوة بين أيديولوجية الحزب وبرامجه الانتخابية وبين برامجه الانتخابية والممارسات الفعلية للقادة على أرض الواقع وذلك حتى يمكن التعرف على مدى استقرار الحزب وقوته وقدرته على التكيف مع المتغيرات الطارئة.

أيضاً سيتم توظيف المنظور للوقوف على مدى وحدة وتماسك وتجانس نخبة الحزب، فهل هى نخبة متماسكة أم تعاني من انقسامات وصراعات وتكثر بداخلها الانشقاقات التي قد تصل حدتها إلى درجة الارتداد والانشقاق عن الحزب ذاته، بالإضافة إلى استخدام المنظور للتعرف على قدرة نخبة الحزب على تحقيق تكيف جيلي واستقطاب دماء وأفكار جديدة أم أنها

([1]) لمزيد من التفاصيل انظر: إكرام عبد القادر بدر الدين ، " **النخبة السياسية : دراسة منهاجية ونظرية**"، مرجع سابق ، صـ١٥٢ : صـ١٧٠.

([2]) Roberts, Goffery K, PHD, A **Dictionary of Political Analysis**, U.K, Longman Group, 1st Edition, 1971, P.34.

([3]) أكرام عبد القادر بدر الدين ، **أزمة التكامل في الدول حديثة الاستقلال مع دراسة الكيان الإسرائيلي** ، مرجع سابق ، صـ٦١ .

انغلقت على ذاتها وعجزت عن التكيف مع المتغيرات الطارئة على الحزب حتى يمكن قياس درجة استقرار وقوة الحزب.

وسيتم تطبيق اقتراب النخبة في هذه الرسالة من خلال توظيفه لتحليل دراسة حالة تدور حول الأزمة التي تعاني منها نخبة حزب العمل الإسرائيلي من خلال تحديد العوامل المؤثرة علي النخبة الحاكمة كتأثير أيديولوجية الصهيونية الاشتراكية علي قادة العمل ومدي التزامهم بها , وتحديد شخصيات نخبة الحزب ودراسة خصائصهم الاجتماعية ودورهم الرسمي والفعلي كقادة لحزب العمل ومدي التزامهم بمبادئ قيادة الحزب ، وتحديد مراكز القوى الرئيسة في المجتمع ومجال نشاطاتهم من قوى اقتصادية كالهستدروت والكيبوتز والموشاف والقوي الدينية بالمجتمع الإسرائيلي والقيادات السياسية كالأحزاب اليمينية والدينية وأحزاب الروس ونشاطاتهم البارزة في المجتمع الإسرائيلي ومكانتهم المجتمعية والسياسية داخل إسرائيل التي تمكنهم من ممارسة هذه الأنشطة البارزة وعلاقاتها وتأثيرها علي نخبة حزب العمل الإسرائيلي ، وتتبع أسلوب النخبة الحاكمة لحزب العمل في إسرائيل هل تشير إلي معاناتها من أزمة ما؟!!!

وأخيراً سيتم استخدام هذا الاقتراب لوضع تصور لما يمكن أن تكون عليه قيادة الحزب – حزب العمل – في المستقبل وتصور لطبيعة النخبة القائمة وطبيعة تفكيرها.

كذلك سيتم استخدام منهج النخبة من خلال دراسة مدي تأثير التغيرات التي حدثت في المجتمع الإسرائيلي ، وجاء دوران النخبة داخل حزب العمل كرد فعل لها وذلك تأكيداً لفكرة الدوران لدى بارتو التي تعمل بالتكامل مع التغيير المجتمعي والمشكلات العامة بالمجتمع كتأثير التغيرات الحادثة بالخريطة الحزبية بإسرائيل وحرب لبنان . . وغيرها من التغييرات التي حدثت في المجتمع الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٧.

وسيتم استخدام هذا المنظور لمعرفة مدي قدرة قيادة الحزب هذا الدوران النخبوي بالحزب علي التكيف مع هذه المتغيرات من خلال دراسة مدي قدرته علي تطوير برنامجه أو الصيغة السياسية الأيديولوجية كما أطلق عليها موسكا أو الأخلاق العامة كما أسماها ميشلز ليتكيف مع التغيرات الحادثة ، فهل نجح القانون الحديدي للأوليجاركية علي امتصاص واستيعاب عناصر جديدة وأفكار جديدة لنخبة جديدة لتغذية نخبة الحزب لتكون قادرة علي التحمل والبقاء ، أم عجز عن ذلك وأدخل الحزب في أزمة جديدة .

كذلك سيتم محاولة استشراف مصير نخبة العمل ، هل سيستمر العمل كنخبة سياسية في الحفاظ علي موقعه كأول أو ثاني أكبر حزب سياسي في إسرائيل منذ عام ١٩٤٨ أم أنه لن يستطيع الحفاظ علي موقعه مما يهدده بالسقوط بل والاضمحلال. وسيتم بحث مدي قدرة نخبة العمل علي استيعاب دماء جديدة بالحزب ، أم أن استيعاب العمل للدماء الجديدة هو سبب من أسباب سقوطه.

ثانياً منظور المؤسسية:

كذلك فإن دراسة حزب العمل ستتم عبر تطبيق مدرسة المؤسسات مفهوم المأسسة السياسية باعتبار أن الحزب هو واحد من أهم المؤسسات التي تحظي بالاهتمام من جانب هذا المدخل . واستناداً للاقتراب المؤسسي يكتسب الحزب الصفة المؤسسية وفقاً لمدي توافر معايير المؤسسية التي ذكرها صموئيل هنتجتون ، فكلما زادت قدرة الحزب علي التكيف مع التغيرات المحيطة كلما زادت درجة المؤسسية التي يتمتع بها الحزب . أيضاً كلما زادت درجة تشعب هياكل الحزب زاد ذلك من مأسسة الحزب ، يضاف إلي أنه كلما زادت درجة وحدة الحزب وتماسكه كان ذلك مؤشراً علي قوة مأسسة الحزب وذكر أخيراً أنه كلما زادت درجة استقلالية الحزب زاد ذلك من درجة مأسسة الحزب .

فتبحث هذه الرسالة في مدي مؤسسية حزب العمل من حيث مدى تماسك قيادة الحزب ومدي قدرتها علي استخدام برنامج واضح ومتماسك يمكنها من قيادة حزب العمل الإسرائيلي علي الرغم من التحديات التي طرأت علي الحزب من الداخل أو الخارج مما يعكس مدي قدرة

العمل علي تكيف أيديولوجية الحزب مع المتغيرات الخارجية ، ومدي قدرة حزب العمل علي استيعاب عناصر جديدة تمكنه من تغذية النخبة القائمة علي الحزب بدماء جديدة تعكس مدي تعدد وتنوع وتشعب التنظيمات التابعة للحزب ، ومدي استقلالية حزب العمل عن الطبقة العاملة للحزب ومدي استقلاليته مادياً فهل استطاع حزب العمل كمؤسسة سياسية بإسرائيل تأمين جانبه ماليا.

كذلك سيتم استخدام منهج المؤسسية من خلال دراسة مدي تأثير التغيرات الخارجية التي حدثت في المجتمع الإسرائيلي علي الأحزاب السياسية في إسرائيل بالتركيز علي حزب العمل ، ومن هذه التغيرات كتأثير التغيرات الحادثة بالخريطة الحزبية بإسرائيل وحرب لبنان . . وغيرها من التغييرات التي حدثت في المجتمع الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٧ ، فكان نتيجة لذلك استيعاب أفراد جدد من الطبقة الثانية بالحزب وإحلال جيل جديد محل الجيل القديم بالحزب، فيحاول المنهج قياس مدى قدرة الحزب في ظل القيادة الجديدة علي التكيف مع هذه المتغيرات من خلال دراسة مدى نجاحها علي تطوير برنامج حزب العمل أو الأيديولوجية الخاصة بالحزب ويعتبر النجاح في ظل هذه الظروف اختبار المعيار لقدرة الحزب – أو المؤسسة – علي التكيف مع تغيير الأجيال .

كذلك سيتم محاولة استشراف مصير مؤسسة حزب العمل ، كمؤسسة قادرة علي التماسك والتكيف في ظل التغيرات المختلفة سواء بداخل الحزب أم خارج الحزب في النظام السياسي الإسرائيلي ذاته أو بالمؤسسات السياسية الأخرى أو بالبنية الاجتماعية بإسرائيل . كذلك سيتم تطبيق هذا المنظور من خلال دراسة مدي تشعب التنظيمات التابعة للحزب كالكيبوتز والموشاف والهستدروت ومدي استقلالية حزب العمل ماليا واقتصادياً وسياسياً . وذلك للتعرف علي مدي قدرة المؤسسة الحزبية علي الاستمرار.

أسلوب الدراسة:

وستتم محاولة الإجابة علي هذه التساؤلات من خلال دراسة نتائج الانتخابات الإسرائيلية واستطلاعات الرأي حول مدي شعبية قادة الحزب وقراءة تعليقات الصحف الإسرائيلية وعلي وجه الخصوص الصحف غير الحزبية بإسرائيل كجريدة هآرتس واستخدام التحليل الإحصائي لدراسة نتائج الانتخابات الإسرائيلية للتعرف علي أداء الحزب عبر جولات الانتخابات المتعاقبة بداية من عام ١٩٩٦ حتى انتخابات عام ٢٠٠٦ ، كذلك سيتم دراسة البرنامج الأساسي للحزب والبرامج الانتخابية للحزب ومقارنة هذه البرامج الانتخابية مع السياسات المتبعة بعد الانتخابات من قبل قادة الحزب داخل الحكومات الائتلافية بإسرائيل للوقوف علي معرفة إلي أي حد يتخذ الحزب مواقف ثابتة في القضايا التي تواجه المجتمع الإسرائيلي ، وأيضاً للتعرف علي مدي قدرة الحزب علي مدي تكيف أيديولوجيته مع المتغيرات الخارجية.

أدوات جمع البيانات:

سيجمع البحث بين استخدام أدوات مكتبية لجمع البيانات حيث تتعدد ما بين كتب ودوريات ودوائر ومعارف ورسائل علمية ونشرات ودراسات ، ووثائق رسمية حكومية وبرامج الأحزاب السياسية الإسرائيلية وخطب قادة حزب العمل الإسرائيلي، تقارير رسمية، وخطب للقيادات السياسية فى إسرائيل، بالإضافة إلي المعالجات الصحفية لأزمة حزب العمل. ومصدر هذه البيانات إما أن يكون منشوراً أو من مواقع مختلفة علي شبكة الانترنت. هذا بالإضافة إلى اعتماد الرسالة أيضاً على أداة المقابلة شبه المقننة مع عدد من المحللين والباحثين ورجال السياسة المتخصصين بالقضية موضوع البحث.

تقسيم الدراسة:

تنقسم هذه الرسالة إلى أربعة فصول، يتناول الفصل الأول أزمة النخبة الحزبية وقدرة المؤسسة على التكيف، الذي ينقسم بدوره إلى مبحثين يناقش المبحث الأول أزمة النخبة الحزبية والمبحث الثاني يتناول قدرة المؤسسة على التكيف، أما الفصل الثاني فيعرض ملامح أزمة حزب العمل والذي ينقسم بدوره إلى مبحثين الأول يوضح أزمة الأحزاب العلمانية في الشرق الأوسط، أما الثاني فيتناول ملامح أزمة حزب العمل، أما الفصل الثالث فيتحدث عن السياق الاجتماعي والسياسي لأزمة الحزب ، وينقسم إلى مبحثين الأول يتحدث عن البيئة الاجتماعية لأزمة الحزب، والثاني يتحدث عن البيئة السياسية للأزمة، وينتقل الفصل الرابع لتفسير أسباب أزمة الحزب وينقسم بدوره إلى مبحثين، الأول يتناول أزمة الأيديولوجية ، والثاني يتناول أزمة القيادة.

الفصل الأول
" أزمة النخبة الحزبية وقدرة المؤسسة على التكيف "

مقدمة:

يحاول هذا الفصل التأصيل النظري لأسباب أزمة النخبة الحزبية وعوامل قوة المؤسسة الحزبية وقدرتها على التكيف. فقد اتفق اغلب رواد نظرية النخبة على رأسهم ميلز وهنتر أن السلطة توجد للنخب نتيجة انتماء أفرادها للمنظمات الرئيسية بالدولة وليس بصفتهم الفردية ، فذكرا أن السلطة توجد في المنظمات وليست للأفراد، فالمنظمات هى أساس أو قاعدة القوة لمن يشغلون المناصب العليا وذلك نتيجة للموارد المالية التي يتحكم فيها القادة لقدرتهم على إعادة تشكيل هيكل المنظمة وعلى التعيين والطرد وتكوين ائتلافات مع قادة آخرين لمنظمات أخرى . . وغيرها من الصلاحيات التي لديهم نتيجة لانتمائهم للمنظمات السياسية التي يشغلون مناصب مهمة بها ([1])

وكلاهما اتفق أيضاً على ضرورة تمتع النخبة أو المنظمة الحزبية بالقدرة على التكيف مع المتغيرات الخارجية ، وذكرا أن ذلك يتحدد عن طريق القواعد التي تتبناها النخبة لتنظيم عملها لتستطيع التصدي للتحديات المجتمعية الطارئة . وكل منهما تحدث عن استقلالية ووحدة المنظمة أو المؤسسة الحزبية ، وأيضا تحدث كلاهما عن تعدد وتشعب المنظمة وأعضائها والهياكل التابعة لها ورأت نظرية النخبة أهمية تعدد أعضاء النخبة السياسية لتغذية صفوفها بدماء جديدة، وذكرت أن الآلية المتبعة لتحقيق ذلك هى آلية دوران النخبة([2]) .

وتحدث رواد نظرية النخبة السياسية عما أسموه بوجود قواعد تتبناها النخبة لتنظيم عملها لتمكنها من التصدي للتحديات المجتمعية الطارئة ، وأسماها موسكا بالصيغة السياسية Political Formula وأطلق عليها ميشلز المبادئ الأخلاقية حيث يرى أن هذه المبادئ الأخلاقية العامة تستخدمها الأوليجاركية لضمان مساندة الجمهور سياسياً لها للحفاظ على مواقعها ضد أيه تهديدات خارجية وهذا ما أسماه باريتو بالاشتقاق Derivation ([3]).

تعرض ميشلز لاستقلالية النخبة، وذكر أن الأوليجاركية في المجتمعات الديمقراطية تجعل وجودها أمراً شرعياً وتسعى للحصول على دعم مالي لبرامجها بصورة مستقلة في إطار مفهوم المصلحة العامة ، وذلك للحفاظ على مواقعها السياسية ضد أية تأثيرات خارجية تعمل بدورها على تمزيق النخبة وتضعف من قدرتها للحفاظ على مواقعها السياسية ([4]) .

وتحدث A. Aron عن وحدة النخبة قائلا أن النخبة الموحدة على الرغم من كونها تعنى نهاية للحرية ، إلا إنه عندما تكون مجموعات النخبة غير موحدة هذا يعنى نهاية للدولة . . . ([5])، وبالمثل عندما تحدث موسكا عن تجانس طرق العيش بين أفراد النخبة ومحاكاتهم لبعضهم البعض وتشابههم معاً رأي أن التجانس هو الذي يحشد القوى الموجودة بالمجتمع الداخلي لمساندة النخبة السياسة ضد التهديدات الخارجية ويحدث التشابه ومحاكاة أفراد النخبة لبعضهم البعض

([1]) Dom Hoff, William G., "**C. Wright Mills Power Elite Structure: Research and the Failure of Mainstream Political Science**", New Political Science, N 29, 2007 pp 97 – 114 , www sociology .UCSC. Edu, accessed on 01/01/2008.

([2]) Bill, James A, **Comparative Politics the Quest for Theory**, U.S. A, Charles E. Merrill publishing Company, 1973, P. 145 : P . 155

([3]) **Ibid**, P. 145 : P . 155

([4]) **Ibid**, P. 152.

([5]) Merrit, Richard L, **Systematic Approaches to Comparative Politics**, U.S.A, Chicago, Rand M.Nally & Company, 1970. P. 107.

نتيجة لهيمنة مشاعر إنكار الذات من هنا يحدث تجانس مع البيئة أي تتحد صفوف النخبة ضد أية تهديدات خارجية (1) .

وذكر رواد نظرية التكيف النخبوي أنه في ظل التغيرات المتعددة والأفكار الجديدة التي تطرأ على النخبة السياسية، تستطيع من خلال حدوث دوران النخب أن تمتص دماء وأفكار جديدة لأفراد جدد لتغذي بهم صفوفها ، ومن ثم تستطيع النخبة التكيف مع تغيرات المجتمع ، فكلما زادت التغيرات الطارئة زادت حاجة النخبة إلى استيعاب نخب جديدة حتى تتكيف مع التغيرات المجتمعية (2). وتحدث رواد نظرية النخبة عن عوامل ضعفها فعدم قدرة النخبة الحزبية على التكيف مع التغيرات المجتمعية هو من أهم عوامل ضعفها، ورأت أن ذلك نتيجة لانغلاق النخبة على ذاتها وعدم انفتاحها على العالم الخارجي وعلى التغيرات المجتمعية الحديثة ورأت في عدم الالتزام الأيديولوجي صورة من صور الضعف وعدم الاستيعاب للتغيرات المجتمعية.

وسيتم توضيح ما سلف ذكره في هذا الفصل الذي ينقسم إلى مبحثين ؛ يتحدث **المبحث الأول** عن مصدر قوة النخبة الحزبية ومقومات هذه القوة وعوامل ضعفها ، **أما المبحث الثاني** فيتحدث عن قدرة المؤسسة الحزبية على التكيف .

المبحث الأول : أزمة النخبة الحزبية:

تتعدد أنواع النخب فهناك نخب دينية ولغوية واقتصادية وسياسية ومالية وتعليمية وعسكرية وسياسية، وتلعب النخبة السياسية دوراً أكبر بروزاً بالمقارنة بأية نخبة أخرى. وتتعدد التعريفات التي تتناول النخبة السياسية فلا يوجد تعريف جامع مانع لها، فعرفها هارولد لاسويل عام ١٩٣٤ بأنها قدرة القلة على الحصول على القيم عبر البراعة الفائقة بالتلاعب بالجماهير، بمعنى آخر القلة القادرة على الحصول على أغلب القيم The Few Who Get the Most of "Any Value" ، حيث يرى لاسويل أن قدر النخبة يتأثر بمدى قدرتها على التلاعب بالبيئة باستخدامها للعنف والسلع والرموز والممارسات. إلا أنه بعد عقدين آخرين عرفها من خلال منظور توزيع القوى بدلاً من القيم، فالنخبة هى الجماعة التي تمتلك أكبر قدر من السلطة، والنخبة الوسط Mid Elite هي التي لديها سلطة أقل Less Power أما الجماهير فهم من لديهم قدرا محدودا جداً من السلطة Least Power، ويعرف السلطة أو القوى بأنها المشاركة في صنع القرارات بمعنى آخر يرى أن النخبة السياسية هي الجماعة التي تمتلك السلطة داخل الجسد السياسي Power Holders of a Body Politic (3).

ويعرف Daniel Lerner النخبة السياسية بأنها تشتمل على الصيغ الاجتماعية أو الطبقة التي يأتي منها القادة ويتم محاسبتهم، أي أن النخبة السياسية هي القوى العليا في المجتمع. ويساوي بارتو النخبة السياسية بالنخبة الحاكمة إلا أن النخبة السياسية أوسع من الحكومة، فهي تشتمل على المؤسسات الحكومية وغير الحكومية. ويرى Carl Friedrich أن النخبة السياسية يمكن تعريفها عبر صفات مختلفة تعتمد على امتلاكها لقدرة تمكنها من ممارسة قدر كبير من القوة. فيرى أن النخبة هي المقدرة على امتلاك السلطة واحتكار الحكم في يد جماعة خاصة (4).

ويعرفها ديفيد إيستون بأنها الأفراد والمؤسسات التي لديها القدرة على امتلاك قدر كبير من القوى (السلطة) في صياغة القرارات Decisions واللاقرارات Non Decisions التي تؤثر بشكل ملحوظ على قيم المجتمع (5).

---

(1) Bill, A.James, **Op. cit**, P. 150.

(2) وهذا يمثل إضافة نظرية **Ibid**, P.152

(3) Barchrach, Peter, **The Theory of Democratic Eletism: Crtique**, London, University of London Press Limited, 1970, P.67

(4) **Ibid**, P. 76

(5) Easton, David, **The Political System An Inquiry into the State of Political Science**, U.S.A, New York, 1953, P. 128.

ويمكن استخلاص من خلال التعريفات التي سبق ذكرها أن النخبة هي دائما أقلية في أي مجتمع، ولكنها تتميز بأن أعضاءها يملكون واحدا أو أكثر من ركائز القوة أكثر مما يملكه الآخرون ، سواء كانت هذه الركائز هي الثروة أو السلطة السياسية أو القوة أو المكانة أو المعرفة. وهناك مستويات مختلفة داخل النخبة، وهناك أنواع مختلفة من النخب، بل وقد تكون هناك نخبة حاكمة وأخرى بديلة. ولا يترادف مفهوم النخبة مع مفهوم الطبقة الاجتماعية حتى وإن استخدم مصطلح الطبقة في الإشارة إلى النخبة لدى بعض المفكرين. ويمكن القول أن طبيعة النخب في أي مجتمع تتوقف على بنيانه الاجتماعي وتطور هذا البنيان.

وبعد استعراض مفهوم النخبة سيتم الحديث عن مصدر قوة النخبة وعوامل ومقومات هذه القوة وأسباب ضعفها.

*** مصدر قوة النخبة:**

يرى رواد نظرية النخبة أن من أهم عوامل تميز النخبة هو تمتعها بصفات فريدة تفتقد إليها الجماهير . فأعضاء النخبة يتمتعون بالذكاء والحنكة والمهارة على خلاف الجمهور الذي يتمتع باللامبالاة وعدم التنافسية وعدم قدرته على حكم نفسه، وذلك وفقاً للنظرية التقليدية للنخبة ، إلا أن رواد نظرية نخبة القوة Power Elite يرون إن الجماهير لا تفتقد للتنافسية أو لا يتمتعون باللامبالاة أو عدم الثقة بل هم يخضعون للتلاعب والاستغلال لذلك فهم موضع تجاهل في عملية صنع القرار الذي تتخذه النخبة التي تكتسب قوتها من تحكمها في المؤسسات الرئيسية بالدولة وسيطرتها على موارد هذه المؤسسات الاجتماعية الرئيسية، فجذور قوة النخبة تكمن في التحكم في المنظمات الاجتماعية ([1]) .

ويرى Dom Hoff إن المنظمات والمؤسسات الرئيسية بالدولة يتم تمويلها وإدارتها بواسطة أعضاء النخبة من الطبقة العليا الذين لديهم مصلحة وقدرة على التدخل لحماية وتدعيم مركزهم المميز الذي يتمتعون به نتيجة لتقلدهم المواقع الرئيسية في المنظمات الهامة بالدولة ومن ثم يستطيعون تكوين ما يسمى بنخبة القوة Power Elite ، فأعضاء نخبة القوة هذه هم فقط من شاركوا في العملية التي بدورها تحافظ على هيكل الطبقة العليا التي ينتمون إليها ، وذلك نظراً لكونهم من الطبقة العليا ، إلا أن هذا لا يعني أن كل أعضاء الطبقة العليا هم من نخبة القوة وذلك لكون نخبة القوة هي الذراع المحرك للطبقة العليا ذاتها فأعضاؤها نشطون في مجال الاقتصاد والأعمال والحكم والخدمات الإدارية ([2]) .

فنخبة القوة وفقا لميلز .C. Wright Mills هي من تستطيع صنع القرارات القومية فيرى أن النخبة العاقلة والمتماسكة هي التي تسيطر على المستويات الوطنية للسلطة وتوجد في المواقع القيادية بالمؤسسات البيروقراطية العامة بالدولة ويعمل أفرادها معاً وفقاً لخلفيات اجتماعية مشتركة ومتشابهة على نطاق مؤسسي كبير ، ولديهم إدراك مشترك لمصالحهم التي ينشرونها وهم من أصحاب الشركات الاقتصادية والقادة السياسيين والعسكريين فلذلك هم أعضاء نخبة القوة فسبب قوتهم وتأثيرهم هو إدارتهم لأكبر وأبرز المؤسسات الإستراتيجية بالدولة بالطبقة الوسطى والأحزاب السياسية والبرلمان . . . وغيرها من المؤسسات الرئيسية بالدولة ([3]).

مما سبق يتضح أن قوة النخبة تنبع من قوة المؤسسات التي تحكمها ومن ثم فضعف النخبة قد يدل على ضعف المؤسسات التي تحكمها النخبة السياسية بالدولة الذي قد يدخل النظام السياسي بالدولة ككل في أزمة سياسية تهدد استقراره ككل . فمن أهم أسباب الأزمة السياسية هي

([1]) www. Hushy1. Com, **Political Sociological Theories: Theories of the State and Power**, accessed on 7/12/2007.

([2]) B., **Power Elite Theory**,www. mutualistic. Org, accessed on 5/12/2007.

([3]) Dom Hoff, William G., **"C. Wright Mills Power Elite Structure: Research and the Failure of Mainstream Political Science"**, Op.cit.

السياسة المتناقضة للنخبة الحاكمة ، وانخفاض الموارد السياسية للنخبة أو تحدى شرعيتها السياسية ، ومن ثم نظراً لهذه الأسباب قد يحدث عدم استقرار في الإطار السياسي للدولة تكون عناصر النظام السياسي خلالها غير مستقرة وعرضه لتغير علاقاتها ببعضها البعض أو بالنظام أو بالدولة لذلك فالأزمة تحتاج للتغلب عليها وإعادة الوضع لحالته الأولي لا لقيادة التغيير (1) .

وهذا هو دور النخبة لذلك سيحاول هذا الفصل التعرف على عوامل استقرار النخبة السياسية داخل النظام السياسي التي إذا حدث بها اختلال قاد ذلك إلى دخول النخبة السياسية إلى أزمة كبيرة وليست النخبة وحدها وإنما النظام السياسي ككل.

١ ـ عوامل استقرار النخبة الحزبية:

أتفق رواد نظرية النخبة السياسية بتياراتها المختلفة على وجود عدد من العوامل التي تؤدي إلى استقرار النخبة السياسية والتي إذا لم تتوفر قد تسبب عدم استقرار النظام السياسي ككل فمن أبرز هذه العوامل والمقومات ما يلي :

أولاً : الأيدلوجية السياسية للنخبة : أي أن الأفكار والبرامج التي تترجمها النخبة إلى واقع عملي. فنظر رواد النخبة بأنها القواعد التي تتبناها النخبة لتنظيم عملها لتمكنها من التصدي للتحديات المجتمعية الطارئة فأسماها موسكا بالصيغة السياسية للنخبة Political Formula ، وأطلق عليها ميشلز اسم المبادئ الأخلاقية العامة فرأى أن هذه المبادئ الأخلاقية العامة هي ما تستخدمها الأوليجاركية لضمان المساندة السياسية لها من قبل الجمهور لضمان الحفاظ على مواقعها ضد أية تهديدات خارجية وهذا ما أسماه باريتو بالاشتقاق ورأى إن التغيرات والمترسبات Residue تتحكم وتسيطر على فكر النخبة السياسية والقواعد العامة التي يرسونها ورأى لاسويل أن أية نخبة تفرض نفسها وتدافع عن وجودها وتقوم باستخدام رموز Symbols فمن هذه الرموز أيديولوجية الوضع القائم التي تفرضها النخبة(2) ، فمن خلال استخدام النخبة لخطاب معين ولإيماءات تستطيع أن تنتزع الدماء والضرائب والاستحسان من الجمهور وتدفعه لدفع الضرائب والتضحية من أجلها (3) .

وتحترم الجماهير هذه الرموز والقواعد العامة التي تضعها النخبة أثناء الهدوء والاستقرار في النظام السياسي ككل ، كذلك النخبة أيضاً لا تساورها المخاوف من ضعف تأييد الجماهير لها .

وتعمل النخبة على مساندة هذه الأيدلوجية من خلال وجود دعاية مخططة تساندها عبر اختيار الرموز والقنوات (القادرة على دعم هذه الأيدلوجية) .

فالنخبة الناجحة هي القادرة على اختيار هذه القنوات بصورة جيدة وعندما تكون هذه الدعاية ناجحة فإنها تستطيع التعامل بذكاء مع العدوانية Aggressiveness والضعف والـ Guilt الشعور بالذنب والمحبة Affection (محبة الجماهير) (4)، فعلى سبيل المثال تستفيد النخبة السياسية عبر قدر من الدعاية الناجحة وقت الأزمة أو الكارثة لتطبق ما يسمى في نظريات السياسة الخارجية بنظرية كبش الفداء، أي خلق عدو خارجي مشترك للالتفاف حول القيادة السياسية لمحاربته، فتستطيع وضع عدد من الأهداف العامة للجماهير تعمل خلالها معاً

---

(1) Roberts, Goffery K., PhD, **Dictionary of Political Analysis,** U.K, Long Man Group, First Edition, 1971, P. 34.

(2) Bill, A. James, **Comparative Politics the Quest for Theory**, Op.cit, P.P. 145: 155.

(3) Lasswell, Harold D., **Politics: Who Gets What When How**, Clevel and New York, the World Publishing Company, NOV. 1962, Sixth Printing p 31.

(4) **Ibid,** P32, P37, P38.

لهزيمة هذا العدو المشترك، أي خلق هدف يجلب الناس للالتفاف حوله ([1]). فكل العيون تركز على مصير الأزمة وتظهر الرموز التي أرستها النخبة كرمز "نحن" بدلاً من "أنا" كرمز للعلاقة داخل المجتمع ورمز "هم" كرمز للآخر "العدو. فالإحساس بالتهديد تستثمره النخبة الناجحة عبر الرموز التي أرستها لزيادة التوحد خلف هذه النخبة ليصبح ذلك رمزاً يجتمعون خلفه وينسون خلافاتهم حيث تعمل النخبة على إعادة تعريفه عبر عدد من المفاهيم كالحكمة والقوة والحماية والسماح فهذه المفاهيم تصف النخبة ذاتها بها وتستخدم عدداً من الرموز الأخرى تجلب بها حب الجماهير لها والتفافها حولها "كعدونا" "وعدوهم" والأمة . . . وغيرها من الرموز الأخرى التي تنجح النخبة في استخدامها لجلب التأييد لها ([2]) . فيكون هنا الهدف الأساسي لاستخدام النخبة للدعاية التغلب على الضعف والتهديد الذي يهددها والثورة التي قد تطيح بها .

ومن ثم فالأيدلوجية التي تستند عليها النخبة هى القواعد العامة لضمان المساندة السياسية لها كما يقول ميشلز ([3]) والذي يضيف أن على النخبة أن تطور أيديولوجيتها حتى يمكنها التكيف مع المتغيرات الطارئة عليها ؛ ويذكر أن الجماهير غالباً ما تثور من وقت لآخر لكن تخمد النخبة ثورتهم في الكثير من الأحيان ، إلا أنها تنجح إذا كانت النخبة مصابة بالعمى تتبع سياسة تقيد العلاقات الاجتماعية بدرجة كبيرة ، من هنا يمكن أن يظهر حزب للجماهير يتسم بالنشاط وينجح في كسر سلطة الأوليجاركية وذلك نتيجة لعجز القادة عن تطوير القواعد العامة التي أرستها ([4]). مما سبق يتضح أنه يجدر بالنخبة أن تعمل على تطوير أيديولوجيتها للتواكب مع المجتمع وما به من تغييرات.

ومن ثم أتفق رواد النخبة على كون الأيدلوجية السياسية التي ترسيها النخبة هى مقوم رئيسي من مقومات استقرارها تتبعها بعدد من فنون الدعاية لضمان تأثيرها على الجماهير لحشد مساندتهم لها للتكيف بنجاح مع التغيرات التي تهددها سواء كانت داخلية أو خارجية .

ثانياً : استقلال النخبة

يرى ميشلز أن الأوليجاركية في المجتمعات الديمقراطية تجعل وجودها أمراً شرعياً وتسعى لتحقيق استقلالها عن القاعدة الاجتماعية التي تمثلها وذلك لضمان استقرارها واستقلاليتها وقوتها وضمان بقاءها وعدم اختراقها من الخارج، ولكن مع الحرص على استمرار العلاقة بينها وبين قاعدتها الاجتماعية حتى لا تفتقد دورها وتثور ضدها الجماهير وتسقطها. كذلك تسعى النخبة للحصول على الدعم المالي لبرامجها بصورة مستقلة في إطار مفهوم المصلحة العامة، وذلك للحفاظ على مواقعها السياسية حتى لا يكن من السهل اختراقها من الخارج ([5]). ومن ثم فالاستقلال المالي للنخبة وتمتعها بالأمن المالي يمكنها من زيادة استقرارها وقوتها داخل المجتمع حيث يضيف ميشلز أن الأمن المالي للنخبة سيخلق ما أسماه بالبيروقراطية المميزة للحركة العمالية ([6]).

([1]) لمزيد من التفاصيل انظر: Dom Hoff, William G., **C. Wright Mills Power Elite: Structure Research and the Failure of Mainstream Political Science**, Op. cit.

([2]) Lasswell, Harold D., **Op. cit**, P.39.

([3]) Bill, James A., **Op.cit**, P.155.

([4]) Michels, Robert, **Political Parties, a Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy**, Electronic Text Center, University of Virginia Library. www e-text lib. Virginia. Edu,Ch v.

([5]) Bill, James A. , **Op.cit** P.155

([6]) **Ibid**, P. 150.

ثالثاً : وحدة النخبة وتجانسها واتساق كافة أنشطتها

يرى موسكا إن تجانس طرق العيش بين أفراد النخبة ومحاكاتهم لبعضهم البعض وتشابههم معاً هو من أهم عناصر استقرار النخبة ، فالتجانس هو الذي يحشد القوى الموجودة بالمجتمع الداخلي لمساندة النخبة السياسية ضد التهديدات الخارجية وذلك نظراً لاتفاق هذه النخبة في المفاهيم والمبادئ العامة التي تحشدهم معاً وتجمع شملهم لمواجهة أية تهديدات خارجية. ويحدث التشابه ومحاكاة أفراد النخبة لبعضهم البعض نتيجة لهيمنة مشاعر إنكار الذات مما يعمل على تعبئة القوى لمساندة النخبة أي يحدث وحدة في صفوفها ضد أية تهديدات خارجية (١). ويرى ميشلز أن في حالة كفاح الجماهير وتمردهم ضد قادتهم ينتصر دائماً القادة إذا ظلوا متحدين (٢).

أما ميلز فيري أن وحدة نخبة القوة تعتمد على قدرتها ونجاحها في تحسين أوضاعها وتطابق المصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية التى تسيطر عليها ، بالإضافة إلى التشابه بين أعضائها في الجذور ووجهات النظر ، هذا بالإضافة إلى التمازج النفسى والشخصي لدوائر القمة لكل من هذه الهيراركيات الثلاثة المسيطرة ، فالوحدة تعتمد على مدى التطابق في الأهداف بين المؤسسات السياسية والاقتصادية والعسكرية وذلك في ظل التشابه الاجتماعي والنفسي للرجال شاغلي المناصب القيادية بتلك المؤسسات أعضاء نخبة القوة - كما سبق الذكر (٣) .

ومن ثم يظهر هنا مدى أهمية وجود نخبة موحدة متجانسة تسيطر على المؤسسات الرئيسية للدولة وقد جسد ذلك A.Aron في قوله عن وحدة النخبة "إن النخبة الموحدة على الرغم من كونها تعنى نهاية للحرية ، إلا أنه عندما تكون مجموعات النخبة غير موحدة هذا يعنى نهاية للدولة . ." (٤) ومن ثم يتضح أن غياب نخبة موحدة قد يؤدي بالنظام السياسي للدولة بل بالدولة ككل إلى الهلاك وفقاً لآراء رواد نظرية النخبة .

رابعاً : تماسك النخبة واستقرارها

تحقق النخبة تماسكها إذا توافرت بها درجة مرضية من التجانس الاجتماعي بين أفرادها وإذا تحقق أيضاً اتساق قيمى وتفاعل شخص بين أعضائها . إلا أن عدم التكامل بين النخبة يؤدي إلى عدم الاتفاق على الأهداف التي يجب أن يسعى النسق السياسى لتحقيقها ، وتتزايد الخطورة وتتعقد إذا أخذ في الاعتبار الاختلاف بين الزعماء أو القادة القدامي وبين الجيل الأصغر ، فالقادة القدامي الذين كافحوا من أجل الاستقلال مثلاً يتوقعون الطاعة بينما الجيل الجديد الساعي والآمل لتحقيق مزيد من التقدم يرى أن هؤلاء الذين حرروا المجتمع لم يعد لهم الحق في الاستمرار في حكمه نظراً لظهور مشكلات جديدة لا يستطيعون مجابهتها ، وقد يؤدي ذلك إلى ما يطلق عليه بالثورة الثانية (٥) .

إلا أن هذا ليس الوضع في كل الحالات ؛ فعلى النقيض قد لا يرغب الجيل الجديد في التخلص من الجيل القديم بل يسعى للتمسك به والاستفادة منه ، فيرى ميشلز إن هناك عدداً من الأسباب هى التي تدفع بالجيل الجديد إلى التمسك بالقديم وتجعل الجيل القديم يتمتع بالاستقرار في السلطة ؛ ومن أبرزها الشعور النبيل بالامتنان للقادة الذين ساعدوا في ميلاد الحزب. كذلك نتيجة لاعتماد كل منظمة على مبدأ تقسيم العمل من هنا تظهر الحاجة الماسة لوجود متخصصين ، ومن

---

(1) Bill, James , **Op.cit** P.155

(2) Michels, Robert, **Op.cit** , Ch.V.

(3) Mills, Wright C., **The Power Elite**, U.S .A, Oxford University Press Paper Book, 1959, First Issued. P. 192 , P.29

(4) Merit, Richard L., **Systematic Approaches to Comparative Politics**, U.S.A Chicago. Rand M. Nally & company, 1970, P. 157

(5) أكرام عبد القادر بدر الدين ، **أزمة التكامل في الدولة حديثة الاستقلال ، مع دراسة الكيان الإسرائيلي** ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٧ ، صـ٦١ .

ثم لا يمكن التخلي عنهم فقد أصبحوا مصدراً أساسياً لديه الخبرة لذلك يستحقون التقدير ، يضاف إلى رغبتهم في أن يعكس الحزب درجة مقبولة من الاستمرارية التي تتحقق عندما تكون هناك درجة عالية من استقرار القيادة فالمسئولون والقيادة عليهم أن يظلوا في مراكزهم لفترة معقولة حتى يشعروا بالألفة والاعتياد على العمل ويكتسبوا خبرة ملمة بمجريات العمل فلا يمكن الاستفادة من شخص في مكان عمله إلا بعد مضى قدر من الوقت عليه ليتقنه (١) ومن ثم فمن المهم تماسك النخبة واستقرارها .

خامساً : دوران النخبة

رأى رواد نظرية النخبة أنه مع تعدد أعضاء النخبة تتعدد التغيرات المحيطة والأفكار الجديدة الطارئة عليهم ، ومن ثم حتى تستطيع النخبة التكيف مع تغيرات المجتمع يحدث دوران للنخبة حتى يمكنها امتصاص دماء وأفكار جديدة لتغذى بها صفوفها، فكلما زادت التغيرات الطارئة زادت الحاجة إلى استيعاب نخبة جديدة حتى تتكيف مع هذه التغيرات المجتمعية وحدث ذلك من خلال دوران النخبة السياسية (٢) .

وذكر بارتو وجود ثلاثة أنواع لدوران النخبة السياسية :

النوع الأول : يحدث بين صفوف النخبة الحاكمة ذاتها.

النوع الثاني : يحدث نتيجة لنجاح أفراد من الطبقة الدنيا للدخول بصفوف النخبة القائمة بالفعل .

النوع الثالث : يحدث نتيجة لتشكيل أفراد من طبقة أخرى (أقل من الطبقة الحاكمة) للنخبة السياسية بعد الدخول في صراع مع النخبة القائمة على السلطة (٣). وينظر ميشلز لهذا الرأى بأنه يجب قبوله في ظل عدد من الاعتبارات الخاصة لأنه في أغلب الأحيان لا يوجد إحلال بسيط لمجموعة من النخب محل أخري إلا أن ما يحدث قد يكون استمراراً لعملية الاختلاط الداخلي فالعناصر القديمة تجذب وتمتص بل وتشابه وتحاكي العناصر الجديدة (٤). ويضيف أن القانون الحديدى للأوليجاركية هو الذي يزيد من قدرة النخبة على التحمل والبقاء فهو الذي يمكن النخبة من امتصاص الدماء الجديدة داخلها . أما موسكا فيرى أن دوران النخب يحدث نتيجة لاستيعاب النخب القائمة لأفراد جدد من الطبقة الثانية حيث تغذى الطبقة الحاكمة بالدماء والأفكار الجديدة. مما ينتج عنه في الوقت ذاته إرضاء للطبقة الوسطى المهددة دائماً (٥) . ويصف موسكا الصراع بين الأرستقراطية والديموقراطية بأنه ليس أكثر من صراع بين النخب فهو صراع بين النخبة الأكبر التي تدافع على هيمنتها الفعلية ، وبين الأقلية الجديدة الطموحة التي تهدف للسيطرة على السلطة سواء بالدخول أو الالتحام أو الانصهار مع النخبة القديمة أو من خلال الحلول محلها ، ومن ثم فهذا الصراع الطبقى بين النخب يعد من الصراعات المهمة الناجحة على حد قوله (٦) .

ويحدث الدوران في الدول الديمقراطية التي تتمتع بوجود حكومة تمثيلية عبر المعارضة الدستورية. فيرى ميشلز أنه ينبغي التخلص من الاعتبارات الشخصية والتقاليد المرافقة والمصاحبة لها حتى يمكن وجود تطبيق منطقى لهذه المبادئ الديمقراطية (٧). فالانتخابات الحرة للنخب يحدث فيها اختيار للمسئولين الذين يتم انتخابهم بعد التعاطف مع البرامج الانتخابية التي يضعونها حيث توضح المصالح الخاصة بهم وتخطيطهم للسياسة التي سينتهجونها .

---

(1) Michels, Robert, **Op.cit**

(2) Bill, James A., **Op.cit**, P. 152.

(3) Merrit, Richard L, **Op.cit**, P. 110

(4) Michels, Robert, **Op.cit**, Ch 2

(5) Merrit, Richard L., **Op.cit**, P.110

(6) Michels, Robert, **Op.cit**, Ch 2

(7) **Ibid**,Ch2.

وقد يحدث الدوران نتيجة الاشتراك في وظائف السياسة كجماعات الضغط (اللوبى Lobbyists) ([1]) . وفي بعض النظم يحدث الدوران بالاختيار والتعيين بدلاً من الانتخاب من قبل الشعب فبعض القادة يلجأون لملء الفجوات في صفوفهم عبر الاختيار وليس عبر الانتخابات العامة وذلك من خلال خلق وظائف جديدة يكون لهم اليد العليا في اختيار من يشغلها وعدم ترك هذه المهمة للشعب فهم كما يقول ميشلز "يختارون النجاح لأنفسهم وليس للشعب" ويضيف إن هذه النظم مثل الملكية الأسرية ([2]) .

ومن ثم يتضح إن دوران النخب من أهم مقومات استقرارها نظراً لكونها الآلية التي تمكنها من امتصاص دماء وأفكار جديدة تستطيع من خلالها التكيف مع المتغيرات المحيطة .

سادساً : تحكم النخبة في استخدامها للقوة أو التهديد باستخدامها

يتوقف استمرار النخبة في موقعها أو سقوطها على مدى قدرتها على التحكم في استخدام القوة ، فإذا ترددت في استخدامها لها في اللحظات الحرجة قد يؤدي ذلك إلى إسقاطها. كذلك الحال إذا أفرطت النخبة في استخدامها قد ينتج كرد فعل لذلك ثورة تسقط هذه النخبة ([3]) . وقد تنجح النخبة عبر استخدامها للقوة واتخاذها قرار الحرب في جذب تأييد جديد لها أو لتجنيد أفراد جدد للحزب الذى تنتمى إليه النخبة ، ومن ثم فالنخبة - فهذه الحالة - نجحت عبر استخدامها للقوة، أى عبر توظيفها الجيد لتلك الدعاية -كما سبق الذكر- حيث تمكنت من حشد عناصر جديدة تؤيدها وتساعدها على امتصاص دماء وأفكار جديدة تغذيها ، ومن ثم فقد استطاعت استخدام القوة بصورة ناجحة .

ويرى لاسويل إن القوة والعنف هما أحد الوسائل الرئيسية لهجوم النخبة أو لدفاعها عن نفسها فهى وسيلة وليست غاية في حد ذاتها وعلى النخبة أن تستطيع استخدام القوة والعنف استخداماً رشيدًا لأن هذا الاستخدام الرشيد محاط بصعوبات خطيرة ([4]). وهذا يتوقف عليه استمرار النخبة وبقاؤها .

ومن ثم يتضح إتفاق أغلب رواد نظرية النخبة على المقومات السابقة كمقومات استقرار النخبة السياسية في النظام السياسي الذى تحتله ، فعدم توافرها بصورة كلية كانت أو جزئية يعمل على تهديد النخبة بل وتهديد النظام السياسى والدولة ككل.

2- أسباب ضعف النخبة

ذكر رواد نظرية النخبة عدداً من الأسباب المختلفة التي ينتج عنها ضعف النخبة الحزبية كانغلاقها وعدم التزامها أيديولوجيًا ، وكذلك قد يكون دوران النخبة من أسباب ضعفها، وكذلك نتيجة لتردد النخبة في استخدامها للقوة أو نتيجة لإفراطها في استخدام القوة ، أو نتيجة لإساءة النخبة استعمالها للسلطة ، أو نتيجة لعدم التكامل النخبوي أو نتيجة لتفكك وعدم استقرار النخبة وكثرة الصراعات بين صفوفها ، أو نتيجة لعدم الاتساق القيمى بين أعضائها، أو نتيجة لمواجهتها بثورة مؤسسية منظمة من جانب الجماهير ويمكن طرح أبرز هذه الأسباب فيما يلي وذلك فيما يتعلق بالنخبة السياسية:

([1]) Dom Hoff, William G., **C. Wright Mills Power Elite Structure: Research and the Failure of Mainstream Political Science**, Op.cit.

([2]) Michels, Robert, **Op. cit**

([3]) Bill, James A., **Op. cit**, P150, P155

([4]) Lasswell, Harold D., **Op. cit**, P. 45, P 51.

أولاً : انغلاق النخبة

إن انغلاق النخبة على ذاتها وعدم انفتاحها على العالم الخارجي هو من أبرز أسباب ضعفها وعدم استقرارها كما يرى بارتو ([1]) . فالمشكلة تكمن في عدم قدرة النخبة على الاندماج مع البيئة الخارجية فيرى سي رايت ميللز إنه في ظل اقتصاد السوق ليس من الضروري أن تكون الدولة هى الفاعل الرئيسي في التحكم بالشركات داخل اقتصاد السوق، إلا أن الأمر يتوقف على مدى قدرة رجال الدولة على الانفتاح على عالم الشركات. فمفهوم القيادة السياسية يشتمل على الجمع بين الطبقة الاقتصادية والسياسية. وذلك من خلال قدرة رجال القانون أو المشرعين صانعي القانون على الاندماج في عالم الشركات، فطبيعة الاقتصاد الإدماجي أو الكوربوراتي Corporate Economy خلق تحدٍ تجاه القيادة السياسية لتنفتح على عالم الشركات ([2])، وإلا ستحدث ثورة تسقط النخبة الحاكمة ، كما يقول بارتو نتيجة انغلاقها على ذاتها ([3]).

ثانياً : عدم الالتزام الأيديولوجي من قبل النخبة

قد يحدث التغير الأيديولوجي أو عدم الالتزام الأيديولوجي نتيجة الفساد المؤسسي أو الضعف المؤسسي للنخبة ، فضعف النخبة قد يدفعها إلى التخلي عن مبادئها الأيديولوجية وعدم الالتزام بها وبعقائدها ، ومن ثم قد ينتج عن ذلك زيادة في مجال وحجم الصراعات نتيجة تغيير وضع النخب المختلفة لحد كبير مما يخلق أدوارا وظيفية جديدة غالباً ما تتصارع مع الأدوار القديمة ([4]) ومن ثم فلن تستطع النخبة الاتصال بالجماهير نتيجة عجزها عن تحقيق ما يؤمن به الجمهور([5]) إلا أن هذا لا يعني أن عدم الالتزام أيديولوجياً ليس له أية أثار إيجابية ، فقد يؤدي عدم الالتزام إلى تحقيق تجانس ويدفع إلى زيادة دور المؤسسات كما حدث في عصر دولة المدينة خاصة دولة أثينا القديمة عندما تم وضع دستور هذه الدول عقب حدوث تغير أيديولوجي هدد الرابطة الاجتماعية بها حيث تمكنت دولة أثينا من تغيير ما تعتنقه من قيم وأفكار عامة تشكل أيديولوجيتها السياسية بعد تعرضها لخطر يهدد بقاءها ووحدتها ومن ثم رأت أن الطريق هو وضع دستور جديد كشكل من أشكال التكيف الأيديولوجي مع التغيرات الطارئة فقد جاء هذا عبر وضع أيديولوجية جديدة عوضاً عن القديمة أي حدث تغير أيديولوجي ([6]) . ومن ثم فالتغير الأيديولوجي هو أمر نسبي قد ينتج عنه زيادة الصراعات والانشقاقات وإضعاف وضع النخبة ، حيث قد يتصاعد الأمر إلى حد الإطاحة بها وحدوث دوران للنخب ليأتي بنخبة جديدة ، وقد يحدث تجانس يزيد من قوة النخبة السياسية والمؤسسات بالدولة .

ثالثاً : دوران النخبة

قد ينتج عن هذا الدوران إحلال نخبة جديدة محل أخرى وهذا النمط الثالث من الدوران الذى تحدث عنه بارتو – كما سبق الذكر – حيث يحل بموجبه أفراد من الطبقة الدنيا محل النخبة القائمة على أثر صراع بين النخبة القائمة وهؤلاء الأفراد ، ومن ثم يشكلون نخبة جديدة تحل محل النخبة القائمة وتطيح بها ([7]) .

([1]) Bill, A.James, **Op.cit**, P156

([2]) **B., Power Elite Theory**, available at www.mutualist.org, accessed on 5/12/2007

([3]) Bill, A.James, **Op.cit**, P15٠

([4]) أكرام عبد القادر بدر الدين ، **أزمة التكامل في الدولة حديثة الاستقلال مع دراسة الكيان الإسرائيلي** ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٧ ، صـ١٧٥ .

([5]) Loewenstein, Karl, **"Political Systems, Ideologies, and Institutions: The Problem of their Circulation"**, Amherst College, Western Political Quarterly, P. 691, www.jstor.org, accessed on 07/12/2007.

([6]) Huntington, Samuel P., **Political Order in Changing Societies, India**, Yale University, Printed by Arunk K. Mehta, at Vakil & Sons Private LTD, 1968, P.12.

([7]) Merrit, Richard L, **Op.cit**, P. 110. & www.husky1.com, **Political Sociological Theories: Theories of the State and Power**, accessed on 7/12//2007.

رابعاً : ضعف إدارة النخبة للقوة العسكرية

إن ضعف إدارة النخبة السياسية للقوة العسكرية يمثل صورة من صور عدم قدرتها على إدارة ما تحت يدها من موارد بصفة عامة، ويتمثل الضعف في شكلين أساسيين ؛ أولاً ترددها في استخدامها للقوة أثناء اللحظات الحرجة التي تتطلب استخدامها ؛ فقد يوجد تهديد يتطلب اتخاذ النخبة لقرار استخدام القوة العسكرية لدرء الخطر أو التهديد به إلا أنها قد تتردد في اتخاذها للقرار وقد لا تستطع اتخاذه على الإطلاق ، ويمثل ذلك نمطاً من أنماط سوء إدارتها للقوة العسكرية التي تتحكم فيها، ومن ثم يشكل ذلك سبباً من أهم أسباب ضعفها وثورة الجماهير ضدها. ثانياً إذا أفرطت النخبة في استخدامها للقوة ([1]) . ومن ثم فالإفراط في استخدام القوة يمثل في حد ذاته أداة تدميرية شاملة على كافة نواحي الحياة بالدولة كالحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بالدولة ككل فهى فضلت الحل العسكري على حساب تحسين الأوضاع الاقتصادية لمواطنيها ووجهت موارد الدولة في هذا الطريق مما أخل بالنواحي الأخرى الواجب الاهتمام بها التي يأتي على رأسها التنمية والإصلاح مما يشعر الجمهور بالضيق ويزيد من الهوة بينهم وبين نخبتهم التي ينظرون إليها باعتبارها لا تهتم إلا بصالحها الفردي وبقاءها في السلطة على حساب صالحهم العام. فيؤثر ذلك سلباً على كافة تلك النواحي ويدفع الجماهير للثورة ضد النخبة التي أساءت إدارتها للقوة وأفرطت في استخدامها لها مما هدد حياتها وأصابها بالشلل ([2]).

خامساً : إساءة النخبة للسلطة

ترتفع درجة احتمالية إصابة النخبة بالفساد ويرى ميشلز في هذا الصدد أنه حتى النخبة المثالية التي تتولى مقاليد الحكم لعدة سنوات لن تستطع أن تنجو من الفساد الذي تحمله ممارسة السلطة في طياتها . ويضيف قائلاً أن الحزب السياسي لن يستطيع الصمود في الدفاع عن مبادئ الدولة حينما لا يستطيع مقاومة ممارسة النخبة الحاكمة الجائرة للسلطة حينما تحركها الرغبة في الحصول على الثروة كذلك قد تتنوع صورة إساءة النخبة للسلطة، فقد تلجأ النخبة إلى الجور على حق الجمهور في اختيار القادة، حيث تلجأ هذه النخب الجائرة إلى سد الفجوات في صفوفها فتلجأ إلى الاختيار بدلاً من الانتخابات العامة . فالقادة هنا بدلاً من أن يسمحوا للجمهور باختيار قادته إلا أنهم يجورون على هذا الحق ويقومون هم بأنفسهم بملء الفجوات في صفوفهم باختيارهم للعناصر التي تروق لهم، ويعكس هذا زيادة الفجوة بين النخبة والجماهير التي قد تتسع لتصل لدرجة الثورة ضدها ولإضعافها وإحلال نخبة جديدة تحل محلها ([3]).

سادساً : عدم التكامل النخبوى

تزداد حدة عدم الاستقرار السياسي في ظل انتشار ظاهرة عدم التكامل النخبوى داخل صفوف النخبة المركزية ذاتها وذلك في إطار غياب الاتساق القيمى بين أعضائها ، فلا يكون هناك اتفاق بين النخبة على الأهداف التي يجب أن يسعى النسق السياسي لتحقيقها وتتزايد الخطورة وتتعقد إذا أخذ في الاعتبار الاختلاف بين الزعماء أو القادة القدامى وبين الجيل الأصغر نظراً لاختلاف تجربة كل من الجيلين ([4]) .

ومن ثم يمكن القول أن الأسباب سالفة الذكر هى من أهم أسباب ضعف النخبة الحزبية وعدم قدرتها على تحقيق الأهداف التي تربو إليها ، كذلك عندما تفتقد النخبة لمقومات استقرارها التي سبق ذكرها ، فيعمل ذلك على إضعافها ودخولها في أزمة تهدد استقرارها بل واستقرار النظام السياسي ككل .

---

(1) Bill, James A., **Op.cit**, P. 152

(2) Lasswell, Harold D., **Op.cit**, P. 42

(3) Michels, Robert, **Op.cit**

(4) إكرام عبد القادر بدر الدين ، **أزمة التكامل في الدولة حديثة الاستقلال مع دراسة الكيان الإسرائيلي** ، مرجع سابق ، صـ ٦١ .

المبحث الثاني : مدى مؤسسية الحزب

يمكن القول أن المؤسسات السياسية القوية تحافظ على الاستقرار المجتمعي داخل الدولة وتقلل من حدة الصراعات والانشقاقات وتزيد من المشاركة المجتمعية ، وذلك يحدث عندما تتمكن المؤسسات من التصدى للتغيرات الطارئة لتحقيق الاستقرار المجتمعي ، فكلما زادت قدرة المنظمة على التكيف مع التغيرات المجتمعية زاد ذلك من درجة مؤسسيتها فنجاح المنظمة في التكيف مع البيئة الخارجية يمكنها من التكيف بنجاح مع التحديات الأخرى التي تطرأ عليها أو التي تواجهها كما سلف الذكر عبر تعريف المؤسسية ([1]).

ومن ثم فالتكيف المؤسسي يعنى التعديلات والتغيرات التي تحدث بالمنظمة أو بالمؤسسة أو بمكوناتها لكي تتكيف مع التغيرات في البيئة الخارجية لها . وتهدف إلى استعادة التوازن للوضع غير المتوازن ، فالتكيف عامة يشير إلى عملية وليس إلى فعل ، فالتكيف لا يتضمن بالضرورة إعادة تنشيط جزء من المنظمة ، فهو يسعى إلى التناسب الذي يظهر بين المنظمة وبيئتها ، فمثل هذا النوع من التغيير المؤسسي ليس مثل التغيير المخطط Planned Change([2]).

ففي ظل عملية التحديث ، وما صاحبها من تحديات كزيادة درجة التنوع المجتمعي وافتقاد الجماعة أو الرابطة الطبيعية Natural Community كالأسرة أو القرية أو القبيلة ، أصبحت المجتمعات الحديثة أكثر تعددية دينية وعرفية ولغوية. . . إلخ . مما خلق تحدياً كبيراً للمؤسسات داخل المجتمع تجسد في مدى قدرتها على الاستيعاب السياسي لتلك الاختلافات وتحقيق التكامل القومي لتحقيق الاستقرار السياسي ، ومن ثم فقد ظهر تحدٍ كبير تجاه المؤسسات تجسد في مدى قدرتها على زيادة معدلات المؤسسية ، ومدى قدرتها على خلق واستيعاب مزيد من المشاركة السياسية ، فالمؤسسات التي تتمكن من التوازن بين المؤسسية والمشاركة السياسية تحقق الاستقرار المجتمعي نتيجة لنجاحها في تلبية احتياجات الدولة الحديثة ومن ثم فإن استقرار المجتمع وقوة المؤسسة السياسية يعتمد على كلٍ من مستوى المؤسسية والمشاركة السياسية التي توفرها تلك المؤسسات بالدولة وعلى قدرة المؤسسة على الجمع بينهما فإن وجود درجة عالية من المشاركة في ظل مستويات مؤسسية ضعيفة يؤدي إلى إثارة العنف ، فعلى سبيل المثال إن الأحزاب السياسية القوية تتطلب درجة عالية من المؤسسية ودرجة عالية من المساندة الجماهيرية. فالدولة التي تفتقد للمؤسسات السياسية (الأحزاب السياسية كما يقول هنتجنتون) هى دولة تفتقد لوسائل خلق تغير مستدام وتعجز عن امتصاص تأثير هذا التغير ومن ثم فإن قدرتها على التحديث سياسياً واقتصادياً واجتماعياً تكون محدودة . ومن أبرز ملامح النظم السياسية الضعيفة هو افتقادها لحكم مؤسسات مستقرة وفعالة ، فاستقرار النظم السياسية يعتمد على قوة مؤسساتها وقوتها تعكس مساحة التأييد ومستوى المؤسسية ([3]) .

فالاستقرار ربما يحدث من خلال وجود مؤسسات سياسية نابعة من الضغوط الشعبية (الجمهور) Popular Pressure أو من خلال تهدئة الحراك الاجتماعي بين النخب لصالح التأييد الجماهيري Popular Support . وفي ظل النظم التي تفتقر إلى مثل هذه المؤسسات القادرة على الموازنة بين المؤسسية والمتغيرات الطارئة عليها. فالضغوط الشعبية تؤرق النخبة وتكون الاستجابة لها بمثابة تأييد للمطالب الجماهيرية ويحدث ذلك عبر المؤسسات السياسية الوسيطة بين النخبة والجمهور والتي تمثلها الأحزاب السياسية بصفة أساسية حيث تكون بمثابة القناة بين مطالب الجماهير والنخبة السياسية الحاكمة ومن ثم فقدرة هذه الأحزاب وزيادة درجة مؤسسيتها تعمل بدورها على تهدئة الأوضاع المحيطة بالنخبة فيمثل استجابة للمتغيرات الطارئة

---

(1) Huntington, Samuel P., **Political Order in Changing Societies**, Op.cit, P.379: P. 409

(2) Liberman, C. Robert," **Ideas, Institutions, and Political Order: Political Change**", American political science review, Dec, 2002, VoL. 96, N. 4, P. 704.

(3) Huntington, Samuel P., **Op.cit**, P.379: P. 409.

عليها حيث إن البديل هو تأسيس مؤسسات سياسية جديدة قادرة على التكيف مع قوى التحديث ، .وترى أحد الاتجاهات الرائدة في مجال المؤسسية أن هذه القدرة تتوافر في الأحزاب السياسية فهي فقط من وجهة نظر هذا الاتجاه تستطيع الاضطلاع بهذا الدور ، وذلك في ظل ضعف المؤسسات السياسية التقليدية أو في ظل عدم وجودها بالأساس ، فالاستقرار يعتمد على وجود حزب سياسي وطابع مؤسسي قادر على التصدي لثورة الجماهير والصراعات الأثنية ومؤامرات النخبة Elite Coup Conspiracies التي تختلط أسبابها ونتائجها ، وكذلك يكون قادراً على التكيف مع المتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية لعملية التحديث (١).

ومن ثم فإنه في ظل التغيرات المجتمعية تزداد التحديات على كاهل المؤسسات السياسية مما يحتم عليها ضرورة التكيف مع هذه التحديات لتحقيق الاستقرار المجتمعي . فالمؤسسة تنجح وتستمر إذا استطاعت التكيف مع التغيرات المختلفة وإذا نجحت في ذلك ، كان هذا دليلاً على تمتعها بالمؤسسية كمؤشر على قوة المؤسسة السياسية وقدرتها على الاستقرار والصمود (٢).

وقد وضعت الأدبيات عدداً من المقاييس المختلفة التي يمكن من خلالها قياس مدى مؤسسية المنظمات المختلفة والأحزاب المختلفة على وجه الخصوص ، فبعض الأدبيات اعتمدت على قياس هذا البعد من خلال عمر الحزب ، وفي أحيان أخرى تم ذلك من خلال حساب مدى الانقسامات والانشقاقات التي تمر بها الأحزاب السياسية أو يتم قياسها على أساس حساب مدى الاستقرار الانتخابي ، والتغير التشريعي أو التغير القيادي ، وهناك من يقيسها بطريقة مغايرة كالأستاذين Rose & Mackie حيث يحكم كلُ منهما على تمتع الحزب السياسي بقدر مقبول من المؤسسية ، وذلك في حالة قدرة الحزب على خوض ثلاث انتخابات على المستوى القومي بنجاح والكيان الذى يفشل في خوض ثلاثة دورات متتالية لا يشكل حزباً سياسياً ولكن يسمى حزباً سريع الزوال Ephemeral Party . ويتوصل كلُ من روز وماكي إلى وجود أربعة متغيرات تزيد من فرص الأحزاب الوليدة لتصبح أحزابا تتمتع بدرجة عالية من المؤسسية ألا وهى (٣):

١. خوض هذه الأحزاب انتخابات تنافسية.
٢. في ظل وجود نظام للانتخابات التمثيلية النسبية.
٣. تعتمد فيها على مساندة جماعات اجتماعية منظمة.
٤. يتمثل نجاحها في مدى قدرتها على كسب الأصوات.

وعلى الرغم من الاجتهادات السابقة للأدبيات التي تحدثت عن معايير قياس المؤسسية يمكن القول أن الباحثة ستعتمد على مقياس صموئيل هنتجنتون لقياس المؤسسة ، وذلك لكونه مقياساً شاملاً للمقاييس الأخرى سالفة الذكر ، فالاعتماد على سبيل المثال على مقياس عمر الحزب ليس مؤشرا كافياً على مدى مؤسسية المنظمة الحزبية ، فقد يمتد عمر الحزب إلى فترة زمنية طويلة لكن تكثر به الانشقاقات والصراعات الداخلية ، ويتميز بالضعف والوهن ويفتقد للقاعدة الجماهيرية المؤيدة والمساندة ، كذلك إن الاعتماد على مدى الانشقاقات داخل الحزب ليس مؤشراً كافياً على مؤسسية الحزب ، فقد تقل الانشقاقات داخل الحزب السياسي إلا انه يعجز عن التكيف مع التغيرات الطارئة عليه من الخارج ، فهو منغلق على ذاته غير قادر على التكيف مع التحديات الطارئة ، أيضاً معيار نجاح الحزب في خوض ثلاثة انتخابات متتالية لا يعد مؤشراً بدرجة كافية على مؤسسية الحزب السياسي لأن ذلك يتوقف على المزاج العام للرأي العام المشارك في هذه الانتخابات فقد تتحكم فيه عوامل أخرى خارجة عن الحزب ، ومن ثم فهذا ليس مؤشراً كافياً لقياس مدى مؤسسة الحزب .

---

(1) Liberman, C. Robert," **Ideas, Institutions, and Political Order: Political Change**", Op.cit, P. 704.

(2) Kernneth, Janda," Comparative Political Parties Research and Theory", Ch.7, in. Adamfifner, (Eds), **Political Science: The State Discipline2**, Washington D.C, American political association,. 1993, P. 167.

(3) لمزيد من التفاصيل انظر: **Ibid**, P. 167.

لذلك ستتبنى الباحثة مقياس المؤسسية التي تبناه صموئيل هنتجنتون نظراً لشموليته وقابليته للتعميم . فذكر هنتجنتون أن هناك أربعة معايير يمكن من خلالها قياس مدى مؤسسية المنظمة (الحزب السياسي) ؛ فالأول يتمثل في مدى قدرة المؤسسة على التكيف مع المتغيرات الطارئة عليها ، والثاني هو مدى استقلالية المنظمة ، والثالث هو مدى تشعبها ، أما الرابع فهو مدى قدرتها على استيعاب وحداتها الحزبية ومدى اتساق كافة أنشطتها (1) .

كذلك ذكر هنتجنتون أنه كلما تمتعت المنظمة بقدر عال من المؤسسية قل ذلك من درجة تأثرها بالقوى غير السياسية والخارجية ، ففي النظم الأقل تطوراً تكون المنظمات السياسية غير مستقلة ومن السهل بل واليسير تأثرها بالتأثيرات والمتغيرات الخارجية ويحدث استقلال المنظمات السياسية من خلال مدى حصول هذه المنظمات على احتياجاتها وتحقيقها لمصالحها والتزاماتها بصورة مستقلة ومنفصلة عن المنظمات والقوى الأخرى في المجتمع ، فالمنظمات لا بد أن تكون لها استقلالية مالية حتى لا يكون من السهل التأثير عليها ، فالمنظمات التي تتأثر بالقوى غير السياسية تتأثر أيضا بالقوى الخارجية عن المجتمع فيكون من السهل اختراقها بواسطة الفاعلين والجماعات والأفكار القادمة من النظم السياسية الأخرى ، فكل مجتمع تأثر بالتغيرات الاجتماعية من السهل أن تظهر به جماعة من خارج المنظمة أو النخبة السياسية أو لا تكون قد اتبعت أية إجراءات سياسية محددة للمشاركة في صناعة القرار ، ألا أنها تشارك في صناعته بحكم سيطرتها على مصادر السلطة والنفوذ ومن ثم فيتهدد استقرار هذه النخبة أو المنظمة . ففي النظام السياسي المتطور تكون المنظمات مستقلة ولديها حصانة ضد القوى غير السياسية التي بداخله ، أما في النظم الأقل تطوراً فإن المنظمات السياسية بها ليست مستقلة ومن السهل أن تتأثر بالتأثيرات الخارجية. وكلما زاد تمثيل الحزب للمصالح المختلفة زادت درجة استقلاليته ، فعلى سبيل المثال فإن الحزب السياسي الذي يمثل مصلحة جماعة واحدة فقط في المجتمع مثل العمال أو رجال الأعمال أو الفلاحين هو اقل استقلالية عن الحزب الذي يمثل عدداً من المصالح المجتمعية لعدد من الجماعات الاجتماعية ، ومن ثم فإنه كلما زادت استقلالية الحزب زادت درجة مؤسسيته فهي علاقة طردية. أيضاً يرى هنتجنتون أنه كلما زادت وحدة المنظمة السياسية زاد ذلك من درجة مؤسسية المنظمة أو الحزب السياسي، فكلما زاد تفكك تلك المنظمة قلت درجة مؤسسيتها (2).

فعندما يعمل أفراد الحزب أو المؤسسة السياسية في اتجاهات مختلفة تزداد الصراعات والضغوط الصراعية وتزداد الانشقاقات Frictions ، ومن ثم فإن التغير السياسي من المحتمل أن ينتج عن ذلك. وفي المقابل يؤكد بارسونز وجهة نظر هنتجنتون حيث يرى أنه كلما زاد التقارب في المصالح بين أفراد الحزب أو المؤسسة السياسية ، وزادت مصالحهم ، وزادت درجة تفهمهم للعالم السياسي فمن المحتمل زيادة درجة تحالفهم مع مثل هذه الترتيبات المؤسسية لحمايتهم وتوحيد قوتهم ، ومن ثم زادت درجة مؤسسية هذه الترتيبات التنظيمية (3) . وبالتالي كلما زادت درجة وحدة المنظمة أو المؤسسة أو الحزب السياسي كان ذلك دليلاً على زيادة درجة المؤسسية بها والعكس صحيح .

كذلك كلما زادت درجة تشعب المنظمة كان ذلك مؤشراً على قياس درجة مؤسسيتها، فينتج عن زيادة درجة المؤسسية وجود زيادة في عدد الوحدات الأصغر بالمنظمة ، فكلما زاد تعدد وحداتها الحزبية وتشعبها زاد ذلك من قدرة المنظمة على الحفاظ على ولاء أعضائها ، ومن ثم كلما زاد تشعب المنظمة وزيادة وحداتها كانت أكثر قدرة على التكيف مع الظروف الجديدة الطارئة ، فالتشعب ينتج عنه استقرار بالمجتمع ، فكلما زاد التعقد الهيكلي وزاد الارتباط بين

---

(1) Huntington, Samuel, **Political Order in Changing Societies**, Op.cit, P.14: P. 15.

(2) **Ibid**, P. 20: P.22.

(3) Liberman, Robert C.," **Ideas, Institutions, and Political Order: Political Change**", Op.cit, P.703.

المؤسسية الحزبية والمنظمات الاقتصادية والاجتماعية التابعة لها كإتحاد العمال أو روابط الفلاحين ، كلما زادت درجة مؤسسيتها ، وهذا يتوقف على مدى قدرة هذه المؤسسة أو الحزب على تطوير المطالب العامة لهذه الكيانات التابعة ، فيرى هنتجنتون أن تطوير مؤسسات الحزب السياسي يعد شرطاً مسبقاً للاستقرار السياسي في الدول الحديثة ([1]) .

ومن ثم يتضح هنا أن قدرة المؤسسة الحزبية على التكيف تتوقف على مدى قدرتها للاستجابة مع التغيرات المحيطة بالبيئة الخارجية ومدى استقلالها مالياً، ودرجة تكييفها مع التغيرات المحيطة. كذلك تزداد درجة مؤسسيتها كلما قل الانشقاق داخل المؤسسية الحزبية وزادت درجة الوحدة بين صفوفها. كذلك كلما زاد مستوى التعقيد الهيكلي، أيضاً زادت قدرتها على التعبير عن المطالب المختلفة للمؤسسات التابعة لها .

ومن ثم بتحقيق هذه العوامل السابقة تستطيع المؤسسة الحزبية أن تتماسك في ظل التغيرات المؤسسية التي تمليها البيئة الخارجية عليها ، فبتطبيق هذه المؤشرات سالفة الذكر يمكن التعرف على مدى قدرة المؤسسة الحزبية على التكيف مع المتغيرات الخارجية والداخلية الطارئة عليها .

ومن ثم بعد استعراض أسباب قوة وضعف النخبة الحزبية وعوامل قدرة المنظمة الحزبية على التكيف يمكن الاستفادة من هذا التأصيل النظري في التطبيق العملي في الدراسة عند الحديث عن أزمة حزب العمل الإسرائيلي كنخبة مؤسسة حزبية حيث سيتم تناول نوع واحد من أنواع النخبة السياسية بإسرائيل ألا وهى النخبة الحزبية لحزب العمل الإسرائيلي.

حيث سيتم قياس مدى قدرة الحزب على التكيف مع التغيرات المحيطة به داخل المجتمع الإسرائيلي ومدى قدرته على استيعاب دماء جديدة في إطار دوران النخب بداخل الحزب، كذلك سيتم قياس مدى قدرة قادة الحزب على توحيد صفوفهم ، وأيضا سيتم اختيار مدى استقلالية الحزب السياسي وذلك للتعرف على أو للإجابة على مدى حقيقة معاناة حزب العمل من أزمة حقيقية ، وإذا كان يعانى من أزمة بالفعل ما مدى قدرته على التغلب عليها ؟!! عبر اختبار صحة المقولات السابقة ومدى انطباقها على الجزء التطبيقي بالرسالة.

لذلك سيتحدث الفصل القادم عن السياق الذي حدثت فيه أزمة الحزب كدراسة مبدئية للمتغيرات الخارجية التي يتواجد فيها حزب العمل وذلك منذ عام ١٩٩٦ حتى تداعيات ما بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ تمهيداً لقياس قدرة الحزب على التكيف مع التغييرات المحيطة به للتعرف على مدى قوة نخبته ومدى مؤسسيتها.

([1]) Huntington, Samuel P., **Political Order in Changing Societies**, Op.cit, P. 410: P.412

الفصل الثاني
"ملامح أزمة حزب العمل الإسرائيلي"

يتناول هذا الفصل ملامح أزمة حزب العمل في إطار أزمة الأحزاب العلمانية بمنطقة الشرق الأوسط باعتبارها الإقليم الذي توجد فيه إسرائيل، ويحاول هذا الفصل رصد الخطوط العامة لأزمة الأحزاب العلمانية بالشرق الأوسط ورصد ملامح أزمة حزب العمل ذاته من تقلص في القاعدة الانتخابية وتقلص في التواجد والتمثيل البرلماني وكثرة الاضطرار إلى الدخول في الائتلافات الوزارية اليمينية الي للبقاء في السلطة، بالإضافة إلى كثرة الانشقاقات بين قادة الحزب وكثرة دوران قادته ونخبته وزيادة ما يعاني به الحزب من مديونية.

لذلك ينقسم الفصل إلى مبحثين، الأول يتناول الحديث عن أزمة الأحزاب العلمانية بالشرق الأوسط، والثاني يتحدث عن ملامح أزمة حزب العمل الإسرائيلي بسبب تصاعد الاتجاهات الدينية في إسرائيل.

المبحث الأول:
أزمة الأحزاب العلمانية في الشرق الأوسط

أصبحت الأحزاب العلمانية تعاني أزمة على النطاق الداخلي والوطني والإقليمي والعالمي، فمنذ منتصف عام ١٩٧٠ جاء رد فعل سياسي محافظ مقيداً للتوجه الاجتماعي نحو العلمانية، فقد مثل التعليم الديني والخدمات الاجتماعية الدينية تحديات كبيرة أمام العلمانية هذا بالإضافة إلى التحديات الحياتية والقيمية التي خلقتها عملية التحديث والسوق والاقتصاد الحر جعلت الأفراد يتوجهون إلى الدين راغبين بشكل نسبي عن العلم الحديث. إلا أن الأمر لم يقتصر عند هذا التوجه الاجتماعي فقط، فقد كان الناتج السياسي لهذا التوجه هو أن بدأت العلمانية المرنة (الناعمة) Soft Secularism ([1]) تفقد تماسكها ورشدها وقد تجسد هذا في تراجع أدوار الأحزاب العلمانية.

ويمكن الاعتماد على نتائج الانتخابات البرلمانية كأداة كاشفة لتراجع أدوارها، فقد كشفت الانتخابات عن حدة هذه الأزمة فعلى سبيل المثال حصلت الأحزاب العلمانية المعارضة في مصر في انتخابات ٢٠٠٥ على ٥% فقط من إجمالي مقاعد البرلمان على الرغم من أن هذه الأحزاب قد كان لها دور تاريخي داخل المجتمع المصري منذ عهد الاحتلال فقد شاركت بدرجة كبيرة في مناهضته كحزب الوفد، فهذه الأحزاب مقسمة بين ليبرالية ويسارية فالأحزاب التي يتم تمثيلها من بينها في البرلمان هى حزب الوفد الجديد (حزب ليبرالي)، وحزب التجمع والحزب العربي الناصري (الأحزاب اليسارية) وهذه الأحزاب هي التي حصلت على ٥% فقط في تلك الانتخابات ([2]).

([1]) العلمانية المرنة: تنظر للدين نظرة نسبية باعتبارها اختياراً خالصاً لكل الحياة التي لا يجب أن تهدد الحرية أو التجانس الاجتماعي في المجتمع التعددي، فمن يعتنقها ليس ملحداً ولا مادياً ولا يكن ربما بالعداء للمبادئ الدينية وللمؤسسات الدينية. لمزيد من التفاصيل انظر:

Kosmin, Barry A., **"Hard and Soft Secularists' and Hard and Soft Secularism: An Intellectual and Research Challenge"**, Society for scientific study: Annual Conference, Oct 19-21 2006, Portland, Oregon, Institute for study of secularism in society and cultural session on the study of secularism and irreligion, www.trincoll.edu.nr/rdonlyress/9614Bc, accessed on 24/08/2008.

([2]) Ottaway Marina & Hamzawy Amr, **"Fighting on Two Fronts: Secular Parties in the Arab World"**, Carnegie Papers, Carnegie Endowment, No. 85, May 2007, www.carnegieendowment.org/file/cp85-secular final pdf, accessed on 24/08/2008

وفي البحرين لم يحصل الليبراليون في انتخابات ٢٠٠٢ إلا على ٣ مقاعد من إجمالي ٤٠ مقعداً ([1])، وحصلت حركة فتح على ٤٥ مقعد من إجمالي ١٣٢ مقعد في انتخابات يناير ٢٠٠٦ ليحل محلها في الصدارة حركة حماس ([2]). وفي إسرائيل اختفى حزب شينوي العلماني من المشاركة في حكومة ٢٠٠٦، وتراجع حزب الليكود ليحصل على ١٢ مقعد لأول مرة في تاريخه واختفى حزب إسرائيل بعالياه من المشاركة في الحكومة بل ومن الساحة السياسية، هذا بالإضافة إلى الأزمة الممتدة لحزب العمل الذي حصل على ١٩ مقعد فقط على مدار دورتين انتخابيتين وأخذ في التراجع منذ عام ١٩٩٦ حتى انتخابات ٢٠٠٦ كما سيتضح لاحقاً، حتى أن حزب كاديما الذي احتل مكان الصدارة في الانتخابات البرلمانية للكنيست السابع عشر لأن ما حصل عليه هو أقل مما كانت تشير إليه استطلاعات الرأي قبل خوضه الانتخابات، كما سيتضح لاحقاً، ومن ثم كان هناك تراجع في أدوار الأحزاب العلمانية في إسرائيل على الرغم من صعود سهم حزب إسرائيل بيتنا الذي احتل المكانة الثالثة في الانتخابات البرلمانية الماضية، فصعود حزب بيتنا يرجع للحزب ذاته الذي يتمتع بقيادة قوية وقاعدة انتخابية تتمثل بشكل كبير في تأييد المهاجرين له ... ([3]) مما مثل تراجعاً في مكانة الأحزاب العلمانية في إسرائيل.

إلا أن هذا التراجع في ثقل الأحزاب العلمانية في عدد كبير من دول الشرق الأوسط صاحبه صعود للحركات والأحزاب الدينية بالمنطقة (والإسلامية على وجه الخصوص) كما سيرد الذكر فقد وصلت نسبة صعود تلك الأحزاب والحركات إلى ٣٠,٥% ([4]). مما يشير إلى تراجع تمثيل الأحزاب العلمانية وصعود الأحزاب والحركات الدينية مما يعكس الأزمة التي تعاني منها تلك الأحزاب العلمانية داخل الشرق الأوسط.

ويرجع هذا التراجع لأسباب عدة، بعضها يتجسد في أسباب داخلية ترجع لتلك الأحزاب ذاتها، وأخرى تتعلق بعوامل خارجية عنها تهدد وجودها وأدوارها في المنطقة. لذلك سيتم التعرض إلى أبرز أسباب تلك الأزمة التي تعاني منها الأحزاب العلمانية بالشرق الأوسط، حيث تم اختيار تحليل أزمة تلك الأحزاب العلمانية بمنطقة الشرق الأوسط لسببين:

- ***السبب الأول*** يتمثل في كونها منطقة المحيط الإقليمي الذي ينشط فيه حزب العمل الإسرائيلي (الحالة التطبيقية للدراسة).
- ***السبب الثاني*** يرجع لكون هذه المنطقة تشهد تراجعاً كبيراً وظاهراً في أدوار الأحزاب العلمانية التي كان لها دور كبير في الحياة السياسية بتلك المنطقة كما هو الحال بجمهورية مصر العربية ودولة تركيا وفلسطين والمغرب... إلخ. من هنا كان من المفيد التعرض إلى أبرز الأسباب التي أدت إلى هذه الأزمة.

أولاً: الأسباب الداخلية للأزمة

تتمثل أبرز الأسباب الداخلية لأزمة الأحزاب العلمانية في الشرق الأوسط في غياب قيادة قادرة على القضاء على المنازعات والخلافات وتوحيد صفوف النخبة والأعضاء داخل تلك الأحزاب هذا بالإضافة إلى المشاكل المتعلقة بالأمور التنظيمية بتلك الأحزاب.

فتعاني تلك الأحزاب من **تآكل قياداتها التاريخية وغياب القيادة القادرة على توحيد صفوفها وضخ دماء وأفكار جديدة تواكب تحديات العصر**، فأغلب هذه الأحزاب تعتمد على قيادات

([1]) سيف الدين عبد الفتاح، كيف صعدت التيارات الإسلامية داخل المجتمعات في الوطن العربي "توثيق تاريخي"، في ماجد سرور (تحرير)، **صعود التيارات الإسلامية في برلمانات الوطن العربي**، القاهرة، مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني، ٢٠٠٧، الطبعة الأولى، صـ٤٥.

([2]) ـــــــ **المرجع نفسه**، صـ٤٩.

([3]) الكنيست الإسرائيلي، **دورة انتخابات الكنيست السابعة عشرة**، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في www.knesset.il، متوافرة بتاريخ ٢٠٠٨/٠١/٠١.

([4]) هذه النسبة تمثل متوسط صعود الأحزاب والحركات الدينية في كلاً من الأردن، والبحرين، والكويت ، ولبنان، والجزائر، وفلسطين، والمغرب، واليمن، ومصر، وتركيا، وإسرائيل.

تفتقد لمهارات القيادة التي تحدث عنها جيمس كوزيس ونظريتي النخبة والمؤسسية فهي لا تسعى لامتصاص دماء جديدة لتدعم الحزب وتمكنه من التكيف مع المتغيرات الداخلية والخارجية الطارئة وما يواجهها من تحديات فعلى سبيل المثال تعاني الأحزاب العلمانية في مصر كحزب الوفد والحزب الناصري وحزب التجمع من قلة الحراك السياسي داخل تلك الأحزاب، وذلك على خلاف الحزب الحاكم (الحزب الوطني الديمقراطي) الذي يجمع بين الجيلين، الجيل الجديد والجيل القديم في قيادة الحزب بزعامة السيد جمال مبارك كذلك الحال بالنسبة لجماعة الأخوان المسلمين ([1]).

. وقد كانت من أبرز إرهاصات تلك الأزمة هى **انشقاق الكثير من الأعضاء البارزين** بتلك الأحزاب إما بهروبهم خارج البلاد ككل كما حدث بالنسبة للحزب الاشتراكي اليمني حيث هرب الكثير من قادته خارج البلاد خلال حقبة التسعينيات ([2])، و بانشقاق أبرز أعضائها عنها ففي أغلب الدول بالمنطقة هجر كثير من المثقفين تلك الأحزاب العلمانية واختاروا الانضمام إلى منظمات المجتمع المدني بدلاً منها كوسائل للتأثير على المناقشات العامة ، على الرغم من أن تلك المنظمات ليست بديلاً عن الأحزاب السياسية، كما أن لها تأثيراً أقل على البرلمانات. ومن أبرز هذه المنظمات حركة كفاية بجمهورية مصر العربية (عام ٢٠٠٥) ومنظمات حقوق الإنسان وحركات المجتمع المدني الأخرى([3]).

وكانت أبرز ملامح هذه الأزمة **هو تقلص قاعدتها الانتخابية** فقد فقدت تلك الأحزاب مؤيديها كما حدث في مصر والمغرب فعلى سبيل المثال حصلت الأحزاب العلمانية في مصر مجتمعة في انتخابات ٢٠٠٥ على نسبة ٥% تقريباً من إجمالي الأصوات مما يعكس حدة الأزمة التي تعاني منها تلك الأحزاب ([4]) .بمعنى آخر تعاني الأحزاب العلمانية بمنطقة الشرق الأوسط من تقلص قواعدها الانتخابية التقليدية وفشلها في جذب مصوتين جدد، فتعاني تلك الأحزاب من عجزها عن تعبئة دوائرها الانتخابية الشعبية نظراً لضعف قياداتها وهياكلها التنظيمية على استقطاب مؤيدين جدد يؤيدون صفوفهم نظراً لعجزها عن قيادة حركات الإصلاح وعجلة التنمية مما جعلهم يظهرون بمظهر ضعيف وغير موثوق فيه أمام ناخبيهم([5]).

فعلى سبيل المثال كان السياسيون العلمانيون يعتمدون قبل عام ٢٠٠٦ على التصويت المعتمد على العصبيات وقد مكنهم ذلك كبر عدد الدوائر الانتخابية بالكويت ولكن مع مجئ عام ٢٠٠٦ تم تقليل عدد الدوائر الانتخابية – كجزء من سياسة إصلاحية تم تبنيها- انخفضت درجة اعتماد الساسة العلمانيين في الكويت على العصبية للحصول على أصوات الاقتراع التصويتي مما قلل من فرص نجاحهم في الانتخابات ([6]). مما يعكس ضعف هؤلاء الساسة في بناء قاعدة انتخابية قوية لهم مما أضعف من قوتهم داخل الحياة السياسية بها.

هذا بالإضافة إلى **الإطار التنظيمي الضعيف لعدد كبير من هذه الأحزاب** فقد أدى الضعف المؤسسي لتلك المؤسسات إلى تحول ناخبيهم التقليدين إلى تأييد مرشحين آخرين كما حدث مع عمال المصانع والمثقفين في الحضر بكلٍ من مصر والمغرب على التوالي حيث أتجه الآخرون إلى تأييد الحركات الإسلامية والأوائل (أي العمال) إلى تأييد الحزب الحاكم ([7]).

([1]) Ottaway , Marina & Hamzawy, Amr, **"Fighting on Two Fronts: Secular Parties in the Arab World"**, Carnegie Papers, Carnegie endowment, May 2007, No. 85, www. Carnegieendowment.org/ file/ cp85_secular final pdf., accessed on 24/08/2008

([2]) **Ibid**

([3]) Ottaway, Marina , **Continued Decline is not Inevitable,** www.bitterlemons-international.org/previouse.php?opt=1&186, accessed on 27/08/2008

([4]) لمزيد من التفاصيل انظر:
Ottaway, Marina & Hamzawy, Amr, **Op.cit**

([5]) Boukhars Anour, **North Africa: Dilemma of Secularists,** www.bitterlemons-international.org/previouse.php?opt=1&id=186, accessed on 27/08/2008.

([6]) Ottaway Marina & Hamzawy Amr, **Op.cit**

([7]) **Ibid**

أيضاً تعاني الأحزاب العلمانية بالشرق الأوسط من **أزمة أيديولوجية وأزمة هوية،** فلم تعد لتلك الأحزاب أيديولوجية مميزة أو برنامجاً سياسياً يميزها، فأصبح كثير من الأحزاب العلمانية يعاني من تهديد هويته السياسية بشكل واضح ومحدد فعلى سبيل المثال لم تعد الأحزاب العلمانية الاشتراكية تدفع نحو تحقيق المبادئ والقيم الاشتراكية بل تسعى وتنادي إلى تطبيق سياسات اقتصاد السوق ومبادئ الديمقراطية الليبرالية ([1]) كحزب العمل في إسرائيل أصبح يطبق ويساند سياسات الخصخصة بإسرائيل التي جاءت على حساب مؤسسات الكيبوتز والهستدروت كما سيتضح لاحقاً.

كذلك عجزت هذه الأحزاب عن الاستمرار في نهجها الذي تبنته والخط الأيديولوجي الذي رفعته، فعلى سبيل المثال يمثل حزب الوفد الجديد في مصر مثالاً صارخاً على هذا الفشل، فهذا الحزب الذي ترجع جذوره إلى حزب الوفد القديم الذي مثل حركة الاستقلال القومي والقومية المصرية العلمانية التي دافعت بدورها عن الحقوق المتساوية للمصريين مسلمين ومسيحيين على السواء وقد ساعد هذا التاريخ الكبير لحزب الوفد القديم الحزب الجديد على أن تكون له قاعدة شعبية قوية، إلا أن الحزب عجز عن تحويل هذه الشرعية التاريخية إلى رأسمال سياسي يدعمه، فقد أنقلب الحزب على أساس شرعيته كحزب علماني قومي فدخل الانتخابات البرلمانية في الثمانينات متحالفاً مع حركة الأخوان المسلمين (المحظورة). ومن ثم لم تعد رسالته مؤثرة ولها صدى مسموع في صفوف الناخبين بل أصبح من الصعب تمييزه بعد تبنيه سلسلة من السياسات الليبرالية الجديدة عن الحزب الوطني الديمقراطي (الحزب الحاكم) ([2]). ومن ثم فقد شعبيته وتميزه الأيديولوجي وهويته التي يتميز بها أمام الناخبين.

من هنا يتضح عدم قدرة الأحزاب العلمانية على الاستمرار في تطبيق الأيديولوجية التي طرحتها منذ بداية تأسيسها فأصبحت تأتي أما ببرنامج مغاير لهذا النهج الأيديولوجي الذي تبنته أو تتبع سياسات مغايرة لبرنامجها وأيديولوجيتها السياسية.

من هذا المنطلق يتضح مرض الأحزاب العلمانية في الشرق الأوسط الذي أدى بدوره إلى ضعفها وعدم قدرتها على خوض معترك الحياة السياسية بقوة وتحقيق التقدم في تلك المجتمعات، إلا أن هذا الضعف لم يكن فقط بسبب مرض هذه الأحزاب وإنما كان أيضاً بسبب عوامل خارجية عنها سيتم طرحها فيما يلي.

ثانياً: أسباب الأزمة في البيئة المحيطة بهذه الأحزاب

تتمثل أبرز هذه الأسباب في سببين رئيسين، الأول يرجع إلى النظام السياسي أو بمعنى أدق إلى السلطة الحاكمة أو الحكومات، والثاني يرجع إلى صعود الحركات الدينية في الفترة الأخيرة.

١- *الأسباب التي تعود إلى النظام السياسي (السلطة الحاكمة/ الحكومة):*

تتسم النظم السياسية في تلك المنطقة بأن أغلبها نظم سلطوية أو شبه سلطوية تهيمن على مقاليد الحكم في البلاد، مما جعل وضع تلك الأحزاب وضعاً صعباً، فهي توجد في نظم سياسية منحازة لصالح السلطة الحاكمة الذي ينظر إليها على أنها خطر يهدده فهي تسعى -كما تعتقد السلطة الحاكمة- إلى التصرف باستقلال عن الحكومة ، أو بمعنى أخر ينظر إليها بأنها تمثل تحدياً للحكومات القائمة ذاتها، **مما دفع تلك الحكومات إلى وضع قيود ومحاذير على أدوار ونشاط تلك الأحزاب** ([3]).

فعلى سبيل المثال تواجه الأحزاب العلمانية في مصر واليمن قيوداً كثيرة عند محاولة تشكيلها تحت مسمى أحزاب علمانية رغم أن الدستور المصري على سبيل الذكر لا يمنع إلا تكوين الأحزاب القائمة على أساس ديني ولا يمنع الأحزاب العلمانية من هذا الحق. إلا أن ما يحدث غير

([1]) Ottaway Marina, **Continued Decline is Inevitable**, Op.cit.

([2]) لمزيد من التفاصيل أنظر:

Ibid

([3]) **Ibid**

ذلك فعلى سبيل المثال في عام ٢٠٠٧ منعت الحكومة المصرية تأسيس ١٢ حزباً سياسياً منها ١١ حزباً علمانياً. مما يعكس القيود التي تمارس ضد نشاط هذه الأحزاب التي بدورها تقلل من وضعها وأدائها في الحياة السياسية بتلك المنطقة ([1]).

إلا أن هذا الوضع التمييزي **ليس هو الشكل الوحيد من المحاذير والقيود التي تمارسها النظم الحاكمة في المنطقة** ولكن نظراً لهيمنة الحزب الحاكم على مقاليد البلاد فإن ذلك يخلق بدوره مساحة بسيطة من الحركة أمام بقية الأحزاب، جعل ذلك وضع الأحزاب العلمانية وضعاً ضعيفاً. فهي لا تتنافس على السلطة ولكن تسعى لتحقيق مهمش صغير من التمثيل في البرلمان والمجالس المحلية. فليس بإمكانها تحدي النظام السلطوي الحاكم... الخ([2]).

إلا أن الوضع لم يقف عند هذا الحد بل أن الحكومات في المنطقة والنظم السلطوية التي **تترأسها أصبحت تنافس تلك الأحزاب العلمانية على القواعد الانتخابية التقليدية لها.** فعلى سبيل المثال فمنذ عام ١٩٥٢ تبنت الحكومة المصرية سياسة تقوم على دمج العمال والفلاحين في الحياة السياسية حيث نص دستور ١٩٧١ على تمثيل ٥٠% عمال وفلاحين في البرلمان المصري، وتبنت أيضاً سلسلة من السياسات الاجتماعية والتأمين الصحي ومجانية التعليم ... وغيرها من السياسات التي كانت تدافع الأحزاب اليسارية عنها في مصر قبل هذا العام، مما جعل من الصعب أمام الأحزاب اليسارية بعد هذا العام أن تحصل على شرعية واضحة، بل وتحكمت الحكومات في العمال والفلاحين واتحاداتهم ليعطوا أصواتهم لمرشحي الحزب الحاكم مما أفقد تلك الأحزاب القاعدة الانتخابية التقليدية التي كانت تستند عليها([3]). ومن ثم يتضح التحدي الذي تمثله الحكومات في منطقة الشرق الأوسط أمام تلك الأحزاب.

إلا أن هذه الحكومات ليست هي التحدي الخارجي الوحيد الذي يؤرق تلك الأحزاب ويحولها عن استعادة مكانتها في تلك النظم، فهناك تحدٍ أكبر هو الحركات الإسلامية والدينية.

٢ - *صعود الحركات الإسلامية في منطقة الشرق الأوسط:*

في العقد الحالي شهد العديد من دول المنطقة صعود الحركات الدينية الإسلامية وغير الإسلامية التي ظهرت، إما كحركات دخلت البرلمان تحت شعار أحزاب أو جمعيات إسلامية مثل الأردن، والبحرين، والكويت، ولبنان، وتركيا، وإسرائيل. أو كحركات دخلت البرلمان تحت شعار أسماء ترفع شعار البعد والتوجه الإسلامي مثل الجزائر وفلسطين والمغرب واليمن والسودان. أو كحركات حصلت على نواب بواسطة الترشيح المستقل كما هو الحال في مصر.

الجدول رقم (١) نسب حصول الحركات الدينية الإسلامية وغير الإسلامية على مقاعد في البرلمانات المختلفة ببعض الدول بمنطقة الشرق الأوسط خلال العقد الحالي

الدولة	الانتخابات	نسبة التمثيل	ملاحظات
الأردن	٢٠٠٣	%١٥,٥	يشكل الإسلاميون أكبر كتلة حزبية في البرلمان.
البحرين	٢٠٠٢	%٩٢,٥	٣٧ مقعداً من إجمالي ٤٠ مقعد ([4]).
الكويت	٢٠٠٣	%٣٦	حوالي ١٨ مقعداً
لبنان	٢٠٠٥	%١٠,٨٣	حصل حزب الله على ١٤ مقعد (أي على كل المقاعد فلم تحصل السنة على شئ) مقارنة بعدد ٨ مقاعد في انتخابات ٢٠٠٠

([1]) Ibid

([2]) Ibid

([3]) Ibid

([4]) فازت التشكيلات الإسلامية (سنة وشيعة) بـ١٩ وقد فاز مرشحون مستقلون محسوبين على الإسلاميين السنة بـ ١١ مقعد وأخرون محسوبين على الشيعة بـ ٧ مقاعد أي يكون المجموع ٣٧ مقعد. لمزيد من التفاصيل انظر: سيدي أحمد ولد أحمد سالم، **المد الإسلامي في المجالس التشريعية، الإسلاميون، نتائج الانتخابات**، متاح على شبكة المعلومات الدولية في- www.aljazeera.net/NR/exres/fc821fE8-AA2E- 4BD7- Bool-Klol –A535c9c2E0441framless.htm، متاح بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧.

الجزائر	٢٠٠٢	١٠%	حوالي ٣٩ مقعداً ٣٨ مقعداً لحركة مجتمع السلم مقعد واحد لحركة النهضة
فلسطين	يناير ٢٠٠٦	٥٧,٥٧%	حصلت حركة حماس على أعلى عدد مقاعد يليها حركة فتح التي حصلت على ٤٥ مقعد
المغرب	٢٠٠٢	١٦,٦%	حصل حزب العدالة والتنمية على هذه المقاعد (٤٢ مقعد) حيث أصبح يمثل ثالث أكبر قوة برلمانية في المغرب
مصر	٢٠٠٥	٢٠%	حصل الأخوان ٢٠% من مقاعد البرلمان (٨٨ مقعد) على الرغم من أن حركة الأخوان حركة محظورة ، واستطاعوا أن يكونوا ثاني أكبر قوة في البرلمان بعد الحزب الحاكم.
تركيا	٢٠٠٧	٤٦,٦%	حصل حزب العدالة والتنمية على هذه النسبة
إسرائيل	مارس ٢٠٠٦	٢٣,٣٨%	الأحزاب الدينية في إسرائيل أخذت في الصعود منذ عام ١٩٩٦ حتى انتخابات عام ٢٠٠٦.

المصدر: سيف الدين عبد الفتاح، مرجع سابق، صـ٤٤ :صـ٥٣.

Taha, Amr, **Political Islam in Turkey- FAQs**, www.islamonline.net/serveiet/satalite, accessed on 24/08/2008.

الكنيست الإسرائيلي، انتخابات الكنيست السابع عشر ٢٠٠٦، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.knesset.il، متوافر بتاريخ ٢٠٠٨/٠١/٠١.

ومن ثم يتضح تصاعد دور الأحزاب والحركات الدينية في منطقة الشرق الأوسط ، مقابل خسوف وهج الأحزاب العلمانية، مما يطرح بدوره تساؤلاً مهماً حول أسباب هذا الصعود.

على الرغم من أن أغلب الدول في المنطقة دول سلطوية تخشى صعود الأحزاب الدينية – كما هو الحال بالنسبة للأحزاب العلمانية في بعض الدول، وهناك نصوص تحذر من تكوينها بالفعل- حيث تعتبرها مصدر تهديد لوجودها فعلى سبيل المثال يحظر الدستور المصري تكوين أحزاب دينية ([1]). ومن ثم أصبحت حركة الأخوان المسلمين حركة محظورة ومئات من أعضائها وقادتها في السجون المصرية، إلا أنها استطاعت أن تكون قاعدة انتخابية في صفوف الشعب المصري، وأن تخلق قواعد انتخابية جديدة لها. مما يلح على ضرورة إيجاد إجابة للتساؤل الماضي، الذي يمكن الإجابة عنه فيما يلي:

- **تبنت الأحزاب الدينية قضايا مجتمعية في سبيل حشد مؤيديها وتمتعها بمؤسسية حزبية قوية.** فقد أخذت الأحزاب الدينية عقوداً طويلة في بناء هياكلها السياسية واستقطاب وتأييد ناخبيها، وتبنت قضايا مجتمعية للحصول على التأييد الشعبي لها، فعلى سبيل المثال تقوم الجماعات الإسلامية مثل جماعة الأخوان المسلمين في مصر، وحزب العدالة والتنمية في المغرب ببناء خبراتها السياسية عبر الانغماس في القضايا الجوهرية التي تهم الجمهور. بينما تهتم الأحزاب العلمانية بقضايا عامة ومجردة Abstract Issues لا تعمق بالضرورة وجودها أمام الجماهير العربية([2]). أيضاً اتسمت بالمؤسسية الحزبية كما هو الحال بالنسبة للأحزاب الدينية في إسرائيل، التي تتمتع بتنظيم مؤسسي قوي ولديها هياكل تنظيمية متماسكة، تتسم بالتعقيد، والتشابك، والاستقلال. مما مكنها من التكيف داخل المجتمع الإسرائيلي ([3]).

([1]) دستور جمهورية مصر العربية، متاح على شبكة المعلومات الدولية في http://www.amanjordan.org/c1egypt.htm ، متاح بتاريخ ٢٠٠٨/٠٦/٠٤.

([2]) Abdl Kader, Nizar, **Lebanon: Secular Talks Sectarian Practice**, www.international.org/previouse.php?opt=1&id=186, accessed on 27/08/2008.

([3]) لمزيد من التفاصيل انظر: أسعد غانم، **المهمشون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الأشكنازية**، فلسطين/ رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية (مدار)، شباط ٢٠٠٥، صـ١٠٥ : صـ٢٢٩.

- *لعبت الأحزاب العلمانية أدوارا بارزة في مسيرة الكفاح ضد الاستعمار وبعد نجاحها في هذه المهمة أخذت على عاتقها مسئولية حكم البلاد. إلا أن هذه الأحزاب فشلت في تحقيق التنمية والاستقرار في حين صعدت القوى الدينية التي رأت أن حكوماتها العلمانية* وحكامها قد فشلوا أثناء استعمارها في تحقيق النهضة لمجتمعية ([1]).
- **هناك اتجاه يرى أن صعود الأحزاب والحركات الدينية مؤخراً يأتي نتيجة إلى عودة الشعور بالهوية الدينية** بقوة خاصة بعد تعرض المسلمين إلى تطهير عرقي في البوسنة والهرسك وكوسوفو والشيشان وفلسطين. هذا بالإضافة إلى صعود تصريحات من قادة بعض الدول الغربية التي لعبت دورها في تهيج المشاعر الدينية الإسلامية، كحديث الرئيس بوش- رئيس الولايات المتحدة الأمريكية السابق - عن حرب صليبية، وتحذير بعض الغربيين من الإسلام والرسوم المسيئة للرسول... الخ([2]). كذلك الحال بالنسبة للمجتمع الإسرائيلي الذي يواجه امتداد للمد الديني([3])، حيث برز المكون الديني بشدة داخل إسرائيل في العقود الأخيرة.
- **هناك اتجاه يرى أنه نتيجة لما يسمونه بـ"الفاعلية الاجتماعية العالية لأعضاء الحركات الدينية"**، زاد نفوذها فأبناؤها موجودون مع عموم المواطنين يشاركونهم أفراحهم وأحزانهم، مما أكسبهم احترام الناس وثقتهم. هذا بالإضافة إلى نزاهة أعضاء تلك الحركات ومحاربتهم للرشوة وحريتهم في العمل، هذا مقابل إفلاس البرنامج السياسي والاقتصادي للأنظمة السياسية المختلفة في أغلب دول المنطقة. كذلك الحال بالنسبة لضعف الأحزاب العلمانية بها وعجزها عن تقديم بديل ببرنامج سياسي قوي. خاصة في ظل تناقض مصداقية نخب هذه النظم والأحزاب، حيث اتسم عدد لا بأس به من قادتها بالفساد وإيثار المصالح الخاصة عن المصالح العامة، وانتشار المشاكل الاقتصادية، وزيادة معدلات الفقر. مما جعل الناخبين يتبعون ما يسمى بظاهرة التصويت العقابي "أي معاقبة النخبة الحاكمة عبر انتخاب المنافس لها"، مثلما حدث مع حركة حماس بفلسطين في انتخابات ٢٠٠٦ ([4]).
- **وهناك اتجاه آخر يرى أن براعة هذه الحركات في إدارتها لحملاتها الانتخابية هو السبب** الرئيس وراء هذا الصعود. فعلى سبيل المثال قامت جماعة الإخوان المسلمين في انتخابات ٢٠٠٥ بتصميم حملة انتخابية شديدة الحرفية والإتقان، بداية من إعداد صفوف أولى وثانية وثالثة للمرشحين في تلك الدوائر التي خاضوا فيها الانتخابات، ودراسة الخريطة السياسية للدوائر الانتخابية التي يستهدفونها، واستخدام التكنولوجيا الحديثة في الانتخابات كالكمبيوتر، والانترنت، والمحمول .. الخ. واختيار مرشحين يتسمون بالنزاهة، وحب الجمهور، مروراً بوضع إستراتيجية خاصة توضح كيفية تعامل المرشحين والناخبين مع أجهزة الأمن، وعدم ترشيح الأخوان في كل الدوائر تجنبا لاستفزاز النظام الحاكم واستقطاب قيادات شابة، حيث برزت وجوه إعلامية جديدة من كوادر الجماعة الوسيطة والشابة. بالإضافة إلى توظيفها لضعف وفساد قادة أحزاب المعارضة والحزب الحاكم، نهاية بتقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء، وتوظيفها في حملاتهم الانتخابية ودمجهم بين نزعة النضالية والدينية معاً، وتوظيفهم للشعارات الدينية لخدمة، أغراضهم مستغلين

([1]) Ghassan, Khatib, **Identities in Conflict**, www.bitterlemons-international.org/previouse.php?opt=1&pid=186, 27/08/2008.

([2]) سيف الدين عبد الفتاح، **مرجع سابق**، صـ٥٧، صـ٥٨.

([3]) **مقابلة مع أ. أيمن عبد الوهاب**: نائب رئيس تحرير مختارات إسرائيلية، ٢٠٠٨/٠٦/١٩.

([4]) سيف الدين عبد الفتاح، **مرجع سابق**، صـ٥٨،صـ٥٩.

سيطرة النزعة الدينية في أوساط الشعب المصري([1]). من هنا تظهر مدى حرفية هذه الحركة الإسلامية أثناء خوضها الحملة الانتخابية.

- **تتمتع الحركات الدينية في منطقة الشرق الأوسط بميزة نسبية، فهي ترفع شعار الدين أثناء خوضها معترك الحياة السياسية، وذلك في ظل وجودها بين أوساط شعوب متدينة بطبيعتها**، فهذه المنطقة مهبط الأديان السماوية الثلاثة ومن ثم فشعوب المنطقة لديها ميل كبير تجاه الدين. فقد برعت الأحزاب الدينية في استغلال هذا الجانب فعلى سبيل المثال تستخدم الأحزاب والحركات الإسلامية المساجد في توظيف أهدافهم كمؤسسات قريبة من المواطن. تستخدمها لأغراض خيرية، بمعنى آخر تستخدم المساجد في تقديمها للخدمات الاجتماعية للمواطنين وذلك لبناء قواعد انتخابية لهم في الدوائر التي يستهدفونها([2]). فقد نجح حزب الله في لبنان، وفقاً لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في تقديم الخدمات الاجتماعية للفقراء خاصة في قطاعي الصحة والتعليم، وذلك في ظل نزاهته فلم يسجل عليه أية صفقات مشبوهة. بالإضافة إلى رصيده الكبير في المقاومة وما انطوت عليه من جدية، وسرية، وإعداد، ومتابعة أكسبته تأييداً جماً في أوساط الشارع اللبناني، وذلك في إطار حصوله على مساعدة من إيران وسوريا([3]).
- وفي فلسطين فازت حركة حماس في انتخابات يناير ٢٠٠٦ بسبب **الرغبة في الإصلاح السياسي والاجتماعي وسعيها لمحاربة الفساد وتحقيق التكافل الاجتماعي**، ومواجهة حالة التبعية، ورضوخ الحكومات العربية للغرب، حيث تتهم حماس حركة فتح برهن إرادة الشعب الفلسطيني بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية، والتخلي عن ثوابت القضية الفلسطينية. ومن ثم كان اختيار حماس اختياراً لبديل المقاومة والكفاح في وجه المستعمر ([4]).
- وهناك اتجاهات ترى **أن دخول العديد من القوى والحركات الحياة السياسية واكتسابها خبرات في البرلمان والحكومة نتيجة لرغبة هذه الحركات في الإصلاح السياسي والاجتماعي**، كحركة "حمس" الإسلامية الجزائرية، و"جبهة العمل الإسلامية الأردنية" كان لها أكبر الأثر في تشجيع الحركات الأخرى لخوض معترك الحياة السياسية، وانتخاب الشعوب لها. خاصة وأنه قد ظهرت أدبيات سياسية وبرامج ووثائق حزبية لأول مرة لعدد من القوى الإسلامية التي توضح مواقفها تجاه عدد من القضايا؛ كعلاقاتها بالآخر وتداول السلطة... الخ. مثل وثيقة الإصلاح والبرنامج الانتخابي للإخوان التي أصدرتها جماعة الإخوان المسلمين في مصر، والبرنامج الانتخابي لحماس في فلسطين كانت خطوة شجعت الحركات الأخرى للمضي قدماً، في ظل قناعاتها بضرورة المشاركة، والتغيير، والوصول للبرلمانات، أو الحكومات، بغرض مواجهة الخطط المعادية للإسلام، التي زادت حدتها بعد ١١ سبتمبر([5]).
- **انجاز بعض الحركات والأحزاب الدينية في قطاعات التعليم، والصحة، ومكافحة الفساد وتحقيق التنمية**. فعلى سبيل المثال نتيجة لنجاح الحزب التركي للعدالة والتنمية في الحكم في عام ٢٠٠٢ حيث قد حصل على ٣٤% من إجمالي مقاعد البرلمان آنذاك ، زادت هذه النسبة عام ٢٠٠٧ لتصل إلى ٤٦,٦%، حيث أرجع الكثير من المحللين فوز الحزب إلى

([1]) نبيل عبد الفتاح، "**لماذا نجح" الأخوان المسلمين" في الانتخابات؟**"، مجلة الديمقراطية، يناير ٢٠٠٦، العدد ٢١، صـ١١٨:صـ١٢٠.

([2]) Ottaway Marina, & Hamzawy Amr, **Op.cit**

([3]) عدنان السيد حسين، "**مستقبل حزب الله .. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية**"، السياسة الدولية، أكتوبر ٢٠٠٦، العدد ١٦٦، المجلد ٤١، صـ١٠٤.

([4]) محمد جمال عرفة، **حماس في الحكم .. التجربة الإسلامية الأصعب**، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.islamonline.net/servelet/satellite?c=article.A، متوافرة بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٣٠.

([5]) محمد جمال عرفة، مرجع سابق.

الإنجازات التي حققها في فترة حكمه الأولى التي تجسدت أبرزها في تقليل معدلات الكساد، وجذب الاستثمارات المباشرة، وتقديم الإصلاح في قطاع التعليم والصحة، وتقليل معدلات الفساد، والسير في نهج التنمية ([1]).

من هنا شعرت الأحزاب العلمانية بالخطر الذي يهددها فهي بين طرفي رحى (الحكومة والحركات الإسلامية) بالإضافة إلى ضعفها وعدم قدرتها على منافسة نظم سلطوية وحركات إسلامية منظمة، ومن ثم كانت ردة فعل أغلب هذه الأحزاب محاولتها الاقتراب والاستفادة من النظام السياسي القائم بدلاً من تقوية نفسها، فكان اقترابها من النظام السياسي القائم وابلاً عليها لم يمكنها من الخروج من ضعفها بل وزادها ضعفاً وزاد من فرص نجاح الحركات الإسلامية، فعلى سبيل المثال قامت بعض الأحزاب العلمانية بالمغرب بالانضمام للحكومة عام ١٩٩٧ إلا أنها لم تهتم بالتأثير في مجريات السياسة والحياة السياسية بقدر اهتمامها بتوطيد علاقاتها بالقصر وذلك وفقاً لاعتراف عدد من المسئولين بتلك الأحزاب مما أضعفها([2]).

ومن ثم يتضح أنه في ظل ضعف تلك الأحزاب وهيمنة أغلب النظم السلطوية وشبه السلطوية بالشرق الأوسط ورغبتها في إقصاء تلك الأحزاب عن معترك الحياة السياسية، هذا بالإضافة إلى نمو دور الحركات الدينية أدى ذلك إلى خلق أزمة الأحزاب العلمانية في الشرق الأوسط بل وتعميق حدتها خاصة وأن هذه الأحزاب تعاني من ضعف ووهن شديد([3]).

من هنا يتضح تكاتف العوامل سالفة الذكر لتدعم بدورها أزمة الأحزاب العلمانية في منطقة الشرق الأوسط. لتصبح أزمة حزب العمل امتداداً لأزمة تلك الأحزاب في المنطقة. فبعد رسم الخطوط العامة لأزمة الأحزاب العلمانية في الشرق الأوسط من الضروري التعرض إلى الملامح العامة لأزمة حزب العمل الإسرائيلي الحزب العلماني محل الدراسة.

المبحث الثاني:
ملامح أزمة حزب العمل الإسرائيلي

يتضح من المبحث السابق، أن الأحزاب العلمانية في منطقة الشرق الأوسط بمختلف أطيافها واقعة في مأزق كبير وتعاني من أزمة حقيقية. وكذلك الحال كما اتضح سلفاً أن الأحزاب العلمانية في إسرائيل ليس بمعزل عن هذا الوضع فهو امتداد له، فتعاني تلك الأحزاب من تراجع أدوارها وتآكل مكانتها وتحول ناخبيها ومريديها عنها، مما عمل بدوره على بروز فاعلين جدد يحتلون هذه المكانة التي كانت تشغلها تلك الأحزاب العلمانية.

فقد شهد العام الماضي تراجعاً كبيراً في وضع أبرز هذه الأحزاب العلمانية في إسرائيل حزب الليكود، وحزب العمل، وعدد من الأحزاب الأخرى؛ كحزب ميرتس وحزب شينوي، الذي اختفى تماماً عام ٢٠٠٦. ويمكن الاعتماد هنا على نتائج الانتخابات كآلية يمكن من خلالها الوقوف على الأزمة التي تعاني منها تلك الأحزاب. فأبرزت نتائج الانتخابات تراجعاً شديداً في قوتها، فحزب الليكود لأول مرة في تاريخه يحصل على ١٢ مقعداً في انتخابات ٢٠٠٦. ويأتي ليحتل المرتبة الثالثة في إسرائيل بعد أن كان يحتل المرتبة الأولى، أو الثانية في أسوأ الظروف. أيضاً لم يحقق حزب ميرتس أي تقدم داخل المجتمع الإسرائيلي، بل على النقيض أخذت مكانته في التراجع مقارنة بعامي ١٩٩٦، و١٩٩٩ حيث حصل على التوالي على ٩ مقاعد ثم ١٠ مقاعد. إلا أنه في عامي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ كان عدد مقاعده لم تتجاوز ستة مقاعد، فحصل على التوالي على ٦ مقاعد وعلى ٥ مقاعد ([4]).

([1]) Taha, Amr, **Op.cit.**

([2]) Ottaway, Marina, **Continued Decline is Inevitable**, Op.cit

([3]) Khatib, Ghassan , **Op.cit**

([4]) الكنيست الإسرائيلي، الدورات البرلمانية من الرابعة عشرة حتى السابعة عشرة، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.knesset.il، متوافر بتاريخ ٢٠٠٧/٠١/٠١.

أما حزب شينوي فبعد أن انعقدت الآمال على نجاحه، لم يستطع تحقيق تلك الآمال. فعلى الرغم من تحقيقه تقدماً كبيراً خلال الانتخابات البرلمانية عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٣. فكان خلال عام ١٩٩٦ جزءاً من كتلة ميرتس"راتس / مابام/ شينوي"، التي حصلت على ٩ مقاعد، ثم انشق عنها في عام ١٩٩٩، ليحصل على ٦ مقاعد منفرداً. وفي عام ٢٠٠٣ حقق الفوز الكبير ليحصل على ١٥ مقعداً، ولم يفصله عن حزب العمل (زعيم المعسكر) سوى أربعة مقاعد فقط. إلا أنه مع عام ٢٠٠٦ حدثت المفاجأة، فلم يستطع تجاوز نسبة الحسم، مما يعكس حدة الأزمة التي أودت بمكانته داخل الساحة السياسية في إسرائيل (١).

الجدول رقم (٢) تراجع في أسهم تلك الأحزاب منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦

الحزب	الانتخابات			
	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦
الليكود	٣٢ مقعد مؤتلفاً مع تسوميت وجيشر و٢٢ مقعد منفرداً	١٩	٣٨	١٢
ميرتس	٩	١٠	٥	٦
شينوي	ضمن كتلة ميرتس التي حصلت على ٩ مقاعد	٦	١٥	لم يتجاوز نسبة الحسم

المصدر: الكنيست الإسرائيلي، الدورات البرلمانية من الرابعة عشرة حتى السابعة عشرة، مرجع سابق.

ومن ثم يتضح وقوع هذه الأحزاب العلمانية في أزمة كبيرة تعاني منها. إلا أن الأمر لم يقتصر على هذه الأحزاب فقط، فحزبا إسرائيل بعالياه وحزب كاديما حالهما مثل حال تلك الأحزاب.

فحزب بعالياه حصل عام ١٩٩٦ على سبعة مقاعد عند بداية تأسيسه ثم فقدا مقعد عام ١٩٩٩ ليحصل على ٦ مقاعد ثم جاءت انتخابات ٢٠٠٣ لتعكس أزمته ليحصل فقط على مقعدين ثم جاءت انتخابات ٢٠٠٦ لتعبر عن خسارته كافة مقاعده البرلمانية. فهذا التراجع مثل تراجعاً للحزب ذاته وليس لمعسكر الأحزاب الروسية العلمانية بإسرائيل نظراً لفوز الحزب الروسي المناظر بيتنا بـ١١ مقعداً عام ٢٠٠٦ (٢) - حيث نجح لتوفر عدد من المقومات كبنية مؤسسية قوية ونخبة فاعلة بالإضافة لطبيعة الحزب وناخبيه كما سيتضح لاحقاً.

أما حزب كاديما على الرغم من حداثة عمره السياسي وحصوله لأول مرة يخوض فيها انتخابات برلمانية على ٢٩ مقعد عام ٢٠٠٦ إلا أن هذه النتيجة عكست في حد ذاتها تراجعاً لشعبيته ومكانته في الحياة السياسية في إسرائيل، فقد كانت استطلاعات الرأي تتنبأ بحصول الحزب على ٤٢:٣٨ مقعداً في ظل قيادة بيريز وما بين٣٢:٣٠ مقعداً في ظل قيادة أولمرت ومن ثم جاءت نتائج الانتخابات مفاجأة داخل الساحة السياسية بإسرائيل(٣). أيضاً يعاني الحزب مؤخراً من حالة تخبط كبيرة قاده إليها غياب شارون وقيادة أولمرت وما التصق به من قضايا فساد شوهت صورته داخل المعترك السياسي وأثرت على وضع الحزب بشكل أو آخر (٤).

---

(1) الكنيست الإسرائيلي، الدورات البرلمانية من الرابعة عشرة حتى السابعة عشرة، المرجع السابق.

(2) **Wikipedia: The Free Encyclopeadia,** Yisrael Baaliyah http// en.wikipedia.org/wiki/Israel Baaaliyah, accessed on 24/04/2008.

(3) لمزيد من التفاصيل انظر:

Chris Marsden, **Israeli Media Rallies Behind Sharon's Kadima Party,** www.wsws.org/article/2006/Jan2006/sray, accessed on 24/04/2008.

(4) لمزيد من التفاصيل انظر:

محمد رفعت، فضيحة أولمرت الجديدة.. هل تكون بداية النهاية لمستقبله السياسي؟، متاح على شبكة المعلومات الدولية في http://www.moheet.com/show_files.aspx?fid=121003 ، بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٢٣.

ومن ثم يعكس هذا وجود أزمة طاحنة تعاني منها الأحزاب العلمانية بإسرائيل، فالأزمة ليست أزمة حزب واحد وإنما هي أزمة ممتدة تعاني منها أغلب الأحزاب السياسية العلمانية بإسرائيل، فهي أزمة ممتدة شملت أغلب تلك الأحزاب.

ومن ثم فإن أزمة حزب العمل الإسرائيلي، تمثل امتدادا لهذا الوضع المتأزم. ومن ثم سيتناول الجزء القادم أبرز ملامح أزمة حزب العمل بإسرائيل.

أبرز ملامح أزمة الحزب

شهد حزب العمل منذ عام ١٩٩٦ تراجعاً كبيراً في مكانته داخل معترك الحياة السياسية في إسرائيل، حيث اتسم هذا التراجع بالاستمرارية، فلم يكن تراجعاً مؤقتاً أو وضعاً طارئاً، وإنما هو أمر مستمر ومتتابع، وقد كان لهذا التراجع وهذه الأزمة عدة ملامح، يمكن رصد أبرزها في الآتي:

١- تقلص القاعدة الانتخابية.
٢- تقلص التواجد في الكنيست.
٣- الاضطرار للدخول في الائتلافات الوزارية اليمينية.
٤- كثرة الانشقاقات بين قادة الحزب.
٥- كثرة دوران النخب وعدم استقرارها.
٦- زيادة نسبة مديونية الحزب.

أولاً: تقلص القاعدة الانتخابية للحزب

كان لهذا الحزب الكبير في إسرائيل قواعد ومرتكزات انتخابية؛ تمثلت في الكيبوتزات والموشافيم، والهستدروت، والمخزون الاستراتيجي للحزب عرب ٤٨. فقد كان الحزب يعتمد عليهم في الحصول على نسبة تأييد مرتفعة تمكنه من الوصول للسلطة في إسرائيل، وذلك منذ بداية خوضه الانتخابات البرلمانية سواء أكان الحزب هو حزب الماباي الأب الشرعي لحزب العمل، أو كان حزب العمل ذاته.

فقد ارتبطت نسبة ٩٦% من مجموع الكيبوتزات بحزب الماباي، وحزب أحادوت هاعافودا ووريثهما حزب العمل، فعلى سبيل المثال بلغ تمثيل الكيبوتز داخل تكتل المعراخ عام ١٩٦٥ ٣٦,٦%، وداخل حزب رافي الذي انشق عن حزب الماباي حصل أعضاء الكيبوتز على ٨,٤ مقعد من بين ١٠ مقاعد حصل عليها الحزب بالكنيست، وصوت كيبوتز أيحود لحزب الماباي بنسبة ٩٤,٨% ([1]).

كذلك الحال بالنسبة للهستدروت، فمنذ بداية انتخابات الهستدروت عام ١٩٢٦ هيمنت الأحزاب اليسارية عليه (أي الهستدروت)، وحصل حزب الماباي منفرداً في عام ١٩٥٩ على ٥٥,٤% من أصوات أعضاء الهستدروت، وفي عام ١٩٦٥ حصل على ٥١%، وفي انتخابات ١٩٨١ حصل حزب العمل على ٦٤% ([2])، ثم زادت هذه النسبة عام ١٩٨٥ ليحصل على ٦٧% وفي عام ١٩٨٩ حصل على ٦٤%، وفي عام ٢٠٠٧ دعمت اللجان العمالية بالهستدروت خلال انتخابات الهستدروت عوفر عيني (مرشح ائتلاف حزب العمل وكاديما وشاس وميرتس وحزب عوز) بنسبة ٩٢,٥% ، وفازت قائمة عيني بنسبة ٨١,٣% ([3]).

أما عرب ٤٨ فقد تبنوا الخط اليساري وقاموا بتأييد حزب الماباي ووريثه حزب العمل، خاصة وأن أعلى عدد من أعضاء الكنيست العرب كانوا من داخل حزب العمل، مقارنة بأي حزب

([1]) فوزي أحمد تيم، النظام الانتخابي في إسرائيل وأثره في تشكيل الحياة الحزبية والسياسية: بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٥، صـ٤٩١.

([2]) عبد الوهاب المسيري، الصهيونية والعنف منذ بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، القاهرة، دار الشروق، الطبعة الثانية، ٢٠٠٢، صـ١٩٩.

([3]) إساف اديب،" انتخابات الهستدروت "عوفر ربيب الرأسماليين ""، الحوار المتمدن، العدد ١٩٤٤، ٢٠٠٧/٠٦/١٢، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.ahewar.org، متاحة بتاريخ ٢٠٠٨/٠٣/٠٦.

صهيوني آخر، فمنذ عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٦ كان من بين ممثلي الحزب ١٢ نائب عربي([1]). ومن ثم كان تأييد العرب بإسرائيل لحزب العمل تأييدا مرتفعاً مقارنة بتأييدهم لغيره من الأحزاب، فعلى سبيل المثال حصل الحزب عام ١٩٩٢ على ٢٠,٣% من إجمالي الأصوات العربية المشاركة مقابل حصول ميرتس على ٩,٧% وحصول كلٍ من الليكود والأحزاب الدينية مجتمعة على ١٩,٣% ومن ثم يظهر أن صاحب النصيب الأكبر هو حزب العمل. وفي انتخابات ١٩٩٦ حصل العمل على ١٦,٦% من أصواتهم، مقابل ٥,٢% لحزب الليكود والأحزاب الدينية مجتمعة ([2]). وفي انتخابات رئاسة الوزراء ١٩٩٦ على الرغم من المعارضة الشديدة لقطاع كبير من عرب ٤٨ لشيمون بيريز، إلا أنه حصل على نسبة ٩٤,٧% من إجمالي الأصوات العربية المشاركة في تلك الانتخابات([3]). أما عام ١٩٩٩ فقد حصل باراك على نسبة ٩٤% من إجمالي الأصوات العربية([4]). ومن ثم يتضح ميل عرب ٤٨ ناحية هذا الحزب اليساري.

إلا أنه على الرغم من هذه المؤشرات السابقة إلا أن الحزب فقد هذه القاعدة الانتخابية بدرجة كبيرة؛ فقد تقلص دورها داخل الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية بإسرائيل، وتحول عرب ٤٨ إلى تبني خط رافض لحزب العمل وقادته.

فتنظيم الكيبوتزات والموشافيم قد شهدا فترات عصيبة أدت لتراجع دورها فزادت مديونيتها إلى أن وصلت عام ١٩٨٩ إلى ١٢ بليون شيكل([5]). وزادت حدة هذه الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها التنظيمان وحدثت زيادة في هجرة سكان الكيبوتز والموشافيم، وزيادة في النزعة الفردية وطغيانها على الجماعة كما سيتضح فيما بعد. وزادت أيضاً الفجوة الاقتصادية بين الأعضاء داخل التنظيمين ([6]). ومن ثم تراجع دورها داخل الحياة في المجتمع الإسرائيلي مما أثر على حزب العمل الذي يستند عليها في الحصول على التأييد السياسي له.

أما بالنسبة للهستدروت فقد تقلص حجم القاعدة الانتخابية، وحدث انخفاض حاد في عدد في عدد العمال بالتنظيم حيث وصل إلى ٤٠% في نهاية التسعينات بعد ٩٠% ([7]). هذا بالإضافة إلى زيادة معدل مديونيته وعجزه عن سداد ما عليه من مستحقات ([8]). ومن ثم عجز الهستدروت عن استيعاب المهاجرين الجدد الذين قدموا إلى إسرائيل خلال حقبة التسعينيات ([9]). يضاف إلى تقلص سلطات الهستدروت من خلال قطع العلاقات بين عضويته وعضوية الصندوق الصحي الرئيس بالبلاد ([10]). هذا بالإضافة إلى تحويل إدارة الهستدروت لصناديق المعاشات إلى وزارة الخزانة مما عمل على تقليص نفوذ وموارد التنظيم. مما زاد من مديونيته وعمل على تدعيم ما يعاني به من

([1]) Rekhess, Elie, **Arab Politics in Israel and the 17th Knesset Election**, Israel, Tel Aviv University and Africa Studies, 27 March 2006.

([2]) **Ibid** 0

([3]) عماد جاد،" **الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام**"، كراسات إستراتيجية، يونيو١٩٩٦، عدد ٤٣، المجلد السادس، صـ٧.

([4]) ـــــــ الانتخابات وتطور النظام السياسي الإسرائيلي، في عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩، الهوية، الأمن، الاقتصاد، التسوية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩، صـ٣٩.

([5]) Avrahami, Eli, **The Changing Kibbutz, Research and Documentation Centers of Kibbutz movement Oct 2002**, www.kibbutz_org_il, accessed on 13/02/2008.

([6]) **Ibid**

([7]) باهر شوقي، الهستدروت: تقليص القاعدة الاجتماعية وأزمة الدور، في عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، صـ١٦٤.

([8]) Ben Simhon, Dani, **"The Unmaking of the Histadrut"**, Challenge, No.88, Nov. Dec.2004, www.workers@dv.co center.org, accessed on 27/2/2008

([9]) باهر شوقي، مرجع سابق، صـ١٦٥.

([10]) Ben Simhon, Dani, **Op.cit.**

أزمة كما سيتضح لاحقاً (١). من هنا يتضح تراجع المكانة التي كان يحتلها التنظيم في المجتمع الإسرائيلي. ومن ثم فقد حزب العمل بدرجة كبيرة القاعدة الانتخابية له التي تقلص دورها داخل المجتمع الإسرائيلي.

أما فيما يتعلق بعرب ٤٨ فقد تبنوا موقفاً رافضاً للحزب وقادته نظراً للسياسات المتطرفة التي اتبعها قادته في مواجهتهم تجاه القضية الفلسطينية وأهمالها لهم. فمنذ عام ١٩٩٦ أخذ تأييد المعسكر العربي لحزب العمل يتناقص حيث وصلت النسبة إلى ١٦ مقارنة بعام ١٩٩٢ حيث كانت ٢٠% وحصل الحزب عام ١٩٩٩ على ٨% أي قلت نسبة التأييد بنحو ٨%، وفي عام ٢٠٠٣ وصلت إلى ٦%. مما عكس تراجعاً شديداً في موقف هذا القطاع الذي اعتبره الحزب مخزوناً استراتيجياً له كما سيتضح لاحقاً. إلا أن النسبة زادت عام ٢٠٠٦ زيادة نسبية حيث وصلت إلى ١٢,٥% حتى أن البعض فسر ذلك أنها نتيجة لأسباب متعلقة بعمير بيرتس الزعيم الأسبق للحزب كما سيتضح لاحقاً (٢)

وفيما يلي سيتم الحديث بشكل أكثر تفصيلاً عن هذا التقلص في القاعدة الانتخابية للحزب:

١- تراجع دور الكيبوتز والموشاف

مع بداية ظهور اليشوف داخل إسرائيل أسس الصهاينة ثلاثة أشكال من المستوطنات الجماعية تمثلت فى الكيبوتزات والمستوطنات الكبيرة ومستوطنات صغار الملاك ، وقد كان لهذه التنظيمات بصفة عامة والكيبوتز بصفة خاصة إسهام كبير فى إنشاء إسرائيل (٣).

فجاءت الكيبوتزات (٤) لتمثل تطبيقا عمليا للمبادئ الصهيونية الاشتراكية فى إقامة دولة إسرائيل فهى تلتزم بالرؤية الصهيونية وبالخط الصهيونى ، حيث تتلقى تمويلها من قبل الحركة الصهيونية التى تدين لها بالولاء ، وقد أسست تنظيما عامًا لحركة الكيبوتز عام ١٩٦٣ تشترك فيه المزارع الجماعية ككل .

---

(1) Weston, Fred, **Sharon Government on Collision Course with Israeli Trade Union**, www.matrxist.com/Middleeast, accessed on 27/02/2008.

(2) صبحى عسيلة ، **فلسطينيو ٤٨ وانتخابات الكنيست السابعة عشر** ، فى عماد جاد (محرر) ، **انتخابات الكنيست السابعة عشر** ، القاهرة ، الأهرام الاستراتيجى ، ٢٠٠٦ ، صـ١٩٤

(3) موسى عنتر ، **الكيبوتز من الداخل** : دراسة سياسية وإدارية ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، ديسمبر ١٩٧٠ ، صـ٧ .

(4) يعنى اصطلاح الكيبوتز بالعبرية تجمع ، ويحمل هذا المصطلح طابعا وبعداً شبه دينى ، فالاصطلاح الدينى اليهودى لها هو كيبوتز جاليوت أو تجمع المنفيين أى لم شمل كل يهود العالم فى أرض فلسطين ، ويستخدم مصطلح الكيبوتز فى الكتابات الصهيونية ليدل على المستوطنة الجماعية التى تضم جماعة من المستوطنين الصهاينة يعيشون ويعملون معًا ، وقد عرفها شيترن بأنها "نظام من الإنتاج والاستهلاك الجماعي والإدارة الجماعية يوفر للأعضاء الأمن الاقتصادى والاجتماعى ، ويلغى دور الرعاية كوحدة اقتصادية ، ويعتبر فيه الأطفال من مسئولية الجماعة ككل التى تقوم بتنشئتهم وتعليمهم فمن مميزات الكيبوتز الجماعية قاعة الأطفال وأحياء الأطفال الجماعية".لذلك غلبة الجماعية ، فالحياة داخل الكيبوتز جماعية إلى أقصى حد ، وأشكال التعبير الفردية تقريبا منعدمة ، فالملكية فى داخل الكيبوتزات ملكية جماعية للأراضى والمبانى ، والأدوات وطريقة الإسكان والاستهلاك، والإنتاج، والتعليم، والحياة، واتخاذ القرار، وقد يصل الأمر إلى الملابس الشخصية ويمكن تفسير الفكر الجماعى بالكيبوتز إلى النظر للأفراد نظرة متساوية ، فالجميع متساوون، الكل يتناوبون على كافة الوظائف مهما كان نوعها داخل الكيبوتز والكل يأخذ نصيبه منها. فالكل على سبيل المثال يتناوب مرة فى العام على تنظيف المطبخ والجلوس فى مكتب الاستقبال بالكيبوتز . . . إلخ ، وفى مقابل ذلك يوفر الكيبوتز للجميع احتياجاتهم وغذاءهم وملابسهم ودواءهم وعلى تنشئة وتعليم أبناء الأعضاء بالكيبوتز أى يوفر لهم الاحتياجات الأساسية. عبد الوهاب المسيرى ، **الصهيونية والعنف : من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى** ، القاهرة ، دار الشروق ٢٠٠٢ ، الطبعة الثانية ، صـ١٩١ ، صـ١٩٢، صـ١٩٥، صـ١٩٨، و موسى حنا عنتر ، **مرجع سابق** ، صـ١٣. و
Brinklly, Joel, **"Debts Make Israelis Rethink an Ideal : The Kibbutz,"** The New York Times, March 5, 1989, www.query.mytimes.com, accessed on 13/2/2008.

وتجدر الإشارة أن السمة الغالبة على الكيبوتز أنه مؤسسة عسكرية من الطراز الأول – كما هو الحال بالنسبة لأية مؤسسة استيطانية إحلالية – فيهدف الكيبوتز إلى تفريخ الجنود الصهاينة فهى مؤسسة عسكرية زراعية تغرس القيم العسكرية فى أعضاءها من خلال الدعاية الأيديولوجية والتربية الرسمية وغير الرسمية اليومية التى تدرب أعضائها على الزراعة وحمل السلاح جنبا إلى جنب ([1]).

لذلك يعد الكيبوتز من أهم المؤسسات الاستيطانية التى تستند إليها إسرائيل فى التطبيق العملى للمبادئ الصهيونية الاشتراكية التى كانت سائدة فى بداية الدولة الصهيونية ، فالكيبوتز مثلها مثل الموشافيم الذي يستند على نفس الأفكار الجماعية ، فهو قرية تعاونية تتملك كل أسرة فيها مساحة من الأرض وتتعاون العائلات فى وسائل الإنتاج الأخرى وعملية التسويق والاستيراد ([2]) ، إلا أنها مزارع تعاونية ، ولا تتسم بالصبغة العسكرية ، أى على خلاف الحال بالنسبة للكيبوتزات ([3]) ، إلا أن كلا منهما (الكيبوتز والموشافيم) يرتكز على مفهوم الجماعية – وإن كانا بدرجات متفاوتة – والملكية المشتركة لأدوات الإنتاج.

وقد زادت الكثافة فى الكيبوتزات فى الفترة من ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٢ بنسبة ٥٨ % فوصل عددهم من عام ٤٨ حتى عام ٧٢ إلى ١٢٩,٣٠٠ نسمة مقارنة بـ٥٤,٢٠٨ نسمة فى العام الأول .

الجدول رقم (٣) عدد سكان الكيبوتز من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٢

السنة	سكان الكيبوتز	معدل الزيادة	ملاحظات
١٩٤٨	٥٤,٢٠٨	٦٠٨	كان العدد عام ١٩٤٧ = ٤٧,٤٠٨
١٩٥٢	٦٩,٠٨٩	١٤,٨٨١	
١٩٥٦	٧٩,٦٨٨	١٠,٥٩٩	
١٩٦٠	٧٧,٩٥٥	١,٧٣٣-	
١٩٦٤	٨٠,٩٠٠	٢,٩٤٥	
١٩٦٨	٨٤,٢٠٠	٣,٣	
١٩٧٢	٩٠,٠٠٠	٥,٨	

المصدر: Avraham Pavin, **The Kibbutz, Movement Facts, and Figurers, Israel,** Op.cit, 2002.

وفى منتصف الثمانينات حدثت أزمة اقتصادية توقف على أثرها زيادة نمو السكان بالكيبوتزات . وفى الفترة من ١٩٨٥ حتى ١٩٩١ حدثت زيادة فى النمو السكاني ، لكن قليلة ، وقد كانت هذه الزيادة ترجع فى أغلبها للآلاف من المهاجرين الجدد لإسرائيل فى تلك الفترة إلا أنه بعد عام ١٩٩١ ، فمنذ عام ١٩٩٢ حتى عام ٢٠٠٠ أخذ معدل السكان بالكيبوتزات بالتناقص بصورة مستمرة.

([1]) عبد الوهاب المسيرى ، **الصهيونية والعنف : من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، مرجع سابق ، صـ١٩٣ ، صـ١٩٥ ، صـ٢١٦ .

([2]) عماد جاد ، حكومة شارون ومستقبل التسوية والاستقرار الإقليمى ، فى عماد جاد (تحرير) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ٣٦ .

([3]) عبد الوهاب المسيرى ، **مرجع سابق** ، صـ١٩٣ .

الجدول الثانى رقم (٤)

عدد السكان فى الكيبوتز من عام ١٩٨٠ حتى عام ٢٠٠٠

السنة	عدد السكان	معدل الزيادة
١٩٨٠	١١١,٢٠٠	٢١,٢
١٩٨٤	١٢٢,٧٠٠	١١,٥
١٩٨٨	١٢٦,١٠٠	٣,٤
١٩٩٢	١٢٨,٠٠	١,٩
١٩٩٦	١١٦,٨٠٠	١١,٢-
٢٠٠٠	١١٥,٣٠٠	١,٥-

المصدر: Avraham, Pavin, The Kibbutz, Movement Facts, and Fgurers, Israel, Op.cit, 2002. P.7.

ومن ثم يلاحظ أن السنوات ما بين عامى ١٩٧٠ ــ ١٩٨٥ أنها فترة زيادة فى نمو سكان الكيبوتز بدرجة ملحوظة، ويتضح أن الفترة من ١٩٨٨ حتى ١٩٩٢ كانت هناك زيادة ولكن بمعدلات قليلة، إلا أنه في الفترة من من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٠ حدث تناقص كبير في عدد السكان ويرجع ذلك إلى عدد من الأسباب التى سيتم ذكرها فيما بعد .

وقد كان للكيبوتز أهمية كبيرة داخل الحياة السياسية الإسرائيلية، أيضاً وذلك فى ظل سيطرة الفكر الاشتراكى الصهيونى على إسرائيل. وفي عام ١٩٧٧ حيث استطاعت كل من الكيبوتز والموشافيم فى تلك الفترة أن تحتل مكانة سياسية عالية. ففى الفترة من عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٦٧ كان ثلث الوزراء الإسرائيليين من أعضاء الكيبوتسات [1] ، وفى عام ١٩٦٩ بلغت نسبة أعضاء الكيبوتز فى المراكز السياسية المرموقة فى الدولة إلى ١٥ % [2].

أما التوجه السياسى لهاتين الكتلتين فقد ارتبطت قوتهما الكامنة بمعسكر اليسار، وارتبطت القوة التصويتية لهما أيضا بهذا المعسكر اليسارى، وخاصة حزب الماباى سابقاً وحزب العمل حالياً، ففى عام ١٩٦٥ - على سبيل المثال ــ بلغت نسبة تمثيل الكيبوتز داخل حزب المابام فى الكنيست ٥% وذلك من بين ٦,٧% النسبة الإجمالية لتمثيل الحزب ذاته فى الكنيست. وبلغت داخل تكتل المعراخ إلى ٣٦,٦% ما بين ٤٥% النسبة الكلية لتمثيل الحزب داخل الكنيست، وداخل حزب رافى حصل أعضاء الكيبوتز على ٨ مقاعد من بين ١٠ مقاعد حصل عليهم الحزب فى الكنيست، مما يوضح مدى القوة التى تمتع بها الكيبوتز داخل معسكر اليسار ومدى تأييده لهذا المعسكر. كذلك فى انتخابات الكنيست السادس صوت كيبوتز أرتزى لحزب المابام بنسبة ٩٧,٥% من مجموع أصوات الكيبوتز أرتزى ، وصوت كيبوتز ميحود لحزب أحادوت هاعفودا بنسبة ٩٤,٨% من مجموع أصوات الحزب، وصوت كيبوتز أيحود لحزب الماباى بنسبة ٨٠,٥% من مجموع أصواته. من هنا يمكن القول أن ٩٦% من مجموع الكيبوتزات ترتبط بحزب الماباى وأحادوت هاعفودا ، ومن ثم بوريثها حزب العمل أى ترتبط بأبرز أحزاب معسكر اليسار [3].

مما سبق يتضح أن تراجع دور الكيبوتز والموشافيم فى الحياة السياسية له آثار سلبية بالغة على معسكر اليسار ككل، وحزب العمل على وجه الخصوص، حيث يعنى ذلك أن الحزب فقد جزءًا مهمًا من قاعدته الانتخابية التى يستند عليها .

ويمكن رصد عدد من العوامل التى كان لها أكبر الأثر فى تراجع دور التنظيمين فى الحياة السياسية ، حيث يمكن تصنيف هذه العوامل والأسباب إلى عدة تصنيفات: أسباب اجتماعية وأخرى ديموجرافية وأخرى اقتصادية وأسباب خارجية وأخرى داخلية.

---

(1) عبد الوهاب المسيرى ، الصهيونية والعنف : من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى، مرجع سابق ، صـ١٩٢ .

(2) فوزى أحمد تيم ، النظام الانتخابى فى إسرائيل وأثره فى تشكيل الحياة الحزبية والسياسية : بحث لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٥ ، صـ٤٨٤ .

(3) ـــــــ ، المرجع نفسه ، صـ٤٩١ ، صـ٤٩٥ ، صـ٤٩٧ .

أولاً : الأسباب الاقتصادية :

من أهم أسباب الأزمة هي الخصخصة ، فخصخصة القطاع الزراعي جاءت مصحوبة بآثار سلبية خطيرة على التنظيمين حيث تتنافى مع عقيدتهما التى لا تؤمن بحافز الربح ، فالمعيار الاقتصادى للكيبوتز يأتى كناتج للجهود المبذولة للزيادة والتوسع ضمن الحدود الممكنة . لذلك أضر تقليص الدعم المخصص للمنتجين الزراعيين وانخفاض رأس المال المستمر فى قطاع الزراعة ، ومن ثم أدى ذلك لتآكل السوق الزراعية الإسرائيلية بالخارج ، مما الحق الضرر باقتصاد التنظيمين نظراً لاعتمادهما فيما يزيد عن ربع دخلهما على عائد تصدير المنتجات الزراعية ([1]) .

وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من المخاوف التى خلفتها الخصخصة بين أعضاء الكيبوتز الذين تولدت بداخلهم المخاوف، نتيجة للخصخصة التى فرضت على كل عضو مسؤولية كسب قوت عيشه، على خلاف ما اعتادوا عليه من ضمان وجود العمل وقد كان متوافراً بداخل الكيبوتز. فقد كان ذلك مسؤولية الكيبوتز وليست مسؤولية الأفراد، ومن ثم زادت الخصخصة من مخاوف الأفراد. وكذلك تولدت لديهم المخاوف حول مستقبل أطفالهم، فلم يعودوا يشعرون بالأمان على مستقبل أطفالهم فلم يعد هناك ثقة فى إمكانية إيجاد فرص عمل لأطفالهم ([2])، ومن ثم انخفض الشعور بالأمن الوظيفى بين أعضاء الكيبوتزات .

وقد تجاوز معدل الخصخصة إلى ٨٠,٧ %. مما يعكس مدى التناقض الحادث بين التوجه نحو الخصخصة، والفلسفة التى تستند عليها الكيبوتزات. ومن ثم يمثل ذلك مؤشرًا أعلى صعوبة الأزمة الاقتصادية التى تعانى منها كلاً من الكيبوتزات والموشافيم، وقد زاد الأمر سوءاً بزيادة مديونية الكيبوتزات .

٢- مديونية الكيبوتزات:

كان السبب الرئيسى فى زيادة مديونية الكيبوتزات هو وجود العلاقة الوثيقة بين هذا التنظيم وحزب العمل، خاصة خلال هيمنة الحزب على الحكم بإسرائيل منذ عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٧٧ . فقد كان الحزب يقدم تسهيلات القروض للكيبوتزات، مما دفعها للاستدانة بشراهة ، ومن هنا دخلت فى أزمة بعد خروج حزب العمل من السلطة. فلم تستطع سداد ما عليها من قروض مما أدى إلى تضاعف قيمة الديون نتيجة لزيادة سعر الفائدة، حتى أنه فى عام ١٩٨٩ ذكر شيمون بيريز أن الديون قد تضاعفت قيمتها ([3]). ففى الفترة من عام ١٩٨٤ حتى عام ١٩٨٨ فقدت الكيبوتزات ٤٧٠ مليون شيكل لصالح النظام البنكى ، وفى عام ١٩٨٩ وصلت الديون إلى ١٢ بليون شيكل ([4]) . هذا بالإضافة إلى ما حدث عام ١٩٨٣ عندما انهارت بورصة تل أبيب، حيث انهارت خلالها قيمة السندات التى كانت تصدرها الحكومة الإسرائيلية، نتيجة لاستثمار الكيبوتز أموالاً ضخمة بها مما أدى لإفلاس العديد من المشروعات الاقتصادية التابعة للكيبوتز عام ١٩٨٦ . إلا أن الموشافيم قد تأثر بصورة جزئية بسبب المسئولية الفردية للموشاف عن أوضاعه الاقتصادية على نقيض الكيبوتز التى تقوم على المسئولية الجماعية لفيدرالية للكيبوتزات ([5]) .

وفى عام ١٩٨٩ وقع الكيبوتز والحكومة والبنوك اتفاقاً لإعادة هيكلة الدين، وقد تم توقيعها ككل عام ١٩٩٦، منذ تولي حكومة ليكودية الحكم، فقد كان الهدف هو بيع الأراضي لصالح سداد الدين، ومن ثم تستطيع الكيبوتزات أن تدفع ما عليها من دين ([1]). إلا أن هذا خلق مخاوف بين

([1]) Avrahami, Eli, **Member's Views on Changes in the Kibbutz**, www.kibbutz_org_il, accessed on 10/02/2008.

([2]) **Ibid.**

([3]) Brinklly, Joel , **Debts Make Israelis Rethink an Ideal: The Kibbutz**, Op.cit

([4]) Avrahami, Eli, **The Changing Kibbutz, Research and Documentation Center of Kibbutz Movement**, Oct 2002, www.kibbutz_org_il, accessed on 13/02/2008

([5]) أكرم ألفى ، أزمة الكيبوتزات : الدلالات والاحتمالات المستقبلية ، فى عماد جاد **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، مرجع سابق ، صـ ١١٨ ، صـ ١١٩ .

أعضاء الكيبوتزات حول حقوق الملكية، فأتجه البعض إلى عدد من الوسائل القانونية لتسجيل شقق الأعضاء بأسمائهم، حيث نظروا إلى هذا الاتفاق على أنه سيؤدى إلى التغير فى طبيعة الملكية. مما سيسهل إزالة الصفات الأساسية لهوية الكيبوتز ([2]) . مما أدخل الكيبوتز فى أزمة شديدة شعر فيها أعضاؤه بعدم الأمان داخله وهذا ما سيتضح بشكل أكثر تفصيلا فى الأسباب الاجتماعية اللازمة .

ثانيا : الأسباب الاجتماعية

حدث عدد من الظواهر والأسباب التى نتجت عنها عوامل مقوضة لسياسة وفلسفة عمل الكيبوتزات والموشافيم تمثل أبرزها فيما يلى :-

أولا: سيطرة نزعة الترف والميل إلى الرفاهية، بدلا من سمة التقشف كسمة رئيسية استندت عليها الحياة داخل الكيبوتزات، وظهر عدد من التغيرات فى الحياة بداخل التنظيمين، كظهور الأثاث الفاخر داخل عدد كبير من المساكن بداخل الكيبوتزات. واختفاء تجربة الأطفال الجماعية داخل الكيبوتزات . . . الخ ([3]) . وذلك اعتبره المحللون نتيجة لتطلعات أعضاء الكيبوتزات والموشافيم نحو تحقيق مكاسب شخصية وتحسين مستوى معيشتهم ([4]).

ثانيا: ضعف مستوى التماسك والتضامن الاجتماعى بين النسيج البشرى داخل التنظيمين ؛ فقد كان التماسك بداخل التنظيمين يستند على عدة ركائز تتمثل فيما يلى :-

١- الملكية العامة المتساوية لوسائل الإنتاج والاستهلاك .
٢- التلاحم والتقارب الاجتماعى بين أعضاء الكيبوتزات والموشافيم ، والذي تتمثل فى عدد من المظاهر كصالات تناول الطعام الجماعية والاجتماعات واللجان العامة . . . الخ .
٣- الثقة الاجتماعية والنفسية المستمدة من الدعم العاطفى الذى يوفره التقارب الاجتماعى بين أعضاء الكيبوتزات والموشافيم، خاصة وقت المشاكل والاضطرابات .
٤- الحركة القومية الواسعة التى ينتمون إليها وتحظى بالدعم السياسى والمادى لنظمها الاقتصادية المستقلة، ونتيجة لارتباطها القوى بالنظم السياسية والحكومية القومية .
٥- الإيديولوجية الاشتراكية، وريادة الصهيونية .
٦- المشروعات الخدمية التى تسعى لتحقيقها ولإفادة أعضائها من خلالها .

إلا أنه مع التغيرات التى حدثت، أدى ذلك إلى ضعف مستوى التماسك الاجتماعى بين أعضاء الكيبوتزات والموشافيم زادت معدلات الخصخصة، التى زادت بدورها من معدلات الاستهلاك والنزعة الفردية، التى أضعفت بدورها المشاعر الناتجة عن الملكية العامة والمتساوية لوسائل الإنتاج([5]). فقد حدث تغيير فى إدراك أعضاء التنظيمين، فبدلا من النظر إلى كلمة (منزل / وطن) Home الذى كان يشير إلى الكيبوتز الداخلى والموشاف، أصبح إدراك الأعضاء لهذا المصطلح يرمز إلى الشقة الخاصة بكل فرد ([6]).

أدى كل ذلك إلى ضعف التماسك الاجتماعى بين الأعضاء بالتنظيمين، ونتج عن ذلك انخفاض معدل سكان الكيبوتزات، فيوضح الجدول التالى انخفاض الكيبوتزات بداية من عام ١٩٥٢ حتى عام ٢٠٠٤ .

([1]) Avrahami, Eli, **The Changing Kibbutz, Research and Documentation Center of Kibbutz Movement**, Op.cit.

([2]) ————, **Member's Views on Changes in the Kibbutz**, Op.cit

([3]) عبد الوهاب المسيري، **الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، مرجع سابق، صـ٢٠٣، صـ٢٠٤.

([4]) أفيفا أفيف، **المجتمع الإسرائيلي**، محمد أحمد صالح (ترجمة)، سلسلة للدراسات الدينية والتاريخية، العدد ٦ ، ١٩٩٨، صـ١٨٣.

([5]) Avrahami, Eli, **The Changing Kibbutz, Research and Documentation Center of Kibbutz Movement**, Op.cit.

([6]) ————, **Member's Views on Changes in the Kibbutz**, Op.cit

جدول رقم (٥) نسبة سكان الكيبوتزات بالنسبة للمعدل العام لسكان إسرائيل من عام ١٩٥٢ حتى عام ٢٠٠٤

السنة	نسبة سكان الكيبوتز بالمقارنة بالمعدل العام لسكان إسرائيل (%)	معدل الزيادة (%)
١٩٥٢	٤,٢	---
١٩٦١	٣,٥	٠,٧ -
١٩٧٢	٢,٨	٠,٧ -
١٩٨٣	٢,٨	---
١٩٩٤	٢,٣	٠,٥ -
١٩٩٦	٢,٠	١ -
١٩٩٩	١,٩	-1
٢٠٠٤	١,٧	-.2

المصدر : Avraham, Pavin, **The Kibbutz Movement Facts and Figures**, Yad Tabenkin Research and Documentation Center of the Kibbutz Movement,2006, P.7.

يتضح من الجدول السابق أن معدل سكان الكيبوتز فى تناقص مستمر، فنسبة التناقص هى عدد الفارق بين السكان من عام ١٩٥٢ حتى أخر إحصاء لعام ٢٠٠٤ هو ٢,٥%. وهو ما يمكن تفسيره في النقطة التالية:

ثالثاً: عدم جاذبية الحياة في الكيبوتزات والموشافيم للمهاجرين والشباب والنساء

- فنتيجة لاختلاف التوجهات العقائدية لموجات الهجرة القادمة لإسرائيل (1)، مقارنة لما كانت عليه عند بداية تأسيس إسرائيل، فقد كانت موجات الهجرة القادمة من بولندا وروسيا ورومانيا تعلي من قيم الاشتراكية، وكانت لديهم رغبة وميل للانضمام لهذه المستوطنات الجماعية (2). إلا أن الموجات الجديدة ترفض الإقامة في هذين التنظيمين، حتى أن العديد من المهاجرين هجروهما، بعد أشهر قليلة لعدم استطاعتهم التكييف داخلهما، فوصل إجمالي سكان الكيبوتزات من اليهود إلى ١,٧% (3)، ليعكس ذلك فشل التنظيمين في جذب المهاجرين إلى حركة الكيبوتزات.
- أيضاً نتيجة للأزمة الاقتصادية التي يمر بها التنظيمان، تحول العديد من أعضاء الكيبوتزات للعمل خارجها، حيث يدفع لهم أجرٌ أكبر مقارنة لما كانوا يحصلون عليه داخل الكيبوتزات والموشافيم. ومن ثم يتناقض ذلك مع مبدأ الكفاية الذاتية الذي يستند عليه هذان التنظيمان (4). بل وتطور الحال من مجرد العمل خارجهم ليهاجر بعض الشباب من التنظيمين بعد إنهاء الخدمة العسكرية (5). وذلك فسره البعض مثل Eli Avraham، بأن بعض أعضاء الكيبوتزات والموشافيم أصبحوا يشعرون بالاغتراب، فلم تعد إداراتهم تعطيهم بالاً أو تستمع على الأقل لأرائهم، مما ولد شعور لديهم بأنهم مجرد أجراء لا أكثر(6).
- لم يكن النساء بأفضل حالاً من الشباب والمهاجرين الجدد الذين انضموا إلى الكيبوتزات والموشافيم ، فقد شعرن بالتعاسة وعدم الرضاء عن أوضاعهن بداخل التنظيمين. وذلك نتيجة لفلسفة الكيبوتزات القائمة على إلغاء الفروق بين الرجل والمرأة، ليتم تحريرها كلياً من أية

---

(1) أكرم ألفى ، مرجع سابق ، صـ١١٩

(2) موسى حنا عنتر ، مرجع سابق ، صـ١٧

(3) Avaham, Pavin, **The Kibbutz Movement Facts and Figure**, Yad Tabenkin, 2002, P.5

(4) Averhami Eli, **The Changing Kibbutz**, Op.cit

(5) عبد الوهاب المسيرى ، **الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى**، مرجع سابق، صـ٢٠٢، صـ٢٠٣.

(6) Averhami, Eli, **The Changing Kibbutz**, Op.cit

أغلال تقيدهن، ومن ثم أصبح يوكل إليهن أي عمل بصرف النظر عن ملاءمته الجسدية لهن. هذا بالإضافة إلى حرمانهن من مهام أمومتهن، نتيجة التنشئة الجماعية للأطفال. بمعنى آخر لم يعر هذان التنظيمان اهتماماً بالنواحي الإنسانية، ولمشاعر الأمومة لدى النساء، فكانت النتيجة أن ترك عدد كبير من الذكور التنظيمين بسبب تعاسة نسائهن. وهناك نسبة كبيرة من النساء في داخل الكيبوتزات والموشافيم يرغبن في تركهما ولكن لا يقدرن بسبب ظروف أزواجهن (1). من هنا انخفض عدد سكان التنظيمين ومتوسط أعمار أعضائها مقارنة بمتوسط أعمار سكان إسرائيل نتيجة لرحيل الأسر بأطفالهن عن هذه الحياة القاسية (2).

رابعاً : أسباب وعوامل خارجية؛ زادت أزمة الكيبوتزات نتيجة اعتمادها المتزايد على الدعم والتمويل الخارجي من قبل الوكالة اليهودية. فهي تدعم المستوطنات وتمولها عبر عدة قنوات، فتتمثل أبرزها في المساحات الشاسعة التي حصل عليها الكيبوتز دون مقابل أو بمقابل زهيد للوكالة. أيضاً تقوم الوكالة بمعاملة الكيبوتزات معاملة مفضلة؛ من حيث الإعفاء الضريبي، وتقديم المساعدات، والهبات المالية، والقروض المعفاة من الفوائد، أو قروض بفوائد منخفضة. بالإضافة إلى توفيرها للوقود، والأسمدة، والكهرباء، والمياه حيث تحصل على المياه بسعر مميز مختلفاً بدرجة كبيرة عن الأسعار التي يأخذ بها العرب. بالإضافة إلى الإجراءات التي تتخذ لحماية مستوطنات الكيبوتز والتسهيلات الائتمانية التي تمنحها لها. ومن ثم يتضح أن تلك التنظيمات لا تمتلك أسباب البقاء بمفردها (3).

كذلك أثرت التغييرات السياسية فى نظام الحكم بإسرائيل تأثيراً سلبياً على الكيبوتز والموشافيم. فمثل صعود اليمين، صعوداً للعناصر المعادية للتنظيميين، حيث يمثل الليكود حزب أغلبية لليهود الشرقيين الذين فشل التنظيمان فى استقطابهم. فمنذ بداية التأسيس فلم ترق فكرة العائلة للمهاجرين الشرقيين، لذلك كان عدد اليهود الشرقيين فى الكيبوتز والموشاف ضئيلاً (4). فعندما صعد الليكود للحكم، قام بانتقاد تجربة الكيبوتزات باعتبارها غير مجدية، لدرجة أن تنامى مشاعر العداء للكيبوتزات والموشافيم تبلورت أثناء الحملة الانتخابية لليكود. هذا بالإضافة إلى انحسار دور الأيدلوجية الاشتراكية الصهيونية داخل المجتمع الإسرائيلى، فإن نجاح تجربة التنظيميين فى الماضى كانت ناتجاً عن الحوافز الصهيونية الاشتراكية، لجمع أعداد من اليهود ليكونوا نواة الدولة اليهودية. ولكن بسبب التغيرات التى طرأت على المجتمع الإسرائيلى ذبل بريق الصهيونية الاشتراكية، كظهور تيار ما بعد الصهيونية، الذى ينادى بتغيرات اقتصادية والتحرير الليبرالى والخصخصة (5). إضافة لتنامى تيار الصهيونية الجديدة، حيث تعتبر أيدلوجية أصولية تتبناها قوى اليمين المتطرف على اعتبار أرض إسرائيل وقدسيتها مصدر الهوية للشعب الإسرائيلى (6). ومن ثم كان لظهور هذه التيارات بالغ الأثرعلى تلاشى، وذبول قوى الأيدلوجية الاشتراكية الصهيونية التى ترتكز على هذين التنظيمين.

ومن ثم كان لتلك العوامل سالفة الذكر تأثيراً ضاراً أو سلبياً على كل من الكيبوتزات والموشافيم أدت بدورها إلى دخولها فى أزمة، عملت على تراجع دورها فى الحياة السياسية داخل إسرائيل. بل وتوجهها لتأييد المعسكر اليمينى. مما مثل بدوره خسارة فادحة لمعسكر اليسار ككل وحزب العمل قائد المعسكر على وجه الخصوص، فعلى سبيل المثال فى الانتخابات الإسرائيلية

---

(1) Pavin Avaham, **The Kibbutz Movement Facts and Figure**, Op.cit, P.5

(2) **Ibid**, P.5

(3) عبد الوهاب المسيرى ، **مرجع سابق** ، صـ200 ، صـ201 .

(4) موسى حنا عنتر ، **مرجع سابق** ، صـ18 .

(5) أفيشاع إيدلغ ، **"تحديات ما بعد الصهيونية (الفصل الثالث) : الصهيونية ومناهضة الصهيونية وما بعد الصهيونية"**، احمد ثابت (ترجمة) ، مختارات إسرائيلية ، ديسمبر 2004 ، العدد 120 ، صـ44 .

(6) إيمان حمدى ، **"انتفاضة الأقصى وأزمة ما بعد الصهيونية"** ، مختارات إسرائيلية ، أغسطس 2004 ، العدد 116 ، صـ118 .

التى أجريت فى عام ٢٠٠٣ صوت ٣٢,٥% من سكان الموشافيم لحزب الليكود، مقابل تصويت ٢٢,١% لحزب العمل ([1]).

مما يعكس التحول الشديد فى قوة وتوجه هذه المؤسسات نحو معسكر اليمين والتراجع شيئاً فشيئاً عن تأييد معسكر اليسار ، مما يبلور أزمة حزب العمل ويعمل على تكريسها.

٢- تراجع دور الهستدروت

جاءت نشأة الهستدروت نتيجة لتضافر الأحزاب العمالية اليسارية، لرغبتها فى إقامة مستعمرات زراعية ومنظمات اجتماعية، ونقابية للمهاجرين اليهود تحديدا فى الربع الأول من القرن الماضى ([2]) . ومن ثم أصبح الهستدروت جزءًا من الحركة العمالية اليهودية فى إسرائيل، التى تنقسم – أى الحركة العمالية – لنوعين ، النوع الأول هو حركات عمالية سياسية يمكن تكيفها على أنها فروع لأحزاب سياسية معينة. أما النوع الثاني فهو الحركة العمالية الفيدرالية التى تسمى بالهستدروت ([3]). ومن ثم تأسس الهستدروت عام ١٩٢٠ خلال اجتماع عام للعمال اليهود ([4]) . وقد كان عدد أعضاء الهستدروت آنذاك ٤٤٠٠ إلا أنه أخذ بالتزايد كما يوضح الجدول رقم (٦) حتى أصبح عددهم ١,٦٠٠,٠٠٠ وفقا لإحصاء عام ١٩٨٣ .

الجدول رقم (٦) عدد أعضاء الهستدروت منذ عام ١٩٢٠ حتي عام ٢٠٠٧

السنة	العدد	% الزيادة	ملاحظات
١٩٢٠	٤,٤٠٠		-
١٩٢٢	٨,٣٩٤	٤٧,٥	كان أعضاؤه يمثلون نصف الطبقة العاملة اليهودية في إسرائيل
١٩٢٧	٢٥,٠٠٠	٦٦,٤	يمثلون ٧٥ % من أعضاء الطبقة العاملة
١٩٨٣	١,٦٠٠,٠٠٠	٩٨,٤	يمثلون ثلث سكان إسرائيل و٨٥ % من الطبقة العاملة وكان من بينهم ١٦٠,٠٠٠ عربي
١٩٩٢	١,٦٠٠,٠٠٠	٠	حدث ثبات في عدد العمال
٢٠٠٣	٧٠٠,٠٠٠	٥٦,٢٥-	
٢٠٠٧	٧٠٠,٠٠٠	٠	٤/١ القوى العاملة بإسرائيل

المصدر : **Wikipedia: Free Encyclopedia,** Histadrut, www.wikipedia.com/ wiki/Histadrut
وأساف أديب ، **انتخابات الهستدروت : عوفر عيني ربيب الرأسماليين** ، الحوار المتمدن ، www.ahewar.org ٢٠٠٧/٦/١٢
http://socialistworld.net/eng/2007/02/17israel.html, Israeli Federation of Labor, accessed on 28/02/2009

---

(1) Ha'aretz Service, **Breakdown of Voting in 2003 Elections,** http://www.haaretz.com/hasen/pages/ShArt.jhtml?itemNo=257599&contrassID=2&subContrassID=3&sbSubContrassID=0&listSrc= Y, accessed on 02/12/2008

(2) أحمد إبراهيم عبادى ، **دراسة في الأحزاب السياسية فى إسرائيل : دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير من معهد البحوث والدراسات العربية** ، جامعة الدول العربية ، أبريل ١٩٧٠ ، صـ٢٦٤ .

(3) فالهستدروت يعنى بالعبرية "هاكلايت شيل هاعو فاديم بينيو يسرائيل" أى الاتحاد العام للعمال فى إسرائيل ، وكان يعرف بأنه الفيدرالية العامة للعمال العبريين فى أرض إسرائيل ثم تحول إلى الاتحاد العام للعمال فى إسرائيل بعد انضمام العمال الفلسطينيين (عرب ٤٨) إلى الهستدروت. ليلى سليم القاضى ، **الهستدروت** ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية : مركز الأبحاث ، مارس ١٩٦٧ ، صـ١٣ . و

Ben Simhon, Dani, **"The Unmaking of the Histadrut"**, Challenge, N88, NOV. Dec. 2004, www.workers@dv.co center.org, accessed at 27/2/2008.

(4) Hanegbi, Haim, The Nature of Israel: The Histadrut Union and Boss, Ch7, in, Arie Bober, **The Radical Case Against Zonizms**, New York, Anchor, Books, Double Day & Company Inc, Garden City, 1972, www.encyclobedia of Trotskyism. Com, 1918, 2006, accessed at 24/1/2008

Cohen, David, **Israel's Histadrut trade union federation calls off planned general strike**, http://www.wsws.org/articles/2003/apr2003/hist-a14.shtml, 14/04/2003, accessed on 28/02/2009.
Ben-Korin, Shahar, **Maavak Sozialisti, Contract postal workers demand permanent job status:Histadrut union federation takes membership dues but ignore struggle**, 17 February 2007, http://socialistworld.net/eng/2007/02/17israel.html, accessed on 28/ 02/2009.
www1.cbs.gov.il, Employedpersons by Occupation: Yearly Average, accessed on 28/02/2009.

يتضح من الجدول السابق الزيادة التى حدثت فى أعداد من ينتمون للهستدروت منذ بداية تأسيسه عام ١٩٢٠، حتى بداية الثمانينات عام ١٩٨٣ . ففى عام ١٩٢٢ حدثت زيادة قدرها ٤٧,٥ % فى أعداد الأعضاء الذين ينتمون للهستدروت، وقد كانوا يمثلون نصف أعضاء الطبقة اليهودية العاملة فى إسرائيل آنذاك ، ثم حدثت زيادة قدرها ٦٦,٤ % عام ١٩٢٧ أى بعد مرور خمس سنوات فقط ، ليمثل أعضاء الهستدروت ٧٥ % من الطبقة اليهودية العاملة فى إسرائيل . وفى عام ١٩٨٣ وصلت الزيادة فى معدل أعداد أعضاء الهستدروت إلى ٩٨,٤ % بالمقارنة بعام ١٩٢٧ ، ليمثلوا ثلث سكان إسرائيل، و٨٥ % ممن يحصلون على أجور من الإسرائيليين اليهود والعرب، حيث كان عدد العرب داخل الهستدروت آنذاك ١٦٠,٠٠٠ عامل([1]). ففي عام ١٩٨٣ مثل أعضاء الهستدروت ٣/١ سكان إسرائيل، ثم ثبتت هذه النسبة حتى عام ١٩٩٢. إلا أنه وفي عام ٢٠٠٣ حدث انخفاض شديد في حجم العمالة بالهستدروت، حيث وصل عددهم إلى ٧٠٠,٠٠٠ عامل. مما يعكس تراجع دوره، خاصة وأن هذه النسبة لم تزداد حيث جاء عام ٢٠٠٧ ، ليشهد نفس العدد من إجمالي ٢٧٦٧٧٠٠ ([2]) عامل بإسرائيل، أي يمثلون ٤/١ القوي العاملة بعد أن كان يمثل ٢/١ و٤/٣ القوى العاملة بإسرائيل عامي ١٩٢٢ و١٩٢٧ على التوالي. مما يعكس تراجع مكانته داخل المجتمع الإسرائيلي.

وقد انعكس ذلك في تراجع دورهم في الحياة السياسية فعلى سبيل المثال في انتخابات الهستدروت لعام ١٩٩٦ لم يشارك سوى ٦% من عمال الهستدروت في الانتخابات([3]) ، مما يمثل ملمح آخر من ملامح تراجع دوره وضعفه.

وقبل أن نتعرض إلى أسباب هذا التراجع تقتضي الإشارةُ إلى أن الهستدروت يضم مجموعتين أساسيتين، الأولى تمثل المستوطنات التعاونية كالموشافيم والكيبوتزات والتعاونيات الإنتاجية والخدمية، حيث تضم أكبر شركتين للمواصلات (إيجيد ودان). أما المجموعة الثانية فتمثل تكتلاً اقتصادياً ضخماً يخضع لإشراف إدارة الشركة الرئيسة "هيفرات أوفديم" ([4]). من هنا يظهر الطابع الرأسمالى والاشتراكى لهذا التنظيم فهو تنظيم رأسمالى واتحاد عمالي فى آن واحد.

فالهستدروت يشتمل على القطاع التعاونى وهو الكيان الاقتصادى للهستدروت الممثل فى الشركات المملوكة ملكية جماعية لأعضاء الهستدروت. كذلك يشمل القطاع العام المتمثل فى المؤسسات الحكومية والعامة التى تملكها الحكومة والمجالس المحلية والسلطات الإقليمية. أما الطابع الرأسمالى فتجده فى المشروعات الفردية والاستثمارات الخاصة المملوكة للأفراد والشركات من أصحاب رأس المال الخاص الذين ينتمون لعضوية الهستدروت. ومن ثم يجمع الهستدروت بين الرأسمالية والاشتراكية. إلا أن الفكر الاشتراكى قد سيطر بصورة كبيرة على الحركة العمالية بالهستدروت التى انقسمت بدورها إلى مجموعتين، تؤيد الأولى اشتراكية ماركس

([1]) أساف أديب ، مرجع سابق .

([2]) **www1.cbs.gov.il,** Employedpersons by occupation: Yearly Average, Op.cit.

([3]) Badarne, Whbe, **"Sawt El Amel's Assessment of the Histadrut"**, Position Paper, www.socialistproject.ca/inthenews/Histadrut_English.pdf

([4]) عبد الوهاب المسيري، موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية، مرجع سابق.

والثانية اشتراكية جوردن، من تلاميذ تولستوى ، التى تقوم على مبدأ السيطرة على البلاد عن طريق العمل الزراعى ([1]).

لم يكن الهدف الرئيسى من إنشاء الهستدروت التعبير عن مصالح الطبقة العاملة فى إسرائيل فقط ؛ فقد كان الهدف منه هو بناء وطن قومي لليهود فى فلسطين ([2]) . وقد اتضح ذلك فى حديث بنحاس لافون – السكرتير العام للهستدروت عام ١٩٦٠ – عن الدور التاريخى للهستدروت قائلا "إن الفيدرالية العامة للعمال (الهستدروت) وجدت منذ ٤٠ عام مضى حيث جاء التنظيم كعامل رئيسي فى إعادة دمج الأفراد العبريين فى أرض الآباء (كما يزعم هو) ، فالهستدروت هو منظمة عامة . . . وليس اتحاداً عاماً للعمال على الرغم من كونه نجح بصورة كبيرة فى التكيف مع بل وتلبية أغلب الاحتياجات العامة للعامل العبرى" ([3]) .

فيتضح من هذا أن الهدف الرئيسى من الهستدروت هو بناء وطن قومى لليهود داخل أرض فلسطين، وليس ليكن مجرد تنظيم عمالى مثله كباقى التنظيمات العمالية فى الدول الأخرى .

ومن ثم كان الهستدروت يسعى لبناء وطن قومي عبر بناء المستعمرات الزراعية العمالية. مما دفع زعماء الهستدروت إلى تبنى رؤية ضرورة الجمع بين ثلاثة عوامل لتحقيق ذلك، أولاها الأرض والعمل والإنتاج مما كان له أكبر الأثر فى إقامة طبقة عاملة يهودية فى فلسطين بل ورعايتها ، وأخذ على عاتقه القيام بممهم الاستيطان، حتى تطور الأمر إلى انغماسه فى نشاطات اقتصادية تجاوزت ممهم المؤسسات النقابية التقليدية. مما أدى لأن يصبح أكبر مستثمر وعامل فى إسرائيل فى آن واحد .

ومن ثم أصبح الهستدروت مكونا مهما من مكونات الحركة الصهيونية وجزءاً من دولة إسرائيل وقياداتها فى ذات الوقت، فلذلك نظرت الحركة الصهيونية لنشاطات الهستدروت على أنها أدوات فعالة لجذب المهاجرين وتحقيق أهداف الصهيونية داخل إسرائيل. فنجح الهستدروت فى بناء اقتصاد إسرائيل ([4])، إلا أنه كان يستند على مبدأ أساسى يعلى من المصلحة القومية التى يعطيها الأولوية على المصلحة الاقتصادية ([5]). لذلك لم يكن الهدف الرئيسى له هو تحقيق الأرباح أو تحقيق عائد، بالرغم من ذلك نجح فى بناء اقتصاد إسرائيل.

كما لعب الهستدروت دورا مهمًا فى بناء دولة إسرائيل اقتصاديا ، لعب أيضا دورا مهمًا فى زيادة مصادر دعم معسكر اليسار. كذلك لعب حزب اليسار دورا داعما للهستدروت، فقد لعب الاثنان معا دورا فى دعم بعضهما البعض. فكان من أهم أسباب نجاح الهستدروت فى ممارسة أدواره المتعددة سيطرة الأحزاب العمالية عليه ، حيث أتاح لها مساندة اقتصاد الهستدروت. كذلك دعم الهستدروت الأحزاب اليسارية العمالية، فقد التف الهستدروت بتنظيماته المتعددة حول الأحزاب التى ترفع شعارات خلق حياة أفضل للطبقة العاملة. لذلك استند الهستدروت على حزب الماباي سابقا والعمل حاليا، وأحادوت هاعافودا وحزب المابام إضافة لحزب الصهيونيين العموميين والتقدميين والحزب الشيوعى والعمال المتدينين وعمال مزراحى وعمال الأجودات ([6]). إلا أن السيطرة كانت دائما لأحزاب اليسار وخاصة حزب الماباى ووريثه العمل .

فحزب المابام على سبيل المثال لعب دورا خاصا فى تنظيم الهستدروت، حيث مثل بداية لكفاح كثير من العمال ([7]). وحينما حاول بعض قادة الهستدروت تكوين حزب خاص بهم بعد الانشقاق عن حزب العمل، نتيجة انضمام الحزب إلى حكومة الوحدة الوطنية مع الليكود متفقا مع

([1]) غازى السعدى ، الأحزاب والحكم فى إسرائيل ، عمان ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩ ، صـ٤٠٣ ، صـ٤٠٦ .

([2]) ليلى سليم القاضى ، مرجع سابق ، صـ٢٥ .

([3]) Hanegbi , Haim, **Op.cit**

([4]) ليلى سليم القاضى ، مرجع سابق ، صـ٢٦ .

([5]) Hanegbi , Haim, **Op.cit.**

([6]) أحمد عبادى ، مرجع سابق ، صـ٢٧٤ .

([7]) Hanegbi, Haim, **Op.cit**

الليكود على أجندة اقتصادية تهدد الهستدروت بسبب تبنيتها سياسة الخصخصة . من هنا شعر الهستدروت بفقدان مركزيته وفقدان تمثيله السياسي، مما دفع عدد من قادة الحزب على رأسهم عمير بيرتس إلى تكوين حزب عام أحاد ١٩٩٩ بالتعاون مع عدداً من قادة اليمين على رأسهم حاييم كاتس (١). وسرعان ما استطاع الحزب الحصول على مقاعد فى الكنيست، ففى عام ١٩٩٩ حصل على مقعدين، وفى انتخابات ٢٠٠٣ حصل على ٣ مقاعد (٢)، ما لبث أن اندمج الحزب مع حزب العمل فى ٢٠٠٤ بعد سلسلة من المفاوضات (٣). مما يعكس هيمنة الحزب على الأحزاب اليسارية التى تسعى لتمثيل الهستدروت .

وتشير النتائج التى أسفرت عنها انتخابات الهستدروت منذ عام ١٩٢٦ على هيمنة الأحزاب اليسارية على الهستدروت، ففى عام ١٩٢٦ فازت الأحزاب اليسارية محققة ٩٨,٨ % من مجموع الأصوات، وفى عام ١٩٥٩ حصلت على ٨٤,٥ %، أما فى عام ١٩٦٥ حصلت على ٨٠,٤ %، وفى عام ١٩٦٩ قلت النسبة ليحصل على ٧٠ %. فالواضح هنا أنه على الرغم من ارتفاع هذه النسب إلا أنها آخذة فى التراجع. هذا فيما يتعلق بالأحزاب اليسارية ككل، أما حزب الماباى (العمل حاليا) فحصل فى عام ١٩٥٩ على ٥٥,٤ %، وفى عام ١٩٦٥ تراجعت النسبة إلى ٥١ % (٤).

أما فى عام ١٩٨١ زادت هذه النسبة لتصبح ٦٤ %، وتزايدت أكثر عام ١٩٨٥ لتصل إلى ٦٧% ، إلا أنها تناقصت عام ١٩٨٩ لتصل إلى ٦٤ % (٥). وفى عام ٢٠٠٧ على الرغم من مشاركة ١٤٨ ألف صوت فقط من بين ٤٦٠ ألف صوت، أى أن نسبة المشاركة كانت ٣٢ % ، إلا أنه على الرغم من تدنى هذه النسبة، لكنها فضلت انتخاب اللجان العمالية المنظمة التى دعمت وعوفر عينى بنسبة ٩٢,٥ % مرشح ائتلاف حزب العمل وكاديما وشاس وميرتس وحزب عوز وفى انتخاب مجلس الهستدروت فازت قائمة عينى بنسبة ٨١,٣ % (٦). ومن ثم يتضح الدور الذى لعبه الهستدروت كقاعدة انتخابية يرتكز عليها الحزب، وما يبرز هذا الدور أكثر، أن أبرز سكرتيرى الهستدروت هم أبرز قادة حزب العمل مثل بن جوريون، وبنحاس لافون، وحايم رامون ١٩٩٤، وعوفر عينى. مما يعكس مدى حاجة حزب العمل لتنظيم الهستدروت، لذلك يمثل التراجع الحادث فى مكانته أزمة حقيقة عمقت مما يعانى منه حزب العمل الإسرائيلى.

ويمكن طرح أبرز الأسباب المهمة التى نتج عنها التراجع فى مكانة التنظيم داخل إسرائيل، حيث يمكن تصنيف هذه الأسباب إلى عدة فئات؛ فهناك أسباب ترجع لنشأة الهستدروت، وأسباب أخرى ترجع للتغيرات الحديثة التى طرأت عليه، وأخرى نتيجة أسباب داخلية، بالإضافة إلى عوامل خارجية. وسيتم الحديث عن أبرز تلك الأسباب.

أولا: الأسباب الناتجة عن نشأة الهستدروت

لقد حملت نشأة الهستدروت فى طياتها عوامل ضعفه؛ فنتيجة سيطرة الهيئات الإدارية المركزية على سياسة الهستدروت، زادت التعقيدات البيروقراطية التى اصطدمت وبنية الديموقراطية فى الهستدروت، مما أدى إلى فشله فى ضبط أطراف المنظمة النائية عن مركز

---

(1) Ben Simhon, Dani, "**The Unmaking of the Histadrut**", Op.cit.

(2) **www.Tufi.org/vk**, Trade Union Friends of Israel: Tufi Special Update: Trade Union Leader Ammir Peretz Wins Israeli Labor Leadership Race, accessed on 31/1/2008.

(3) **www. Ameinu.net**, Peretz and Labor Party a Personal Perspective, 24/10/2005, accessed on 31/3/2005.

(4) أحمد إبراهيم عبادى، مرجع سابق ، صـ٢٧٨ .

(5) عبد الوهاب المسيرى ، **الصهيونية والعنف: من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى** ، القاهرة ، دار الشروق الطبعة الثانية ، ٢٠٠٢ صـ ١٩٩ .

(6) إساف أديب ، **انتخابات الهستدروت ، عوفر عينى ربيب الرأسماليين** ، الحوار المتمدن ، العدد ١٩٤٤ ، ٢٠٠٧/٦/١٢ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية فى www. ahewar.org. متاحة فى تاريخ ٢٠٠٨/٣/٦

السلطة الفعلية. وقد كان من أهم مظاهر هذا الفشل قلة اجتماعات المجالس المحلية على خلاف ما تنص عليه القوانين المحددة لها ([1]).

أيضا اتسم الهستدروت بالازدواجية الشديدة بين المبادئ الرأسمالية والاشتراكية – كما سبق الذكر – مما أدى إلى عدم القدرة على التوازن بين المبدئين. ومن ثم تناقضت أدواره وأهدافه، وفشل في أداء ممهمه؛ فعلى سبيل المثال تعاني المشاريع التعاونية، والمؤسسية، والمؤسسات الجماعية التابعة للهستدروت من عدم الالتزام بالمبادئ التي تقوم عليها، فقد أصبحت تستخدم عمالة مأجورة نتيجة نقص اليد العاملة بين أعضائها، وقد يمكن تفسير ذلك بحصولها على فوائد مادية أعظم ([2]).

هذا بالإضافة إلى أنه نتيجة للطبيعة الازدواجية للهستدروت، لعب أدوارا متناقضة، فهو اتحاد عمالي وصاحب عمل، وكان يساند في معظم الأوقات أصحاب العمل متناسيا هدفه في الدفاع عن مصالح الطبقة العاملة أمام أصحاب الأعمال. متخذاً من المحافظة على اقتصاد الدولة والسياسة الاقتصادية ذريعة لتبرير موقفه، فهو يبتعد عن كل ما يعرقل أو يقف في سبيل تنفيذ ما يؤثر على الاقتصاد الإسرائيلي، حتى لو كان على حساب بعض المطالب العمالية. ويزعم بذلك تحقيقه للأهداف الاشتراكية ومصلحة المجموع . إلا أن هذا لا يعتبر إلا خروجاً عن مهامه الوظيفية كنقابة عمالية تدافع عن مصالح الطبقة العاملة أمام أصحاب الأعمال ([3]). كذلك يعبر الهستدروت أيضا عن مصالح المزارعين ومصالح المستهلكين، ومصالح شركات النقل ومصالح الجمهور حيث يعتمد في تنقله على تلك الشركات، أيضا يعبر عن مصالح العمال العاديين ومصالح المهندسين والفنيين. من هنا فإن مصلحة فئة تأتي على حساب الفئة الأخرى مما يثير الصراعات والتناقضات والغلبة تكون للأقوى . ومع مرور الوقت تضافرت هذه العوامل وتراكمت تأثيرتها لإضعاف التنظيم ([4]).

ثانيا : الأسباب الناتجة عن التغيرات الحديثة التي طرأت على الهستدروت

أدت خصخصة أغلب المؤسسات الاقتصادية ، نتيجة لتفاقم خسائر ومديونية التنظيمات التي كان يضمها الهستدروت بنتائج سلبية على "مزايا ومكاسب" اجتماعية التي كان يوفرها للعمال؛ فقد كان يعمل على تقليل الفجوة بين الدخول داخل إسرائيل ولكن بزوال هذه الميزة من خلال الخصخصة وما تبعها من آثار أدت إلى تقلص القاعدة الاجتماعية للهستدروت خاصة داخل الطبقة العاملة فتقلصت هذه النسبة لتصل إلى ٤٠ % منذ نهايات عقد التسعينات ، بعد أن كانت تمثل ٩٠ % من إجمالي العمالة الإسرائيلية كما سلف الذكر ([5]) .

ثالثا : أسباب داخلية

ترجع لأمور بداخل الهستدروت تتمثل أبرزها في قيادة الهستدروت. فعند تطبيق سياسة الخصخصة عجزت إدارة الهستدروت عن توحيد صفوفها لتبني موقفاً واحداً تجاه هذه السياسة. إلا أنه سرعان ما دبت التناقضات وعلت الخلافات بين إدارة الهستدروت ذاتها والنقابة العامة، وذلك بسبب معارضة إدارة الاتحاد العمالي لسياسات الخصخصة. بمعنى آخر تجسيد الصراع بين المبادئ الاشتراكية التي يحملها الهستدروت في طياته مقابل المبادئ الرأسمالية المتجسدة في النقابة العامة - التي تمثل مصالح أصحاب رؤوس الأموال ([6]) - كذلك تعاني القيادة داخل الهستدروت من أزمة فهي تفتقد لمهام القيادة . فقادة الهستدروت فشلوا في تمكين الهستدروت من القيام بمهامه الذي أنشئ من أجلها ؛ فلم يستطع استيعاب المهاجرين الجدد - كما سيتضح فيما بعد - كذلك لم ينجح في الدفاع عن حقوق العمال وتمثيلهم، ولم ينجح أيضا في التوسع بالدخول في مناطق أنتاج جديدة،

([1]) ليلى سليم القاضي ، مرجع سابق ، صـ٧٢ .
([2]) ———— ، المرجع نفسه ، صـ٧٢ .
([3]) غازي السعدي ، مرجع سابق ، صـ٤٠٧ .
([4]) ليلى سليم القاضي ، مرجع سابق ، صـ ٧٤ .
([5]) باهر شوقي ، مرجع سابق ، صـ ١٦٦ ، ١٦٤ .
([6]) ———— ، المرجع نفسه ، صـ ١٦٧ .

فكما يقول زئيف أشترن هال Zeev Sternhell أن قادة الهستدروت يتخلون عن المبادئ الاشتراكية منذ عام ١٩٢٠ – أى منذ تأسيسه – ويستخدمونها فقط كخرافات تعبوية Mobilizing. أما Tzahor فيرى أن الهستدروت يعانى من أزمة قيادة، فقادته يتنازلون عن المبادئ الأصولية الأيديولوجية للهستدروت (1) . فقد تجسدت هذه الأزمة فى أزمة الثقة، فأعضاء الهستدروت لم يعودوا يثقون فى قادة الهستدروت، والأزمة تتعمق يوماً بعد يوم وموجات الإضراب أكبر دليل على هذا، فهى تعبير عن عدم احتواء للعمال وعدم استيعاب طاقاتهم (2) .

ومن أهم نماذج فشل هذه القيادة العمالية بالهستدروت ما ارتكبه حاييم رامون - السكرتير العام الأسبق للهستدروت عام ١٩٩٤ – فعندما كانت بيده مقاليد الهستدروت قام بقطع العلاقة بين العضوية بالهستدروت والعضوية فى الصندوق الصحى الرئيسى (3) . فقد كان شرطا مسبقا للعضوية بالصندوق الصحى الرئيسى أن تكون هناك عضوية بالهستدروت، حيث وفر هذا الارتباط مصدراً آمناً لتمويل الهستدروت (4). كذلك هناك عدد كبير من أعضاء الهستدروت أصبحوا أعضاء به من أجل العضوية فى صندوق الصحة، ففى إحصاء قام به الهستدروت فى السبعينيات رأى فيه ٢٧ % من أعضاء الهستدروت أنهم أنضموا إليه للاستفادة من خدمات التأمين الصحى (5). إلا أنه بقطع هذه العلاقة افتقد الهستدروت قدراً كبيراً من أعضائه، ففى عام ١٩٩٥ فقد الهستدروت عدد ١,١٥٠,٠٠٠ عضو ليصبح عدد أعضائه فى هذا العام ٦٥٠,٠٠٠ عضواً. ونتج عن هذا زيادة حادة فى عجز الهستدروت مما دفع يوسى داهن Yossi Dahan - رئيس مركز ADVA للقول معلقا على هذا القرار قائلا "أن أكبر زلزال فى القرن ، عندما يتحول الكيان المتحكم فى ربع اقتصاد إسرائيل خلال بضعة أيام أو بضعة أسابيع إلى الاستدانة، فكيف حدثت هذه السرقة ؟!!! ومازلنا نعلم فقط عن بعض حالات على سبيل المثال شركة Skikum V' Binvi التي بيعت بـ ٣٠٠ مليون شيكل، وخلال بضعة أشهر وصلت قيمتها إلى ١,٢ بليون شيكل (6). مما يعكس ضعف إدارة الهستدروت وتبنيها سياسات تعمل على تعميق أزمته وزيادة حدتها .

رابعا : الأسباب الناتجة لعوامل خارجية عن الهستدروت

- عجز الهستدروت عن استيعاب المهاجرين الجدد خاصة القادمين من الاتحاد السوفيتى على وجه الخصوص فى الفترة من عام ١٩٩١ حتى عام ١٩٩٧، حيث قدم فى هذه الفترة إلى إسرائيل ٣١١ ألف مهاجر لديهم قدرات فنية عالية ومهارات جيدة، مما أدى إلى استئثارهم بنسبة مهمة من الوظائف داخل إسرائيل . ومن ثم زادت حدة المنافسة داخل سوق العمل خاصة فى ظل تفضيل أصحاب رؤوس المال بإسرائيل للمهاجرين بسبب انخفاض تكلفتهم ومهاراتهم العالية . وفى ظل هذا رفض هؤلاء المهاجرون الانضمام لتنظيم الهستدروت. فالمشكلة تكمن هنا بدرجة كبيرة فى انضمامهم لأي من الاتحادات النقابية والعمالية الموجودة على الساحة (7) . وهذه المشكلة ليست بالمشكلة الجديدة وإنما كانت قائمة منذ العشرينيات من القرن السابق، ففى عام ١٩٢٢ ذكر بنجوريون أثناء حديثه عن المشكلات التى تواجه الهستدروت "إن مشكلاتنا الرئيسة هى المهاجرين . . . فكيف يمكن للحركة الصهيونية أن تجد الموارد اللازمة لتنظيم هذه الهجرات الكثيفة وأن تقيم المستوطنات للعمال وفقا لقدراتهم". مما يعكس استمرار عجز الهستدروت منذ بداية تأسيسه حتى الآن على استيعاب المهاجرين الجدد مما شكل عبئا على كاهله (8).

---

(1) **Wikipedia Free Encyclopedia**, Histadrut, Op.cit.

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر :- Hanegbi, Haim, **Op.cit.**

(3) Ben Simhon , Dani, **Op.cit.**

(4) **Ibid.**

(5) عبد الوهاب المسيرى، مرجع سابق ، صـ ١٨٨ ، ١٨٩ .

(6) Ben Simhon, Dani , **Op.cit.**

(7) باهر شوقى ، المرجع سابق ، صـ ١٦٥ .

(8) Ben Simhon, Dani , **Op.cit.**

أيضاً نتيجة للصعوبات الاقتصادية التي واجهها الاقتصاد الإسرائيلي قرب نهاية السبعينات من القرن الماضي تحمل الهستدروت الجزء الأكبر من هذه الأزمة المالية. فشركاته العملاقة كانت تخسر معتمدة على الحكومة في فك عسرتها، خاصة وأن فكرة الهستدروت قائمة على إعطاء الأولوية للمصلحة القومية على الاقتصادية والثقافية – كما سبق الذكر – وفي عام ١٩٨٥ اتجهت الحكومة إلى تطبيق خطة الاستقرار/ التثبيت Stabilization plan ، التي أدت بدورها إلى إحداث توازن مفاجئ وارتفاع في سعر الفائدة . واتجه الهستدروت بدوره إلى الموافقة على تجميد الرواتب وإلغاء الدعم فيما يتعلق بالسلع الاستهلاكية الرئيسة . بل وقامت خطة التثبيت بإحداث تغيرات هيكلية عميقة . فتكيف الاقتصاد الإسرائيلي مع الأجندة الجديدة للعولمة التي تسوقها واشنطن ولندن ، فتم تقليل التعريفة الجمركية وتم عقد اتفاقية تجارة حرة مع الولايات المتحدة. وكذلك تم خصخصة ٤٠ % من الشركات التي تنتمي للحكومة والهستدروت، ونتيجة لذلك زادت معدلات البطالة في الفترة من عام ١٩٨٥ حتى عام ١٩٨٩ من ٦ % إلى ٩ % ، من أن يحمي الهستدروت العمال ويقاوم انهيار الاتفاقات الجماعية التي عقدتها الاتحادات ويحارب من أجل حقوق العمال من المهاجرين. إلا أنه آثر تركهم يعملون وفق المتغيرات الجديدة ، يعملون كعمالة رخيصة الثمن وفضل إلا يفعل أية شيئا مما سبق (١).

إلا أن موجة الكساد هذه ظهرت بشدة مرة أخرى في نهاية حقبة التسعينات من القرن الماضي وبداية الألفية، حيث أدت إلى انهيار في عوائد الحكومة وزيادة حادة في العجز بالميزانية الذي وصل إلى ٦ % من الناتج المحلي الإجمالي، وارتفع معدل الدين القومي العام من ٩٢ % إلى ١٠٧ % منذ عام ١٩٩٩ (٢) . فكانت النتيجة أن اتجهت حكومة الليكود ٢٠٠٣ ووزير ماليتها بنيامين نتيناهو إلى التفكير في أن الهستدروت لعب دوراً كبيراً في هذا العجز، فرأى أن الإعانات التي تدفع للأفراد غير القادرين غير معقولة وأن إعانات البطالة مرتفعة جدا (٣). وأن الهستدروت أساء إدارة صناديق المعاشات، فالدعم الذي تدفعه الحكومة للمعاشات يكلف إسرائيل سنويا ١ بليون شيكل، وإذا استمرت إدارة الصناديق بهذا الشكل ستكلف دافعي الضرائب ٣ بلايين شيكل سنويا. ويرى Zui Liber أن أغلب صناديق المعاشات في إسرائيل يتم إدارتها بواسطة الهستدروت، ومع ذلك فإنها تعاني من العجز الشديد الذي يقدر بـ ٣٥,٦ بليون شيكل وتسجل في عضويتها ٧٠٠ ألف فرد، بينما الصناديق التي لا يتم إدارتها من قبل الهستدروت لا تعاني من العجز وتسجل في عضويتها ٣٠٠ ألف فرد (٤). ومن ثم رأى نتيناهو ضرورة اتخاذ عدد من الإجراءات لمراجعة سياسة الخدمات الاجتماعية و تمثلت في : رفع سن التقاعد إلى ٦٧ عاما ، وإلغاء الاتفاقات الجماعية التي أبرمتها الاتحادات ، ومزيد من خصخصة الخدمات العامة ، واقتطاع ٢,٣ بليون دولار (١١ بليون شيكل) من النفقات العامة مما أثار سخط العمال ، وتحويل إدارة صناديق المعاشات من الهستدروت إلى الخزانة العامة (٥) . الأمر الذي خلق صراعاً بين وزارة المالية والهستدروت ، حيث اعترض الهستدروت على تحويل إدارة المعاشات إلى وزارة المالية خوفا من أن تلقى نفس مصير الخدمات الصحية والتأمين القومي اللذين ساء وضعهما، نتيجة سيطرة الخزانة عليهما – كما يدعي أفي نعوم ماجين (Avinoam Magen) المتحدث باسم الهستدروت – آنذاك

---

(1) **Ibid.**
(2) Weston, Fred, **Sharon Government onCollision Course with Israeli Trade Union**, www.matrxist.com, Middle East, accessed on 27/2/2008.
(3) Ben Simhon, Dani , **Op.cit**
(4) Ashlag, Yishai, **"Israelis Pension Fund Crisis"**, The institute for Advenced Strategic and Politicad Studies, Jeurasalem, Washington, Sept. 1996, No 25, www.israeleconomy.org/ashlag.htm, 3/3/2008.
(5) Weston, Fred, **Op.cit**

(¹) – إلا أنه لا يخفى أن صناديق المعاشات تعد واحداً من أهم مجالات أنشطة الهستدروت التى تدر له دخلاً – ومن ثم عند تحويل الصناديق تحت إدارة وزارة المالية، يفقد الهستدروت السيطرة على قطاع رابع (²) .

فحاول الهستدروت الخروج من هذا المأزق، عبر اقتراحه تشكيل لجنة عامة لحل الخلافات بين الهستدروت والخزانة يرأسها رئيس محكمة العدل العليا مئير شمجر Meir Shamgar. إلا أن وزير المالية رفض شمجر مما دفع نعوم ماجين (المتحدث باسم الهستدروت) للقول "أن لديه ما يخيفه بداخله بسبب رفضه شميجر" (³). إلا أن كل محاولات الهستدروت باءت بالفشل، وعجز الهستدروت عن منع تحويل إدارة صناديق المعاشات إلى الخزانة، مما افقد الهستدروت مورداً مهماً من موارد دخله. فعمل هذا على تقويض قوته، ومن ثم عملت السياسات الجديدة لحكومات الليكود على إضعاف الهستدروت، وانخفاض قاعدته داخل إسرائيل.

هناك اتجاهات أخرى أرجعت هذا التراجع إلى كونه نتيجة للمقاطعة الدولية للمنتجات الإسرائيلية، التى تنتج داخل المستوطنات. مما أدى إلى زيادة العجز الذى يعانى منه الهستدروت. كمقاطعة الاتحاد الأكبر للعمال بأونتاريو بكندا، واتحاد العمال العام الدينماركى. وذلك نظرا لرغبة هذه الاتحادات في معاقبة إسرائيل على انتهاكها لحقوق الفلسطينيين، لارتكابها المجازر ضد الشعب الفلسطينى (⁴) .

وهناك اتجاهات ترى أن نتيجة لهذه العوامل السابقة ترك الهستدروت فراغا كبيرا، ظهرت استجابة له كيانات جديدة فى العقد الأخير تسعى إلى لعب الدور الذى كان من المفترض أن يلعبه. فهدفت للدفاع عنه وتطوير حقوق العمال الذين تركوا "الهستدروت أو الذين تخلى عنهم . فالهدف منها أن تكون مجالاً لكل العناصر التى ليس لها أصوات فى الهستدروت وهذه الكيانات من أبرزها الخط الساخن للعمال Kav La Oved Commitment (أو الالتزام) ، ومركز معونة للعمالة الأجانب The Center for Aid to Foreing Workers و WAC (⁵). ومن ثم أدى ظهور هذه الكيانات إلى الشعور بأن الهستدروت يمكن الاستغناء عنه، ومن ثم زاد ذلك من ضعف الكيان الأكبر (الأقدم) الهستدروت(⁶) .

هذا بالإضافة إلى تراجع الصهيونية الاشتراكية، وتأييد تيارات جديدة كتيار الصهيونية الجديدة، وظهور تيارات فكرية جديدة كتيار ما بعد الصهيونية، وعودة تيارات الصهيونية التصحيحية لعنفوانها مرة أخرى (⁷). أدى ذلك إلى تنامى دور التيار اليمينى داخل إسرائيل، والذى جسده الليكود منذ عام ٢٠٠١ حتى ٢٠٠٥ على التوالى، وخاصة وأنه حزب يمثل المهاجرين الشرقيين (السفارديم)، الذين يكنون العداء للاشتراكية، وما يحيط بها من تنظيمات تعمل على زيادة قوتها. فمن أهمها الهستدروت والكيبوتز والموشافيم . هذا بالإضافة لأن أغلب العمال العاديين فى إسرائيل فى ميدان الزراعة، والصناعة، والمواصلات هم من اليهود الشرقيين . ومن ثم كان انضمامهم للهستدروت والأحزاب الاشتراكية لم يكن عن اقتناع منهم، وإنما لتحقيق مكاسب

---

(1) **www. Jewishtoronto**. com. Agreement on salary cuts, retirement for Public Sector workers, May 22, 2003, accessed on 27/2/2008

(2) Fred, Weston, **op.cit.**

(3) **www. Jewishtoronto.com**, Op.cit.

(4) Adlerstein, Co-oper Abraham, **Israelis New Battle: Labor Union**, www. Stand with us. Com, accessed on 1/4/2007 .

(5) Ben Simhon, Dani, **Op.cit**

(⁶) باهر شوقى ، المرجع سابق ، صـ ١٦٧ .

(⁷) لمزيد من التفاصيل انظر :- أفيشاى إيرلخ "**تحديات ما بعد الصهيونية (الفصل الثالث)**" : الصهيونية ومناهضة الصهيونية و ما بعد الصهيونية" أحمد ثابت (ترجمة) مختارات إسرائيلية ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، العدد (١٢٠) صـ٤٤ وإيمان حمدى "**الانتفاضة الأقصى وأزمة ما بعد الصهيونية**" مختارات إسرائيلية ، أغسطس ٢٠٠٤ العدد ١١٦ ، صـ١١٨ .

مرضية لهم من خلال تقليل الفجوة فى الدخول ([1]) . إلا أنه بعد قيام السياسات الجديدة بتقليص الدعم لهذه الكيانات، وتحويل تحكمها فى صندوق المعاشات والصندوق العام للصحة . . . قام اليهود الشرقيون بمراجعة مواقفهم فى الانضمام لهذه الكيانات. ومن ثم لم يكن انضمامهم له مرجعية قوية، مما أدى لترددهم في الدفاع عن هذه التنظيمات فى ظل التغيرات الجديدة التى تهددهم.

وبعد استعراض ما سبق يمكن القول أن هذه العوامل جمعاء تضافرت وعملت على إضعاف الهستدروت بتنظيماته المختلفة، الذى يمثل قاعدة انتخابية يعتمد عليها حزب العمل الذى عجز عن الدفاع عنه، بل وعلى العكس ائتلف هو مع الليكود فى حكومة الوحدة ٢٠٠١، و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦ ، متبنياً سياسات ليبرالية أضعفت من قوة التنظيم. وما زاد الأمر سوءا تواطؤ عدد من قادة حزب العمل فى قضايا فساد قاموا فيها باستغلال موارد الهستدروت فى تمويل حملاتهم الانتخابية ([2])، خاصة الأموال المتعلقة بالصندوق الرئيسي للصحة ([3]). مما زاد من أزمة هذه التنظيمات فى ظل عجز الحزب عن استيعاب مؤسساته، أى عجز الحزب عن التشعب كما ذكر هنتجتون، وعجز عن تكيف المؤسسات التابعة له والتى تدين له بالولاء وتستند عليها ([4]) ، مع المتغيرات الجديدة الطارئة. مما زاد من أزمة التنظيم والحزب على حد سواء، فافتقد الحزب قاعدة انتخابية كبيرة كان يرتكز عليها بدرجة أو أخرى .

وزادت حدة هذه الأزمة بتبني قطاع كبير من عرب ٤٨ لموقف رافض لتأييد حزب العمل، مما أدى إلى تقلص قاعدته الانتخابية التي يستند عليها ، كما سيتضح في المطلب القادم .

٣- الموقف الرافض لعرب ٤٨

يتناول هذا الجزء الحديث عن الموقف الرافض لعرب ٤٨ تجاه حزب العمل. أي رفضهم أن يكونوا مخزوناً استراتيجياً لحزب العمل، خاصة ومعسكر اليسار عامة ، مخزون يستخدمه الحزب وقتما يشاء لتحقيق صالحه الانتخابي في الحياة السياسية. ويتجسد هذا فيما ذكره عزمي بشارة في رده على أسباب توجه عرب ٤٨ لتأسيس الأحزاب العربية ، حيث ذكر أنهم رغبوا في كسر الشكل النمطي لعرب ٤٨ الذين يعتبرهم حزب العمل مخزوناً قومياً يعتمد عليه في التصويت ([5])، بمعنى آخر الرغبة في التخلى عن فكرة القاعدة الانتخابية لحزب العمل التي يجسدها عرب ٤٨ ، وقد ذكر صراحة عزمى بشارة : "إننا نرفض أن نكون كوبري لأننا لا نرغب في أن يسير فوقنا الناس" ([6]). ومن ثم ينعكس مدى الرفض العربي في أن يستمروا في دعم معسكر اليسار الذى يجتذبهم لمصالحه الخاصة دون الاهتمام بمصالحهم.

إلا أنه قبل التعرض إلى النمط الذي اتخذه هذا الموقف الرافض لعرب ٤٨ ، وأسبابه واستشراف مستقبل هذا التوجه. تنبغي الإشارة إلى الموقف السياسي لعرب ٤٨ الذي اتجه ناحية معسكر اليسار عامة وحزب العمل على وجه الخصوص ، وذلك منذ بداية انغماس عرب ٤٨ في الحياة السياسية.

([1]) ليلى سليم القاضى ، مرجع سابق ، صـ ١٣.

([2]) عبد الوهاب المسيرى ، مرجع سابق ، صـ ١٨٧، صـ ١٨٩.

([3]) Ben Simhon, Dani, **Op.cit.**

([4]) لمزيد من التفاصيل انظر:

Huntington, SamuelP., **Political Order in Changing Societies**, India: Yale University, Printed by Arunk K. Mehta, at Vakil & Sons Private LTD, 1968.

([5]) Rabbani, Mouin, The Palestinians of Israel an Interview with Azmi Bishara, in Chomsky - Noam, **The New Intifada Resisting Israel's Apartheid**, London, New York,Verso, First Published, 2001, P.149

([6]) **Ibid**, P.156

اتسم انغماس عرب ٤٨ في الحياة السياسية عامة ، وفي الأحزاب اليهودية بشكل خاص في بدايته بنوع من التردد ، إلا أن هذا الوضع اكتسب مع مرور الوقت دفعة قوية ([1]) . وكان سبب انغماسهم في الأحزاب الصهيونية يرجع إلى عدة عوامل من أهمها ؛ ظهور الزعماء التقليديين في عرب ٤٨ الذين طمحوا إلى الوصول للكنيست ، إلا أن النظام السياسي لم يتح لهم الفرصة ، فلم يسمح لهم الترشيح من خلال حزب يهودي صهيوني أو من خلال أحزاب عربية ، مما أدى إلى اتصالهم بالأحزاب الصهيونية من خلال استعدادهم لخدمة أهداف هذه الأحزاب عبر ما سُميَ بالقوائم الملحقة ([2]) ، أي ظهر عرب ٤٨ في الوسط العربي بقائمة شبه عربية عكست أداة طيعة للحزب الصهيوني الأم . كذلك هناك اتجاه يرى أنه كان لدي قادة عرب ٤٨ رغبة من خلال انضمامهم إلى دعم الأحزاب اليسارية ومساندتهم لها ، لتحقيق الحرية وإنفاذ حق تقرير المصير لإخوانهم الفلسطينيين. هذا بالإضافة إلى أملهم في أنه بحسم هذا الصراع اليهودي الفلسطيني ستتحسن أوضاعهم كمواطنين، وتوفر لهم قدر أكبر من المساواة داخل إسرائيل ([3]). ومن ثم فبمرور الوقت أصبح واضحاً أن قسماً من العرب يصوتون للأحزاب اليهودية، سواء من خلال انخراطهم في هذه الأحزاب، أو من خلال كونهم مؤيدين لما تطرحه من مواقف.

ومن الجدير بالذكر القول أن حزب المابام اليساري ، كان أول حزب صهيوني يفتح أبوابه أمام عرب ٤٨ لينخرطوا في صفوف أعضائه، وذلك منذ عام ١٩٥٤ . في حين عارض حزب الماباي - الأب الشرعي لحزب العمل - آنذاك ضم أعضاء عرب إلى صفوفه ، ليواصل نشاطه في المجتمع العربي عبر القوائم الملحقة أو من خلال تجنيده لزعماء تقليديين من عرب ٤٨ ليعملوا في خدمة مصالح هذا الحزب دون أن يكونوا أعضاء في صفوفه. ولم يحدث التغيير في موقف حزب العمل سوى عام ١٩٧٠ ، ففي هذا العام وافق الحزب على قبول مواطنين عرب في صفوفه ، إلا أنه وضع شرطًا لمن يتقدم لعضوية الحزب من العرب ، أن يكون من بين الذين يخدمون في أذرع أجهزة الأمن الإسرائيلي . لكنه أنه في فترة لاحقة عام ١٩٧٣ تخلى الحزب عن هذا الشرط وشرع بقبول أعضاء عرب في صفوفه دون أية شروط ، وقد كان حزب العمل بمثابة الحارس الذي فتح الباب أمام بقية الأحزاب الصهيونية لقبول التمثيل العربي فيها ([4]).

من المفيد الإشارة أنه في ظل وجود التمثيل العربي عبر القوائم الملحقة، تمكنت فقط القوائم التابعة لحزب الماباي في عبور نسبة الحسم والتمثيل في الكنيست، على الرغم من عدم نجاح قوائم حزب مابام وحزب الصهيونيين العموميين، وفي بعض الأحيان كانت تحصل قوائم الماباي على أكثر من ٥٠ % من الأصوات العربية مما يعكس مدى التأييد العربي لسياسات حزب الماباي، وتمكنت من الحصول على مقاعد في الكنيست الإسرائيلي التي وصلت عام ١٩٥٩ إلى ٦ مقاعد. وفي فترات مختلفة تم انتخاب الكثير من الأشخاص الذين كانوا تحت السيطرة المطلقة لحزب الماباي ، وأمضوا في بعض الأحيان أكثر من دورة برلمانية، وذلك في ظل تبنيهم مواقف

([1]) اسعد غانم ، و امطانس شحادة ، **الفلسطينيون فى إسرائيل ٢٠٠٤** ، فى اسعد غانم **"تحرير" تقرير مدار الاستراتيجى ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٤ : المشهد الإسرائيلى فى العام ٢٠٠٤** ، رام الله / فلسطين ، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية ، آذار ٢٠٠٥ ، صـ٢٥٢ .

([2]) **القوائم الملحقة:** هى قوائم يتم تشكيلها عشية كل جولة انتخابية فقد كان الهدف منها تجنيد دعم عرب ٤٨ فى الانتخابات بما يخدم الأحزاب الصهيونية التى استعملت هذه القوائم كأدوات للسيطرة على العرب وكوسيلة لتجنيد الدعم الانتخابى داخل الكنيست لهم فى حال عبور هذه القائمة نسبة الحسم وحصولها على ممثلين فى الكنيست وذلك نتيجة لرفض هذه الأحزاب الصهيونية فى البداية وعلى رأسها حزب الماباى فى ضم العرب كأعضاء متساويين إلى صفوفها ومن ثم قامت بتشجيع عدد من زعماء الحمائل والطائفين والاقليميين على تشكيل هذه القوائم عشية كل جولة انتخابية - كما سلف الذكر - لمزيد من التفاصيل انظر : اسعد غانم ، الأقلية الفلسطينية فى إسرائيل فى كميل منصور (تحرير) **إسرائيل : دليل عام ٢٠٠٤** ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية الطبعة الأولى ، أيار / مايو ٢٠٠٤ ، صـ٢٤٧ ، صـ٢٤٨ .

([3]) باروخ كمرلبج ، **"إسرائيليون يحاكمون دولتهم : الأبادة حرب شارون ضد الفلسطنيين"** ، فاطمة نصر(ترجمة) مجلة سطور، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، صـ١٨٩ .

([4]) أسعد غانم ، وامتناص شحادة ، **الفلسطنيون فى إسرائيل ٢٠٠٤** ، مرجع سابق ، صـ ٢٥٢ .

مشابهة لحزب المباي الحزب الأم لهذه القوائم . إلا أن ذلك الوضع قد انتهى منذ انتخابات الكنيست العاشر ١٩٨١ نتيجة سحب حزب العمل دعمه وتأييده لآخر القوائم الملحقة ، مما أدى إلى عدم قدرتها على تخطى نسبة الحسم . وتجدر الإشارة على الرغم من انتهاء ظاهرة القوائم الملحقة لكن الحزب الديموقراطي العربي الذي أسسه عبد الوهاب الدراوشة ، يمثل امتدادًا لهذه القوائم (1).

ومن ثم يتضح أن عرب ٤٨ فضلوا تبنى الخط اليساري عامة وتأييد حزب المباي على وجه الخصوص ، ووريثه حزب العمل ، خاصة وأن أعلى عدد من أعضاء الكنيسيت العرب كانوا من داخل حزب العمل بالمقارنة بأية حزب يهودي صهيوني آخر. فمنذ عام ١٩٩٢ حتى ٢٠٠٦ نجد أن حزب العمل كان إجمالي عدد ممثليه في الكنيسيت ١٢ نواب عرب مقارنة بالليكود الذي بلغ عدد نوابه من العرب خمساً، أو حزب ميرتس اليسارى الذى بلغ عدد نوابه من العرب ثلاثاً.

الجدول رقم (٧) عدد أعضاء الكنيست العرب والدروز عن الأحزاب الصهيونية منذ الكنيست الثالث عشر حتي الكنيسيت السابع عشر

أسم الحزب	الانتخابات					المجموع
	١٩٩٢	١٩٩٦	١٩٩٩	٢٠٠٣	٢٠٠٦	
حزب العمل	٣	٣	٢	٢	٢	١٢
حزب الليكود	١	-	١	٢	١	٥
حزب ميرتس	١	١	١	-	-	٣
						٢٠

المصدر : Rekhess, Elie, **Arab Politics in Israel and the 17th Knesset Election**, Tel Aviv University, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African studies, 27 March 2006, P. 6

ومدار ، "الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثون : البرنامج ، التركيبة ، والأعضاء" ، أوراق إسرائيلية ، رقم ٣٣ ، آيار ٢٠٠٦ ، صـ٦٨.

ومن ثم يوضح الجدول السابق مدى الارتباط العربي بحزب العمل ، خاصة وأن الوزيرين العربيين الوحيدين في الحكومات الإسرائيلية المتوالية منذ عام ١٩٤٩ وحتى ٢٠٠٦ كانا من حزب العمل ، صالح طريف ٢٠٠١ (2) ، وغالب مجادلة ٢٠٠٧ (3) . وعلى الرغم من هذه الراوبط بين حزب العمل وعرب ٤٨، إلا أنه بتتبع نسب تأييد المعسكر العربي لحزب العمل، سنجد انخفاضا ملحوظا ، فمنذ عام ١٩٩٦ أخذ تأييد المعسكر العربي للعمل يتناقص حيث وصلت النسبة إلى ١٦ % بالمقابل للنسبة التي حصل عليها عام ١٩٩٢ حيث حصل آنذاك على ٢٠ % . وفي عام ١٩٩٩ حصل الحزب على ٨ % ، أي قلت نسبة التأييد بنحو ٨ % من نسبة التصويت للحزب ، وفي عام ٢٠٠٣ قلت هذه النسبة بمعدل ٢ % لتصل إلى ٦ % (4) . أما في عام ٢٠٠٦ زادت النسبة لتصل إلى ١٢,٥% ، حيث فسر البعض ذلك بأسباب متعلقة بعمير بيرتس ، الزعيم السابق للحزب آنذاك كما سيتم توضيحه فيما بعد (5) ، خاصة وأن مشاركة العرب في هذه الانتخابات كانت متدنية عن أي سنة حيث وصلت النسبة إلى ٥٦,٣ % بالمقارنة بالانتخابات التي تلتها حيث كانت ٦٢ %. على سبيل المثال ، كذلك بأن نسبة تأييد عرب ٤٨ للأحزاب الصهيونية عامة قد قلت عن الانتخابات السابقة ، فبعد أن كان ٣٤ % من عرب ٤٨ يؤيدون الأحزاب الصهونية عام ٢٠٠٣

---

(1) ـــــــ ، **الأقلية الفلسطينية فى إسرائيل** ، مرجع سابق ، صـ٢٤٨ .
(2) على الرغم من أن شارون هو الذى اختاره فى حكومته ٢٠٠١ لكنه جاء من حزب العمل كوزير عملى **www.ar.wikipedia.org/wiki** ، صالح طريف ، متاح بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٣ .
(3) وزارة الخارجية الإسرائيلية ، التواصل ، www.altawasul.net ، متاح بتاريخ ٢٠٠٧/٣/٢١ .
(4) اسعد غانم ، **المهمشيون فى إسرائيل : تحدى الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٩٧ .
(5) صبحى عسيلة ، **فلسطينيو ٤٨ وانتخابات الكنيست السابعة عشر** ، فى عماد جاد (محرر) ، **انتخابات الكنيست السابعة عشر** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٦ ، صـ١٩٤ .

وصلت النسبة إلى ٢٥,٥ % عام ٢٠٠٦ (١). ويدل ذلك على عرب ٤٨ قد اتخذوا موقفا رافضًا للأحزاب الصهيونية وخاصة حزب العمل ، على الرغم من ارتفاع نسبة التأييد عام ٢٠٠٦ إلا أنه كان ذلك لسبب عارض كما سيتضح فيما بعد.

لذلك من المهم التعرض إلى أسباب رفض عرب ٤٨ لحزب العمل الإسرائيلي ولمعسكر اليسار عامة ، بل وللأحزاب الصهيونية بإسرائيل. وترى الباحثة أنه يمكن تقسيم هذه الأسباب إلى مجموعتين المجموعة الأولى تتعلق بالأسباب الخارجية عن الوسط العربي بإسرائيل ، والمجموعة الثانية فتتعلق بالأسباب الداخلية المتعلقة بالوسط العربي بإسرائيل.

أولاً : الأسباب الخارجية عن الوسط العربي

في الفترة من انتخابات ١٩٩٦ حتى انتخابات ٢٠٠٦

١- هناك اتجاه - يتزعمه د. عزمي بشارة - يرى أن سبب انخفاض مشاركة عرب ٤٨ في الانتخابات الإسرائيلية عامة (٢) ، يرجع إلى ممارسة إسرائيل ضدهم أشد صور التهميش سواء في الحياة السياسية أو المدنية (٣) ، فيرى د.عزمي بشارة أن عرب ٤٨ يتعرضون داخل إسرائيل إلى التمييز ضدهم على نمطين نمط إيجابي ونمط سلبي فالنمط السلبي يتم بمقتضاه التمييز ضدهم لأنهم ليسوا يهودًا والنمط الإيجابي يتم بمقتضاه التمييز ضدهم أيضاً لأنهم عرب ، فهم يذكرون إسرائيل بالصراع الأساسي وقضية فلسطين ، فالتمييز على النمط الأول يتعلق باللامساواة وتوزيع ميزانيات الدولة . . . . وما على شاكلة ذلك ، أما النهج التمييزى على النمط الثاني فيتبلور في إنكار هوية عرب ٤٨ ، والتناقض الموجود بين الدولة وهويتها وذاكرتهم وتواجدهم فيها وعضويتهم بالشعب الفلسطيني وارتباطهم مع العالم العربي بشكل أوسع (٤)، بمعنى آخر إن السبب في انخفاض مشاركة عرب ٤٨ هو حالة التمييز العنصري الذي يعانون منها في إسرائيل ، حيث تعاني بلدات الوسط العربي من انهيار كبير في مستوى الخدمات ، كذلك تعاني المجالس البلدية من ضعف شديد في ميزانياتها بسبب التوجهات العدائية للحكومة المركزية في إسرائيل (٥) .

وأيضًا تظهر قمة العنصرية في القرى العربية التي تُسمى «القرى غير المعترف بها» ، فهذه القرى هى قرى تم تأسيسها قبل عام ١٩٤٨ ، وبعضها تم تأسيسها بعد هذا العام ، إلا أن إسرائيل لا تعترف بها ، ومن ثم تتجاهلها عند وضعها للخطة العامة للتنمية ، وهي تفتقد للبنية الأساسية . كذلك هناك تمييز ضد عرب ٤٨ فيما يتعلق بمخصصات ميزانية الدولة عبر ما يُسمى بمناطق الأولوية التي لا تدخل فيها المناطق العربية (٦)

وإذا نظرنا إلى عدد المناصب الرفيعة فى الوزارات الإسرائيلية التى شغلها عرب ٤٨ سنجد أنه منذ تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨ لم يوجد سوى ١٢ نائب وزير عربى فى حكومات إسرائيل فى وزارات الصحة والاتصالات والزراعة والداخلية والخارجية والتعليم والثقافة وديوان رئيس الوزراء وينبغي الإشارة إلى أن التوجه إلى تعيين نواب الوزراء العرب بدأ منذ الحكومة الـ(١٥) (الكنيست السابع ١٩٧١) فقط.

---

(١) صبحي عسيلة ، المرجع نفسه ، صـ١٩٢ .

(٢) مما يؤثر بشدة على حزب العمل بصفة خاصة والأحزاب الأخرى التي قد تستند على عرب ٤٨ في التصويت لها.

(٣) طارق فهمى ، "أداء عرب إسرائيل فى الواقع العربى الراهن إلى المستقبل المنظور" ، أوراق الشرق الأوسط العدد ٣٤ ، سبتمبر ٢٠٠٦ ، صـ٦٠ .

(٤) Rabban, Mouin, **Op.cit**, P. 140.

(٥) طارق فهمى ، مرجع سابق ، صـ٦٠ .

(٦) Mouin, Rabban, **Op.cit**, P.140, P.141

الجدول رقم (٨) عدد نواب الوزراء العرب فى كل وزارة منذ تأسيس إسرائيل حتى وزارة ٢٠٠٦

عدد نواب الوزراء	اسم الوزارة
٣	الصحة
٣	الاتصالات
١	الزراعة
١	الداخلية
٢	الخارجية
١	ديوان رئيسي
١	الوزراء
١	التعليم والثقافة
١٢	

المصدر: بيانات مجمعة من الكنيست الإسرائيلى ، أعضاء الحكومة ، www.knesset.org.il متاحة بتاريخ ١١ مارس ٢٠٠٨ .

وعلى مدار إسرائيل فإن عدد الوزراء العرب هما فقط وزيران عربيان فى حكومة ٢٠٠١، وحكومة ٢٠٠٧.

الجدول رقم (٩) عدد الوزراء العرب في إسرائيل منذ بداية نشأتها

أسم الوزارة التي تولاها	أسم الحكومة ورقمها	أسم الوزير
وزير بلا حقيبة	٢٠٠١ رقم (٢٩)	صالح طريف
العلوم والثقافة والرياضة	٢٠٠٦ رقم (٣١)	غالب مجادلة

المصدر: الكنيست الإسرائيلى ، مرجع سابق .

وقد ظهر الوضع التميزي ضدهم عند تعيين الوزراء العرب، حتى أن أول وزير تم تعيينه من طائفة الدروز الذين لا يمثلون سوى ١٠ % من إجمالى عرب ٤٨ ([1]) ، وذلك لكون الطائفة الدرزية هى الطائفة العربية الوحيدة التي يمكن لأبنائها أن يلتحقوا بالجيش الإسرائيلي ، فقد كان صالح طريف ضابطاً بقوات الاحتياط إلى أن وصل لرتبة عقيد قوات الاحتياط ، وتولى مناصب عديدة ذات طابع أمني من أبرزها رئاسة لجنة الداخلية ، وعين نائبًا لوزير الداخلية ([2]) ، مما يوضح أن اختيار الوزير العربي من طائفة الدروز ليس مصادفة ، فهو شرط ضمني وضعه الإسرائيليون حتى وإن كان حزب العمل هو الذى طبقه وهو شرط مماثل للشرط الذي وضعه الحزب ذاته في بداية فتح باب العضوية أمام عرب ٤٨ ، شرط أن يكون من الذين يخدمون في أجهزة الأمن الإسرائيلي ، كما سلف الذكر ، ومن ثم رفض عرب ٤٨ ذلك رفضا ضمنيا تجسد فى انخفاض مستوى مشاركتهم في الانتخابات تعبيرًا عن ذلك ، هذا بالإضافة إلى عدم ثقة تاريخية لدى عرب ٤٨ في قدره أصواتهم على التأثير ، فعدم مشاركتهم يعبر عن الإحساس بالتهميش ([3]). فجاء انخفاض مستوى المشاركة كصورة من صور معاقبة النظام السياسي الذي يهمشهم.

([1]) رجب الباسل ، **"الأحزاب العربية بين الآمال المعقودة والقيود المفروضة"** ، القدس ، مارس ١٩٩٩ ، العدد الثالث صـ٦٧ .

([2]) **موقع قناة الجزيرة العربية ،** طرف يستقيل من الحكومة الإسرائيلية بعد اتهمه بالفساد، www.algazeera.net، متاح بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٢٣ .

([3]) أسعد غانم ، **الأقلية الفلسطينية فى إسرائيل ،** مرجع سابق ، صـ٢٧٥ .

الجدول رقم (١٠) نسبة مشاركة عرب ٤٨ في الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٤٩ حتى ٢٠٠٦

عام الانتخابات	نسبة تصويت عرب ٤٨ %	الفارق %
١٩٤٩	٦٩,٣	-----
١٩٥١	٨٥,٥	١٦,٢
١٩٥٣	٩١	٥,٥
١٩٥٩	٨٨,٩	٢,١-
١٩٦١	٨٥,٥	٣,٤-
١٩٧٣	٨٠	٥,٥-
١٩٧٧	٧٥	٥-
١٩٨١	٦٩,٧	٥,٣-
١٩٨٤	٧٣,٧	٤
١٩٨٨	٧٣,٩	٠,٢
١٩٩٢	٦٩,٧	٤,٢-
١٩٩٦	٧٧	٧,٣ +
١٩٩٩	٧٥	٢ -
٢٠٠٣	٦٢	١٣-
٢٠٠٦	٥٦,٣	٥,٧ -

المصدر: Rekhess, Elie **Op.cit,** P..2

صبحى عسيلة ، "**فلسطينو ٤٨ وانتخابات الكنيست السابعة عشر**" ، مرجع سابق، صـ١٩٠ .

يتضح من الجدول السابق أن معدل مشاركة عرب ٤٨ في الانتخابات البرلمانية متناقص بداية من عام ١٩٩٩ ، لأن قبل هذا العام كان هناك تناقص، ولكن سرعان ما تزداد نسبة مشاركتهم مرة أخرة إلا أنه منذ هذا العام وهى في تناقص ، وهو آخذ في الهبوط حتى وصل إلى أدناه عام ٢٠٠٦. فالأول مرة بتاريخ إسرائيل ينخفض معدل مشاركة عرب ٤٨ إلى هذا الحد ، فقبل عام ١٩٩٦ كان أقل نسبة مشاركة لعرب ٤٨ ٦٩,٣% (عام ١٩٤٨)، وأقصى هبوط في نسبة مشاركة القطاع العربي كان -٥,٥% (١٩٧٣). إلا أنه منذ عام ١٩٩٩ أخذ معدل المشاركة في الهبوط ليصل إلى ٥٦,٣٥ (عام ٢٠٠٦)، وكان أقصى هبوط في نسبة مشاركتهم -١٣% (عام ٢٠٠٣). مما يعكس عزوف جزء كبير منهم عن المشاركة (١) ، بخاصة في ظل زيادة القوانين العنصرية الواضحة التي سنّها الكنيست الإسرائيلي ، وعلى وجه الخصوص عام ٢٠٠٥ ، حيث تمت الموافقة على العديد من القوانين العنصرية (٢) . مما أعطى انطباعًا لدي عرب ٤٨ أنه لا فائدة من البقاء في الكنيست لأن البقاء فيه يضفى الشرعية على سن مثل هذه القوانين (٣).

وينعكس ذلك في تصريح الشيخ كمال الخطيب ، نائب رئيس الحركة الإسلامية ، الجناح الشمالي حيث ذكر "أن نحن في الحركة (الجناح الشمالي) لن نكون باقة الورد التي تزين الوجه القبيح للديموقراطية الإسرائيلية . . ." (٤) .

---

(1) Rekhess, Elie, **Op.cit,** p.2

(2) لمزيد من التفاصيل أنظر :أسعد غانم وأمطانس شحاتة ، **الفلسطينيون فى إسرائيل** ، مرجع سابق ، صـ٢١٨.

(3) ومن أبرز الأمثلة على هذه القوانين أقرار الكنيست في ١١ يوليو ٢٠٠٥ قانون تخليد ذكري رحبعام زئيفي الداعي لترحيل المواطنين العرب من إسرائيل وتدريس هذه الدعوى في المدارس ضمن المناهج الدراسية بل وفرضها على المدرس العربية أيضا وأن تقدم وزارة التربية والتعليم منح دراسية لدراسة آرث غاندي (رحبعام زئيفي) وأن تقام مؤسسة لتخليد أرثه. لمزيد من التفاصيل انظر: مسعود احمد أغبارية ، "**الانتخابات الإسرائيلية العامة ، آذار ٢٠٠٦ : التطورات والنتائج والأبعاد**" ، قضايا إسرائيلية ، ٢٠٠٦ ، العدد ٢٢ ، صـ١٨و أسعد غانم وأمطانس شحاتة ، **الفلسطينيون فى إسرائيل** ، مرجع سابق ، صـ٢١٧.

(4) مسعود احمد أغبارية ، "**الانتخابات الإسرائيلية العامة ، آذار ٢٠٠٦ : التطورات والنتائج والأبعاد** ، مرجع سابق ، صـ١٧ .

٢- كذلك هناك اتجاه - يأتي على رأسه أسعد غانم - يرى أن سبب هذا العزوف هو «فتور» الدعاية الانتخابية للأحزاب السياسية ، خاصة حزب العمل موضوع الدراسة. فهو يعاني من أزمة أيديولوجية وأزمة قيادة ، إلا أن هذه المشكلة لا تخص حزب العمل وحده وإنما هي صفة عامة اتسمت بها أغلب الأحزاب السياسية بإسرائيل ، إن لم تكن جميعها ، فهناك تشابه في أطروحاتها الأيديولوجية العملية ، فلم يعد الناخبون الإسرائيليون يجدون في الدعاية استجابة لطموحاتهم ، وعليه قد يفضلون الامتناع عن التصويت.

في انتخابات ١٩٩٩ جمع باراك بين الوعود الزائفة والفشل في حشد عرب ٤٨ لتأييد الحزب ذاته وليس مرشح الحزب (باراك) ؛ ففي انتخابات ١٩٩٩ لم تقم الدعاية الانتخابية التي تبناها الحزب آنذاك على تشجيع عرب ٤٨ للتصويت لقائمته. وإنما قامت واستندت على دعوة العرب للتصويت إلى مرشح الحزب لرئاسة الحكومة ، وذلك أدى إلى إهمال قطاع واسع متميز بخصوصيته وبارتباطه بالحزب. ومن ثم فشلت هذه الدعاية في استقطاب هذا القطاع من ناخبي عرب ٤٨ فلم يصوتوا للحزب، وذلك بسبب عدم توجه أحدهم لفحص رغبتهم في التصويت (1). حتى أن القطاع الذي انتخب باراك رئيساً للحكومة آنذاك ، فقده حزب العمل في انتخابات ٢٠٠١ على رئاسة الوزراء وانتخابات ٢٠٠٣ ، وذلك بسبب زيف الوعود البراقة التي قدمها باراك في حملته الانتخابية في انتخابات عام ١٩٩٩ ، حيث تمحور برنامجه الحزبي على تقديم عدة تصورات أعلن فيها أن عرب ٤٨ شركاء في عملية التنمية . ووعدهم بوعود عدة مثل تقديم عدد من الخدمات والحقوق ، منها المساواة بين جميع المواطنين داخل إسرائيل. إلا أن ما فعله باراك بعد فوزه في الانتخابات أدى لزرع بذرة خيبة الأمل التي يستشعرها عرب ٤٨ حتى الآن ، حيث عزف باراك عن اختيار وزير من أصل عربي في حكومته ، وتجاهل قادة الأحزاب العربية عند تشكيل الحكومة (2). ومن ثم شعر عرب ٤٨ بوجود تمييز عنصري واضطهاد عرقي ضدهم يمارسه حزب العمل بقيادة باراك ، على الرغم مما قدموه له من تأييد في الانتخابات الوزارية ، ومن ثم أرادوا ألا يكونوا مخزونًا إستراتيجيًا لحزب العمل يستخدمه وقتما يشاء .

٣- أيضاً هناك من يفسر هذا الانخفاض مثل باروخ كمرلينج بأنه نتيجة للسياسات اليمينية المتطرفة للحكومات الإسرائيلية المتعاقبة بداية من حكومة بيريز حتى حكومة أولمرت. فقد مارست هذه الحكومات حتى الحكومات اليسارية منها أشد أعمال العنف بحق الفلسطينيين وعرب ٤٨ ، حيث تبنت هذه الحكومات سياسات يمينية متطرفة تمتاز بدرجة عالية من العنف وسفك الدماء ، فقد قام شيمون بيريز "١٩٩٥-١٩٩٦" بشن حرب على لبنان دون سبب وجيه وأصدر قرار بقتل القيادات في فلسطين وعلى رأسهم يحيى عياش - كما سبق الذكر - وأحكم الحصار على المناطق الفلسطينية، وتوسع في أعمال القمع الجماعي وهدم المنازل. وارتكب كل هذه الجرائم على الرغم من كونه زعيمًا يساريًا لحزب العمل (3) . وبعد بيريز خلفه نتنياهو "١٩٩٦- ١٩٩٩" وما ارتكبه من أعمال عنف ووحشية في حق الفلسطينيين ، مما دفع قطاعاً مهماً من عرب ٤٨ لتأييد باراك في انتخابات ١٩٩٩ رغبة منهم في إسقاط نتنياهو في الانتخابات ، إلا أن باراك جاء بأعمال تخريبية واسعة النطاق ، حيث وصلت سياسات باراك إلى مقتل ١٣ شهيدا من عرب ٤٨ وإصابة عشرات آخرين، وذلك بعد خروج شباب من عرب ٤٨ في مظاهرات احتجاجًا على أعمال القمع الوحشية التي تمارسها قوات الاحتلال ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع (4). هذا بالإضافة إلى العمليات التصعيدية التي بدأت بإعطاء شارون تصريحاً بزيارة المسجد الأقصى في ٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ ،

---

(1) أسعد غانم ، **الأقلية الفلسطينية في إسرائيل** ، مرجع سابق ، صـ٢٧٥ ، صـ٢٧٦ .

(2) أيمن عبد الوهاب ، الصوت العربي في الانتخابات الإسرائيلية بين الوعي بالذات والوعي القومي ، في عماد جاد (تحرير) ، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩ : الهوية ، الأمن ، الاقتصاد ، التسوية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩ ، صـ١٢١ .

(3) باروخ كمرلينج ، مرجع سابق ، صـ١٣٩ ، صـ١٤٠ .

(4) Rabban, Mouin, Op.cit, p.149.

مما أدى إلى إثارة المصليين، وأرتكاب مذبحة خلال هذه الزيارة ضد الفلسطينين، وأسفر عن أندلاع الانتفاضة الفلسطينية. والتي استكملها باراك بمحاولة الاغتيال التي تعرض لها د. عزمي بشارة ، دون تدخل القوات الإسرائيلية التي كانت قريبة من موقع الحادث. ومن ثم بدا باراك شبيهاً بشارون، لا يوجد فارق بينهما . ثم جاء شارون وما ارتكبه من أعمال وحشية ضد المدنيين العزل في فلسطين وخلفه أولمرت رائد حرب لبنان.

كذلك أرتكب أولمرت مجزرة شفا عمرو٢٠٠٥، وتفجير كنيسة القيامة عام ٢٠٠٦ ، ثم الاعتداء على كنيسة البشارة في الناصرة ٢٠٠٦ ، وتحول المسجد الأحمر في صفد إلى مقر انتخابي لحزب كاديما. كذلك حدثت انتهاكات بكنيسة البصة ، وعلى الرغم من كل هذه الانتهاكات قابلتها ردود فعل مستفزة للقادة الإسرائيليين ، فرد موشيه كتساف ، رئيس إسرائيل السابق ، عقب الاعتداء على المقدسات المسيحية وتظاهر العديد من عرب ٤٨ (المسلمين والمسيحين) احتجاجًا على هذه الانتهاكات، قائلاً : "إن المسلمين يتدخلون فيما لا يعنيهم". ولم يكن كتساف وحده هو من استهزأ بعرب ٤٨، وإنما أستخف أولمرت أيضًا - عندما كان رئيس الحكومة بالوكالة آذار ٢٠٠٥ - فذكر "إن جمهور المسلمين لا يمتاز بالتسامح تجاه المسيحيين وقاداتهم فإنه من المثير للسخرية أن يقود هذا الجمهور الاحتجاجات التي نجمت عن عمل قام به زوج غريب الأطوار". ومن ثم استثارت هذه الانتهاكات والردود المستفزة عرب ٤٨ وشعروا بالإهمال واللامبالاة ، فكان رد فعلهم إن قلت مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٦ لتصل لأول مرة في تاريخ إسرائيل إلى ٥٦,٣ % ([1]) .

لذلك رأى الناخب العربي ضرورة معاقبة حزب العمل عبر التصويت الرافض، أو من خلال البطاقات البيضاء أو عبر مقاطعة الانتخابات ([2]) ، وذلك في انتخابات ١٩٩٦ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٣ ، ونتيجة لإحساسهم بالغربة وضرب مكانتهم المدنية وشعورهم بالهامشية وفقدانهم لمعنى المواطنة الفعالة وشعورهم بصفة عامة بعدم جدوى المشاركة المدنية ([3]) .

ويرتبط بهذا الاتجاه ، فريق يرى أنه نتيجة لازدياد دور معسكر اليمين في المجتمع الإسرائيلي، انخفض إيمان عرب ٤٨ بإمكانية تأثيرهم على السياسة في إسرائيل ، فهم شعروا بانخفاض قدرتهم على أن يشكلوا كتلة انتخابية صانعة في مواجهة هذا التيار اليميني ([4]). فبعد انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠ ، زاد الحديث في الأوساط اليمينية واليمينية المتطرفة وبين بعض الأوساط المحسوبة على اليسار الصهيوني عن الخطر الديموغرافي الذي يشكله عرب ٤٨ على طابع الدولة الإسرائيلية. وصدرت وثيقة هرتسليا لتقترح فكرة الترانسفير لعرب ٤٨ ، وفي مارس ٢٠٠٢ أعلن الوزير العمالي افرايم سنيه عن إعداد برنامج خاص يعمل على إيجاد حل دائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، يقوم على أساس الفصل عبر التبادل السكاني بين إسرائيل والكيان الفلسطيني ، يسفر عن ضم تجمعات استيطانية يهودية كبرى في الضفة الغربية إلى مناطق سيادة إسرائيل، وضم مناطق عربية متاخمة للخط الأخضر. وفي استطلاع رأي أجراه مركز يافا للأبحاث الإستراتيجية ، بجامعة تل أبيب ، ظهر فيه ارتفاع نسبة التأييد في أوساط اليهود الإسرائيليين لحل للصراع يعتمد على تطبيق الترانفسير ضد عرب ٤٨ ، فأعلن ٤٦ % تأييدهم للترانسفير ضد الفلسطينيين في الضفة والقطاع ، بينما أيد ٣١ % تطبيقه أيضًا ضد المواطنين العرب فى إسرائيل([5]).

وقد روج الوزير المستقيل بيني ألون زعيم حزب موليدت لفكرة الترانسفير عبر برنامجه السياسي الذي يدعو إلى طرد الفلسطينيين من الضفة والقطاع في حالة عدم قبولهم لتسوية

([1]) مسعود احمد اغبارية ، مرجع سابق ، صـ١٩ ، صـ١٢ .

([2]) ايمن عبدالوهاب ، فلسطينيو ١٩٤٨ بين أزمتي الهوية والمواطنة، فى عماد جاد (تحرير) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ١٧٥ .

([3]) اسعد غانم ، **الأقلية الفلسطينية فى إسرائيل** ، مرجع سابق ، صـ٢٧٦ .

([4]) ـــــــ ، **المهمشون فى إسرائيل : تحدى الهيمنة الأشكنازية** ، صـ٨٩ .

([5]) التجمع الوطنى الديموقراطى ، **الانتخابات فى إسرائيل وعرب ٤٨** ، متاح على شبكة المعلومات الدولية فى www.hlol.net ، بتاريخ ٢٠٠٨/٣/٣١ .

الصراع، بل نادي ليبرمان بترانسفير لعرب إسرائيل الذين يرفضون أداء الخدمة العسكرية (1) وفي استطلاع أجرته جريدة معاريف ، أعرب ٦٠ % من المبعوثين اليهود أنهم يريدون ترحيل كل عرب إسرائيل إلى خارج إسرائيل ، وفي استطلاع آخر أجرته أيضًا معاريف في ٢٠٠٢/٨/٣٠ ذكر ٧٢% من اليهود أنهم يرون أن عرب ٤٨ هم خطر على أمن إسرائيل ، وزاد التوجه اليميني في إسرائيل تجاه عرب ٤٨ حيث تم الطعن في شرعية تصويت أعضاء الكنيست من عرب ٤٨ ، ففي عام ٢٠٠٥ قامت بعض الأحزاب الصهيونية بالمطالبة بمنع مشاركة أعضاء الكنيست العرب في التصويت على مشاريع قوانين "مصيرية للشعب اليهودي" أو تلك التي تؤثر على مستقبل دولة إسرائيل (2) . ومن ثم حدث هبوط ملموس في استعداد عرب ٤٨ للانخراط بشكل فعال في الحياة السياسية في إسرائيل عامة ، والمشاركة في الانتخابات البرلمانية الإسرائيلية على وجه الخصوص.

٤- وهناك اتجاه - يتزعمه مسعود إغبارية- يرى أن انخفاض نسبة التأييد ترجع إلى الطعن في شرعية الدولة والمؤسسة احتجاجًا على السياسات الإسرائيلية تجاه المواطن العربي أو الشعب الفلسطيني . فرأى أنصار هذا الاتجاه أن عرب ٤٨ لا يريدون أن تتم هذه الانتهاكات في ظل مشاركتهم في الحياة السياسية، مما يعطي إسرائيل طابعا ديموقراطيا ، ومن ثم هم لا يرغبون في ذلك (3) .

٥- أيضًا ويؤيد بعض الأكاديميين من عرب ٤٨ قضية مقاطعة الانتخابات بين وسط عرب ٤٨ ، بل ويفسرون حدوث بعض الزيادة في نسب مشاركتهم في الانتخابات البرلمانية من وقت لآخر بوضع أصوات بكميات كبيرة في الصناديق باللحظات الأخيرة ، بعد الاتفاق على هذا من قبل الأحزاب المشاركة ومندوبيها المتواجدين ، بل ويصلوا إلى أن هذا الأمر بدأ منذ بداية انغماس عرب ٤٨ في الحياة السياسية، واستمر حتى عند أخذ الاحتياطات المناهضة لذلك الانغماس في الثمانيات والتسعينات. ومن ثم كان ذلك - وفقا لهذا الاتجاه - السبب الرئيس في هبوط نسبة المشاركة والتأييد، حيث تقوم بعض من الأحزاب بالتوجه إلى الصناديق في ساعات متأخرة وقت انتهاء التصويت بوقت محدد داخل المدن العربية ، ويطلبون أن يعبئوا الصناديق بأوراق أحزابهم وممثلي الأحزاب المتواجدة (4) ، إلا أن هذا الاتجاه يمس نزاهة الانتخابات ويطعن فيها ، كذلك يطعن فى مشاركة عرب ٤٨ ووعيهم السياسي .

ومن ثم عملت هذه الأسباب على تقلص رغبة عرب ٤٨ في الانغماس بالحياة السياسية في إسرائيل ، إلا أنه ليست هذه الأسباب وحدها هي التى تعوق مشاركة عرب ٤٨ فى الحياة السياسية بإسرائيل ، وإنما هناك أسباب أخرى داخلية تتعلق بالوسط العربي فى إسرائيل.

ثانيا: الأسباب الداخلية في الوسط العربي

١. هناك اتجاه يرى أنه نتيجة لشعور عرب ٤٨ بالظلم والتفرقة ضدهم ، يلجأ البعض منهم عوضًا عن هذا إصرارًا منهم للحصول على حقوقهم الأساسية ، إلى تنظيم مهرجانات شعبية تتظاهر الحركات فيها بقدرتها على تجميع الناس وتعبئتهم بالشعارات، ويتم فيها جمع التبرعات التي غالبا ما تساعد النشاطات التي تقوم بها الحركة مثل "مهرجانات الأقصى في خطر" التي تنظمها الحركة الإسلامية ، الجناح الشمالي ، فهذا الفريق يلجأ إلى تلك النشاطات عوضًا عن الانغماس في الانتخابات ومشاركته فيها (5) .

---

(1) ــــــــ المرجع نفسه.
(2) اسعد غانم وامطانس شحاته ، **الفلسطينيون فى إسرائيل** ، فى اسعد غانم (تحرير) ، تقرير مدار الاستراتيجى ٢٠٠٤ ـ ٢٠٠٥ : مشهد الإسرائيلى فى العام ٢٠٠٤ ، رام الله/ فلسطين ، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية ٢٠٠٥ ، صـ٢١٨ .
(3) مسعود احمد اغبارية ، مرجع سابق ، صـ١٧ .
(4) ــــــ المرجع نفسه ، صـ١٦ .
(5) ــــــ ، المرجع نفسه ، صـ١٨ .

٢. ويرى آخرون أن سبب انخفاض نسبة قوة العرب الانتخابية هو التركيب العمري لهم، بسبب زيادة نسبة الأطفال ما دون الثامنة عشر. مما يعني أن نسبة قوتهم الانتخابية ستزيد مستقبلاً ولكنها منخفضة في الوقت الحاضر.

٣. قد كان لتغير النظام الانتخابي ، من فصل انتخابات رئيس الوزراء عن انتخابات الكنيست إلى إعادة دمجهما معا ليصبح رئيس الحكومة هو رئيس الحزب الفائز بأكبر عدد مقاعد فى الكنيست ، عظيم الأثر على حزب العمل ففقد الحزب تأييد قطاع عريض من عرب ٤٨ ، فقد كانوا يصوتون لمرشح حزب العمل مع ترجيح كافة أحزابهم العربية فى ذات الوقت. خاصة وأنه لم يكن من الممكن أن يصعد مرشح من تلك الأحزاب إلى رئاسة الوزراء، لكن مع تغير الوضع وفى ظل التوجه المناهض لهم من قبل بعض نخبة حزب العمل أصبحوا يفضلون التوجه بصورة كبيرة ناحية الأحزاب العربية أكثر من توجههم نحو حزب العمل ذاته . فهو فقد الأصوات التى كانت تتجه إلى مرشحه لرئاسة الوزراء ، كما حدث فى انتخابات ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ مقابل انتخابات ١٩٩٦ و١٩٩٩ و٢٠٠١ [1].

٤. يفسر البعض تعدد الأحزاب العربية بصعوبة الحديث عن جبهة عربية موحدة داخل إسرائيل ، فيعيش عرب ٤٨ متقاسمين بين أربع هويات ؛ (الإسرائيلية) ، الفلسطينية ، العربية ، الإسلامية.

فهذه الهويات غير منفصلة عن بعضها البعض ، فالدائرة الأولى للهوية هى الهوية الإسرائيلية التى دخل فيها عرب ٤٨ لكونهم اقتطعوا من العالم العربى، وشعروا أنهم ليس أمامهم سوى التكيف فى داخل البيئة الإسرائيلية . أما الدائرة الثانية فهى الدائرة الفلسطينية ، فبعد عام ١٩٦٧ أصبح عرب ١٩٤٨ جزءاً من إسرائيل حيث تم إلغاء الخط الأخضر، إلا أنهم شعروا فى الوقت ذاته بكونهم جزءاً من كيان سياسي أكبر مع الفلسطينيين الآخرين، وهم لا يشعرون بفارق بينهم وبين هؤلاء الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة.

أما الدائرة الثالثة هى الهوية العربية، فعرب ١٩٤٨ لديهم شعور بالانتماء إلى العالم العربى، فهم جزء منه فعندما يكون العرب فى حالة حرب مع إسرائيل ولا توجد أية بارقة أمل للسلام بين العرب وإسرائيل، فمن الطبيعى أن يكون عرب ٤٨ مع الصف العربى بقلوبهم .

أما الدائرة الرابعة ، فهى الدائرة الإسلامية ، فزيادة الانتماء الإسلامى لدى عرب ٤٨ تمثل على سبيل المثال فى زيادة عدد المساجد ، وكذلك زيادة عدد الشباب الذين يطلقون لحيتهم فى إسرائيل.

كذلك يوجد من بين عرب ٤٨ حوالى ١٠٠,٠٠٠ مسيحى أصبحوا الآن أكثر تطرفا فى عداء إسرائيل [2].

ومن ثم يتضح أن عرب ٤٨ يعانون من انقسام الصف العربى ، فهناك من يتمسك بأهمية الهوية الفلسطينية لعرب ٤٨، فينظرون إليها على أنها أمر ثابت وأصيل ، ويتداخل فى هذا الاتجاه الدوائر الثلاث المتقاربة للهوية السالف ذكرها ، الفلسطينية ، العربية ، الإسلامية . أما الجبهة الثانية هم من يشعرون بالأسرلة وتأييد الطابع اليهودى [3]، للدولة وعلى رأس هذا الاتجاه أيوب قرّا ومجلى وهبه حيث رفضا أثناء عضويتهم فى الكنيست ٢٠٠٣ (السادس عشر) أن يعرفا نفسيهما بأنهما عرب، بل فضلا تعريف نفسهما بأنهما إسرائيليان مما خلق أزمة هوية . ومن ثم

---

[1] مقابلة مع د. إيمان حمدى : رئيس تحرير مجلة القاهرة للعلوم الاجتماعية ، ٢٠٠٨/٦/١٦ .

[2] Israeli, Rafi **"The Arabs in Israel: Asurging New Identity"**, Jerusalem letter of lasting Interest Jerusalem Center for Public Affairs, 1Jan 1989, www.jcpa.org. gif, accessed on 04/04/2008

[3] أسعد غانم ، امطانس شحادة ، **الفلسطينيون فى إسرائيل ٢٠٠٤** ، مرجع سابق ، صـ٢٥٢ .

أنقسم الصوت العربى داخل إسرائيل، ولذلك لم يستطع عرب ٤٨ تأييد حزب أو كتله محددة بعينها([1]).

إن انقسام الصوت العربى فى إسرائيل يتجسد بصورة أشد عند الحديث عن التيارات السياسية العقائدية لهم ، فهم لا ينتمون إلى تيار واحد بعينه حيث ينتمون إلى أربعة تيارات ؛ التيار العربى الإسرائيلى الذي يدعو إلى التقارب مع الأحزاب اليهودية والاندماج فيها، أو بالائتلاف الحكومى معها. ويتمسك هذا الاتجاه بالمركب الفلسطينى فى هويته دون أن يتطلب ذلك إدخال تعديلات على هويته الإسرائيلية ، فهو يندمج فى النظام القائم، ولا يطلب إدخال تعديلات جوهرية عليه . ويميل أغلب هذا التيار إلى معسكر اليسار خاصة حزب العمل كما سبق الذكر. أما التيار الثانى فهو التيار الشيوعى ، الذى يستمد أفكاره من الأيدلوجية الشيوعية الماركسية ويطمح إلى تنظيم صفوفه على قاعدة ثنائية القومية ، ويدعم إدخال تعديلات جوهرية على النظام القائم، ويهدف إلى تحويل إسرائيل إلى دولة علمانية ديمقراطية . ويتجسد هذا التيار فى الحزب الشيوعى ، والتيار الثالث هو التيار القومى الوطنى الذى يستمد مبادئه من مبادئ الحركة القومية العربية عامة ، ويقوم على أساس قومى عربى تتدرج مواقفه من عدم الاعتراف إلى الاعتراف الذى ترافقه المطالبة بتحقيق الحكم الذاتى للعرب فى إسرائيل كأساس لنظام ثنائى القومية فى الدولة، ويمثله الجبهة العربية الشعبية وحركة الأرض ، حركة أبناء البلد ، والحركة التقدمية والتجمع الوطنى الديمقراطى وحركة الثلاثين من آذار . أما التيار الرابع فهو التيار الإسلامى الذى يرتكز على مبادئ وقيم الدين الإسلامى. يراعى التيار الواقع الذى تكوّن داخل الدولة ويشدد على المركب الدينى الإسلامى فى هوية الفلسطينيين فى إسرائيل ([2]) . ومن ثم يتضح عدم وجود توجه سياسى موحد لعرب ٤٨ داخل إسرائيل مما يضعف من الصف العربى فى إسرائيل ، إلا انه مع الانتخابات البرلمانية للكنيست السابع عشر ٢٠٠٦ تمكنت الأحزاب العربية فى التوحد فى ثلاث أقطاب أساسية لكل واحد منهم مواصفات مشتركة، ألا وهى قطب التجمع الوطنى والجبهة الديمقراطية، وقطب القائمة العربية الموحدة التى ضمت الحزب العربى الديمقراطى، والحركة الإسلامية الجناح الجنوبى والقائمة العربية للتغيير .

ومن ثم تمكنت هذه الأحزاب العربية من زيادة نسبة تمثيلها فى الكنيست، حيث وصل عدد النواب العرب لأول مرة إلى ١٣ عضوا على الرغم من رفع نسبة الحسم إلى ٢ % . إلا انه حدث توحد فى الصف العربى فزاد التوجه الجدى لدى قادة الأحزاب العربية متناسين الخلافات التى بينهم لتوحيد صفوفهم . كذلك حدثت زيادة بقوة العرب فى إسرائيل، مما أعطى الأحزاب العربية دفعة وديناميكية جديدة . ومن ثم يقودنا هذا الاتجاه إلى الحديث عن ظهور الأحزاب العربية وما تبعه من تحول فى الصف العربى إلى تأييد هذه الأحزاب حيث تولدت قناعة لدى عرب ٤٨، أن لممثليهم المنتخبين أهمية فى حياتهم اليومية، وذلك خاصة بعد انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠ ، فساد الشعور بأن الأحزاب العربية هى الأكثر قدرة على تحقيق أهداف الجماهير العربية. فأغلب أعضاء الكنيست العرب يمثلون أحزاباً عربية يستقى أعضاؤها وممثلوها الشرعية من الصوت العربى بالأساس ([3]) .

([1]) ايمن عبدالوهاب ، عرب ٤٨ بين أزمة الهوية والمواطنة ، فى عماد جاد (تحرير) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة للعبرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ١٨٩ .

([2]) اسعد غانم ، الأقلية الفلسطينية فى إسرائيل ، فى كميل منصور(تحرير) ، **مرجع سابق** ، صـ٢٤١ ، صـ ٢٤٥، صـ٢٥٢ ، صـ٢٥٨ ، صـ٢٦٩ .

([3]) مسعود احمد اغبارية ، **مرجع سابق** ، صـ١٣ .

الجدول رقم (١١) عدد أعضاء الكنيست العرب من الأحزاب العربية والصهيونية

السنة الانتخابية	عدد أعضاء الأحزاب العربية	الأحزاب الصهيونية - (العمل - الليكود - ميرتس- الحزب الشيوعي الإسرائيلي)
١٩٤٩	----	٣
١٩٥١	-----	٨
١٩٥٥	----	٩
١٩٦٥	----	٧
١٩٦٩	----	٧
١٩٧٣	---	٧
١٩٧٧	---	٧
١٩٨١	---	٥
١٩٨٤	---	٧
١٩٨٨	١	٨
١٩٩٢	٤	٥
١٩٩٦	٨	٤
١٩٩٩	٩	٤
٢٠٠٣	٨	٤
٢٠٠٦	١٢+١ ([1])	٣

المصدر: Rekhess, Elie, Op.cit, p.6

رجب الباسل، "الأحزاب العربية بين الآمال المعقودة والقيود المفروضة"، القدس، مارس ١٩٩٩، العدد الثالث، صـ٧١.

مسعود اغبارية ، مرجع سابق ، صـ١٣ .

من هنا يتضح زيادة عدد أعضاء الكنيست العرب من داخل الأحزاب العربية ، هذا بالإضافة إلى زيادة نسبة تأييد الأحزاب العربية من جانب الوسط العربي مقابل انخفاض نسبة تأييد الوسط العربي للأحزاب الصهيونية.

الجدول رقم (١٢) عدد النواب العرب في الكنيست ونسب تأييدهم للأحزاب الصهيونية والعربية

السنة الانتخابية	نسبة تأييد الوسط العربى للأحزاب العربية	نسبة تأييد الوسط العربى للأحزاب الصهيونية
١٩٩٢	٣٨,٤	٦١,٦
١٩٩٦	٦٢,٤	٣٧,٦
١٩٩٩	٦٨,٦٤	٣١,٣٦
٢٠٠٣	٦٤	٣٦
٢٠٠٦	٧٠,٥	٣٠,٥

المصدر: Rekhess, Elie, Op.cit, P.3

صبحي عسيله ، مرجع سابق ، صـ١٩٤

([1]) ١٢ عضو عربى + واحد يهودى ممثل عن الجبهة (دوف حنين) ، حصل على مقعدة بالأساس بأصوات عربية ، لمزيد من التفاصيل ، انظر مسعود أحمد اغبارية ، مرجع سابق ، صـ١٣ .

ومن الجدير بالذكر أن سبب تأسيس الأحزاب العربية خاصة حزب التجمع الوطنى الديمقراطى كان نتيجة خوف مؤسسى الأحزاب القومية العربية على الهوية القومية، فهم شعروا أن هوية عرب ٤٨ داخل إسرائيل أصبحت أكثر ضعفاً، وذكرعزمى بشارة أنه بعد اتفاقية أوسلو وحرب الخليج الثانية كان هناك انطباع حول ازدياد حالة عدم اللاتكامل التى يشعر بها عرب ٤٨ داخل إسرائيل. وقد كانت هناك حركة ملحوظة فى التوجه العربى ناحية حزب العمل خلال فترة اسحق رابين وشيمون بيريز (١٩٩٢- ١٩٩٦)، مما مثل خطرا على الهوية العربية، وذلك فى ظل ضعف بل غياب قواعد الحماية للهوية القومية. ومن ثم كان تكوين الأحزاب العربية هو الملجأ ضد هذا الخطر الذى يهدد الهوية العربية داخل إسرائيل ([1]).

ومن الجدير بالذكر انه كان للانتفاضة دور بالغ فى التأثير على نمو هذا التيار وازدهاره وزيادة قوته حيث ولدت توجهاً قوميا وثقافيا لدى عرب ٤٨ عن إسرائيل. ومن ثم فلم يستطيعوا العيش فى ظل الأيدلوجية الإسرائيلية المستندة على الصهيونية، وخاصة فى ظل تنامى تيارات أخرى كتيار الصهيونية الجديدة، وتيار ما بعد الصهيونية وعودة قوة الصهاينة التصحيحيين. ومن ثم رفضوا العيش مندمجين فى الحياة السياسية الإسرائيلية، وفضلوا العزلة ومقاطعة الانتخابات على وجه الخصوص مفضلينها عن الاندماج ([2]).

٣. كذلك هناك اتجاه يرى أن سبب هذه المقاطعة العربية للانتخابات البرلمانية هو تطلع المواطنين العرب قبل كل انتخابات برلمانية إلى تشكيل قائمة عربية موحدة، تجسد عملياً طاقتهم الانتخابية، وبسبب عدم تحقق هذه الرغبة آثروا الامتناع عن التصويت ([3]).

ومن ثم قامت هذه العوامل سالفة الذكر بالعمل على زيادة التوجه الرافض لعرب ٤٨، ليس الرافض لتأييد حزب العمل فقط، وإنما الرافض للانغماس فى الحياة السياسية ككل بإسرائيل. إلا أنه هناك بعض المؤشرات التى يمكن من خلالها استشراف مستقبل هذا التوجه الرافض لعرب ٤٨ داخل إسرائيل.

فهناك اتجاهان؛ اتجاه مؤيد لاستمرار الموقف الرافض لعرب ٤٨ داخل إسرائيل، واتجاه يرى أن هناك مؤشرات جديدة طرأت أدت إلى تغير رؤية عرب ٤٨ بالمشاركة السياسية وبحزب العمل.

فالاتجاه المؤيد يرى أن انتخابات ٢٠٠٦ على الرغم من انخفاض نسبة مشاركة عرب ٤٨ فى المشاركة السياسية، إلا أن نسبة تمثيلهم زادت إلى ١٣ عضوا كما سلف الذكر. مما يعنى زيادة قدرتهم داخل الحياة السياسية بإسرائيل، أيضاً زادت نسبة تأييد عرب ٤٨ لحزب العمل حيث وصلت إلى ١٢,٥ %. مما يعكس زيادة تأييد الوسط العربى لحزب العمل، إلا أن ذلك يمكن الرد عليه وتفنيده فى أن التأييد كان نتيجة زعامة عمير بيرتس لحزب العمل الذى يمثل أحد أبرز قادة معسكر السلام الإسرائيلى الذى قد أيد منذ الثمانينات إقامة دولة فلسطينية، واهتم بالتعاون اليومى بين الشعبين، وأيد حق تقرير المصير للشعب الفلسطينى فى دولة مستقلة . . . الخ ([4]) . فهو بتاريخه البارز فى معسكر السلام وببرنامجه الاجتماعى الذى طرحه فى حملته الانتخابية تمكن من الحصول على تأييد الأوساط العربية. ولم يكن التأييد للحزب ذاته وإنما لشخصه والدليل أنه بمجرد أن ظهرت سمات يمينية بيرتس عند توليه وزارة الدفاع وخوضه حرب لبنان ٢٠٠٦، رفض عرب ٤٨ هذه الحرب ومخططاتها فى لبنان. ففى استطلاع رأى أجراه مركز يعروتمر هيرمان فى

---

(1) Rabbani, Mouin, **Op.cit**, P.148

(2) أيمن عبد الوهاب ، **عرب ٤٨ بين أزمة الهوية والمواطنة** ، مرجع سابق ، صـ١٩٥ .

(3) أسعد غانم ، **المهمشيون فى إسرائيل : تحدى الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٨٨ .

(4) مدار ، الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثون: البرنامج ، التركيبة والأعضاء ، مرجع سابق ، صـ٥٠ .

شهر يونيو ٢٠٠٦ ظهر أن ٦٨ % من الجمهور العربي يرى أن حرب لبنان غير مبررة وأبدى ٧١% رغبتهم في ضرورة الوقف الفوري للحرب ([1]) .

واعتبر عرب ٤٨ الذين تم اتهامهم في الكنيست الإسرائيلي بأنهم عملاء وخونة أن الحرب ستجر إسرائيل لأزمات وصراعات لن تخدمها . وقام عرب ٤٨ بالتظاهر مع مجموعة من اليسار الإسرائيلي وحركة السلام الآن، وأمهات إسرائيل لإيقاف الحرب، والتنديد بتوجهات وزارة الدفاع وهيئة الأركان ([2]) . ومن ثم يتضح أن عرب ٤٨ في الانتخابات البرلمانية ٢٠٠٦ قد خدعوا بادعاءات انتخابية، وبتاريخ قائد لمعسكر السلام اتضح زيفه .

كذلك يرى أنصار هذا الاتجاه أن باراك على الرغم من خسارته للمعسكر العربي بعد انتفاضة أكتوبر ٢٠٠٠، إلا أنه استعاد تأييد المعسكر له في انتخابات الحزب ٢٠٠٧ حيث حصل على نصف أصوات المعسكر العربي ٣٣ % ([3]) . وتفسير ذلك وفقاً لرؤية أصحاب هذا الاتجاه أنه تمكن من استعادة ثقة الجمهور العربي له بفعل فاعلية حملته الانتخابية التي قادها بن اليعازر – العربي الأصل – والسخط العربي الكبير على بيرتس بسبب أفعاله في حرب لبنان ٢٠٠٦ ([4]). حتى أن مسئولاً كبيراً في معسكر باراك أعتقد أن القطاع العربي يرى في باراك الزعيم القادر على تحقيق السلام وإحداث تغييرات كبيرة ([5]).

إلا أن هذا الاتجاه يمكن الرد عليه بأن نجاح باراك في الأوساط العربية حدث عبر تطبيق مفهوم مقاول الأصوات الذي يستطيع أن يحشد أكبر عدد ممكن من الأصوات السياسية لتحقيق الصالح الفردي دون اقتناع هذه الأصوات. فقد نشر موقع والا الإسرائيلي www.walla.com أن القناة العاشرة الإسرائيلية قد كشفت يوم ٢٠٠٧/٦/٧ أن وزير البنية التحتية بنيامين بن اليعازر الذي ينتمي إلى معسكر باراك قد أصدر تعليمات تقضي بإمداد مئات المباني في القرى والبلدات العربية بالكهرباء. وذلك في اليوم التالي للجولة الأولى من الانتخابات التمهيدية التي فاز بها باراك بفضل ارتفاع نسبة تصويت القطاع العربي حيث قام بإمداد الكهرباء لعدد ١٧٥ مبنى لم يكونوا متصلين بالكهرباء من قبل، وتقع جميع هذه المباني في قرى وبلدات عربية مثل قرية يفيع التي تم أمداد ٤٨ مبنى بها بالكهرباء وقد حصل باراك فيها على نسبة تصويت مرتفعة ([6]) . وعلى الرغم من معارضة بن اليعازر لهذا التصريح الذي ذكره التليفزيون الإسرائيلي، إلا أنه يعكس أن نجاح باراك لم يكن دليلاً على استعادته لقوته داخل المعسكر العربي، وإنما كان أمراً عارضاً يرتبط بالمصلحة المؤقتة.

يجب الإشارة أن شعور الاغتراب والعزلة لدى عرب ٤٨ لم ينته، بل إن النظام السياسي الإسرائيلي مازال يستمر في تغذيته. مثلما حدث في قضية النائب الأسبق د. عزمي بشارة([7]).

([1]) إفرايم يعروتمر هيرمان، " مقياس السلام لشهر يوليو ٢٠٠٦ " ، <u>مختارات إسرائيلية</u> سبتمبر ٢٠٠٦ ، العدد ١٤١ ، صـ١١١ .

([2]) طارق فهمي ، مرجع سابق ، صـ ٧٠ .

([3]) روعى نحمياس ، " تأييد العرب لباراك وصمة عار وخيانة" ، <u>مختارات إسرائيلية</u> ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١ ، صـ ٧٦.

([4]) علاء سالم ، "الانتخابات الداخلية في حزب العمل الإسرائيلي: سقوط جنرال القضايا الاجتماعية وصعود جنرال القضايا العسكرية" ، <u>مختارات إسرائيلية</u> ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ ، صـ١٣٤ .

([5]) روعى نحمياس ، مرجع سابق ، صـ٧٦ .

([6]) وفيق دروكر ، "باراك يحصد أصوات القطاع العربي مقابل إمدادهم بالكهرباء" ، <u>مختارات إسرائيلية</u> ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١ ، صـ٨٣ .

([7]) حيث وجهت إسرائيل إلى بشارة اتهامات تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد وحتى الإعدام فقد اتهمته بعدة تهم خطيرة من أبرزها التجسس والخيانة بحجة أنه قام بتزويد حزب الله في حرب لبنان ٢٠٠٦ بمعلومات وإحداثيات عسكرية تسببت في ضرر استراتيجي لإسرائيل . فإسرائيل قد تحكم عليه بالإعدام الذي لم تطبقه سوى مرة واحدة في تاريخها بحق المجرم النازي ادولف ايخمان عام ١٩٦٢ لمزيد من التفاصيل انظر: جريدة السفير ، إسرائيل تهدد عزمي بشارة بالمؤبد أو الإعدام ، زود "حزب الله" إحداثيات خلال الحرب ، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.assafir.com /mulhakarticle.aspx?edition/d متاح بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣ ، و حلمي موسى ، بماذا تتهم

ومن ثم عملت هذه القضية على زيادة الفجوة التى يشعر بها عرب ٤٨ داخل الحياة السياسية الإسرائيلية، ومن ثم ترى الباحثة انه ليس من المتوقع زيادة انغماس عرب ٤٨ فى الحياة السياسية داخل إسرائيل وأن الموقف الرافض لعرب ٤٨ لن يتغير إلا بطريقة تعاطى السلطة الإسرائيلية مع الملف العربي ([1]).

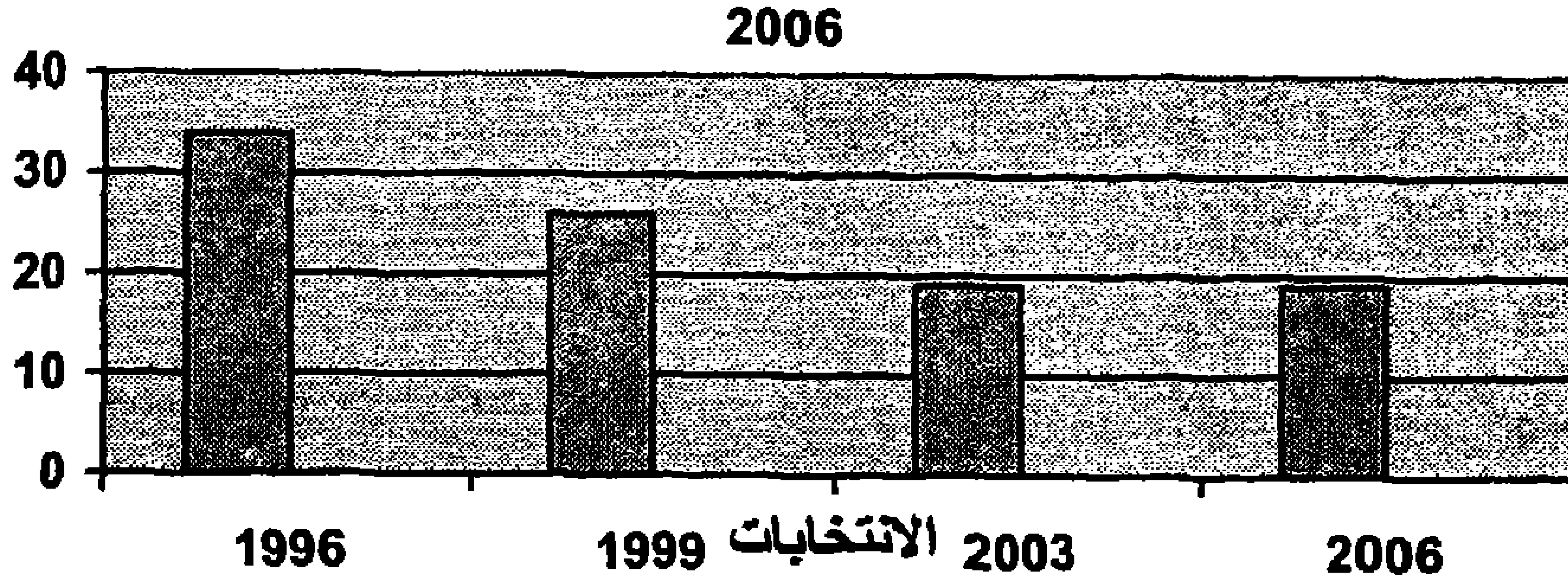
من هنا يمكن القول أن تقلص القاعدة الانتخابية للحزب من تراجع للكيبوتز، والهستدروت ورفض عرب ٤٨ لتأييد حزب العمل عمل ذلك على إضعاف حزب العمل، وزيادة ما يعاني به من أزمة.

ثانياً: تقلص التواجد في الكنيست

منى حزب العمل منذ عام ١٩٩٦ حتى آخر انتخابات برلمانية عام ٢٠٠٦ بتراجع وتقلص في تواجده داخل الحياة البرلمانية في إسرائيل، فقل عدد المقاعد التي يحصل عليها في البرلمان، فبعد أن كان عدد المقاعد التي يشغلها تتجاوز في بعض الأحيان ٤٥ مقعد عام ١٩٨١ – حيث حصل على ٤٧ مقعد آنذاك- إلا أن مقاعده أخذت في التقلص.

شكل رقم (١)

عدد المقاعد التي احتلها حزب العمل في الكنيست من عام 1996 حتى عام 2006



المصدر: الكنيست الإسرائيلي، الدورات البرلمانية الرابعة عشرة حتى السابعة عشرة، مرجع سابق

يتضح من الشكل الماضي تراجع عدد المقاعد التي حصل عليها الحزب، فبعد أن كان عدد مقاعده عام ١٩٩٢ ٤٤ مقعداً خسر الحزب ١٠ مقاعد لتصبح ٣٤ مقعداً عام ١٩٩٦ ، ثم انخفضت عدد مقاعده عام ١٩٩٩ لتصل إلى ٢٦ مقعداً، وفي عام ٢٠٠٣ كانت الطامة الكبرى فلأول مرة يحصل الحزب أقل من ٢٠ مقعد ليحصل على ١٩ مقعداً، ويحصل في الانتخابات الأخيرة عام ٢٠٠٦ على نفس عدد المقاعد. مما يعكس الوضع المزري الذي احتله الحزب خلال هذا العقد من الزمان، ليمثل ذلك ملمحاً مهماً من ملامح أزمة الحزب.

إسرائيل عزمي بشارة ، جريدة السفير www.assarir.com / muklhakarticle متاح بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣ ، و أكرم ألفى "قضية عزمي بشارة : الأمن الإسرائيلي وملف الأقلية العربية" السياسة الدولية ، العدد ١٦٩ ، يوليو ٢٠٠٧ ، المجلد ٤٢

([1]) آلان دوتى ، الدولة اليهودية قرن لاحق، السيد عمر ومنى فرغلى (ترجمة) القاهرة ، وزارة الأعلام: الهيئة العامة للاستعلامات ، كتب وترجمة ٨٤٠ ، صـ٢٦٤ .

ثالثاً: الاضطرار للدخول في الائتلافات الوزارية اليمينية

نظراً لتقلص وجود الحزب في الكنيست وتراجع دوره في الحياة السياسية والحزبية بإسرائيل لم يكن بإمكان الحزب الوصول للسلطة سوى من خلال صناعة الائتلافات حيث وصل عدد الائتلافات الوزارية التي دخلها خلال هذا العقد الممتد خلال فترة الدراسة إلى أربعة ائتلافات عام ١٩٩٩، و٢٠٠١، و٢٠٠٥، و٢٠٠٦.

١ - ائتلاف عام ١٩٩٩:

على الرغم من أن الحزب كان هو الحزب الأول في إسرائيل الفائز بتشكيل الحكومة، إلا أن هذا الفوز لم يمكنه من تشكيل حكومة بشكل منفرد فأضطر إلى أن يكون حكومة ائتلافية جمعت ألوان الطيف السياسي داخل الخريطة الحزبية بإسرائيل. بل وكان لهذا الائتلاف الفضل في إضعاف باراك وحمله على تقديم استقالته حيث أصبحت حكومة باراك بعيدة عن التصنيف السياسى التقليدى فلا هى يسارية، ولا يمينية، ولا دينية، ولا علمانية . فهى نتاج لهذه الاتجاهات المتناقضة ككل فى ذات الوقت . فأبرز هذا الائتلاف فشله فى قيادة الحكومة ومعسكر اليسار والحكومة ككل ، وعمق من أزمة الحزب التى دخلها بعد تولى بيريز الحكم على أثر مقتل رابين ، فقد وقع حزب العمل بقيادة باراك فريسة للأحزاب الدينية داخل الائتلاف الحكومى ([1]). وخاصة فى ظل انسحاب حزب ميرتس الحزب (اليسارى) الوحيد فى الائتلاف الذى كان يكرس لعملية الوفاق وذلك على أثر تعاون باراك مع الأحزاب الدينية والأحزاب ذات التوجهات اليمينية مثل الحزب القومى الدينى ، وحزب شاس وحزب المهاجرين الروس ([2]) - فقد تعرضت الحكومة للعديد من الأزمات التى لم يستطع باراك التغلب عليها ([3]).

٢ - ائتلاف عام ٢٠٠١:

دخل حزب العمل ائتلافاً مع حزب شارون (الليكود) ٢٠٠١ ، حيث لم يجد قادته بيريز وبن اليعازر أي منفذاً لهما للوصول للسلطة سوى الدخول في هذا الائتلاف الحكومي، على الرغم من التوجه اليميني الصريح لهذه الحكومة وما تبنته من أيديولوجية يمينية معلنة تتناقض مع أيديولوجية حزب العمل. فنهج كلاً من بن اليعازر وبيريز داخل حكومة الوحدة الوطنية كان منافياً لثوابت حزب العمل ، فقد قام بيريز بتبرير انتهاكات شارون للسلام دولياً([4]). أيضاً كان بن اليعازر أكثر تشدداً لشارون ولسياساته اليمينية كما برز في تصريحه في ٧ أبريل ٢٠٠١ ، الذي أيد فيه الاستيطان وأعطى شرعية للمستوطنين للاستمرار في انتهاكاتهم في حق الفلسطينين، وربط

([1]) عماد جاد، **"حكومة شارون : مستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي"** فى عماد جاد ، الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ١٦ .

([2]) باروخ كمرلينج ، **مرجع سابق** ، صـ١٤٢ .

([3]) لمزيد من التفاصيل انظر:

عماد جاد، حكومة شارون: مستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي، في عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١: مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠١، صـ٦١.

([4]) يائير كويكر ، **الزرزور والغراب : شارون وبيريز** ، القاهرة ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، فتح : مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية ، ٢٠٠٣/١١/٤ .

المفاوضات بإيقاف الانتفاضة وغيرها من السلوكيات اليمنية ([1]) . مما عمل بدوره على زيادة حدة الخلافات بين قادة الحزب، وقسم صفوفه بين مؤيد ومعارض للبقاء في هذا الائتلاف الحكومي ([2])- كما سيتضح لاحقاً – مما عمل على زيادة حدة الأزمة التي يعاني منها الحزب.

٣- ائتلاف عام ٢٠٠٥:

ائتلاف حزب العمل مع حزب الليكود في حكومة وحدة وطنية في ١٣ يناير ٢٠٠٥ بحجة تنفيذ خطة فك الأرتباط حيث دخل الحزب ائتلافاً في حكومة تنتهج سياسات مناقضة لأيديولوجيته فمن خلال دخوله هذا الائتلاف كان شارون هو الكاسب الأكبر، فمن خلال الائتلاف ينفذ سياساته في تحقيق غايته . أما حزب العمل فهو الخاسر الأكبر فقد تحالف مع حزب معاد له متخلياً عن ثوابته الأيديولوجية مما أثار موجة عارمة من الانتقادات داخل معسكر اليسار لإدانه هذه الخطوة. حيث يرى بعض المحللين أن عدداً من أعضاء حزب العمل يربطون تأييد خطة فك الارتباط بالحقائب الوزارية التي سيحصلون عليها في الحكومة الإسرائيلية، فهم لا يهتمون بالائتلاف من أجل فك الارتباط، كما يدعون وإنما من أجل ما سيحصلون عليه داخل الحكومة من حقائب وزارية. فقد رأى البعض أن بدخول حزب العمل الائتلاف الحكومي يعطي شارون تأييداً ودعماً كبيراً أمام الرأي العام، لاختطاف أراضي الضفة الغربية لتكون تحت ستار خطة فك الارتباط . مما قسم الحزب إلى معسكرين، معسكر مؤيد للبقاء في الحكومة وآخر معارض لها إلى أن زاد الأمر حتى وصل إلى حد تبادل الاتهامات بين قادة الحزب وداخل صفوف نخبته ([3]).

٤- ائتلاف عام ٢٠٠٦:

بعد فوز الحزب في الانتخابات البرلمانية من هذا العام بـ ١٩ مقعد أصبح الحزب الثاني في إسرائيل بعد حزب كاديما. ومن ثم لرغبة قادة الحزب للوصول للسلطة والدخول مرة أخرى في قلب العملية السياسية، وافق قادة الحزب على الانضمام إلى الحكومة الائتلافية بقيادة حزب كاديما. على الرغم من أن الشروط التي أملاها أولمرت على بيرتس لدخول الحكومة جعلته يخسر قطاعاً عريضاً من ناخبيه، حيث قبل بوزارة الدفاع عوضاً عن وزارة المالية مما زاد من أزمة الحزب وأدخل بيرتس ذاته في دوامة كبيرة. فقد قبل بوزارة الدفاع بدلاً عن وزارة المالية فهو على الرغم من ظهوره كجنرال اجتماعي أستطاع فرض أجندته الاجتماعية على الناخب الإسرائيلي لكنه كان يخفي بداخله الأجندة الأمنية. فكانت مهمة لديه ولم يضعها على الرف كما حاول أن يظهر، وما يفسر ذلك هو قبوله بمنصب وزير الدفاع، وانتهاجه أسلوب من سبقه من أعمال البطش والعنف بالفلسطينيين . فقد أعلن من قبل أنه يسعى للسلام معهم، إلا أن ذلك كان تكتيك لإثبات قدرته في أن يكون جنرالاً عسكرياً كما كان جنرالاً اجتماعياً ([4]) . فعلى الرغم من هذه البداية فقد اتبع بيرتس طريقاً مليئاً بالتوجهات اليمنية، على خلاف ما أعلنه من توجهات يسارية في برنامجه الانتخابي - كما سيتضح لاحقاً- مما أودى بمستقبل الحزب ومستقبل رئيسه آنذاك([5]).

([1]) حسن أبو طالب (تحرير) ، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ٢٧٣ .

([2]) أكرم ألفي، **"انتخابات حزب العمل الإسرائيلي أزمة قيادة أم أزمة نظام سياسي"**، مجلة الديمقراطية، أكتوبر ٢٠٠١، العدد الرابع، صـ١٧٤.

([3]) Shaoul, Jean, **Israel: Labor Party to Prop up Sharon's Likud Coalition**, www.wsws.org. accessed on 22 December 2004

([4]) مسعود أحمد أغبارية ، **"الانتخابات الإسرائيلية العامة"** ، آذار ٢٠٠٦ ، مرجع سابق ، صـ٢٥ .

([5]) لمزيد من التفاصيل انظر:

علاء سالم ، **"الانتخابات الداخلية في حزب العمل الإسرائيلي : سقوط جنرال القضايا الاجتماعية وصعود جنرال القضايا العسكرية"** ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣.

ومن ثم كان دخول الحزب الائتلافات الحكومية، ملمحاً آخر من ملامح فشل الحزب في الحصول على قاعدة تأييد قوية تمكنه من احتلال مكانة متقدمة في الحياة البرلمانية. حيث كانت أبرز أسباب نخبة الحزب للدخول في هذه الائتلافات، هي تحقيق أهداف قادة الحزب في الوصول للسلطة بصرف النظر عن كون هذا الائتلاف يتماشى مع سياسات الحزب وبرنامجه الانتخابي، وما وعد به الناخبين من عدمه.

رابعاً: كثرة الانشقاقات بين قادة الحزب

شهد الحزب منذ مقتل اسحق رابين حتى انتخابات ٢٠٠٦ انشقاق أبرز قادته عنه، بل ليس قادته فقط وإنما النخبة المؤسسة له أمثال شيمون بيريز- الذي انضم إلى كاديما ٢٠٠٥ بعد انشقاقه عن العمل. وذلك إما للاختلاف حول عدد من القضايا، كالانضمام للحكومة الائتلافية بزعامة اليمين، أو للاختلاف حول الانتخابات الداخلية للحزب، أو للأعتراض على النهج الداخلي والخارجي للحزب في قضايا محورية؛ كقضية التسوية، أو للانضمام لأحزاب قائمة بالفعل، أو لتشكيل أحزاب جديدة، أو لأطماع شخصيته .. وما شابه ذلك (١).

وقد كان من أبرز نخبة الحزب الذين انشقوا عنه كما سيرد ذكره عوزى بارعام، وأيلي غولد شميت(٢) ، و يوسي بيلين ، وعمرام متسناع (٣) ، ويائيل دايان، و إبرامهم بورغ (٤)، ودالبا ايتسيك (٥) وحاييم رامون(٦). ومن ثم مثل ذلك ملمحاً مهماً من ملامح أزمة الحزب فالانشقاقات تحدث بين الصفوة (نخبة الحزب) أي بين قادة الحزب ومؤسسيه مما يعكس مدى ضعفه وهشاشته.

خامساً: كثرة دوران القيادة وعدم استقرارها

منذ مقتل رابين عام ١٩٩٥ تعاقب على رئاسة الحزب سبعة زعماء من نخبته؛ أولاهم بيريز، تلاه باراك، ثم بنيامين بن اليعازر، ثم عمرام متسناع، ثم بيريز، ثم بيرتس، وأخيراً باراك (٧). مما عمل بدوره على عدم استقرار الحزب، فبدلاً من أن يكون دوران النخب أمراً إيجابياً يعمل على تجديد الأفكار والدماء بداخل الحزب ليتمكن من التصدي إلى المتغيرات الطارئة عليه، إلا أنه جاء ذلك على النقيض، وخلق حالة من عدم الاستقرار، خاصة وأن هذا الدوران انحصر في الأغلب بين شخصي بيريز وباراك.

سادساً: زيادة نسبة مديونية الحزب وعدم قدرته على تحقيق الأمان المالي

قد بلغت مقدار ديون الحزب إلى ١٤٠ مليون شيكل. ومن ثم أضعف ذلك الحزب وزاد من حالة عدم الاستقرار التي يعاني منها، فقد نتجت أغلب هذه الديون عن حملات انتخابية سابقة منها

---

(1) مسعود أغبارية، المشهد السياسي الإسرائيلي، في جوني منصور (تحرير)، **تقرير مدار الإسرائيلي ٢٠٠٦**، المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٥، فلسطين / رام الله، نيسان ٢٠٠٦، صـ٨٦.

(2) محمد أمارة ، المشهد السياسي والحزبي ، فى اسعد غانم (تحرير) ، **تقرير "مدار" الاستراتيجي ٢٠٠٥ : المشهد الإسرائيلى العام ٢٠٠٤** ، رام الله ، آذار ٢٠٠٥ ، صـ٨٤ .

(3) هشام الصادق ، "**حزب يلحد معا الجديد : هل ينهى أزمة اليسار الإسرائيلى ؟**" مختارات إسرائيلية ، العدد ١١٢ ، صـ١١٣

(4) حسن أبو طالب (تحرير) ، "**التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣**" ، القاهرة، الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ،٢٠٠٤ ، صـ٣١١

(5) محمد أمارة ، مرجع سابق، صـ٨٤.

(6) مسعود أغبارية ، المشهد السياسي الإسرائيلي ، فى جونى منصور (تحرير) **تقرير مدار الإسرائيلى ٢٠٠٦** ، مرجع سابق ، صـ٨٦.

(7) مسعود أغبارية، "**الانتخابات الإسرائيلية العامة: آذار ٢٠٠٦ التطورات والنتائج والأبعاد**"، قضايا إسرائيلية، ٢٠٠٦، العدد ٢ ، صـ٢٥.

الحملة التى تنافس فيها باراك على رئاسة الحكومة ١٩٩٩ و ٢٠٠١. وترتبط بعض الديون بشركة بيت أورلوزوروف القابضة التابعة للحزب بكل العقارات الخاصة بحزب العمل فى أنحاء إسرائيل. أيضا ترجع نتيجة لفقدان الحزب فى الانتخابات العامة السابقة العديد من المقاعد فتم تقليل الإيرادات مقابل المصروفات به. وعلى الرغم من هذه الديون وما يمكن أن يمثله استمرار هذا الوضع، إلا أنه لا يتضح فى الأفق اتخاذ قادة الحزب وباراك على وجه التحديد - باعتباره الرئيس الحالي للحزب - أية خطوات لإخراج الحزب من هذه الأزمة ، ولم يتم وضع أية خطة للإصلاح لتقليص ديون الحزب ، إلا أن هناك تلميحات بوجود محاولات لشطب جزء من ديون الحزب لدى جهات معينة ، وهناك طرح لاقتراح إعلان إفلاس الحزب ([1]).

ومن ثم كانت هذه أبرز ملامح أزمة الحزب، مما يقود بدوره إلى ضرورة الحديث عن أسباب وتفسير هذه الأزمة وهذا ما سيتم تقديمه في الفصلين القادمين.

([1]) أتيك سومفيلى ، "الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ صـ ٩٨ .

الفصل الثالث
السياق الاجتماعي والسياسي لأزمة حزب العمل

بعد التعرض للملامح العامة لحزب العمل التي حدثت كامتداد لأزمة الأحزاب العلمانية في الشرق الأوسط، التي تبلورت في تقلص القاعدة الانتخابية للحزب، وتقلص تواجده في الكنيست بشكل مستمر منذ عام ١٩٩٦. بالإضافة لانضمامه للائتلافات الحكومية التي وصل عددها في تلك الفترة إلى أربعة ائتلافات نتج عنها كثرة الخلافات والانشقاقات بين قادة الحزب. هذا بالإضافة إلى كثرة وسرعة دوران نخبة الحزب، وارتفاع معدل مديونيته، وعجزه عن تحقيق الاستقرار المالي. من هنا كان من الضروري التعرف على السياق الاجتماعي والسياسي لأزمة الحزب، حتى يمكن الوقوف على أسباب الأزمة.

فقد وقعت الأزمة في إطار مجتمعي اتسم بالصراع والتمييز العنصري لفئات ضد أخرى؛ فقد حدثت في إطار صراع بين المعسكر الديني، والمعسكر العلماني بإسرائيل. كذلك في إطار الصراع بين اليهود الشرقيين والغربيين، فهناك تمييز واضح لصالح اليهود الغربيين، كذلك حدثت في إطار السياسات التمييزية ضد عرب ٤٨ داخل المجتمع الإسرائيلي.

أيضا حدثت الأزمة في إطار سياسي اتسم بتغيير الخريطة الحزبية الإسرائيلية. فقد شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦ تنامي أدوار المعسكر اليمينى بإسرائيل، من أحزاب دينية، وزعامة حزبية لحزب الليكود داخل إسرائيل، تلتها زعامة لحزب كاديما منذ أواخر عام ٢٠٠٥، وظهور لأحزاب المهاجرين الروس وزيادة قوتهم. صاحب ذلك زيادة في التوجه اليميني للرأي العام الإسرائيلي في الفترة سالفة الذكر. فقد حدثت زيادة في تأييد المعسكر اليميني بإسرائيل وتبني الرأي العام لتوجهات يمينية أكدتها استطلاعات الرأي المختلفة كما سيتضح خلال هذا الفصل.

لهذا ينقسم هذا الفصل إلى مبحثين يتحدث المبحث الأول عن السياق الاجتماعي للأزمة، والمبحث الثاني يتحدث عن السياق السياسي للأزمة.

المبحث الأول:
البيئة الاجتماعية لأزمة حزب العمل الإسرائيلي

حدثت أزمة حزب العمل الإسرائيلي في بيئة اجتماعية تتسم بعدد من الظواهر كالصراع بين المتدينين والعلمانيين، والصراع بين الشرقيين والغربيين من يهود إسرائيل، والوضع التمييزي ضد عرب ٤٨ بإسرائيل. فقد عملت هذه الظواهر على تغذية الأزمة التي يعانى منها حزب العمل الإسرائيلي زعيم معسكر اليسار الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦ حتى ما بعد حرب لبنان ٢٠٠٦. لذلك يتحدث هذا المبحث عن البيئة الاجتماعية بدولة إسرائيل كسياق اجتماعي للأزمة التي حدثت في إطاره، ويتناول ثلاثة مطالب: أولاً الصراع بين المتدينين والعلمانيين، ثانياً الصراع بين اليهود السفارديم (الشرقيين) واليهود الأشكناز (الغربيين) ، ثالثاً يتناول الوضع التمييزي ضد عرب ٤٨ .

١- الصراع بين المتدينين (الدينيين) والعلمانيين بإسرائيل:

يعانى المجتمع الإسرائيلي من صراع ممتد بين المتدينين والعلمانيين منذ إقامة دولة إسرائيل وعلى وجه التحديد قبل عام من إنشاء الدولة عام ١٩٤٧ ([1])، حيث كان الصراع في بدايته يتمحور حول تساؤل مهم يتوقف عليه مستقبل الدولة. فتجسد هذا التساؤل في تحديد هوية من سيكون له السيادة في الحياة السياسية بإسرائيل العلمانيين أم المتدينين الذين يستمدون سيادتهم من العقيدة

([1]) يائير شيلغ ، **المتدينون الجدد : نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل** ، سعيد عياش (مترجم) ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، ٢٠٠٢ ، صـ٣٨٩ .

اليهودية. مما عمل على بلورة حدة الصراع داخل إسرائيل . وذلك نظراً لتنازل الدولة الصهيونية عن مبدأ فصل الدين عن الدولة أي رفضها رفع شعارعلمانية الدولة الإسرائيلية. مما دفع الأرثوذكس الصهيونيين لاستغلال المؤسسة الحاكمة والتأثير في سياساتها الداخلية ([1]).

وقد مر الصراع بين المتدينين والعلمانيين بثلاث مراحل رئيسة، سُميت المرحلة الأولى بمرحلة الدفاع الديني الحريدي، حيث شعر فيها اليهود المتدينون بالضعف، والنقص، والتخلف إزاء النموذج العلماني. وقد كانت هذه المرحلة خلال السنوات الأولى للدولة . ثم جاءت المرحلة الثانية بعد نجاح مجتمع المتدينين بإسرائيل في إثبات قدرته على الثبات والصمود. وقد ساهمت حرب ٦٧ بشكل كبير في تعزيز موقف هذا المعسكر بشكل واضح ولافت للنظر، وتسمى هذه المرحلة بـ"مرحلة الهجوم الديني" حيث ظهر ما يسمى بظاهرة التوبة الدينية التي زاد أثرها بعد انتصارهم في حرب ٦٧ ونتيجة أيضاً لزيادة قوة دور حزب "أغودات يسرائيل" ليصبح شريكاً في تشكيل الحكومة. مما دفعه ليزيد من سقف المطالب الدينية، وقد بلغت أوجها منذ أواخر الستينات خاصة عامي ١٩٦٧ و١٩٧٧ حيث حدثت فيه المفاوضات الائتلافية مع حزب أغودات يسرائيل .

ثم جاءت المرحلة الثالثة ، وسميت بمرحلة الانعزال والفصل حيث يسعى كل من المعسكر الديني والعلماني للعيش بصورة منفصلة عن الآخر. إذ يحرص كل معسكر على تحصين عالمه على نحو يمكنه من العيش فيه وفق فهمه، فيزداد الشعور بالتهديد والخطر داخل كل معسكر تجاه المعسكر الآخر وبدأت هذه المرحلة في السنوات الأخيرة ([2]).

وتعددت صور التصعيد بين المعسكرين خلال هذه الفترة، فمن أبرزها ما حدث خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٩. ففي عام ١٩٩٦ ضغط الدينيون بشدة لسن قانون التهويد، إلا أن جهودهم باءت بالفشل، وعلى الرغم من ذلك تولد شعور لدى العلمانيين بالضيق والاختناق، نتيجة لضغوط المتدينين بمساعدة بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء. فظهرت علمانية متشددة ومقاتلة بدأت تتبلور وتقاتل في مجال القوانين الدينية التي تفرض نمط الحياة الدينية على العلمانيين، إلا أنه كان هناك عدة محاولات للحد من الفجوة والهوة بين المعسكرين، والعمل لتقديم حلول لحل هذا الصراع . إلا أنها لم تفض إلى شئ، ومن ثم كانت النتيجة هى انعزال الطرفين وتقوقعهم على أنفسهم ([3]).

وجاء عام ١٩٩٩ ليبرز حدة هذا الصراع، فحاول المعسكر العلماني العمل على مواجهة القوة السياسية للمتدينين، فحكمت المحكمة العليا بفرض الخدمة العسكرية على طلبة المدارس الدينية. وتم إدانة زعيم حزب شاس آرييه درعي بتهمة الفساد وتم سجنه لمدة أربع سنوات، مما عمل بدوره على زيادة حدة هذا الصراع ([4]).

٢- الصراع بين اليهود الشرقيين والغربيين، والتوجه السياسي لليهود الشرقيين:

يطلق المحللون السياسيون لفظ اليهود الشرقيين أو السفارديم على اليهود الذين لا ينتمون إلى ثقافات أوروبية من الشرق الأوسط وآسيا وشمال أفريقيا ([5]). وبدأت موجات الهجرة الكثيفة من المهاجرين الشرقيين بالوصول إلى إسرائيل في الخمسينات بالتحديد من آسيا وشمال أفريقيا، إلا أنه سرعان ما زاد عدد المهاجرين الشرقيين وتحول ميزان القوى العددية في إسرائيل لصالح اليهود

([1]) عزيز حيدر ، المجتمع والتركيب السكاني ، في كميل منصور (محرر) ، **إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤** ، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، مايو ٢٠٠٤ ، صـ٢١٥ ، صـ٢١٦ .

([2]) يائير شيلغ ، **مرجع سابق** ، صـ٤٠٩ ، صـ٤١٠ .

([3]) عزيز حيدر ، **المجتمع والتركيب السكاني** ، مرجع سابق ، صـ٢٢٠ ، صـ٢٢١ .

([4]) عماد جاد ، الانتخابات وتطور النظام السياسي الإسرائيلي ، في عماد جاد ، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩ : الهوية ، الأمن ، الاقتصاد ، التسوية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩ ، صـ٢٥ .

([5]) آلان دوتي ، **الدولة اليهودية قرن لاحق** ، السيد عمر ، منى فرغلي (مترجم) ، القاهرة ، وزارة الأعلام الهيئة العامة للاستعلامات ، كتب مترجمة ، ٨٤٠ ، صـ١٨٢ .

السفارديم ([1]). ومن ثم بدأت المخاوف من تحول الهيمنة الأشكنازية أو هيمنة اليهود الأوربيين إلى السفاردية، وبدأ معها ممارسة عدد من السياسات التمييزية لصالح الأشكناز داخل إسرائيل. وقد مُورست هذه السياسات التمييزية على جميع الأصعدة بالدولة من اقتصادية واجتماعية ([2])، ماعدا الأصعدة السياسية، حيث انغمس الشرقيون من اليهود في الحياة السياسية ([3]) مثل الأشكناز. وذلك نتيجة لرغبة السفارديم في توكيد التماثل داخل المجتمع الإسرائيلي بينهم وبين اليهود الغربيين أو الأشكناز. كذلك نظراً لكون الأيديولوجية الصهيونية تعمل على تعزيز مبدأ الوحدة بين اليهود سياسياً على خلاف الحال ثقافياً مما جعل الزعامة الصهيونية تُسلم بالمشاركة السياسية لليهود الشرقيين، نظراً لاستعدادها لتقديم التنازلات لأنه كان من مصلحة الزعامة الصهيونية أن يشمل مجتمع الاستيطان جميع اليهود في أرض إسرائيل ([4]).

ومن الجدير بالذكر، الإشارة إلى تبني النسبة الأكبر من السفارديم توجهات ذات الصبغة يمينية أثناء انغماسها في الحياة السياسية. وذلك نظراً للأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي عاشها اليهود الشرقيون كلاجئين وأبناء لاجئين- من وجهة نظرهم- . فقد جاء موقفهم اليميني كرد فعل على استبعادهم متبنين هذا التوجه كطريقة للاندماج داخل المجتمع الإسرائيلي، ومتخذين هذا الموقف كدرع واقٍ يحول دون المزيد من الحرمان لهم . فقد فسر آلان دوتي سبب هذا التوجه هو ما عانون منه من خبرة سابقة. هذا بالإضافة إلى الأمور والأوضاع الداخلية وليست السياسة الخارجية. كما يفسر توجههم اليميني ضد القضايا العربية، ورفضهم السلام مع العرب بزيادة الهاجس الأمني لديهم نتيجة خبراتهم السابقة قبل وصولهم إلى إسرائيل في الدول العربية. لذلك رفضوا الانسحاب من أراضي ١٩٦٧ بسبب خوفهم من ضم أعداد إضافية من السكان العرب إلى الدولة الإسرائيلية ([5]). بالإضافة إلى أسباب اجتماعية وأخرى تتعلق بوضعهم المتدني في الهرم الاجتماعي بإسرائيل، وممارساتهم لمهن متدنية مما مثل ذلك بدوره عاملاً مهماً في تبنيهم هذا التوجه ([6]). وهذا ما أكده شلومو بن عامي في هآرتس بأن "الشرقيين والمتدينين لا يصوتون ضد حزب العمل فقط بسبب صبغته الاجتماعية ولكن في ذات الوقت يصوتون ضد فرص السلام" ([7]) .

ومن ثم اتخذ هذا المعسكر التوجه اليميني، ويظهر ذلك في معدل تصويت اليهود الشرقيين لمعسكر اليمين الذي يزيد عن ٥٥% ([8]). لكن تجدر الإشارة، إلى أنه منذ تأسيس دولة إسرائيل كان

([1]) أسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الأشكنازية** ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، ٢٠٠٥ ، صـ٢٣١ .

([2]) لمزيد من التفاصيل انظر : يوءاب بيلد ، شاس والمكانة المدنية للشرقيين في إسرائيل ، في أسعد غانم (محرر) ، **الهويات والسياسة في إسرائيل** ، سعيد عياش (مترجم) ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، ٢٠٠٣ ، صـ١٠١ . وآلان دوتي ، **مرجع سابق** ، صـ٨٢ ، صـ٨٣ ، وأسعد غانم ، **تحدي الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٢٣٢ .

([3]) ففي عام ١٩٤٩ حصل السفارديم على ٧ مقاعد في الكنيست وفي عام ١٩٧٣ أصبحوا يمثلون ١٠% من مقاعد البرلمان فحصل على ١٢ مقعد وفي عام ١٩٧٧ حصلوا على ٢٣ بمقعد بمعدل ١٩% من القوة البرلمانية وفي عام ١٩٨١ حصلوا على ٣٠ مقعد بمعدل تمثيل ٢٥%، وفي عام ١٩٨٨ زاد تمثيلهم بمعدل ٣١,٦% أي حصلوا على ٣٨ مقعد، وفي عام ١٩٩٢ زاد تمثيلهم ليحتلوا ٣٣% من مقاعد البرلمان أي ٤٠ مقعد ، وفي عام ١٩٩٦ حصلوا على ٤١ مقعد أي بمعدل ٣٤% من مقاعد البرلمان. لمزيد من التفاصيل انظر: آلان دوتي ، الدولة اليهودية قرن لاحق ، مرجع سابق.

([4]) يوءاب بيلد ، شاس والمكانة المدنية للشرقيين في إسرائيل ، سعيد عياش (مترجم) ، في أسعد غانم (محرر) ، **الهويات والسياسة في إسرائيل** ، مرجع سابق ، صـ١٠٤ ، صـ١٠٥ .

([5]) آلان دوتي ، **الدولة اليهودية قرن لاحق** ، مرجع سابق ، صـ١٩٥ ، صـ١٩٦ .

([6]) **مقابلة مع د. إيمان حمدي** : رئيس تحرير مجلة القاهرة للبحوث الاجتماعية وباحثة في الشئون الإسرائيلية ، ٢٠٠٨/٠٦/١٨ .

([7]) عزيز حيدر ، **التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل : دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية** ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية (مدار) ، ٢٠٠٥ ، صـ٣١ .

([8]) خليل الشقاقي ، **مسيرة مترددة نحو الاعتدال : موقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام** ، صـ٢٨ .

السفارديم متوجهين سياسياً ناحية حزب العمل نتيجة الصلة التي ربطتهم بأجهزة ومؤسسات الحزب ؛ فقد كان الحزب الحاكم آنذاك مما مكنه من بسط سلطته على الدولة ككل وعلى الهستدروت (الاتحاد العمالي). أيضاً الذي مثل مركز العمل والتشغيل في بلدات التطوير التي يسكنها الشرقيون من اليهود، وقد اتضح نفوذ الحزب وتأثيره على حياة اليهود الشرقيين فيما يتعلق بفرص العمل، واماكن السكن وتوزيع ميزانيات التعليم والرفاه الاجتماعية ([1]). ومن ثم كان حزب العمل منذ عام ١٩٤٩ حتى نهاية السبعينات يحظى بتأييد اليهود الشرقيين حتى جاء عام ١٩٧٧ الذي عمل على صعود حزب الليكود إلى سدة الحكم في إسرائيل، وهزيمة حزب العمل الحزب الحاكم المسيطر في إسرائيل منذ عام ١٩٤٩ حتى هذا العام. فقد أرجع البعض هذه الهزيمة إلى تحول اليهود السفارديم من التصويت لحزب العمل إلى التصويت لصالح حزب الليكود ([2]). ويرجع الفضل في ذلك إلى بروز دور المحليات في مدن التطوير، هذا في إطار تقلص في التبعية الاقتصادية لسكان مدن التطوير للحزب الحاكم، وتماشى ذلك مع ما حدث من مظاهر انفتاح أولية إزاء الاحتياجات الثقافية للمجموعات الإثنية اليهودية في إسرائيل ([3]).

فقد مارس حزب العمل عدداً من السياسات التمييزية ضد السفارديم جعلتهم على الهامش، وذلك فيما يخص توزيع موارد الدولة بالأساس. مما أعطى الفرصة لمعسكر اليمين وخاصة الليكود لجذب اليهود السفارديم إلى صفه، فقد نجح حزب الليكود وخاصة في انتخابات ١٩٩٦ في إعادة إشعار اليهود الشرقيين بالإهانة والدونية والنقمة على الأشكناز والحزب الأشكنازي الذي أرسى هذه السياسات التمييزية ضدهم. ومن ثم نما الليكود واستثمر الشعور القومي المتعصب لدى الشرقيين متلاقياً مع المزاج اليميني المتطرف لليكود. فقد استخدم حزب الليكود نهج بيغن في تعامله مع الشرقيين من خلال استغلاله للرموز الدينية ولغة الدين في خطابه لهم، في ظل تصوير حزب العمل على أنه معاد للدين وخاصة بعد دعمه لميرتس. كذلك كان من أبرز الأسباب لرفض حزب العمل من قبل اليهود الشرقيين، هو رفضهم لفرص السلام مع العرب. بالإضافة لرؤيتهم للحزب بأنه حزب معاد للدين بسبب مهاجمته للأحزاب الدينية أثناء الائتلاف الحكومي ١٩٩٢ - ١٩٩٦([4]) .

يضاف إلى تحميل السفارديم لمعسكر اليسار عامة ولحزب العمل وكتلة ميرتس خاصة مسئولية ضائقتهم الاجتماعية، على الرغم من أن هناك فاعلين آخرين يتحملون هذه المسئولية أيضاً كحزب الليكود صاحب سياسات الانفتاح الاقتصادي. لكن الوضع بالنسبة لليكود يختلف عن العمل وميرتس، فتصويت الشرقيين لليمين وخاصة الليكود يعتمد على مصالح اقتصادية تندمج مع توجهات سياسية قومية يمينية. على خلاف الحال بالنسبة للعمل وميرتس. فهم بالإضافة لشعورهم بالعداء والنقمة تجاه حزب العمل خاصة والأشكناز عامة لكنهم أيضاً لا يثقون بالتضامن والالتزام القومي للحزب على خلاف الحال مع حزب الليكود، فلديهم أمل في أن الالتزام الوطني لليكود قد يؤدي إلى توازن ميوله اليمينية اجتماعياً ([5]).

وقد جاء توجههم نحو تأييد الليكود أثناء النضال السياسي لسكان مدن التطوير([6])، من السفارديم وقاطني الأحياء الفقيرة في إسرائيل ساعين بذلك إلى الحصول على وضع اجتماعي وثقافي

([1]) اسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الإشكنازية** ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية (مدار) ، ٢٠٠٥ ، صـ٢٣٧ .

([2]) عزيز حيدر ، **مرجع سابق** ، صـ٢٦ .

([3]) أسعد غانم ، **مرجع سابق** ، صـ٢٣٧ .

([4]) حيدر عبد الشافي ، **مرجع سابق** ، صـ٣١ .

([5]) ــــــــ ، **المرجع نفسه** ، صـ٥٩ .

([6]) مدن التطوير هى مجموعة بلدات تعاني الكثير من النواقص ومن درجة تطوير متدنية بالمقارنة مع باقي المدن والبلدات في إسرائيل ومعظم سكان تلك المدن هم من الشرقيين التي وصلت نسبتهم في بعض المدن إلى ٩٠% من مجموع السكان بها ومن ثم تولدت فيها هوية ذات خصوصية استمدت مكوناتها من الشعور بالتمييز والتهميش والاغتراب تجاه الأشكناز والمركز الإسرائيلي بالإضافة إلى الإدراك المتنامي لدور مساهمة الأشكناز في خلق مدن التطوير وفي تدني ظروف المعيشة داخلها . لمزيد من التفاصيل انظر : أسعد غانم ، **الهاشميون في إسرائيل: تحدى الهيمنة الأشكنازية** ، المرجع نفسه، صـ٢٣٣.

متميز (١) . ففي الفترة الواقعة بين عامي ١٩٧٧ وعام ١٩٩٦ صوت أكثر من ٥٠% من السفارديم لحزب الليكود بشكل دائم (٢). وكان ذلك نتيجة لقدرة حزب الليكود على مضاعفة قوته داخل مدن التطوير التي يقطنها أغلب السفارديم خاصة في الفترة الواقعة بين ١٩٦٥ - ١٩٨٨ (3) .

وقد وصلت نسبة مصوتي الليكود من السفارديم إلى الثلثين في انتخابات ١٩٩٢ مقابل الوضع في عام ١٩٧٧ التي كانت نسبة التصويت هى النصف أي ٥٠ % (٤) . وقد انعكس ذلك في انتخابات رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦ فقد حصل نتنياهو على ٧٥ % من أصوات الشرقيين، وفي عام ٢٠٠١ كان أكثر المصوتين لشارون من الشرقيين أكثر من كونهم أشكناز (٥) . وقد كان هذا التوجه السفاردي ناحية الليكود له عدة أسباب من أبرزها : التوجه القومي المتطرف لليكود الذي تلاقى مع عداء الشرقيين للعرب ، كذلك بسبب توجهاته القومية اليمينية بإغلاق المناطق الفلسطينية المحتلة أمام دخول العمال الفلسطينيين وتشديد الرقابة عليهم وتشغيلهم وقد تلاقى ذلك مع رغبة اليهود الشرقيين، فقد نتج عن دخول العمال الفلسطينيين إلى سوق العمل في إسرائيل سوء وضع العمال الشرقيين في سوق العمل الإسرائيلية . بالإضافة إلى الصبغة القومية لحزب الليكود التي تؤكد على لغة القوة في مواجهة العرب. ومن ثم تلاقى ذلك مع رغبة السفارديم من التخلص من العرب سواء عرب ٤٨ أو العمال الفلسطينيين الذين يعملون داخل الخط الأخضر أو الفلسطينيين في الضفة والقطاع . يضاف إلى الرغبة في الاحتجاج على السياسات التمييزية التي تبناها حزب العمل ضدهم، ومن ثم رأى الشرقيون في الليكود بديلاً عن العمل يمكنهم من خلال الحراك السياسي بداخله تبوؤ أماكن ومناصب قيادية لذلك جاء من هنا تأييدهم له . إلا أنه على الرغم من التأييد الجارف لليكود حدث قدر من الانحسار لهذا التأييد رجع إلى تطبيقه لسياسات التحرر الاقتصادي، وما ارتبط به من خصخصة، وخفض ضرائب، وحدوث عدم استقرار اقتصادي. مما أدى إلى زيادة الفجوة في توزيع الدخل بين الأشكناز والسفارديم ، كذلك نتيجة للاستثمارات الضخمة التي قام بها على حساب ميزانيات الرفاه ومساعدة الشرقيين، إلا أنه على الرغم من هذه الأسباب مازال السفارديم يشكلون خط دفاع رئيسي في صفوف ناخبي حزب الليكود (٦).

إلا أنه ليس حزب الليكود وحده هو ما يشكل السفارديم خط دفاع رئيسي بين ناخبيه ، فهناك المعسكر الديني المتشدد وخاصة حزب شاس حيث اتجه السفارديم إلى تأييد هذا المعسكر وعلى رأسه حزب شاس الديني ، فقد اتسم السفارديم بوجهة يمينية دينية واصطحب هذا التوجه عدد من التعبيرات الدينية والتاريخية والتقليدية (٧) . ففي صفوف السفارديم اتجه الكثير من الشباب السفاردي إلى تبني نمط حياة حريدي. فيدخلون أولادهم في مدارس تلمودي التوراة التي يتوافر فيها حد أدنى من الدروس غير الدينية، كما هو متبع في المجتمع الحريدي ويدرسون أنفسهم في يشيفوت (٨) ويواصلون دراساتهم في إطار التعليم الديني المخصص للمتزوجين "كوليل" (٩). ومن ثم اتجه السفارديم بشدة نحو المعسكر الديني عامة وحزب شاس خاصة الذي جاء ليعبر عن احتياجات الجمهور السفاردي الذي يعكس الظاهرة الدينية الشرقية ذاتها (١٠) . فقد استطاع حزب شاس حشد

---

(1) أسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٢٣٧ .

(2) ماجد الحاج ، شاس والمكانة الدينية لليهود الشرقيين ، في أسعد غانم (محرر) ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدى الهيمنة الأشكنازية** ، المرجع السابق ، صـ١٠٥.

(3) أسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل** ، مرجع سابق ، صـ٢٧٥ .

(4) لمزيد من التفاصيل انظر : حيدر عبد الشافي ، **مرجع سابق** .

(5) ـــــــ ، **المرجع نفسه** ، صـ٣٠ ، صـ٣٩ .

(6) أسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٢٧٦ : صـ٢٧٨ .

(7) آلان دوتي ، **الدولة اليهودية قرن لاحق** ، مرجع سابق ، صـ١٨٤ .

(8) يشيفوت : هى مدارس تتبع أسلوب تعليم حريدي - اشكنازي مختلفاً كلياً عن أسلوب التعليم السفاردي لهذا الغرض يتم إعفاؤها من التجنيد في الجيش الإسرائيلي .

(9) كوليل : أطر تعليم ديني مخصصة للمتزوجين . لمزيد من التفاصيل انظر : يائير شيلغ ، **المتدينون الجدد : نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل** ، سعيد عياش (ترجمة) ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، ٢٠٠٢ .

(10) يائير شيلغ ، **مرجع سابق** ، صـ٢٩٠ .

ناخبيه – كما يقول يائير شيلغ – حول رسالة اندماجية وليست انفصالية ، فقد رفع "إعادة التاج إلى سابق عهده" فقد نادى بأهداف يهودية دينية عامة. فاستطاع التعبير عن مصالح الفئات الشعبية التي استبعدت ساعية إلى أن تمكن من تبوؤ الموقع الذي تستحقه ([1]). كذلك استطاع شاس جذب السفارديم إليه من خلال تبنيه خطاب يضم عبارات الرفض والإحساس بالاغتراب داخل الدولة الإسرائيلية والنفور من الوضع العنصري والسياسات التمييزية والتحقير، وذلك دون الإشارة إلى أزمة الشرقيين وإنما إلى الحل وطريقة إصلاح الأحوال الاقتصادية والاجتماعية عن طريق استعادة "المجد التليد" إلى ما كان عليه. أي عبر إصلاح التراث الديني السفاردي ، ومن ثم استطاع شاس أن يكون بؤرة جاذبة للاحتجاج بين الشرقيين في الحياة اليومية، وفي الانتخابات واستطاع أن يصبح ثالث أكبر الأحزاب الإسرائيلية ([2]) .

ويوضح الجدول التالي رقم (١٣) نسب الأصوات التي حصل عليها حزب شاس في الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٨٤ أي منذ تأسيسه حتى عام ٢٠٠٦ آخر انتخابات برلمانية .

جدول رقم (١٣)

نسب الأصوات التي حصل عليها حزب شاس في الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٨٤

الانتخابات	عدد المقاعد	% التأييد
١٩٨٤	٤	%٣,٣
١٩٨٨	٦	% ٥
١٩٩٢	٦	% ٥
١٩٩٦	١٠	%٨,٣
١٩٩٩	١٧	%١٤
٢٠٠٣	١١	% ٩
٢٠٠٦	١٢ ثالث حزب مساوي لحزب الليكود بعد حزب كاديما وحزب العمل	%١٠

المصادر:- يائير شيلغ ، المتدينون الجدد ، مرجع سابق ، ص ،٢٨٩ .
- الكنيست الإسرائيلي، نتائج انتخابات الكنيست، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.knesset.gov.il، متوافرة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٠١.

ومن ثم يتضح مدى قوة حزب شاس وزيادة نفوذه داخل المجتمع الإسرائيلي والحياة السياسية على الرغم من التراجع الطفيف عام ٢٠٠٣ ولكنه استطاع الاستمرار، وجاء كثالث أكبر حزب في إسرائيل على نفس المرتبة مع حزب الليكود بعد حزب كاديما وحزب العمل. ولم يكن تراجعه عام ٢٠٠٣ دليلاً عن تقلص حجم الأصوات التي يحصل عليها حزب شاس من السفارديم الحريديم المتدينين أصحاب القبعات السوداء الذين اعتادوا التصويت له .

كذلك استطاع شاس أيضاً أن يصبح جاذباً لأصحاب المعتقدات القومية الصهيونية. ومن ثم تمكن من النجاح والاستمرار كمتحدث رسمي باسم السفارديم المتدينين الحريديم والقوميين ([3]).

من هنا نجح السفارديم في أن يصبح حزباً سياسياً قوي يعبر عن مطالبهم . لذلك يمكن القول أن اليهود الشرقيين بالرغم من زيادة عددهم داخل المجتمع الإسرائيلي، إلا أنهم ينظرون بسخط نحو حزب العمل ومعسكر اليسار ككل ويفضلون التوجه اليميني عن اليساري متمثلاً في المعسكر اليميني

([1]) يائير شيلغ ، المرجع السابق ، صـ١٠٩ .
([2]) عزيز حيدر ، مرجع سابق ، صـ٣٦ ، صـ٣٧ .
([3]) أكرم ألفي ، الأحزاب الدينية . استقرار تاج "شاس" واختفاء "المفدال" ، في عماد جاد (محرر) ، انتخابات ٢٠٠٦ ، مرجع سابق ، صـ١٣٩ .

بزعامة حزب الليكود والأحزاب الدينية بزعامة حزب شاس . ومن ثم فاليهود الشرقيون من أهم ناخبي المعسكر المعادي لحزب العمل ومعسكر اليسار ككل .

٣- وضع عرب ٤٨ :

يبلغ عدد عرب ٤٨ حوالي مليون عربي داخل إسرائيل، وتصل نسبتهم من إجمالي سكان إسرائيل إلى ٢٠% أغلبهم من المسلمين، ما يقدر بـ٨٠% و١٠% منهم مسيحيين، والعشرة في المائة الباقية من الدروز (١). ويتركزون في تجمعات سكانية شبه منعزلة عن بعضهم البعض، وذلك وفق سياسة السلطات الإسرائيلية لتقطيع التواصل وتكريس العزلة بينهم (٢). وتنتشر ظاهرة التسرب من التعليم داخل صفوف عرب ٤٨ (٣)، وترتفع نسبة البطالة بينهم بالمقارنة بنسبة البطالة داخل المجتمع اليهودي بإسرائيل (٤) ، ويشعر عرب ٤٨ بالتمييز ضدهم داخل المجتمع الإسرائيلي. فهناك فصل مكثف بين العرب واليهود في أماكن السكن والمدارس والمؤسسات الاجتماعية الأخرى، فيرى ماجد الحاج – رئيس مركز التعددية الحضارية والدراسات التربوية بجامعة حيفا – أن هناك ثلاثة عوامل قامت على أساسها السياسة الإسرائيلية نحو عرب ٤٨ :

أولاً : المسيرة الديموقراطية للدولة .

ثانياً : طبيعتها اليهودية . . الصهيونية .

ثالثاً : الاعتبارات الأمنية .

إلا أنه حدث خلاف أو تعارض بين هذه العوامل أو الركائز الثلاثة فتكون الهيمنة والسيطرة لعامل الاعتبارات الأمنية والطبيعة اليهودية الصهيونية للدولة (٥)، وهذا ما يحدث في أغلب الأحيان بل في كافة الأحيان إذا جاز التعبير .

ويزداد الوضع سوءاً بالنسبة للصعيد السياسي كما سلف الذكر(٦). فبالرغم من تمتع عرب ٤٨ على المستوى الرسمي بحقوق المواطنة وحق الانتخاب والوصول إلى النظام السياسي فلا توجد عقبة رسمية تمنع انتخاب العرب لقوائم حزبية عربية تحقق مستوى من التمثيل يتناسب وعددهم السكاني، إلا أنه على المستوى غير الرسمي لا يشارك عرب ٤٨ في السلطة والحياة السياسية بصورة فعلية (٧).

مما سبق يتضح البيئة الاجتماعية الصراعية والتمييزية التي حدثت في إطارها أزمة الحزب، فقد حدثت في إطار صراعي بين العلمانيين والدينيين والأشكناز والسفارديم، وفي إطار تمييزي ضد عرب ٤٨.

---

(1) رجب الباسل ، **"الأحزاب العربية بين الآمال المعقودة والقيود المفروضة"** ، القدس ، مارس ١٩٩٩ ، العدد الثالث ، صـ٦٧ .

(2) صلاح سالم زرنوقة ، **العرب في إسرائيل : الواقع والمستقبل** ، القاهرة ، مركز دراسات وبحوث الدول النامية ، الطبعة الأولى ، ٢٠٠١ ، صـ٢١ .

(3) لمزيد من التفاصيل انظر: ــــــــ ، **المرجع نفسه**، صـ٤٣ ، صـ٤٤.

(4) عزمي بشارة ، **العرب في إسرائيل : رؤية من الداخل** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، أبريل ٢٠٠٠ ، صـ١٨٠ .

(5) ماجد الحاج ، المهاجرون في التسعينات من الأتحاد السوفييتي سابقاً : مجموعة إثنية جديدة في إسرائيل ، في أسعد غانم (محرر) ، **الهويات والسياسة في إسرائيل** ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، ٢٠٠٣ ، صـ٧٨ .

(6) فالعرب يمثلون الدائرة الخارجية للنظام على حد تعبير مناحم هوفنج فهم مستبعدون بصورة فعلية على الرغم من القوانين الرسمية، مما يعمل على تغذية التفرقة وعدم المساواة من خلال إضفاء الشرعية على تفضيل اليهود. لمزيد من التفاصيل انظر: آلان دوتي ، **الدولة اليهودية قرن لاحق** ، مرجع سابق .

(7) رجب الباسل ، **مرجع سابق** ، صـ٦٧ .

المبحث الثاني:
البيئة السياسية للأزمة

تميز الإطار السياسي الذي وقعت في إطاره هذه الأزمة في الفترة من عام ١٩٩٦ حتى ما بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ بحدوث تغيير في الخريطة الحزبية بإسرائيل. فزادت قوة الأحزاب الدينية بإسرائيل وأحزاب المهاجرين الروس، وزعامة المعسكر اليميني للسلطة بإسرائيل حزب الليكود حتى عام ٢٠٠٥ ، ثم حزب كاديما أواخر عام ٢٠٠٥. كذلك حدثت الأزمة في إطار توجه يميني للرأي العام الإسرائيلي ؛ فقد توجه ناحية معسكر اليمين متبنياً رؤية يمينية تلاقت مع سياسات ورؤية هذا المعسكر المتشدد بإسرائيل .

من هنا ينقسم هذا المبحث إلى مطلبين : الأول يتحدث عن التغيير في الخريطة الحزبية بإسرائيل ، والثاني يتحدث عن التوجه اليميني للرأي العام الإسرائيلي .

١- التغيير بالخريطة الحزبية في إسرائيل منذ عام ١٩٩٦ :

حدثت أزمة حزب العمل الإسرائيلي في سياق تغيير واقع بشكل الخريطة الحزبية بإسرائيل ففي الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٦ حتى ما بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ أخذ معسكر اليمين الإسرائيلي ؛ (اليمين العلماني واليمين الديني) في زيادة نفوذه داخل إسرائيل. بالإضافة إلى تنامي قوة الأحزاب الروسية أو ما يُسمى بأحزاب المهاجرين الروس بإسرائيل، مما مثّل تغييراً كبيراً داخل الخريطة الحزبية الإسرائيلية .

أولا الأحزاب الدينية (اليمين الديني بإسرائيل) :

تنقسم الأحزاب الدينية بإسرائيل إلى قسمين([1]) :

١. قسم يمثله المتدينون الصهيونيون
٢. قسم آخر يمثله كلاً من حزب أغودات يسرائيل وديجل هتوراة (كتلة يهدوت هتوراة حالياً) وحزب شاس.

وقد مرت الأحزاب الدينية في إسرائيل منذ بداية وجودها رسمياً عام ١٩٤٩ حتى يومنا هذا بثلاث مراحل، يمكن ذكرها على النحو التالي :-

- المرحلة الأولى ، وقد امتدت منذ عام ١٩٤٩ حتى عام ١٩٧٧، وقد كانت الأحزاب الدينية في هذه المرحلة بمثابة شريك ثانوي في السلطة . وكان الحزب الحاكم في إسرائيل آنذاك حزب الماباي وخليفته حزب العمل حتى عام ١٩٧٧ يقوم بتشكيل ائتلاف حكومي دون مشاركة المتدينين ([2])، وإن كان حزب المفدال هو الشريك الديني الوحيد فقط لحزب العمل آنذاك، حيث كان حينها يتبنى رؤية قريبة من رؤية العمل قبل تطرفه وتوجه ناحية المعسكر اليميني المتطرف كما سيتضح لاحقاً .
- المرحلة الثانية ، منذ عام ١٩٧٧ حتى ما قبل محادثات أوسلو تُسمى هذه المرحلة بأسرلة المجتمع الديني. فشعر فيها الدينيون بأنهم جزء من المجتمع الإسرائيلي، على الرغم من كونه مجتمعاً علمانياً. وقد أنعكس هذا الشعور على الأحزاب الدينية. فكانت انتخابات ١٩٧٧ بمثابة أول انتخابات يشارك فيها المتدينون، وذلك كان بناء على حاجة الليكود الحزب الحاكم آنذاك لأصوات الأحزاب الدينية (المفدال وأغودات يسرائيل). وقد طالب المفدال في هذا الائتلاف – الحكومة الائتلافية ١٩٧٧- ليس فقط بالحقائب الوزارية التقليدية كالداخلية والأديان بل طال أيضاً بحقيبة التعليم . وقد ساعد الأحزاب الدينية آنذاك التعادل شبه التام بين الحزبين الكبيرين ، فقوائم المعسكر

([1]) أحمد خليفة ، الأحزاب السياسية ، في كميل منصور (محرر) ، **إسرائيل : دليل عام ٢٠٠٤** ، بيروت ، مؤسسة الدراسات الفلسطينية ، مايو ٢٠٠٤ ، صـ١٧٢ .

([2]) يائير شيلغ ، **المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل** ، سعيد عياش (مترجم) ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، أيار ٢٠٠٤ ، صـ١١ .

الديني هي التي كان لها القدرة على حسم مسألة من يمسك بزمام السلطة . وكان من الملاحظ في هذه الحقبة عكوف الأحزاب الدينية على الاهتمام بقضاياها الداخلية داخل المجتمع الإسرائيلي دون الاهتمام بقضايا السياسة الخارجية (1) .

- المرحلة الثالثة : ما بعد أوسلو وبالتحديد عام ١٩٩٦ حتى الآن، وهى مرحلة اتسمت باهتمام الأحزاب الدينية بالسياسة الخارجية. وذلك نتيجة للدخول في مفاوضات تسوية مع العرب. وما ترتب عنه من انسحاب وتفكيك للمستوطنات . وفي هذه المرحلة استطاعت الأحزاب الدينية زيادة نفوذها داخل المجتمع الإسرائيلي عامة، وداخل البيئة السياسية الإسرائيلية على وجه الخصوص (2). فلأول مرة تحصل الأحزاب الدينية بإسرائيل في تاريخها على ١٩,٥ % من إجمالي مقاعد الكنيست الإسرائيلي، وقد كان ذلك في انتخابات ١٩٩٦ (3) . حيث كانت أعلى نسبة تأييد حصلت عليها الأحزاب الدينية قبل هذا العام هى ١٥,٤%، وقد كان ذلك في عام ١٩٦١ إلا إنها ما لبثت أن تراجعت هذه النسبة إلى ١٣,٥ % في عام ١٩٦٥ . وفي عام ١٩٦٩ زادت حصتها لتصل إلى ١٤,٧% إلا تراجعت نسبة مقاعدها في البرلمان عام ١٩٧٣ لتصل إلى ١٢,١%. وفي عام ١٩٧٧ زادت حصتها لتصل إلى ١٣,٩% . وفي عام ١٩٨١ تراجعت هذه الحصة إلى ١٠,٩%، وزادت مرة أخرى ولكن بمقدار ضعيف عام ١٩٨٤ لتصل إلى ١١,٤% وأخذت في الزيادة ١٩٨٨ لتصل إلى ١٥,٣%. إلا أنها ما فتئت وضعفت حصتها وتراجعت لتصل إلى ١١% عام ١٩٩٢. ويوضح الجدول رقم (١٣) وضع أحزاب المعسكر الديني منذ نشأة إسرائيل ١٩٤٩ في الكنيست الإسرائيلي حتى عام ١٩٩٢ .

جدول (١٤)

وضع أحزاب المعسكر الديني منذ كنيست عام ١٩٤٩ حتى كنيست ٢٠٠٦

الانتخابات	حصة الأحزاب الدينية من أصوات الناخبين	نسبة الزيادة %
١٩٤٩	%١٢,٢	-
١٩٥١	%١١,٩	-٠,٣
١٩٥٥	%١٣,٨	١,٩
١٩٥٩	%١٤,٦	٠,٨
١٩٦١	%١٥,٤	٠,٨
١٩٦٩	%١٤,٧	-٠,٧
١٩٧٣	%١٢,١	-٢,٦
١٩٧٧	%١٣,٩	١,٨
١٩٨١	%١٠,٩	-٣
١٩٨٤	%١١,٤	٥.
١٩٨٨	%١٥,٣	٠,٩
١٩٩٢	%١١	-٤,٣
١٩٩٦	%١٩,٥	%٨,٥
١٩٩٩	%٢١,٢	%١,٧
٢٠٠٣	%١٨,٣٣	%-٢,٩
٢٠٠٦	%٢٣,٣٣	%٥

المصادر : كلوذ كلاين ، "مكانة الدين في إسرائيل : تفسير ديموغرافي" ، مرجع سابق ، صـ٢٨ .

عماد جاد ، "الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام" ، كراسات إستراتيجية ، يونيو ١٩٩٦ ، عدد ٤٣ ، المجلد السادس ، صـ٩ .

(1) يائير شيلغ ، مرجع سابق ، صـ١٢: صـ١٦ .

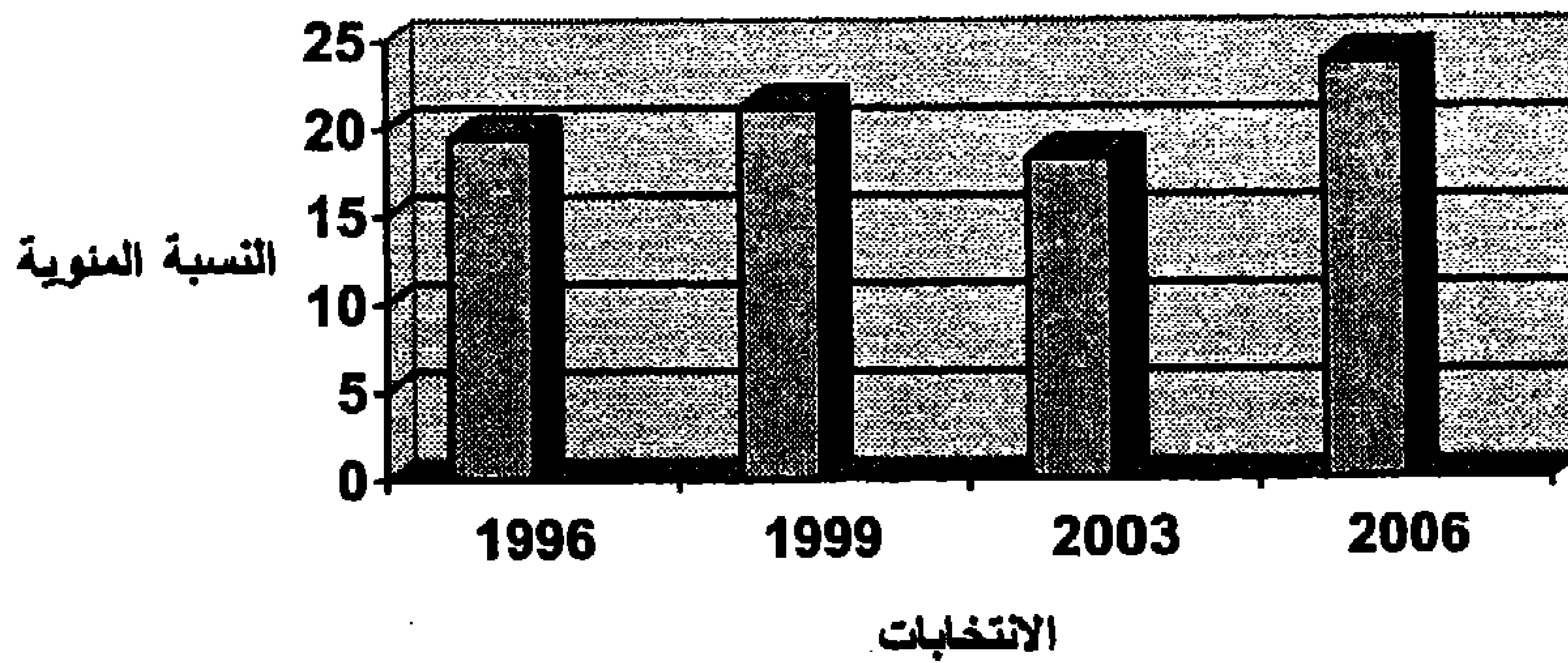
(2) كلود كلاين ، "مكانة الدين في إسرائيل : تفسير ديموغرافي" ، شئون الأوسط، عدد ١٠١ ، شتاء ٢٠٠١ ، صـ٤٨ .

(3) عماد جاد ، "الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام" ، كراسات استراتيجية ، يونيو ١٩٩٦ ، عدد ٤٣ المجلد السادس ، صـ٩ .

الكنيست الإسرائيلي ، نتائج انتخابات الكنيست السابع عشر ، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.knesset.il ، متاح بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٧.
ـــــــ ، نتائج انتخابات الكنيست السادس عشر ، مرجع سابق.

ومن ثم فإن أعلى حصة حصلت عليها الأحزاب الدينية لم تستمر، بل وأخذت في الهبوط والصعود بمعدل غير منتظم حتى عام ١٩٩٢، الذي هبطت فيه حصة الأحزاب الدينية لأقل نسبة حصلت عليها هذه الأحزاب الدينية في تاريخها ألا وهي ١١% . أما عام ١٩٩٦ فقد وصلت حصة هذه الأحزاب إلى ١٩,٥% - كما سبق الذكر - وأخذت هذه النسبة في الصعود فزادت في عام ١٩٩٩ حيث وصلت إلى ٢١,٢% ([1]). وفي عام ٢٠٠٣ وصلت النسبة إلى ١٨,٣٣%، إلا أن الخسارة كانت بسبب حزب شاس ذاته وليس بسبب معسكر الأحزاب الدينية ككل، ويفسر ذلك البعض بأنه نتاج للأسرلة داخله ذهبت أصوات القاعدة الانتخابية لحزب شاس إلى أحزاب أخرى كحزب الليكود وذلك نتيجة لإحساس مؤيدي الحزب بأنهم جزء من المجتمع فليس هناك حاجة للتصويت داخل حزب منفصل ([2]) . وفي عام ٢٠٠٦ تمكنت هذه الأحزاب من الحصول على أعلى نسبة لها في تاريخها حيث وصلت إلى ٢٣,٣%، ويوضح الجدول رقم (٦) الحصص التي حصلت عليها هذه الأحزاب منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦ ونسبة الزيادة التي حصلت عليها خلال العشر سنوات الماضية ([3]).

الشكل رقم (٢)
صعود الأحزاب الدينية خلال انتخابات ١٩٩٦ حتى انتخابات ٢٠٠٦



ومن ثم يطرح هذا بدوره تساؤلا مهمًا حول أسباب هذا الصعود ، وهل هو صعود طارئ أم أنه أصبح حقيقة واقعة آخذة فى الازدياد ؟ وما دلالات هذا على حزب العمل الإسرائيلى زعيم معسكر اليسار ؟ !

فى الحقيقة هناك عدد من الأسباب التى ساعدت أحزاب هذا المعسكر الدينى فى الصعود داخل الحلبة السياسية فى إسرائيل يمكن من خلال تطبيق ما توصلت إليه نظريتا النخبة والمؤسسية

([1]) باهر شوقي ، الأحزاب الدينية والانتخابات ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩ : الهوية الأمن ، الاقتصاد ، التسوية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩ ، صـ٩٠
([2]) عماد جاد ، فوز شارون وصعود اليمين ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ : الأمن أولاً** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٣ ، صـ٢٥ ، صـ٣٥ .
([3]) ـــــ ، انتخابات الكنيست السابعة عشرة ، في عماد جاد (محرر) ، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة : تقدم معسكر الوسط** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٦ ، صـ٥٢ .

من شروط لنجاح النخبة والمؤسسية في الاستمرار في الحياة السياسية. بلورة أبرز هذه الأسباب فى أربعة تصنيفات :-

أولا : أسباب ترجع للأحزاب الرئيسية بإسرائيل (العمل / الليكود).

ثانيا : أسباب ترجع إلى قوة نخبة المعسكر الديني وقدرة مؤسساته على التكيف .

ثالثا : أسباب ترجع إلى قوة حزب شاس ذاته (المؤسسة والنخبة).

رابعا : أسباب أخرى .

أولا: فيما يتعلق بالأسباب التى تعود إلى الأحزاب الرئيسية بإسرائيل

افتقد الحزبان الكبيران (حزب العمل / وحزب الليكود) لمقومات قوة النخبة وعجزت مؤسستهما على التكيف مع المتغيرات الطارئة. فأصبحت نخبتهما غير قادرة على التمتع بالوحدة والتماسك والاستقرار، ويزداد دورانها بشكل كبير ولكنه منغلق على عدد محدود من القادة مما يعكس عجزها عن استقطاب دماء جديدة تمكنها من إعادة إحياء الحزبين من جديد. وتفرط هذه النخبة في استعمالها للسلطة والقوة، وعجزت عن التمتع بمقومات المؤسسة التي تناولها هنتجتون. فعجزت تحقيق الاستقرار المالي فأغلبها أحزاب تعاني من المديونية. بالإضافة إلى عجزها لتحقيق التشعب مع المؤسسات التي تتبعها. بالإضافة لفشلها في إرساء الوحدة بين صفوفها. ومن ثم عجز الحزبان عن التكيف مع المتغيرات الطارئة عليها، فنتيجة للضعف والوهن الذى يعانى منه الحزبين الرئيسيين بإسرائيل اتجه بعض مؤيدى الحزبين إلى تأييد هذه الأحزاب الدينية، خاصة الفئات العلمانية التقليدية. وذلك لكونها اكتشفت وجود تلاشى نسبى فى الفارق الأيديولوجى بين برامج الحزبين ، فكلاهما يجنح ناحية اليمين ، كلاهما يعانى من أزمة قيادة حقيقية فلم يعد هناك فارقا حقيقيا بينهما .

فقد فقد الرأى العام الإسرائيلى الثقة فى الحزبين الكبيرين (العمل والليكود)، خاصة وأن القاعدة الانتخابية التى يلعب عليها المعسكر الدينى ومعسكر اليمين واحدة، فكلاهما يلهث ليجتذبها إلى صالحه لتصوت له .

فحزبا شاس والليكود على سبيل المثال يخاطبان نفس جمهور الناخبين اليمينيين (١) .

وفى ظل التوجه لحزب العمل الذى اقترب بشدة من معسكر اليمين الإسرائيلى أصبح الناخب الإسرائيلى لا يرغب فى اليسار اليمينى والليكود الفاشل. فكلاهما يفتقد لقيادة كاريزمية قادرة على تحقيق ما يربو إليه ، ومن ثم اتجه إلى معسكر آخر يحاول أن يجد فيه ضالته .

ثانيا: الأسباب التى تعود إلى قوة نخبة المعسكر الدينى وقدرة مؤسساتها على التكيف مع المتغيرات الطارئة

تتسم الأحزاب الدينية بإسرائيل – على خلاف الحزبين الكبيرين العمل والليكود – *بتمتعها بتنظيم مؤسسى قوى؛ فهى لديها هياكل تنظيمية متماسكة تتسم بالتعقيد والتشابك والاستقلال مكنتها من إمكانية التكيف داخل المجتمع الإسرائيلى* . فعلى سبيل المثال استطاع حزب المفدال أن يتكيف أيديولوجيا عبر الزمن ، فعند بداية إنشاء الحزب عام ١٩٥٦ انتهج الحزب نهجا معتدلاً مكنه من أن يكون الحزب الدينى الوحيد الذى ائتلف مع حكومة الماباى فى تلك الفترة . فقد كان توجه الحزب توجها برجماتيا مشابها لتوجه حزب العمل. وقد كان يتبنى مواقف اجتماعية واقتصادية ، فقد كان جوهر اهتمامه يتمثل فى الحفاظ على الطابع اليهودى والصراع حول القوانين والتشريعات التى تنظم مكانة الدين والدولة. واستمر هكذا حتى الانقلاب السياسى الذى حدث فى الحكم بإسرائيل حتى حل الليكود اليمينى محل العمل اليسارى. ومن ثم أدرك الحزب التحول الذى حدث فى الساحة السياسة الإسرائيلية، فتبنى توجها مغايرا بدأت إرهاصاته بعد حرب ١٩٦٧ حيث أصبح حزب يمينياً قومياً نظرته متشددة لا يؤمن بإمكانية الحلول الوسط ، مما يعكس مدى قدرة الحزب على التكيف كمؤسسة

---

(١) راند فرحى ، **"توقعات حل ائتلاف أولمرت"** ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ ، العدد ١٥٨ ، صـ١١.

سياسية تستجيب وتتكيف مع التغيرات التى تحيط بها (1) .
ومن ثم كان المفدال على سبيل الذكر حالة جيدة للتكيف المؤسسى الناجح داخل الساحة السياسية الإسرائيلية، فهو مثله مثل أغلب الأحزاب الدينية بإسرائيل تتسم بتماسك هياكلها التنظيمية(2).
هذا بالإضافة إلى أن هذه الأحزاب تتميز بقواعد تأييد اجتماعية راسخة، فهذه الأحزاب تضمن حصولها على تأييد قطاعات معينة لها تدين لها بالولاء. فعلى سبيل المثال يضمن حزب يهودت هتوراه حصوله على أربعة مقاعد فى الكنيست الإسرائيلى، بسبب تأييد الجمهور الحريدى الاشكنازى فى القدس وبنى براك ، بالقرب من تل أبيب. أيضا يعتمد حزب شاس على تأييد الحريديم السفارديم . ومن ثم مثلت تلك القواعد عناصر قوة ونفوذ لتلك الأحزاب. خاصة فى ظل زيادة أعداد هذه القواعد الانتخابية ، فهناك ارتفاع فى معدلات الخصوبة والإنجاب فى الأوساط الشرقية والدينية الحريديم بالأساس ، مما أدى إلى زيادة حجم ناخبى الحريديم فيما بين عامى ١٩٦٦ و١٩٩٩ إلى ٤٣ ألف ناخب أى زادت نسبتهم بمعدل ٢٠,٩٧ % . كذلك صاحب هذا زيادة فى قوة ظاهرة العودة للالتزام بالتعاليم الدينية داخل المجتمع الإسرائيلى (3).
هذا بالإضافة إلى نجاح الأحزاب الدينية فى بلورة علاقة نفعية مصلحية تربط بين تلك الأحزاب وبين مؤيديها ومريديها بمعنى آخر بينها وبين قواعدها الاجتماعية. فقد ربطت هذه الأحزاب ما بين العضوية داخل المعسكر الدينى، والمزايا والالتزامات التى يحصل عليها الأعضاء كالمخصصات المالية لطلاب اليشيفوت ، والإعفاءات المتعددة ومن أبرزها الإعفاء من الضرائب ، والإعفاء من الخدمة العسكرية . . وغيرها من الميزات الأخرى . هذا بالإضافة إلى نجاح أحزاب المعسكر الدينى فى الاستفادة من تعددها واختلافها لاستثمار ما لديها من قوة بأقصى قدر ممكن، فاستطاعت التنافس حول جذب أكبر قدر ممكن من الناخبين عبر تقديمها لوجبة متنوعة تناسب أغلب الأذواق والتوجهات السياسية . أيضا نجحت هذه الأحزاب فى إدارة حملتها الانتخابية بنجاح وبدرجة عالية من الكفاءة والفاعلية، وكانت محصلتها زيادة حصتها فى الانتخابات البرلمانية المتتالية خلال السنوات العشر الماضية، بداية من عام ١٩٩٦ حتى آخر انتخابات برلمانية عام ٢٠٠٦ كما سبق الذكر. وقد كان نجاح تلك الأحزاب فى حشد التأييد عبر حملتها الانتخابية راجعاً إلى القيادة الناجحة لتلك الأحزاب ، فهى لديها قيادة قوية قادرة على التأثير فى الجماهير وحشد هممهم واستثارة عزائمهم عبر ما لديها من قدرات ومهارات خطابية بارزة (4). فعلى سبيل المثال وعلى الرغم من اتهام آرييه درعى – زعيم شاس آنذاك – فى عام ١٩٩٩ بل وإدانته بالفعل بالتلاعب بأموال الدولة والحكم عليه بأربعة أعوام ،إلا أن ما حدث لم يكن تراجع شعبية الحزب وإنما على النقيض من هذا حدث طفرة وقفزة فى عدد المقاعد التى حصل عليها شاس فى انتخابات ١٩٩٩ ، وذلك نتيجة للشعبية الكبيرة التى كان يتمتع بها آرييه درعى بين أوساط اليهود الشرقيين ، فهم اعتبروا أن إدانته ما هى إلا مؤامرة موجهة ضد حزبهم وزعيمه من قبل المؤسسة الإشكنازية الحاكمة بإسرائيل. مما دفعهم إلى الالتفاف حول الحزب والتصويت له (5). ومن ثم كان ذلك انعكاسا لقوة هذا القائد وقدرته على حشد المؤيدين والمريدين للحزب على خلاف الحزبين الكبيرين بإسرائيل (العمل والليكود) .
ومن ثم يتضح مدى نجاح المؤسسة الحزبية الدينية إذا جاز تسميتها بالمؤسسة فهى أحزاب قوية ذات قيادة فاعلة قادرة على توحيد صفوفها داخل الحياة السياسية فى إسرائيل، والتكيف مع المتغيرات الطارئة والتشعب والاستقلال ومن ثم كان زيادة نفوذها أمرا متوقعا وله ما يبرره.

---

(1) أسعد غانم ، **الهامشيون فى إسرائيل : تحدى الهيمنة الاشكنازية** – فلسطين - رام الله ، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية (مدار)، رام الله / فلسطين ، شباط ٢٠٠٥ ، صـ١٢٩ ، صـ١٣٠ .
(2) باهر شوقى ، الأحزاب الدينية والانتخابات ، فى عماد جاد (تحرير) **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩ : الهوية الأمن ، الاقتصاد ، التسوية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٩ ، صـ٩٠ .
(3) ــــــــ ، المرجع السابق ، صـ٩٠ .
(4) عماد جاد ، "**الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام**" ، كراسات استراتيجية ، عدد ٤٣ ، المجلد السادس ، يونية ١٩٩٦، صـ٣٤ .
(5) أحمد خليفة ، **الأحزاب السياسية** ، مرجع سابق ، صـ١٨٢ .

ثالثا : أسباب ترجع إلى قوة حزب شاس ذاته (المؤسسة والنخبة)

بالإضافة إلى ما يتسم به حزب شاس كغيره من الأحزاب الدينية من قوة مؤسسية يعتد بها ، إلا أنه له خصوصية مكنته من زيادة أسهمه داخل الحياة السياسية فى إسرائيل .

خاصة وأن شاس يحصل على نسبة تأييد مرتفعة داخل المعسكر الدينى؛ فهو الحزب الأول بالنسبة لعدد المقاعد التى حصل عليها منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦ .

الجدول رقم (١٥)عدد المقاعد التى حصل عليها حزب شاس منذ عام ١٩٩٦ ونسبتها بالنسبة لمقاعد المعسكر الدينى فى الكنيست ونسبتها بالنسبة لمقاعد الكنيست ككل

السنة الانتخابية	عدد مقاعد المعسكر الدينى	عدد مقاعد شاس	نسبة شاس بالنسبة لمقاعد المعسكر ككل	نسبة شاس بالنسبة لعدد مقاعد الكنيست
١٩٩٦	٢٣	١٠	٤٣ %	٨,٣ %
١٩٩٩	٢٥	١٧	٦٨ %	١٤,١ %
٢٠٠٣	٢٢	١١	٥٠ %	٩,١٦ %
٢٠٠٦	٢٨	١٢	٤٢,٨ %	١٠ %

المصدر: **www.meda.be**, Religious Parties in Israel, Op.cit
Wikipedia: The Free Encyclopedia, Shas, en. Wikipedia.org/wiki/ shas, accessed on 24/4/2008.

فيتضح من الجدول السابق أن نسبة شاس لم تقل عن ٤٣ % تقريبا من عدد مقاعد المعسكر الدينى فى الكنيست؛ فعدد مقاعده تقترب وأحيانا تتجاوز ٥٠ % من قوة المعسكر الدينى، وتزيد النسبة أو تقل حسب زيادة عدد المقاعد التى يحصل عليها المعسكر ككل، ما عدا عام ٢٠٠٣ كان عدد مقاعده قد تراجع بسبب الشعور بالأسرلة لدى ناخبي الحزب وتوجههم للتصويت لليكود كما سلف الذكر. ولكنها كانت حالة عارضة لأنه فى ٢٠٠٦ سرعان ما استعاد الحزب قوته، ليصبح ثالث أكبر حزب فى إسرائيل على نفس المرتبة مع حزب الليكود. ومن ثم يتضح مدى القوة التى يمثلها حزب شاس الدينى داخل المعسكر الدينى، مما يعطى أهمية لمعرفة أسباب تمييز هذا الحزب.

فحزب شاس ***استطاع تحقيق التشعب الذي تحدث عنه هنتجتون وخلق قاعدة انتخابية قوية له؛*** فهو حزب اليهود الشرقيين ويصوت قطاع عريض من اليهود الشرقيين، خاصة بعد أن خيب حزب الليكود أملهم ولم يحقق لهم ما يربون إليه ([1]). من هنا شعر اليهود السفارديم بأهمية مشاركتهم فى الحياة السياسية من خلال حزب إثنى يمثل مصالحهم وتطلعاتهم، من هنا برز وتنامى وعى اليهود الشرقيين، وزادت معه قوتهم فى الحياة السياسية ([2]) .

إلا أنه على الرغم من أن لحزب شاس القاعدة العريضة من اليهود الشرقيين، لكنه لديه أيضاً قاعدة انتخابية أخرى من اليهود الأرثوذكس، وممن يدينون بالأرثوذكسية الجديدة ([3])، وبعض الدروز. فالحزب نجح بدرجة كبيرة فى جذب قطاع عريض من الناخبين بالحياة السياسية فى إسرائيل ([4]).

هذا بالإضافة إلى نجاح الحزب فى الحديث بصوتين صوت حريدى وصوت طائفى. فنتيجة

([1]) عماد جاد ، **"الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام"** ، مرجع سابق ، صـ٢٩ .

([2]) أحمد خليفة ، مرجع سابق ، صـ١٨٨ .

([3]) الأرثوذكسية الجديدة: مصطلح يُطلق على الفرق اليهودية الأرثوذكسية المعتدلة، والتي تقبل مقولات اليهودية الأرثوذكسية الدينية والأخلاقية، ولكنها تأخذ موقفاً وسطاً في بعض المسائل التفصيلية مثل ارتداء الأزياء الحديثة وحلاقة الذقن وقص السوالف. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية**، متاحة على شبكة المعلومات الدولية فى www.elmessiri.com/encyclopedia/Jewish/encyclopid/MG6/gz2/bz07/..، متاح بتاريخ 27/12/2008.

([4]) **Wikipedia: The Free Encyclopedia**,Shas, op. cit.

لهذا الصوت الطائفى فإن شاس يستهدف طائفية ذات ارتباط بالتقاليد، لا تلزم تحديدا بأداء الفرائض الدينية كما هو مألوف فى عالم الحريديم . فالناخب الذى صوت لشاس ليس حريديا، وقد لا يكون ممن يلتزمون بقدسية يوم السبت ، إلا أنه صوته اتجه لشاس اتباعا للتقاليد ([1]) .

يضاف إلى قدرة شاس بل ونجاحه فى صياغة خطاب يخلط بين الصهيونية الدينية والخطاب الحريدى التقليدى، وتبنى مواقف برجماتية سياسية تمكنه من التكيف مع المتغيرات الطارئة. فهو على الرغم من تبنيه برنامجا مرنا، إلا أنه عندما تقتضى الضرورة لانتهاجه خطا يمينيا بصورة كبيرة فأنه يفعل ذلك ([2]). أيضا يتبنى حزب شاس برنامجا اقتصاديا اجتماعيا يجذب له الناخبين ، فهناك احتياج لتلك الأجندة التى يقدمها شاس سلفا لليكود الفاشل بصفة عامة داخل المجتمع الإسرائيلى يمينا كان أم يسارا ([3]) .

هذا بالإضافة إلى قوة نخبته والقيادة الكاريزمية التى تتزعم حزب شاس الدينى؛ مرورا بآرييه درعى كما سبق الذكر، وصولا إلى عوفاديا يوسف الزعيم الروحى للحزب، فالأخير قائد كاريزمى يحظى بتأييد كبير داخل ناخبى شاس، وهو يحافظ على هوية الحزب الدينية، ويحيطه نوع من الأسطورية والغموض. فساعد ما يتسم به من مقومات على زيادة قوة الحزب داخل الحياة السياسية فى إسرائيل فى ظل نجاحه على حشد المؤيدين والمريدين للحزب ([4]).

كذلك كان يحرص شاس على توسيع قاعدته الانتخابية خلال كل جولة انتخابية برلمانية، فعلى سبيل المثال سعى الحزب جاهدًا على اجتذاب مؤيدى حزب الليكود لصالحه؛ فرفع شعار عبر انتخابات ٢٠٠٦ "أن الليكودى الحقيقى يصوت لشاس"، وكان هناك عاملا مهما فى تصويت عشرات الآلاف من أنصار حزب الليكود لحزب شاس فى تلك الانتخابات. إلا أن شاس لم يكتف فقط لمحاولة جذب ناخبى حزب الليكود، وإنما امتد الأمر إلى مغازلة مرشحى المفدال ويهود الفلاشا أمثال آفى ميخائيل عضو المفدال السابق ، والحاخام مازور يابابا أحد حاخامات اليهود الفلاشا ([5]).

ومن ثم يتضح مدى تميز الحزب فهو من أكبر الأحزاب الدينية فى إسرائيل، إن لم يكن أكبرها على الإطلاق، ويتمتع بثقل كبير داخل المجتمع الإسرائيلى . ومن ثم فقوة هذا الحزب تزيد من ثقل قوة المعسكر الديني، إذا نظرنا إليه ككتلة مميزة داخل الساحة السياسية الإسرائيلية. ليزيد ذلك من أسهم قوة النخبة والمؤسسة الدينية في إسرائيل.

رابعا: عوامل أخرى

هناك مجموعة من العوامل المختلفة التي ساعدت على نمو نفوذ الأحزاب الدينية داخل الحياة السياسية فى إسرائيل، ويمكن عرض أبرزها فيما يلى :

- هناك اتجاه يفسر صعود الأحزاب الدينية فى إسرائيل بأنه امتداد للمد الدينى على الساحة الدولية، فهناك توجه عالمى لصعود المكون الدينى فى التفاعلات الداخلية والدولية. وقد بدأت إرهاصاته مع انهيار الاتحاد السوفيتى، حيث تحول طبيعة الصراع وبرز المكون الدينى به فى الأساس ([6]).
- هناك أيضا من يفسر اشتداد ثقل الأحزاب الدينية فى إسرائيل منذ عام ١٩٩٦، بأنه ردة فعل

([1]) أحمد خليفة ، مرجع سابق ، صـ١٨٣ .

([2]) أكرم ألفى ، الأحزاب الدينية ، "استقرار تاج شاس واختفاء المفدال" ، فى عماد جاد (تحرير) ، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة : تقدم معسكر الوسط** ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، القاهرة ٢٠٠٦ ، صـ١٣٧ .

([3]) **أيمان حمدى** : باحثة فى الشئون الإسرائيلية ورئيس تحرير مجلة بحوث القاهرة فى العلوم الاجتماعية ، ٢٠٠٨/٦/١٨ .

([4]) أكرم ألفى ، **الأحزاب الدينية : استقرار تاج شاس واختفاء المفدال** ، مرجع سابق ، صـ١٣٧ .

([5]) ـــــــــ ، المرجع نفسه ، صـ١٤١ ، صـ١٤٣ .

([6]) **أيمن عبد الوهاب** : الخبير الاستراتيجي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ونائب رئيس تحرير مختارات إسرائيلية ، ٢٠٠٨/٦/١٩ .

لاتفاقية أوسلو حيث مثلت – كما ترى تلك الأحزاب الدينية – بداية للتنازل أمام الفلسطينيين والتفريط فى "أرض إسرائيل المقدسة" (الضفة وغزة). وقد كان أبرز تجلى لتلك الحركة هو مقتل إسحق رابين الأب الشرعي لأوسلو على يد متطرف دينى – إيجال عامير([1]) .

- وهناك أيضا اتجاه يرى أن تردى العلاقة بين طرفى الصراع الفلسطينى والإسرائيلى، واشتعال الانتفاضة وصعود حماس للسلطة، وصعود التنظيمات الجهادية فى فلسطين، كان نتيجة له صعود وتنامى دور الأحزاب الدينية فى إسرائيل وزيادة دورها داخل الحياة السياسية. خاصة فى ظل تردى حالة الأحزاب التقليدية بإسرائيل (العمل – الليكود) ([2]).

وهكذا يمكن القول أنه على الرغم من تعدد تلك الأسباب، إلا أن الباحثة ترى أن تلك الأسباب مجتمعة عملت على زيادة نفوذ أحزاب المعسكر الدينى داخل الحياة السياسية فى إسرائيل .

وفى ضوء تنامى قوة تلك الأحزاب داخل المجتمع الإسرائيلى، يظهر تساؤل مهم حول ما تمثله تلك الأحزاب من تأثيرات سلبية على حزب العمل الإسرائيلى والمعسكر اليسارى ككل بإسرائيل .

بالنظر إلى أيديولوجية الأحزاب الدينية فى إسرائيل، يمكن ملاحظة وجود عدد من الملامح اليمينية على الرغم من اختلاف مبادئ وتوجهات تلك الأحزاب ([3]).إلا أن كلا منها تؤمن بشرعية أرض إسرائيل الكبرى، ويرفضون إقامة دولة فلسطينية (ما عدا شاس كما سيتضح فيما بعد وإلى حد ما ديجل هاتوراه ([4])) .

ويمكن ملاحظة هذا التوجه اليمينى بعرض سريع لوجهة نظر الأحزاب الدينية، فيما يتعلق بعدد من القضايا التى تستطيع أن تعكس مدى بعد هذا المعسكر عن التيار والفكر اليسارى بإسرائيل. فمن أبرز تلك القضايا التى يمكن تناولها ، أولا قضية التسوية السلمية ، وثانيا قضية المستوطنات الإسرائيلية :

أولا قضية التسوية السلمية : سيتم استعراض موقف كل حزب دينى من قضية التسوية .

١- المفدال : يؤمن الحزب بمبدأ أرض إسرائيل للإسرائيليين، فيرى أنه بهذا المبدأ يستطيع المحافظة على أرض إسرائيل، حيث يؤمن الحزب أن أرض إسرائيل أرض مقدسة تنتمى لليهود استنادا إلى وعد الرب لإبراهيم وبعده إسحق ويعقوب. فهذه هى إرادة الرب ليستوطنوا هم (اليهود) فى كل أرض إسرائيل. ومن ثم يمثل هذا المبدأ الذى ينطلق منه الحزب فى نظرته للتسوية السلمية والصراع الفلسطينى الإسرائيلى حيث يتمثل برنامج الحزب فى تلك القضية فيما يلى :

أ) بين نهر الأردن والبحر المتوسط لن تكون هناك سوى دولة واحدة فقط (هى دولة إسرائيل)، ولن يوجد كيان عربى قومى موحد مثل (دولة فلسطينية مقترحة) يوجد فى إطار هذه الحدود .

ب) لن تفرط إسرائيل فى جزء منها لحكومة أو سلطة أجنبية عنها ، إلا أنه على الرغم من ذلك فإن الحزب سيوافق على إعطاء الفلسطينيين العرب حكماً ذاتياً، لكنه سيتبع السلطة الإسرائيلية فى الأمن والشئون الخارجية كالحدود والدبلوماسية ([5])، دون إزالة المستوطنات اليهودية "أى أن ما يوافق عليه الحزب فقط هو حكم ذاتي" .

أيضا يؤمن الحزب بأن إيقاف العنف الفلسطينى (المقصود الانتفاضة) يجب أن يتم عبر استخدام

([1]). **عبد العليم محمد** : مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٨/٦/٢٣ .

([2])**أيمن عبد الوهاب** ، مرجع سابق .

([3]) على الرغم من أن الأحزاب الدينية فى إسرائيل تهدف إلى إقامة دولة يهودية تحكم بواسطة الشرعية اليهودية إلا أن بعض الأحزاب لا تعترف بشرعية دولة إسرائيل ويؤمنون بأهمية مشاركتهم فى العملية الانتخابية الديمقراطية ويفسرها بأهمية الدخول فى السلطة السياسية لخلق دولة دينية .

([4]) **ww.meda. Be**, Religions Parties in Israel, Op.cit.

([5]) www.Israel.mfa.gov.il/MFA/MFAarchieve1994،1999،1998/71،National Relgiouse Elections in Israel, May 1996, accessed on 24/4/2008.

القوة العسكرية ([1]) .

ومن ثم يتضح مدى يمينية حزب المفدال، فهو لا يؤمن بالحلول الوسط ، فبعد اتفاقية أوسلو حاول الحزب أن يتعامل مع الحقائق التى خلقتها أوسلو سعيا لمنع نتائجها "الكارثية" – من وجهة نظره – فطلب ضرورة أن يتم تحقيق عدد من الخطوات ، كان من أبرزها :

أ) ضرورة تدمير "قواعد الإرهاب" الفلسطينية (كما يرى الحزب) بينما يتم تزويد قوات الأمن العام IDF بحرية التصرف، حيثما تكون هناك ضرورة فى الضفة الغربية وغزة.

ب) حتمية تقوية التواجد السياسى الإسرائيلى والاستيطانى فى القدس الكبيرة .

ج) تقوية الاستيطان فى يهودا والسامرا ([2]).

وغيرها من الخطوات التى تعبر عن مدى يمينية الحزب، ففى برنامجه الانتخابى ٢٠٠٣ اعتبر اتفاق أوسلو باطلا وسيسعى إلى إلغائه بقرار رسمي. مما يتضح أنه حزب يبتعد تماما عن الفكر اليسارى، بل ويشكل تهديدا له عند دخوله أية ائتلافات حكومية معه مثلما حدث فى ائتلاف ١٩٩٩. فعندما سافر باراك إلى قمة كامب ديفيد قام حزب المفدال بالخروج من الائتلاف الحكومى. مما زاد من مأزق هذه الحكومة، وذلك نتيجة لرفض الحزب الخوض فى مسار عملية التسوية السلمية ، ومن ثم كان عائقا أمام تلك الحكومة.

٢- حزب أغوادات يسرائيل وحزب ديغل هتوراه (كتلة أجودات هتوراه) ، على الرغم من اهتمام الكتلة أو الحزبين بصورة أكبر بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية. إلا أنها فيما يتعلق بقضية التسوية، فموقفهما صقرى يشبه برنامج حزب المفدال بشدة ، حيث يعارض التخلى عن أى شبر من أرض إسرائيل ([3]). مما يعكس مدى التقارب بين الحزبين وحزب المفدال فثلاثتهم من الصقور اليمينيين .

٣- حزب شاس :- أما حزب شاس فهو حزب مرن نسبيا بالنسبة لقضية التسوية السلمية، حيث مكنه موقفه فى بعض الأحيان من أن يصبح شريكاً فى الائتلاف الحكومى مع حكومة العمل ([4]). إلا أن الحزب يدعم فكرة أرض إسرائيل الموحدة تحت "تاج مزراحى Mizrahi التوراه" ([5])، وعلى الرغم من ذلك أعلن أوفديا يوسف الزعيم الروحى للحزب "أن الحياة البشرية أهم من الأرض" ([6]). مما يعكس شدة التناقض الفكرى بين المبادئ التى يعلنها الحزب، ولكن يمكن تفسير هذا التناقض ببرجماتية الحزب فهو يبرع فى التكيف مع المتغيرات الطارئة عليه فعندما يكون المناخ يسارياً يكون أكثر مرونة وعندما يكون يميناً يكون من "الصقور اليمينين، فعلى سبيل المثال فى انتخابات ٢٠٠٦ نجح حزب شاس فى كسب جمهوره، صاحب المواقف اليمينية بمعارضة خطة فك الارتباط. كذلك رفض الاقتراح بتخصيص ٧٠٠ مليون شيكل لمؤسسات الاجتماعية، مقابل الانضمام للائتلاف الحكومى المنهار فى ٢٠٠٥. ومن ثم نجح فى جذب الناخبين اليمينيين، ولكنه حاول أن يمزج هذا الموقف اليمينى من خطة فك الارتباط ليكون منسجما مع مواقفه شبه المعتدلة من القضية الفلسطينية. فلم يرفض الخطة فى محتواها الأساسى،

---

(1) **Wikipedia: Free Encyclopedia**، National Religious Party, www،en.wikipedia.org / wiki/ national_religions_party, accessed on 24/4/2008.

(2) **www.Israel-mfa.gov.il**, Op.cit.

(3) أحمد خليفة ، مرجع سابق ، صـ١٧٦ : صـ١٨١ .

(4) Katz, Lisa, **Primary Political Parties of Israel**, www.judaism.about.com / od / politics / a / potparties. Htm? P =1, accessed on 24/4/2008.

(5) مزراحي هو مزج لكلمتي «مركز» و«روحاني»، وهما كلمتان عبريتان تطابقان في النطق والمعنى مثيلتيهما العربيتين. حيث تعكس الإيمان بأن "أرض يسرائيل لشعب يسرائيل حسب شريعة وتوراة يسرائيل"، أي «توراه وعفوداه»، أي «التوراة والعمل»، ومعناها أن على الصهيوني الحق المتدين أن يتعلم الشريعة اليهودية وأن يعمل بنشاط من أجل إعادة بناء إسرائيل. لمزيد من التفاصيل انظر: عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق. و **Wikipedia: Free Encyclopedia**, Shas, Op. cit.

(6) **Israeli Knesset**, Parliamentary Groups: Shas, www.knesset.gov. il / faction / eng / faction page_eng. asp? Pg= 2, accessed on 24/4/2008.

إلا أنه رفض الانسحاب قبل توقيع اتفاق سلام واضح مع الطرف الفلسطيني ([1]). وعلى الرغم من ذلك أعلن عوفاديا يوسف – الزعيم الروحي للحزب – معارضته لمفاوضات أنابوليس ٢٠٠٧ مع الطرف الفلسطيني . . . فيرى أن "إنقاذ النفس لا يحظر فقط التخلي عن أرض إسرائيل. وأيضا يحظر أحيانا تقديم تنازلات"، فزعيم شاس عندما استشعر الموجة اليمينية في المجتمع الإسرائيلي في تلك الآونة أعلن مسايرا لهم "أنه لا يمكن التوقيع على اتفاقية سلام مع نصف الشعب الفلسطيني" ([2]). ومن ثم فهو يتماشى مع موجه غياب الشريك الفلسطيني . فحزب شاس رغم مرونته يتمتع بدرجة ليست بالقليلة باليمينية الصقورية، مما يهدد مسيرة عملية السلام والحلول الوسط التي يؤمن بها التيار اليساري في إسرائيل.

٤- حزب ميماد :- تبنى رؤية معتدلة على خلاف الأحزاب الدينية الأخرى، مما مكنه من الائتلاف أكثر من مرة مع حزب العمل. ففي انتخابات ١٩٩٩ خاض الحزب الانتخابات مؤتلفا مع حزب العمل في قائمة إسرائيل واحدة، التي تكونت من حزب العمل وغيشر وميماد. وفي انتخابات الكنيست ٢٠٠٣ خاض الحزب مؤتلفا مع حزب العمل في قائمة حزب العمل ميماد. وشارك الحاخام عيتال مؤسس الحزب في حكومة بيريز عام ١٩٩٥، رغم عدم عضويته في الكنيست، وذلك بناء على رغبة بيريز. مما يوضح مدى مرونته واعتداله فهو على خلاف غيره من الأحزاب الدينية، لا يشكل عائقا أمام حزب العمل. وقد اتضحت ملامح اعتداله عند عرضه لموقفه السياسي الذي شرحه في برنامج ٢٠٠٣ بالنسبة لقضية السلام مع الفلسطينيين، ومسيرة عملية التسوية، حيث يرى الحزب في السعي للسلام والمصالحة قيمة عليا. وأن الموقف المتطرف الذي يضع أرض إسرائيل فوق أية قمة أخرى ليس طريق توراة إسرائيل ، ويرى أن هذا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي لن يستمر طويلا لما له من تأثيرات مدمرة في المجتمع الإسرائيلي. ولما يمكن للاحتلال أن يحول إسرائيل – كما يرى الحزب – إلى دولة غير ديموقراطية أو دولة فصل عنصري. بالإضافة إلى الخوف من الخطر الديموغرافي، من هنا ذكر الحزب أنه "يؤيد – مع تألمه – التنازلات لمواصلة العملية السياسية، وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة تعيش بسلام إلى جانب إسرائيل مع المحافظة على كتل استيطانية يمكن الدفاع عنها" ([3]). ومن ثم يعتبر حزب ميماد أكثر الأحزاب الإسرائيلية الدينية اعتدالا، لكنه لا يحتل مكانة كبيرة داخل أوساط المتدينين بالمقارنة بالأحزاب الدينية سالفة الذكر.

وهكذا اتضح مدى يمينية المعسكر الديني فيما يتعلق بقضايا التسوية، حتى أن الحزب المرن فيه (شاس) ذو مسحة يمينية تظهر بشدة وقت الحاجة إليها، والمعتدل فيها ليس له ثقل كبير في الحياة السياسية الإسرائيلية .

أما فيما يتعلق بقضية المستوطنات :-

١- يرى حزب المفدال أن المستوطنات في كل أرض إسرائيل حقيقة وواقع فهي أمر طبيعي بعد عودة "الأمة اليهودية من المنفى إلى وطنها" – كما يعتقد هو – فالمفدال يؤيد بشدة، ويعمل بنشاط وجد للدفاع عن المستوطنات في الضفة الغربية وغزة، والجولان، ووادي الأردن والموشافيم والكيبوتز ([4]). ويرى الحزب أيضا أن الوجود الاستيطاني في القدس الكبيرة، يجب أن تتم تقويته عبر زيادة الهيمنة الإسرائيلية على القدس الكبيرة بما تشمل مستوطنات جوش أيتزون ومعالية أدوميم وجيفيت زئيف. بالإضافة إلى ضرورة توسيع المستوطنات اليهودية في شرق القدس مع العمل على تقويتها . وقد كانت رؤيته هذه كرد فعل له عقب اتفاق أوسلو الذي رغب في وئده، فالحزب أكبر مدافع عن المستوطنات وتوسيعها وزيادتها ([5]). على خلاف الحال

([1]) أكرم ألفي ، الأحزاب الدينية . . استقرار تاج "شاس" واختفاء "المفدال" ، مرجع سابق ، صـ١٤٢ .

([2]) ران فرحي ، "توقعات بحل ائتلاف أولمرت" ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ ، العدد ١٥٨، صـ١١٠.

([3]) أحمد خليفة ، مرجع سابق ، صـ١٨٩ .

([4]) **Mafdal Party,** web. archive. org / web / 2005، 307154426/http:// www.mafdal. org. il /? Sid = 27, accessed on 24/4/2008.

([5]) **www.Israel.mfa.gov. il,** Op. cit.

بالنسبة لرؤية حزب العمل الذى يرى عدم إقامة مستوطنات جديدة مع الحفاظ على القائمة، مما يظهر شدة التناقض .

٢- حزب أغودات يسرائيل وبيغل هاتوراه (كتلة أجودات هاتوراه) : يشددان على ضرورة تكثيف الاستيطان وتوسيعه فى جميع أنحاء إسرائيل ([1])، مما يتناقض مع حزب العمل ورؤيته .

٣- حزب شاس : على الرغم من أنه كان لا يفضل بشدة إقامة المستوطنات ([2])، إلا أن هناك اتجاهاً جديد عبر عنه شلومو بن ليذرى، من أبرز أعضاء شاس وعضو كنيست عنه ووزير سابق، يرى أنه لا توجد جدوى لرفض فكرة إقامة المستوطنات، فذكر "لا يمكن أن نرفض المستوطنات باعتبارها سبب الإرهاب ، فهى ليست سبب لديمومة هذا الإرهاب، لأن الإرهاب مستمر فى طريقه" ([3]). ويقصد "بالإرهاب" المقاومة الفلسطينية كما يراها . ومن ثم فأصبح شاس وفقا لبرجماتيته يؤيد المستوطنات وبالطريقة هذه تعلو لديه توجهات الصقور اليمينية .

٤- أما حزب ميماد فحزب فهو مستعد لتقديم "تنازلات مؤلمة"، لكن مع الحفاظ على كتل استيطانية "يمكن الدفاع عنها" ([4]) .

ومن ثم فهذه الأحزاب يمكن القول مجازا أنها جميعا من أحزاب الصقور اليمينى، لأن المرن فيها يمينى فقاعدته الحزبية يمينية وصقرية فى توجهاتها وميولها السياسية ([5]). أما حزب ميماد المعتدل فليس له ثقل كبير داخل معترك الحياة السياسية بإسرائيل ، وفى ظل يمينية هذه الأحزاب فهى تتبنى نهجاً يمينياً يحول دون تأييدها لأية مسيرة على طريق التسوية. وحينما يحدث أمرا كهذا تخرج من الائتلاف الحكومى كما حدث فى فترة نتنياهو ١٩٩٦ – ١٩٩٩ حيث قدم المفدال استقالته، نتيجة لإقدام نتنياهو للموافقة على مذكرة على واى بلانتشين وواى ريفر. وكذلك الحال بالنسبة لباراك كامب ديفيد ٢٠٠٠ أيضا كما حدث مؤخرا بالنسبة لخطة فك الارتباط .

أيضا فى ظل عدم قدرة أية من الحزبين التقليديين على الحصول على النسبة اللازمة لتشكيل حكومة بمفردهما ، فهما يلجآن إلى الأحزاب الدينية والصغيرة لتكوين ائتلاف حكومى معها لكى يحصل أحدها على الأغلبية المطلوبة فى البرلمان ، ومن ثم تكون لهذه الأحزاب مساحة كبيرة للمناورة لتحقيق مصالحها ، فعلى سبيل المثال أدت الأحزاب الدينية فى إسرائيل إلى تفتيت ائتلاف باراك ٢٠٠٠ حيث أخذ حزب شاس يغالى من مطالبه ، فساوم شاس باراك على مزيد من الدعم السياسي لخطته الخاصة بالتسوية على المسار الفلسطيني، مقابل تلبيته لمطالب الحزب المالية. وعندما رفض باراك الانصياع لمطالب شاس، قام الحزب بدفع نوابه للتصويت ضد باراك فى ٢٠٠٠، فأعلن الحزب خروجه من الائتلاف، وقدم وزراؤه استقالتهم. ومن ثم تم إضعاف الائتلاف الحكومي الذى سقط بدوره من خلال تقديم الحكومة استقالتها ([6]).

وهكذا تمثل هذه الأحزاب حجر عثرة رئيسي فى الحياة السياسية بإسرائيل وعلى مسيرة السلام وعلى الأحزاب اليسارية عامة وحزب العمل خاصة.

فهذه الأحزاب تعكس قوة نخبوية وقوة مؤسسية مكنتها من التكيف مع المتغيرات الطارئة عليها، في ظل نجاحها بشدة فى جذب قواعد انتخابية جديدة. هذا بالإضافة إلى ما تؤمن به من مبادئ

([1]) أحمد خليفة ، مرجع سابق ، صـ١٧٧ : صـ١٨٠ .

([2]) **Wikipedia: The Free Encyclopedia**, Shas, Op. cit.

([3]) Iiene, Prusher R.,"**Israel's Religious, Right Gains Clout, Complicating Peace with Palestinians, The Shas Party, a Key Part of Israel's Governing Co-alition Pushing Settlement Growth**", www.printthis. Clickability‹com / pt / cpt? Action, Christina science monitor, March 19 2008, accesed on 24/4/2008.

([4]) أحمد خليفة ، مرجع سابق ، صـ١٨٥ .

([5]) ــــــــ **المرجع نفسه** ، صـ١٨٣ .

([6]) لمزيد من التفاصيل أنظر : عماد جاد ، حكومة شارون ومستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي فى عماد جاد (تحرير) ، **مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ .

يمينية تشكل عامل هاما فى عرقلة مسيرة العمل اليساري، ومسيرة التوجه نحو التسوية السلمية. مما يشكل حظرا على معسكر اليسار عامة وحزب العمل خاصة، فصعود الأحزاب الدينية عمل على زيادة الأزمة التى يعانى منها حزب العمل الإسرائيلى، أحد رواد المعسكر العلماني اليساري بإسرائيل.

ثانياً: صعود معسكر اليمين العلماني إلى سدة الحكم منذ عام ١٩٩٦ حتى ما بعد حرب لبنان ٢٠٠٦

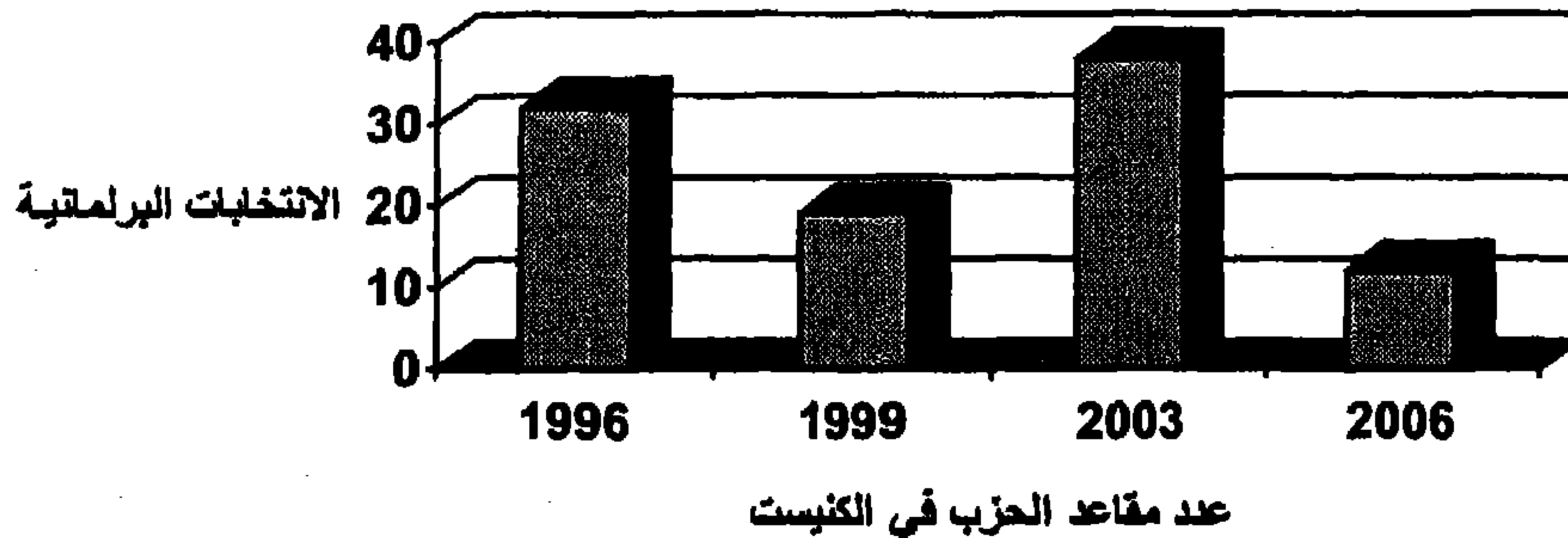
شهدت الفترة من عام ١٩٩٦ حتى الآن صعوداً في أسهم الأحزاب اليمنيية بإسرائيل (ماعدا عام ١٩٩٩ حتى أخر عام ٢٠٠١). ففي عام ١٩٩٦ صعد حزب الليكود إلى سدة الحكم بإسرائيل بقيادة نتيناهو الذي اتبع النهج اليميني المتشدد، ثم خلفه شارون عام ٢٠٠١ ، واستمر في الحكم حتى ٢٠٠٥ ، حتى انشق عن الحكم وكون حزبا جديدا هو حزب كاديما عقب الاختلاف حول خطة فك الارتباط. فقد كانت تلك الحقبة في أغلبها ما هى إلا سلسلة من السياسات اليمينية، التي تتنافى مع ما يؤمن به اليسار الإسرائيلي عامة وحزب العمل خاصة، مما زاد من أزمة الحزب التي زادت حدتها بعد تورطه في حرب لبنان ٢٠٠٦، نتيجة للائتلاف مع الحزب اليميني الجديد حزب كاديما.

من هنا يحاول هذا القسم رصد وتحليل ظاهرة صعود الأحزاب اليمينية العلمانية لسدة الحكم في إسرائيل حزب الليكود حتى عام ٢٠٠٥، وحزب كاديما من عام ٢٠٠٥ ، وأثر صعود هذه الأحزاب على حزب العمل وما يعانى به من أزمة .

١- صعود حزب الليكود حتى عام ٢٠٠٥

على الرغم من سيطرة حزب الليكود على حكم إسرائيل منذ عام ١٩٧٧ – الذي مثل ضربة للعمل الإسرائيلي – إلا أنه في الفترة من انتخابات الكنيست الحادي عشر عام ١٩٨٤ حتى انتخابات الكنيست الثاني عشر ١٩٨٨، دخل حكومة وحدة مع حزب العمل زعيم معسكر اليسار – إلا أن حزب العمل خرج من هذا الائتلاف عام ١٩٩٠ – ثم جاءت انتخابات ١٩٩٢ التي تحقق فيها انتصار كبير لحزب العمل اليساري وخسارة حزب الليكود اليميني ([١]). فلم تكن تلك الفترة تعبيرا عن هيمنة خالصة لحزب الليكود، وإنما هذه الهيمنة كانت فى الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٥ ماعدا الفترة الممتدة ما بين عام ١٩٩٩ و بداية عام ٢٠٠١ التي نجح فيها العمل، ولكن سرعان ما تحول إلى انتخابات رئاسة وزارة مبكرة انتصر فيها الليكود.

الشكل رقم (٣) نسب نجاح الليكود في الانتخابات البرلمانية حتى عام ٢٠٠٦



المصدر : الكنيست الإسرائيلى ، الدورات البرلمانية من الدورة الرابعة عشر حتى الدورة السابعة عشر، متاح على شبكة المعلومات الدولية فى www.knesset.il. متوفر بتاريخ ٢٠٠٧/١/١ .

---

(١) الكنيست الإسرائيلى ، الدورة البرلمانية الرابعة عشرة، مرجع سابق.

ومن ثم يتضح هيمنة حزب الليكود على الحياة السياسة إسرائيل ، ويظهر ذلك أيضا في نتائج انتخابات رئاسة الوزراء "عندما كان هناك فصل بين الانتخابات البرلمانية، والانتخابات على رئاسة الوزراء". ويوضح الجدول رقم (١٥) تلك الأصوات التي حصل عليها في هذه الانتخابات:

جدول رقم (١٦)

النسب التي حصل عليها مرشح الليكود في انتخابات رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦ و ١٩٩٩ و ٢٠٠١

الانتخابات	نسبة التصويت
١٩٩٦	٥٠,٥ %
١٩٩٩	٤٣,٩ %
٢٠٠١	٦٤,٩٩ % تقريبا ٦٥ %

المصدر : عماد جاد ، حكومة شارون ومستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي ، في عماد جاد (تحرير) ، الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية ، القاهرة(٢٠٠) صـ ٣٥ .

ويطرح تساؤلاً مهمًا حول ما هية أسباب هذه الهيمنة، وأسباب الإخفاق الذي حدث في انتخابات عام ٢٠٠٦:

- كانت من أبرز أسباب نجاح حزب الليكود توافر مقومات النجاح لقادته:

- فقد تمتع كلاً من نتنياهو ١٩٩٦ و شارون ٢٠٠١ ، ٢٠٠٣ بمقومات ساعدت عند انتخاب كل منها على النجاح. فالأول تلاقت شخصيته مع الحالة النفسية والعقلية لجمهور الإسرائيليين، وقت الانتخابات بسبب ثقافته وتربيته وكتاباته وآرائه ، فهو وليد بيئة ، فكرية يمينية، وينتمي لجيل الصابرا أي الذين نشأوا في إسرائيل، وتجسدت آراءه فى كتابه "مكان بين الأمم ... إسرائيل والعالم"، التى تلاقت مع العقلية الإسرائيلية. فكلاهما يتفق أنه على العرب تقديم تنازلات، نظراً لتقديم إسرائيل تنازلات بما فيه الكفاية، حيث قدمت للعرب ما يكفى من الأراضي [1]. هذا بالإضافة إلى نجاح نتينياهو فى قراءة الساحة الداخلية فى إسرائيل، فقد استطاع الوقوف على ظاهرة زيادة الأمركة داخل المجمع الإسرائيلي، مما دفعه إلى استغلال ذلك خلال حملته الانتخابية. فاستطاع توظيف وسائل الإعلام بما فيها التليفزيون بصورة ناجحة مثلت عاملا بارزا فى ناجحه، فقد لعبت دورا مهما فى كشف فشل بيريز عبر المناظرة والأفلام التسجيلية لبيريز مع عرفات وصور الجرحى الإسرائيليين عقب أعمال المقاومة. وهكذا نجح نتينياهو فى إبراز فشل بيريز وتكريس مشاعر الخوف لدى الإسرائيليين ، فعلى سبيل المثال ذكر كلمة الخوف ١٤ مرة فى أقل من ربع ساعة فى مناظرته التليفزيونية مع بيريز [2] . ومن ثم بدا نتينياهو كزعيم قوى أمام الرأي العام الإسرائيلي مقابل زعيم فاشل وضعيف (بيريز) .
- أما شارون فأرجع كثير من المحللين الإسرائيليين فوز الليكود عامي ٢٠٠١ ، ٢٠٠٣ لشخص شارون، وقوته كنموذج لنخبة سياسية ناجحة قادرة على توحيد صفوف حزبه، وتحقيق تماسكه وتجانسه، والتمسك بثوابت أيديولوجيته، وتحقيق استقرار الحزب. فهو الذى قاد الليكود لهذا الانتصار [3] ؛ فينظر الرأي العام إليه باعتباره منتصرا على الفلسطينيين يمكن الوثوق فيه، حيث نجح فيما فشل فيه باراك ٢٠٠٠ – كما يرون – وأكد ذلك إعلان رئيس السلطة الفلسطينية – عرفات أنه مستعد لقبول ما سبق ورفضه فى كامب ديفيد

---

(1) عبد العليم محمد(تحرير) ، **الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الرابعة عشرة ١٩٩٦ ومستقبل التسوية** ، القاهرة مركز الدراسات السياسة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦ ، صـ٩٩ .

(2) ———— (تحرير) ، **المرجع نفسه**، صـ٩٥ ، صـ٩٦ .

(3) Wilson, Scott, **"Sharon Party is Winner in Israel"**, Washington Post, 29 March 2004, wwwwashingtorpost.com/wp–dyn/content/article / 2006/03/28, accessed on 24/4/2008 .

٢٠٠٠. كذلك ظهر أمام الرأي العام كأنه رجل منتصر على السلطة الفلسطينية، فقد استطاع إقناعها بخطئها وضعفها، وهذا ما أكدته هي بإقرارها أهمية إدخالها للإصلاحات عليها حيث بدأت فيها بإشراف دولي. هذا بالإضافة إلى نجاحه – كما اعتقد الرأي العام الإسرائيلي – فى فرض نفسه ورؤيته وتوجهه على الدول العربية، فعلى سبيل المثال هنأه الرئيس مبارك بنجاحه عام ٢٠٠٣، حيث اعتبره البعض تغيرا فى النهج الذى تتبعه مصر فى تعاملها معه. فهو بدا وكأنه استطاع تطويع الدول العربية، كما يريد خاصة وأنه رفض المبادرة العربية فى بيروت مارس ٢٠٠٢، بل وكان رد فعله عليها هو احتلال الأراضي الفلسطينية، وارتكاب مجازر جديدة بحق الشعب الفلسطيني. هذا بالإضافة إلى نجاحه في إقامة علاقات جيدة مع الإدارة الدولية على خلاف ما حدث مع شامير – رئيس الوزراء الليكودي عام ١٩٨٨ – خاصة وأن بوش أعطاه فى عام ٢٠٠٤ خطاب الضمانات، وسمح له بإدخال أكثر من مئة تعديل على خطة خارطة الطريق – المبادرة الأمريكية المقدمة لتسوية النزاع وإقامة دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥. ومن ثم جاءت خارطة الطريق متوافقة مع رؤية شارون وكأنها صنيعته ([1]). وهكذا بدا شارون وكأنه الزعيم القومي الذى يحتاجه المجتمع الإسرائيلي. ومن ثم نجح الليكود عامي ٢٠٠١ و ٢٠٠٣ نتيجة لشخص شارون، والدليل على ذلك خسارة الحزب فى انتخابات ٢٠٠٦ على آثر خروج شارون من الحزب وتكوينه لحزب كاديما ٢٠٠٥، الذى رغم حداثة إنشائه احتل المركز الأول فى الخريطة الحزبية فى إسرائيل، ونجح فى الأساس نتيجة تأييد الرأي العام لشارون رغم غيابه بسبب المرض. وكان خروج شارون هو السبب الرئيسي لفشل الحزب فى الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٦، فذكر نتنياهو لناشطى الحزب، أنه يلوم شارون الذى ترك حزب الليكود ليكون حزب كاديما ليترك خلفه "حزباً مكسوراً ومجزأً" ([2]).

أما سبب فشل الليكود فى انتخابات ١٩٩٩ فكان بسبب فشل نتنياهو فى السلطة فقد عانى من أعمال العنف ضد الفلسطينيين، مما أجج المشاعر السلبية وعمل على زيادة عمليات المقاومة ضد الإسرائيليين من قبل حماس والجهاد، مما أفقد الناخب الإسرائيلي الشعور بالأمن الشخصي. يضاف إلى عدم استطاعته الحفاظ على علاقات شخصية مهذبة مع الآخرين، حيث ساهم ذلك فى العزوف عنه وعن تأييد الحزب الذى يتزعمه. أيضا ساعد اتفاق واى ريفر الذى عقده نتنياهو على ترك جناح اليمين المتطرف بتشكيل حزب الاتحاد القومي، الأمر الذى ساهم في سقوط نتنياهو ([3]).

وقد أكدت استطلاعات الرأي في ٢٠٠٨ تفوق نتنياهو على كل من أولمرت وباراك فيرى ٣٥ % أنهم يريدون نتنياهو فى منصب رئيس الوزراء، يليه باراك ولكن بفارق كبير حيث حصل على ١٣ % ثم أولمرت على ١٠ % ([4]). أيضا حزب الليكود يزداد قوة إلى حد كبير فى استطلاعات الرأي، فقد ضاعف قوته ثلاث مرات من ١٢ مقعدا فى الكنيست السابع عشر ليصل إلى ٣٤ مقعد، مقابل حزب العمل الذى يتراجع عدد مقاعده من ١٩ مقعدا إلى ١٧ مقعدا ([5]). ومن ثم عكس ذلك احتمالية عودة حزب الليكود إلى السلطة مرة أخرى، على الرغم من الانتقادات الموجهة

([1]) عماد جاد، فوز شارون وصعود اليمين، فى عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣: الأمن أولا**، مركز السياسة والاستراتيجية، ٢٠٠٣، صـ ٢٩، صـ٣٠.

([2]) Marsden, Chris, **Israeli Media Rallies Behind Sharon's Kadima party**, available at www.wsws.ory/article/2006/Jan2006/sra-i10/, accessed on 24/4/2008.

([3]) باروخ كمرلينج، **مرجع سابق**، صـ١٤٢.

([4]) رافيف دروكر، "**تفوق كبير لنتنياهو فى السباق لرئاسة**"، مختارات إسرائيلية، فبراير ٢٠٠٨، العدد ١٥٨، صـ١٦١.

([5]) يوسى فيرتر، "**من سيطيح بباراك**"، مختارات إسرائيلية، فبراير ٢٠٠٨، العدد ١٥٨، صـ١١٣.

لنتنياهو وأدائه داخل الحزب (1). وقد تأكد الأمر بفوز الليكود في انتخابات فبراير ٢٠٠٩ بـ ٢٧ مقعد ونجاح نتياهو في تشكيل حكومته(2).

٢ - صعود حزب كاديما من عام ٢٠٠٥

شهد عام ٢٠٠٥ بالتحديد فى شهر نوفمبر تكوين حزب جديد ألا وهو"حزب كاديما"، الذى سرعان ما احتل مكانة متميزة داخل الحياة السياسة فى إسرائيل. فقد جاءت نشأته نتيجة الصراعات التى ظهرت فى صفوف حزب الليكود حول تأييد خطة شارون المسماه بفك الارتباط، التى كان من أبرز إرهاصاتها استقالة بنيامين نتنياهو فى أغسطس ٢٠٠٥ "وزير المالية آنذاك"، حيث عمل ذلك على شق وحدة الصف داخل حزب الليكود. خاصة وأنه رأى أن تنفيذ حكومة شارون لخطة فك الارتباط يعمل على تهديد أمن المواطن الإسرائيلي ويعرضه للخطر. وازدادت الأزمة بعدم قدرة شارون على الحصول على موافقة اللجنة المركزية لحزب الليكود ليتولى أولمرت مكان نتنياهو في وزارة المالية. مما جعل شارون يشعر بخيبة أمل بل وبإهانة لذاته، فقد شعر بتراجع شعبيته داخل صفوف حزبه فى ظل تنامي شعبيته فى صفوف الرأي العام الإسرائيلى خارج حزب الليكود. إلا أن الضربة الحاسمة لشارون كانت من حليفه آنذاك حزب العمل ، فبهزيمة بيريز فى نوفمبر ٢٠٠٥ أمام بيرتس دفع ذلك بيرتس إلى مطالبة وزراء العمل فى ائتلاف شارون بتقديم استقالتهم من حكومة الوحدة. ومن ثم نادي بحل الكنيست السادس عشر، وعقد انتخابات جديدة مبكرة فى مارس ٢٠٠٦ بدلا من نوفمبر ٢٠٠٦ . وقد كانت ذلك هزيمة قاسية أدت لأن يفقد مؤيديه ليس داخل الحزب فقط، بل وفى الكنيست. مما مثل حجر عثرة أمامه لتحقيق خطته ، ومن ثم كان الإعلان الذى اتجه إليه هو تقديم استقالته وتأسيس حزب كاديما فى نهاية شهر نوفمبر ٢٠٠٥ (3).

وانعكس ذلك فى تصريحه عقب تقديم استقالته من حزب الليكود فصرح " أنه إذا استمر فى الليكود سيقوده لنصر حقيقي فى الانتخابات البرلمانية "، إلا أن شارون على الصعيد الشخصي رأى أن هذه ليست هى الطريقة التى يستطيع من خلالها أن يخدم إسرائيل (4) .

ومن ثم وجد شارون الطريقة التى من خلالها "يستطيع خدمة إسرائيل"، ألا وهى تأسيس حزب كاديما لأنه سيضمن له القدرة على تنفيذ سياسته للانسحاب من جانب واحد، وإزالة المستوطنات الإسرائيلية في غزة وتحديد الحدود النهائية لإسرائيل فى عام ٢٠١٠ (5).

وعقب إعلان شارون تأسيسه للحزب الجديد ، عقد مؤتمرًا صحفيًا أعلن فيه الأهداف العامة للحزب، التى تتمحور بالأساس حول رؤية شارون لمسيرة تسوية الصراع الإسرائيلى الفلسطيني. فذكر أن الحزب سيعمل على تطبيق المبادرة الأمريكية للسلام "خريطة الطريق"، حيث أعلن أنه يسعى لتحقيق الانسحاب أحادى الجانب من الضفة الغربية. وذلك في حالة نزع سلاح الجماعات الإرهابية الفلسطينية وتفكيكها – وفقاً له – حيث يسعى حزب كاديما إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن للإسرائيليين، وتأكيد طبيعة الدولة الإسرائيلية كوطن يهودي قومي، وأن أية دولة أخرى ستظهر ستكون دولة غير مسلحة ليس لها جيش ومنزوعة السلاح (6). ومن ثم يتضح أن هدف

---

(1) لمزيد من التفاصيل انظر: إيلا كوفلتس ، "هل يوجد رؤية لدى اليمين" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ ، صـ٧٠ . وإيتسيك وولف ، "فيجلين يستطيع أن ينافس على رئاسة الليكود "، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ ، صـ٧١ .

(2) الكنيست الإسرائيلي، نتائج انتخابات الكنيست الثامنة عشر، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.knesset.il، متوافر بتاريخ ٢٠٠٩/٠٣/٢٧.

(3) **Wikipedia: The Fee Encyclopedia**, Kadima, http // en wikipedia. Org / wiki / Kadime, accessed on 24/4/2008 .

(4) Krusch, David , **Kadima Party**, www.jewishvirtuallibrary.org/jsourcel/politics/sharonnewpartyhtml/, accessed on 24/04/2008.

(5) **Wikipedia: The Free Encyclopedia**: Kadime, Op. cit .

(6) David, krusch , **Op. cit.**

الحزب بالأساس هو تحقيق الأمن الإسرائيلي عبر الانسحاب من غزة وأجزاء من الضفة عبر خطته "فك الارتباط"، بالإضافة إلى نزع سلاح المقاومة . . . أي تحقيق الصالح الإسرائيلي من منظور شارون، حيث حاول المزج ما بين اليسار "التسوية واليمين "الأمن" كحزب وسط ثبتت بعد ذلك مدى يمينيته كما سيتضح لاحقا .

وسرعان ما تكون الحزب وأعلنت أهدافه وانضمت له شخصيات مهمة ٢٣ عضوا من حزب الليكود و ١٣ عضوا من حزب العمل وأحزاب أخرى كإسرائيل بيتنا، بالإضافة لبعض الشخصيات العامة سرعان ما اكتسب التأييد داخل أوساط الرأي العام الإسرائيلي. إلا أن الحزب واجه مفاجأة أثارت مختلف الآراء والتكهنات حول مستقبل الحزب، فقد كانت المفاجأة هي مرض شارون ودخوله في غيبوبة واعتزاله الحياة السياسية، وحل محله أولمرت الذي استفاد بدوره من مرض شارون في الحصول على منصب رئيس الحزب. يضاف إلى استفادته أيضاً من حشد تأييد الرأي العام مجسدا تعاطفا مع مرض الأب الروحي للحزب، حيث أكدت استطلاعات الرأي أن شعبية كاديما تتزايد على الرغم من مرض شارون وغيابه عن الحزب، حتى أن بعض استطلاعات الرأي رأت أن الحزب بخوضه الانتخابات البرلمانية سيحصل على ما بين ٣٨ : ٤٢ مقعد. وذلك في ظل قيادة بيريز للحزب لكن بقيادة أولمرت سيحصل على ما بين ٣٠ : ٣٢ مقعد ([1]).

مما يطرح تساؤلاً مهما حول دلالات أسباب صعود حزب كاديما رغم حداثة تأسيسه. فيمكن القول أن صعود حزب كاديما مثل خروجا على القاعدة العامة في إسرائيل بأن السياسة فيها هي سياسة أحزاب ، فشارون استقال وقرر أن يكون حزبا جديدا انضم إليه كثيرون ومنحوه الولاء، مما يبرز مدى شخصنه السياسة الداخلية في إسرائيل، وظهور كاديما مثل بداية لانحلال الحياة الحزبية ذات الطابع الأيديولوجي الواضح المعالم في إسرائيل. فتم تأسيس كاديما بدون مقدمات وبدون برنامج سياسي وانتخابي يجمع أفراداً متعددي الانتماءات السياسية؛ منهم اليميني من الصقور كشارون، وأولمرت ،وموفاز، واليساري من الحمائم كداليا ايتسيك .... وغيرها. من ثم قد تتناقض هذه الانتماءات بشدة مع بعضها البعض. أيضا ضم الحزب من ليس له تجربة في الحياة السياسية كعزام عزام ، وطرح في البداية نهجاً متشدداً بدأ بالتراجع عنه تدريجيا ليتجه نحو الوسط، بل وانتهج الأشد منه في الواقع العملي كما سيتضح لاحقا. حيث خلق كاديما بظهوره ما يمكن تسميته بأزمة هوية في الخارطة الحزبية الإسرائيلية ، نتج عنها تخبط الناخبين حول إيجاد حزب ملائم لهم ([2]).

ومن ثم مثل صعود كاديما انعكاسا للوضع المتدهور للأحزاب التقليدية داخل الساحة السياسة والحزبية بإسرائيل. كما مثل أيضا تهديدا لمكانة تلك الأحزاب، فقد كان صعود هذا الحزب، وزيادة شعبيته أمرًا محيرًا، فلأول مرة في تاريخ إسرائيل يحصل حزب جديد له بضعة أشهر على هذا التأييد، خاصة وأن الحزب حصل في استطلاع ١٣ كانون الثاني ٢٠٠٦ على ٤٢ مقعدا. بالرغم من غياب شارون، مقابل ٣٩ مقعد في ظل وجود شارون. ومن ثم كان ذلك أمراً مثيراً للدهشة ولكن ويمكن تفسيره فيما يلي :

أن أبرز أسباب نجاح كاديما وزيادة تأييده ترجع إلى عدد من المقومات على النحو التالي:

١- نجاح شارون كنموذج لنخبة سياسية قوية حيث تمكن من إرساء أرضية خصبة خلال خمس سنوات من الانتفاضة. تتمثل في أنه الوحيد الذي أستطاع إزاحة الأمور؛ فقد كان يتمتع بصفات الرجل القوى القادر على فعل كل شئ ، كما يراه الإسرائيليون فهم يميلون بمقارنته بمناحم بيجين وبعد خطته للانسحاب من غزة بإسحاق رابين ويعتقدون أن بيجين اليميني زعيم الليكود، كان هو الوحيد القادر على حل الصراع مع الفلسطينيين؛ لأنه عقد اتفاقية سلام مع مصر، تخدم المصلحة الإسرائيلية على حساب المصلحة العربية عامة والفلسطينية خاصة وفقاً لوجهة النظر

([1]) Marsden, Chris, **Israeli Media Rallies Behind Sharon's Kadima Party**, www.wsws.ory/article/2006/Jan2006/sra, accessed on 24/4/2008.

([2]) مسعود أحمد أغبارية ، "الانتخابات الإسرائيلية العامة ، آذار ٢٠٠٦ : التطورات والنتائج والأبعاد"، قضايا إسرائيلية ،٢٠٠٦ ، العدد ٢٢ ، صـ١١ ، صـ١٩ ، صـ٢١ .

الإسرائيلية) ، هذا بالإضافة إلى العقلية الإسرائيلية التى تعتمد على مفهوم القوة وتبحث عن رجل قوى قادر على حمايتها وتوفير الأمن لها وشارون هو الرجل القوى الذى تعامل مع الفلسطينيين بدون هوادة خلال خمسة أعوام من الانتفاضة . هذا بالإضافة إلى أنه الأب الروحي لنظرية الاستيطان ومن ثم فهو من يستطيع إزاحة تلك المستوطنات ، هذا فى ظل غياب البديل له أي غياب شخصية قيادية فى حزب العمل تطرح كبديل لشارون ولما يمثله. هذا بالإضافة لإيمان العقلية الإسرائيلية بأن العرب لا يفهمون إلا لغة العصا وشارون هو الوحيد ـ كما يرون ـ القادر على توجيه ضربة موجعة للفلسطينيين فهو كما يطلقون عليه "سيد الأمن الأكبر" ([1]) ، ومن ثم استفاد حزب كاديما من نجاح شارون .

٢- مرض شارون، مما زاد من قوة كاديما بالمقارنة بما كان متواجداً بالحزب كما سلف الذكر ويقول عكيفا الدار أن سر نجاح كاديما هو ما أسماه بـ"الإعجاب بارئيل شارون المريض" .

٣- لا يوجد بديل فى الحلبة السياسية الإسرائيلية ، فعمير بيرتس لم ينجح فى أن يثبت نفسه أنه قائد يليق أن يكون رئيس وزراء إسرائيل، وبنيامين نتنياهو كان مكروهاً من قبل أغلب الإسرائيليين ([2])، حتى قال عنه أحد المحللين: أن نتنياهو قد قاد الليكود لأسوأ إهانة فى تاريخ الحزب عام ١٩٩٦ و ٢٠٠٦ وحلمه للعودة كرئيس وزراء حلم زائف. وسيتضح هذا سواء من خلال قصر الأيام التى أمامه ليقضيها فى رئاسة الحزب، أو من خلال اتجاه الليكود لينضم لحزب كاديما ([3]).

٤- يرى إيرعاد كلاينبرغ – محلل سياسي إسرائيلي – "أن زيادة الدعم لكاديما وشارون زعيمها الذى يتأرجح بين الموت والحياة فى غيبوبة يدل على الانهيار البنيوي والضعف النخبوي والمؤسسي والقيمى للأحزاب الأخرى فى إسرائيل "العمل / الليكود / شينوى / ميرتس / الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة" .

٥- فى ظل تدهور شعبية حزب الليكود وحزب العمل، لم يكن هناك ملاذاً للشخصيات التى ترغب فى الدخول للحلبة السياسية بعدما كانت خارجها من قبل سوى حزب كاديما.

٦- نتيجة الأزمة الأمنية التى يشعر بها الرأي العام الإسرائيلى تولد توجه لدى قطاع منه لتأييد الأحزاب التي تضع الأجندة الأمنية على أولوياتها ، وذلك فى ظل كون كاديما يوصف بأنه حزب توجه إليه الكثيرين ممن لديهم هاجس أمني" ([4]).

ونتيجة لذلك يمكن تفسير نجاح كاديما بامتلاكه المقاومات سالفة الذكر، لذلك عندما أجريت الانتخابات البرلمانية لعام ٢٠٠٦ فاز كاديما بمكانة الحزب الأول فى إسرائيل حيث حصل على ٢٩ مقعدا ([5]) . إلا أن الحزب قد حصل على المرتبة الأولى ولكن أقل بكثير من توقعات استطلاعات الرأي . وهذا يرجع فى أغلبه إلى ضعف بناء الحزب الذى ظهر عند بداية عمل الحزب فى معترك الحياة السياسة ([6]) . لكن ما يعتبر أمراً هاماً في هذا الصدد أنه بصعود كاديما مثل ذلك تأثيرا سلبيا على حزب العمل الإسرائيلى، حيث اتضح ذلك فى عدد من المظاهر المختلفة :

- انضمام ما يقدر بـ ١٣ عضو من أبرز أعضاء حزب العمل إلى حزب كاديما عقب انشقاقهم عن الحزب، وقد كان على رأس هؤلاء الأعضاء شيمون بيريز أحد الآباء المؤسسين لحزب العمل، حيث مثل انشقاقه ضربة ليست بالهينة للحزب. فقد وجد بيريز فى كاديما الملجأ لما شعر به من خيبة أمل عقب خسارته أمام بيرتس فى انتخابات رئاسة الحزب. أيضا كان على رأس تلك القاعدة

([1]) سلمان ناطور، "شارون – الغائب الحاضر فى انتخابات ٢٠٠٦" ، قضايا إسرائيلية ، شتاء ٢٠٠٦ ، العدد ٢١ صـ١٠ ، صـ١٢ .

([2]) مسعود أحمد أغبارية ، مرجع سابق ، صـ٢٩ .

([3]) Shelah, Ofer, **Welcome to the Circus: Olmet's Mistake, Peretz's Achievement, and Bibi's Collapse,** www.ynetnews.com / ext / bmp / after / accessed on 24/4/2008.

([4]) مسعود أحمد أغبارية ، مرجع سابق ، صـ٢٩ .

([5]) **Wikipedia: The Free encyclopedia**: Kadime,Op. cit .

([6]) لمزيد من التفاصيل : انظر مسعود أحمد أغبارية ، مرجع سابق ، صـ٣٠ .

حاييم رامون وداليا أيتسيك ([1]) من أبرز قادة العمل، فرامون كان سكرتير عام الهستدروت، وداليا أيتسيك كان يرغب عمرام متسناع أن تحل محله في رئاسة حزب العمل عقب استقالته عنه في بداية الألفية، مما يعكس مدى نفوذها وقوتها داخل الحزب. ولذلك مثل انشقاقها ضربة كبيرة لحزب العمل خسر بها جانب ليس بالقليل من قاعدته الانتخابية التى تؤيده، كما مثل ذلك ملمحاً مهماً من ملامح مرض الحزب ، فانشقاق قادة الحزب من أبرز ملامح وأعراض مرضه.

- عكست سياسات أولمرت التى تجسدت في أجندته التى وضعها وسطية، إلا أنها كانت سياسات يمينية متطرفة، أدت إلى الأضرار بمسار التسوية على الصعيد الفلسطيني، واللبناني بل والأكثر من ذلك عملت على جر حزب العمل إلى غمار أزمة جديدة، فقد على أثرها قائده عمير بيرتس الذى أمل الكثيرون أن يكون قائداً متميزا يستطيع أن يخرج الحزب من غمار ما يعانى به من أزمة. كذلك فقد الحزب شعبيته بصورة كبيرة داخل الحياة السياسية فى إسرائيل.

فبدأ أولمرت أولا وكاديما بل والحكومة الإسرائيلية ككل فى مقاطعة القيادة الفلسطينية (قيادة حماس)، وتجاهلها ووصفها بالتطرف والإرهاب. مما أدى إلى ظهور عبارات كغياب الشريك الفلسطيني، ومن ثم عمل ذلك على تجميد أية مبادرة سلام،وأية وجهود للسعي للتوصل لتسوية سلمية على الساحة الفلسطينية الإسرائيلية ([2])، وتبع ذلك اقترافه مجازر فى لبنان. ففي يوليو ٢٠٠٦ قامت القوات الإسرائيلية بشن هجوم برى وبحري وجوى على لبنان ودمرت العديد من الأهداف الحيوية فيه، فقد كانت حرباً حقيقية بالفعل ([3]). فالحزب الذى حاول أن يبدى رؤية يغلب عليها التوجه اليسارى يحاول فيه التوصل لتسوية الصراع غلب عليه الصقور اليمينيون بالحزب، وانتهج سياسات متطرفة أدت بحزب كاديما والعمل إلى الدخول فى أزمة. كاديما باعتباره الحزب القائد، والعمل باعتباره يحتل وزارة الدفاع الإسرائيلية. مما أدخل حزب العمل فى أزمة كبيرة وقد زاد من حدتها تقريرلجنة فينوجراد (لجنة تقصى الحقائق في حرب لبنان ٢٠٠٦)، حيث رأى التقرير أن هذه الحرب كانت بمثابة إخفاق خطير وحمل كلا من أولمرت وبيرتس مسئولية هذا الإخفاق ([4]). وقد نتج عن هذا تراجع شعبية حزب العمل بشدة، ونتج عنه هزيمة بيرتس رغم التوقعات والمراهنات عليه وعلى قدراته. إلا أنه على الرغم من هذه السياسة العنيفة لم يرتدع أولمرت، بل استمر فى ارتكابه المجازر التى تحاول أن تغطى فشله فى حرب لبنان – كما ترى الباحثة – فلجأ إلى استخدام آلة العنف والقتل فى قطاع غزة التى أسفرت عن مقتل العشرات من المدنيين (النساء والشيوخ والأطفال والشباب) وتشريد المئات ([5]). ومن ثم لم يحقق أولمرت الأمن للإسرائيليين ولا التسوية. وما فعله هو زيادة أزمة حزب العمل مستغلا ضعف قياداته .

- حصول كاديما على قاعدة انتخابية جيدة كانت تتجه لليسار الإسرائيلى (حزب العمل)، وذلك نتيجة لتقديم الحزب أجندة تغلب عليها الرؤية اليسارية مما جذب الناخبين له. ومن ثم كان ظهور حزب كاديما ومشاركة حزب العمل معه فى الائتلاف الحكومي بمثابة نكبة على حزب العمل ذاته، أوجبت على الحزب ضرورة إعادة أوراقه فى البقاء بهذا الائتلاف اليميني بزعامة كاديما حزب اليمين، وليس حزب الوسط كما يدعى قادته.

([1]) **Wikipedia: The Free encyclopedia**: Kadime, Op. cit .

([2]) **لمزيد من التفاصيل : انظر عماد جاد (تحرير)، انتخابات الكنيست السابعة عشرة : تقدم معسكر الوسط** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسة الاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٦ .

([3]) رغدة حمدى السعداوى ومنال فهمى البطران ، **الحرب الإسرائيلية على لبنان مواقف إسرائيل الداخلية** ، السياسة الدولية .

([4]) **لمزيد من التفاصيل : أشرف الشرقاوى (ترجمة) ، " تقرير فينو جراد : الفصلان السابع والثامن"** ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ ، العدد ١٥٨ ، صـ٣٩ ، ص٧٣ .

([5]) **قناة الجزيرة** ، ٢٥ مارس ٢٠٠٨ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية فى www.aljazeera.net بتاريخ ٢٥ مارس ٢٠٠٨ .

من هنا يتضح أن صعود اليمين العلماني والديني ويمين الوسط واليمين المتطرف، أثر سلبيا على حزب العمل وعمل على تكريس أزمته، كنخبة سياسية ضعيفة عجزت عن التكيف مع المتغيرات الطارئة عليها في ظل انخفاض درجة مؤسسيتها.

ثالثاً: ظهور دور أحزاب المهاجرين الروس وتنامي دورها ونفوذها

هاجر الروس إلى إسرائيل على مراحل زمنية مختلفة قبل قيام دولة إسرائيل ، إلا أن موجات الهجرة التي تزامنت مع تفكك الاتحاد السوفيتي وأعقبت هذا التفكك. وكان لها الفضل في زيادة أعدادهم بصورة واضحة وملحوظة، وأعطتهم طابعاً مميزاً فهم من اليهود الأشكناز. ويمتازون بالحفاظ على نزعتهم وتمايزهم وتوجهاتهم العلمانية أيضاً. كذلك عملت هذه الموجات من الهجرة على زيادة التساؤلات التي تدور حول دوافعهم للهجرة إلى إسرائيل، والطريقة التي ينظر بها اليهود القدامى إليهم ([1]) . فقد بلغ عدد المهاجرين الروس في الفترة الممتدة من عام ١٩٨٩ إلى عام ٢٠٠٢ عدد ٨٨٦ ألف مهاجر ([2]). وفي عام ٢٠٠٥ هاجر ١٦,١٢٦ فرد من دول الاتحاد السوفيتي السابق، أما في عام ٢٠٠٦ فقد انخفض عددهم إلى ١٤,٦٠٥ مهاجر([3]).

وقد مرت المشاركة السياسية لليهود الروس بمرحلتين ([4]):

- الأولى، تبدأ من عام ١٩٨٩ حتى عام ١٩٩٢، حيث أتسمت بانكفاء الروس على ذواتهم فهى فترة اتسمت بالسكون شبه التام للمهاجرين الجدد.
- الثانية، تبدأ من عام ١٩٩٢ حتى الآن، ولعب فيها المهاجرون الروس دوراً واضحاً فخرجوا من حالة الانكفاء على الذات ليشاركوا في الحياة السياسية. وبدأت هذه المرحلة بمشاركة الروس في الانتخابات البرلمانية، فقد صوت ٦٠ % من المهاجرين الروس لصالح معسكر اليسار لحزبي العمل وميرتس. وكانت هذه الانتخابات بمثابة شرارة البدء للمهاجرين الروس للانغماس في الحياة السياسية بإسرائيل.

إلا إنه تنبغي الإشارة إلى أن هذه النسبة التي حصل عليها معسكر اليسار، لم تكن مؤشراً على توجه الروس ناحية معسكر اليسار بإسرائيل، وإنما فسر البعض هذا التوجه بعدة تفسيرات منها:

- رغبة المهاجرين الروس في معاقبة حكومة الليكود بزعامة أسحق شامير – آنذاك – بسبب مشكلات سياسة الاستيعاب التي انتهاجتها حكومته، بالإضافة إلى رفض حكومة بوش الأب منح إسرائيل ضمانات قروض بقيمة ١٠ مليار دولار لتخصيصها لاستيعاب الهجرة الروسية الواسعة. وذلك كرد فعل لسياسات شامير القائمة على رفض تجميد الاستيطان بالضفة وقطاع غزة ([5]) .
- وهناك تفسير آخر – سيتضح ضعفه فيما بعد – يرى أن سبب هذا التصويت هو الحنين الذي بداخل هؤلاء المهاجرين للاشتراكية، فرأوا في أجندة حزب العمل الاشتراكية الديموقراطية السياسية الاجتماعية والاقتصادية التي تتسم بالمسئولية.

([1]) سعيد زيدان ، اليهود الشرقيون السفارديم ، في مجموعة مؤلفين ، **اليهود الشرقيون في إسرائيل : الواقع واحتمالات المستقبل** ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، صـ٩ : صـ١٠ .

([2]) أسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الاشكنازية** ، فلسطين ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، ٢٠٠٥ ، صـ٢٩٩ .

([3])

Israeli Central Statistical Bearu, **Immigrants from former Ussr on 2006**, www1.cbs.gov.il/reader,accessed on 01/08/2008.

([4]) أكرم ألفي ، المهاجرون الروس ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ : الأمن أولاً** ، مرجع سابق ، صـ١٢٧ .

([5]) خالد عايد ، **"يسرائيل بعالياه حزب المهاجرون الروس"** ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، خريف ١٩٩٦ ، العدد ٢٨ ، صـ١٢٧ : صـ١٣٤ .

• وهناك رأي آخر يرى أن هذا التصويت كان رد فعل للتخوف اليهودي الروسي من حكومة الليكود وشامير، إذا حصل على ضمانات القروض الأمريكية التي تعهدت الولايات المتحدة بتقديمها لإسرائيل، بشرط ألا تقوم الأخيرة بتوطين الروس في الأراضي المحتلة، وقد كان هذا التعهد عام ١٩٩١ ([1]).

ثم جاء عام ١٩٩٦ ليدرك فيه المهاجرون الروس أهمية تكوين أحزاب صهيونية روسية، خاصة وأنه قد بلغ عدد المهاجرين الروس آنذاك بإسرائيل ٨٠٠ ألف من بينهم ٥٥٠ ألف إلى ٦٥٠ ألف يملكون حق الاقتراع . في هذا الإطار تم تكوين حزب يسرائيل بعلياه بقيادة ناتان شارانسكي، وذلك على أثر دخول حزب العمل وحزب الليكود في مواجهة عقب مقتل اسحق رابين عام ١٩٩٥. مما دفعهم لتكوين الحزب للمطالبة بتعزيز شئون الاستيعاب والهجرة ([2]) .

فبمجرد دخول الحزب انتخابات عام ١٩٩٦ تمكن الحزب من استقطاب النسبة الأكبر من أصوات المهاجرين الروس، حيث حصل على ١٧٥ ألف صوت ([3]). شارك الروس بنحو ١١ % من المقترعين ([4]). وتمكن حزب بعالياه من الانضمام للائتلاف الحكومي – آنذاك – بقيادة الليكود بزعامة نتنياهو، حيث اتسم هذا الائتلاف بالتوجهات اليمينية، وذلك على الرغم من تصنيف قادة بعالياه للحزب عند بداية تشكيلهم له بأنه حزب وسط يجمع بين المسحة اليسارية والأهداف السياسية والأمنية. إلا أنه مع تصاعد الهاجس الأمني داخل المجتمع الإسرائيلي تطغى الأهداف اليمينية على الأهداف اليسارية للحزب ([5]) .

وفي عشية انتخابات الكنيست الـ١٥ جاء تشكيل حزب آخر لليهود الروس هو حزب إسرائيل بيتنا، الذي ذاع عنه أنه تأسس بمباركة خفية من نتنياهو لجذب أصوات المهاجرين الروس غير الراضين عن أداء إسرائيل بعالياه في السلطة، للحول دون ذهاب هؤلاء المهاجرين لحزب العمل ([6]). وجاءت انتخابات عام ١٩٩٩ ليساهم المهاجرون الروس في الاقتراع العام بنسبة ٨٤,٧ %، حيث صوت ٥٧ % من الروس لمصلحة الحزبين الروسيين المركزيين، فحصل حزب يسرائيل بعالياه على ٤١ % من أصواتهم وإسرائيل بيتنو على ١٦ % من تلك الأصوات ([7]). واستطاع حزب بعالياه الحصول على سبعة مقاعد أي حافظ على حصته في الانتخابات السابقة، وحصل حزب بيتنا على أربعة مقاعد أخرى ([8]). وفي عام ٢٠٠٣ حصل حزب إسرائيل بعاليا على ١٧% من أصوات المهاجرين الروس، وحصل حزب إسرائيل بيتنا على ٢٨ % من هذه الأصوات ([9])، فحصل حزب بعالياه على مقعدين وحصل حزب بيتنا على ثلاثة مقاعد. وفسر البعض هذا التراجع في عدد المقاعد التي حصلت عليها أحزاب المهاجرين الروس نتيجة لاندماج اليهود في الحياة السياسية الإسرائيلية أي حدث ما يسمى بالأسرلة السياسية للمهاجرين الروس ([10]). وفي عام ٢٠٠٦ حصل حزب

([1]) أسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٣٣٥ .
([2]) خالد عايد ، **مرجع سابق** ، صـ١٣٤ .
([3]) عماد جاد ، **"الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام"** ، مرجع سابق ، صـ٣٠ .
([4]) ماجد الحاج ، المهاجرين في التسعينيات من الاتحاد السوفياتي سابقاً ، في أسعد غانم ، **الهويات والسياسة في إسرائيل** ، فلسطين ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، ٢٠٠٣ ، صـ٨٦ .
([5]) عماد جاد ، **المرجع نفسه** ، صـ٣٠ .
([6]) أسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٣٤٢ .
([7]) ماجد الحاج ، المهاجرين في التسعينيات من الاتحاد السوفياتي سابقاً ، في أسعد غانم ، **الهويات والسياسة في إسرائيل** ، مرجع سابق ، صـ٨٦ .
([8]) عماد جاد ، الانتخابات وتطور النظام السياسي الإسرائيلي ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩ : الهوية ، الأمن ، الاقتصاد ، التسوية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ١٩٩٩ ، صـ٤٦ .
([9]) أسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٣٤٩ .
([10]) اكرم ألفي ، **مرجع سابق** ، صـ١٣٩١ .

إسرائيل بيتنا على ١١ مقعداً فكان يلي حزب الليكود بمقعد واحد فقط وقد فسر البعض ذلك لاعتبارين([1]):

- الأول، يرجع لتزايد حدة الاستقطاب بين حزب كاديما وحزب الليكود فكان ذلك في مصلحة حزب بيتنا.
- الثاني، فهو تصويت المهاجرين الروس بكثافة لصالح هذا الحزب الصهيوني الروسي.

وقد شهدت الفترة الممتدة من انتخابات عام ١٩٩٦ حتى انتخابات عام ٢٠٠٦ صعود الأحزاب الروسية، على الرغم من حداثة وجودها الحياة السياسية الإسرائيلية ([2]). حتى أن حزب إسرائيل بيتنا كان الحزب الرابع داخل الساحة الحزبية فى انتخابات ٢٠٠٦ حيث حصل على ١١ مقعدا تلي حزب الليكود ([3]) فيوضح الجدول رقم (١٧) النسب التى حصلت عليها الأحزاب الروسية من عام ١٩٩٦ حتى انتخابات عام ٢٠٠٦ .

جدول رقم (١٧) النسب التى حصلت عليها أحزاب المهاجرين الروس
من انتخابات عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦

الانتخابات	حزب بعاليا	حزب بيتنا	الإجمالي	الزيادة	النسبة من مقاعد الكنيست
١٩٩٦	٧	-	٧	-	٥,٨ %
١٩٩٩	٦	٣	٩	٢	٧,٥ %
٢٠٠٣	٢	٨ + حزب الاتحاد القومي	١٠	١	٨,٣ %
٢٠٠٦	-	١١	١١	٢	٩,١٦ %
الإجمالي	١٥	٢٢	٣٧	٥	٣٠,٧٦

المصدر **Wikipedia : The Free Encyclopedia,** Yisrael Ba -Aliyah, http//en wikipedia. org/ wiki/ Israel Ba.Aliyah accessed on 24/4/2008.

ومسعود أحمد اغبارية ، الانتخابات الإسرائيلية العامة ، آذار ٢٠٠٦ ، مرجع سابق ، صـ ٢١ .

يتضح من الجدول السابق استمرار صعود الأحزاب الروسية منذ أن تم تأسيس حزب بعالياه ١٩٩٦، حتى أن حصلت على نسبة ٩,١٦ % من إجمالى مقاعد الكنيست الإسرائيلى. ومن ثم يطرح هذا تساؤلاً مهماً حول أسباب التأييد المستمر لأحزاب المهاجرين الروس داخل الساحة الحزبية بإسرائيل. فقد نجحت هذه المؤسسات في أن تكون مؤسسات سياسية تتمتع بقدر كبير من المؤسسية وتتسم قادتها ونخبتها بمهارات القيادة السياسية، وتوحيد صفوفها وتماسك أحزابها ومؤسساتها وتحقيق استقلالها حتى استطاعت أن تتكيف مع المتغيرات الطارئة والمحيطة بها. وذلك عبر استقطابها لدماء وعناصر جديدة كان لها الفضل في زيادة قدرة هذه الأحزاب على مواجهة التغيرات والتقلبات الخارجية.

فقد استطاع الروس الاستفادة من أعدادهم داخل المجتمع الإسرائيلي، وما يتمتعون به من كفاءات عبر بلورتها في تكوين أحزاب سياسية إثنيه ([4]). فقد حصلت هذه الأحزاب على تأييد أثنى لها من قبل الروس داخل إسرائيل، وقد استمر هذا التأييد على مدار ١٠ سنوات منذ بداية ظهورها فديمومة هذا التأييد ترجع لعدة أسباب يمكن تصنيف أبرزها فى ثلاث:

---

(1) عماد جاد ، انتخابات الكنيست السابعة عشرة ، في عماد جاد (محرر) ، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة : تقدم معسكر الوسط** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٦ ، صـ٥٢.

(2) المقصود هنا حزبا إسرائيل بعاليا وإسرائيل بيتنا ، وذلك نظرا لوجود أحزاب روسية أخرى إلا أنها لم ترق إلى مستوى التأثير فى الحياة السياسة الإسرائيلية فهى لم تحظ للحصول على تمثيل فى الكنيست الإسرائيلى كحزب دا وحزب الوحدة والهجرة . . . الخ لمزيد من التفاصيل انظر سعد غانم ، **الهامشيون فى إسرائيل : تحدى الهيمنه الاشكنازية** ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) ٢٠٠٥ .

(3) مسعود أحمد اغبارية ، **"الانتخابات الإسرائيلية العامة ، آذار ٢٠٠٦ : التطورات والنتائج والأبعاد"** ، قضايا إسرائيلية ، العدد ١٢ ، ٢٠٠٦ ، صـ٢١ .

(4) اسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدى الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٣٣٨ .

- المجموعة الأولى، هى أسباب ثقافية وإثنية.
- المجموعة الثانية، هى أسباب خاصة بالأحزاب الروسية ذاتها وقادة هذه الأحزاب.
- المجموعة الثالثة، تتعلق بممارسات الأحزاب القائمة (العمل ، الليكود) وما انتابها من ضعف وعجز نخبتها وانخفاض درجة مؤسسيتها.

أولا: الأسباب الثقافية والإثنية

نظرا لعدم استهجان ورفض النظام السياسى الإسرائيلى للثقافة التى جلبها الروس إلى إسرائيل معهم ، أدى ذلك إلى الاعتراف بشرعية تنظيمهم السياسى، مما مكن الأحزاب الروسية من العمل على الساحة البرلمانية. ومن ثم استطاع الروس دعم أحزابهم الروسية بشكل جارف ، والدليل على ذلك – كما سيتضح فيما بعد – أنه فى النصف الثانى من التسعينات عكست نتائج الانتخابات البرلمانية حسب المناطق الإحصائية تمتع الأحزاب الروسية بدعم ٦٠ % من أصوات الجمهور الروسى الصالحة . كذلك مكنت السمات الثقافية للروس والتى تمثلت فى الأحزاب الروسية إلى زيادة قدرتهم على التواصل مع الفئة المسيطرة والحاكمة بإسرائيل خاصة وأن جذور النخبة المؤسسة للدولة الإسرائيلية تعود إلى روسيا . فيرى أنصار هذا الاتجاه مثل إيسرقوفا و كميرلينغ و Aronson أنه على الرغم من مضى مئة عام فرق بين الهجرة المؤسسة لإسرائيل والهجرة الروسية الحديثة ، إلا أنه هناك حنين إلى الثقافة الروسية الكلاسيكية . هذا بالإضافة إلى القاسم الثقافى المشترك فى الشعور الاستعلائى لدى الروس ونوع العدائية تجاه المجموعات الشرقية الذى تبلور فى النهج الذى اتبعته الأحزاب الروسية. يضاف إلى التوجه التوسعى الجغرافى للمهاجرين الروسى الذى ظهر فى البرنامج الذى اتبعته أحزابهم، حيث يرجع ذلك لأنهم كانوا جزءا من عملية التغير التى مروا بها فى ظل النظام السوفيتى السابق ([1]). ومن ثم كان للعامل الثقافى دور فى استمرار تصاعد أسهم الأحزاب الروسية داخل الحياة السياسة بإسرائيل، خاصة فى ظل رغبة المهاجرين الروس فى المحافظة على الكيان الثقافى الخاص الذى أقاموه لأنفسهم وعلى الصلات والروابط مع الوطن الأم روسيا ([2]).

ثانياً: أسباب خاصة بأحزاب المهاجرين الروس ذاتها وقادة هذه الأحزاب

فتتمتع هذه الأحزاب بقوة نخبتها السياسية ومؤسسيتها الحزبية؛ فيحظى كلا من نتان شرانسكى وليبرمان بشعبية داخل صفوف المهاجرين الروس بإسرائيل، فعلى سبيل المثال كان التقدير والتأييد المرتفع الذى حظى به شرانسكى يرجع لكونه أشهر معتقل يهودى صهيونى سابق حظى بتأييد واسع داخل المجتمع الإسرائيلى ([3]). ومن ثم ساعد هذا بشدة على زيادة قدرة هذه الأحزاب على جذب مؤيديها ومريديها. هذا بالإضافة أن أحزاب الروس تلعب دور الوكيل أو الوسيط فى عملية استيعاب المهاجرين ، فهى تهتم بالقضايا التى تعانى منها الطائفة الروسية داخل إسرائيل فيهتمون - على سبيل المثال لا الحصر – بقضية المواطنة وينادون بهذا الحق ويسعون من خلال دخول الائتلاف الحكومى للسيطرة على وزارة الداخلية المسئولة عن إصدار تأشيرات المواطنة. ففى الانتخابات البرلمانية لعام ١٩٩٩ وضع الحزبين هذه القضية على أجندتهما الانتخابية ، فطالب حزب إسرائيل بيتنا صراحة بتسهيل وزارة الداخلية لإجراءات الحصول على الجنسية للمهاجرين، وتسهيل الإجراءات الخاصة بالحصول على تأشيرات الدخول والخروج للمهاجرين. ووضع الحزب هذه القضية على قمة أولوياته ، إلا أنه نتيجة لسيطرة حزب شاس على هذه الوزارة فى حقبة التسعينات فقد حرم الكثير من الروس من حقوق المواطنة ، مما دفع حزب بعاليا بالتعهد أمام ناخبيه لنقل وزارة الداخلية لتصبح تحت سيطرة الحزب عند مشاركته في الحكومة، بعد ذلك ونجح الحزب في تولى هذه الوزارة فى عهد باراك، مما أسفر عنه تغير ملموس فى كيفية تعاطى الوزارة مع طلبات ومعاملات

([1]) أسعد غانم ، المرجع السابق ، صـ٢٩٩ ، ٣٠١ .
([2])ـــــــــ ، الهامشيون فى إسرائيل : تحدى الهيمنة الأشكنازية ، مرجع سابق، صـ٣٣٨ .
([3]) لمزيد من التفاصيل انظر: **Wikipedia: Free Encyclopedia**, Yisrael Baaliyah, Op.cit

المهاجرين الروس ([1])، فهدفت هذه الأحزاب إلى تحقيق اندماج جمهور الروس فى المجتمع الإسرائيلى. لذلك قام حزب إسرائيل بيتنا على سبيل الذكر – فى انتخابات ١٩٩٩ بطرح عدد من القضايا والمشكلات التى تؤرق الأقلية الروسية داخل إسرائيل، أملاً فى إدماجها داخل الحياة السياسية والاجتماعية بإسرائيل. فتضمنت أجندته السياسة الحديث عن مشكلة سكن المهاجرين، كذلك تضمنت الحديث عن أوضاع فئات معينه كالنشطاء الصهيونين المعتقلين سابقا فى السجون السوفيتية، يضاً شملت الحديث عن الحصول على الجنسية والمواطنة – وغيرها من القضايا التى تهم المهاجرين الروس الجدد داخل إسرائيل. كذلك الحال عندما تبنى حزب إسرائيل بعالياه شعار "الكرامة والأمن"، فعكس ذلك نزعة التعصب القومى الصهيونى للحزب، ورغبته فى تحقيق وضع معيشي أفضل للمهاجرين الروس داخل إسرائيل ([2]). ومن ثم كان ذلك سببا هاما من أسباب انجذاب الروس بهذين الحزبين.

ثالثا: ممارسات الأحزاب القائمة (العمل – الليكود) وعجزها وضعف نخبتها وعدم قدرة مؤسسيتها على التكيف

يرى أنصار هذا الفريق مثل مسعود أغبارية أن أبرز أسباب تحول الروس عن تأييد الأحزاب الصهيونية العلمانية خاصة الليكود والعمل ترجع إلى تلك الأحزاب ذاتها، فيرى أصحاب هذا الاتجاه أن القاعدة السياسية للروس تشعر باستهانة كبيرة من قبل حزبي الليكود والعمل بقدرتهم وقوتهم. ومن ثم يدفعهم هذا إلى الالتفاف حول يسرائيل بعاليا قبل عام ٢٠٠٣ وإسرائيل بيتنا، وقد أتضح ذلك بشدة فى انتخابات ٢٠٠٦ ([3]) .

فعلى سبيل المثال رأى قطاع عريض فى أوساط المهاجرين الروس أن طرد شارون لليبرمان – زعيم حزب بيتنا – من حكومة ٢٠٠٥ إهانة كبيرة لهم على حد تعبيرهم "مهما كانت أخطاؤه فهو يمثل مصالح المهاجرين الروس" ([4]) .

أيضا كان لضعف الخطاب الأيديولوجي لتلك الأحزاب الصهيونية دوراً مهماً فى تراجع تأييد الروس لها، ***حيث افتقدت هذه الأحزاب إلى أيديولوجية سياسية قوية تمكنها من التكيف مع المتغيرات الطارئة عليها الخارجية منها والداخلية في ظل استقطاب أفكار جديدة فقد انغلقت على ذاتها، واتسمت بالتفكك وعدم الاستقرار والضعف والوهن وانخفاض درجة مؤسسيتها التي أعاقتها عن الاستمرار والحفاظ على موقعها في ظل المتغيرات المختلفة.*** فقد ركزت الأحزاب الصهيونية فى تصريحات رؤسائها فى الانتخابات تركيزا منقطع النظير على "الهوية اليهودية"، وقد ظهر ذلك بشدة عام ٢٠٠٦ سواء كانت تلك الأحزاب دينية أو علمانية أو كلاهما مما يعطى ميزات اليهود على حساب غيرهم، مما يعكس توجهاً عنصرياً خاصة فى ظل عدم اعتناق عدد ليس بالكثير من المهاجرين الروس اليهودية" ([5]).

هذا بالإضافة إلى إطلاق عدد من قادة حزب العمل تصريحات سيئة ساهمت فى خلق صورة نمطية سلبية للهجرة الروسية وللمهاجرين الروس، فعلى سبيل المثال وصف موشيه شاحل - وكان وزيراً للشرطة من العمل - الهجرة الروسية بأنها "هجرة مافيا" وذكرت أورانمير – كانت وزيرة من حزب العمل والرفاهة الاجتماعية من حزب العمل- أن "ثلث المهاجرين الجدد يعملون فى الدعارة ، وثلث آخر عبارة عن "حالات اجتماعية" والثلث الأخير عائلات أحادية الأبوين" ([6]). مما يعكس النظرة المتدنية من قبل بعض قادة الحزب تجاه المهاجرين الروس، ومن ثم فمن الطبيعي أن يلجأ الروس إلى أحزابهم .

([1]) أسعد غانم ، **الهامشيون فى إسرائيل : تحدى الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٣٠٧ ، ٣١٣ .

([2])ــــــــ ، المرجع نفسه ، صـ ٣٣٠ ، ٣٣٨ .

([3]) مسعود أحمد اغبارية ، **"الانتخابات الإسرائيلية العامة ، آذار ٢٠٠٦ : التطورات والنتائج والأبعاد"** ، قضايا إسرائيلية ٢٠٠٦ ، العدد ٢٢ ، صـ ٩ .

([4]) ــــــــ ، **المرجع نفسه** ، صـ٣٢ .

([5]) ــــــــ **المرجع نفسه** ، صـ ٩ .

([6]) اسعد غانم ، **الهامشيون فى إسرائيل : تحدى الهيمنة الأشكنازية** ، فلسطين ، رام الله ، المركز الفلسطينى للدراسات (مدار) ، شباط ٢٠٠٥ ، صـ٣٢١ .

هذا بالإضافة إلى الضعف الشديد الذى اعترى قادة تلك الأحزاب الرئيسية ؛ فقد عمل ذلك بدرجة كبيرة على انصراف الروس عن تأييد تلك الأحزاب، خاصة وأن هناك مقولة شائعة بأن المهاجرين الروس يدعمون القائد القوى الذى يستطيع تحقيق مآربهم ([1]). وقد اتضح ذلك بشدة فى انتخابات ٢٠٠٦ ، فقد نظر الروس فى إسرائيل إلى عمير بيرتس بأنه ستالين الروس صاحب الشارب السميك – وفقا لتسمية صحف المهاجرين الروس له – وتصفه أيضا بأنه مغربى فاشل وجاهل باللغة الإنكليزية. ومن ثم فشل بيرتس فى استقطاب الروس مما عمل على انصرافهم عن تأييد حزب العمل الذى يترأسه ([2]). كذلك الحال بالنسبة لحزب الليكود ؛ فبعد غياب شارون عن حزبه الليكود ثم كاديما رأى الروس أنه ليس أمامهم مفر سوى التصويت لمرشح من داخلهم خاصة وأن نتنياهو – زعيم الليكود بعد شارون – قد هدم الاقتصاد الإسرائيلى فى فترة ولايته، كما يرون أن شارون وأولمرت قد ابتعدا عنه على الرغم من رؤية البعض أن الروس يميلون نحو المركز - الذى يمثله كاديما – إلا أنهم ابتعدوا عنه بعد مرض شارون، فهذا لم يكن فقط بسبب مرض شارون. ولكن كان أيضا بسبب أنهم رأوا أن ما يشعرون به تجاه شارون هو التبعية وليس المحبة ([3]). ومن ثم أدرك الروس وجود أزمة بداخل الأحزاب الصهيونية العلمانية، مما عمل بدوره على اتجاههم نحو تأييد أحزابهم.

من هنا يتضح تضافر الأسباب الثلاثة معا لدفع المهاجرين الروس نحو تأييد أحزابهم. مما عمل بدوره على زيادة أسهم أحزاب المعسكر الروسى داخل الحياة السياسة عامة والحزبية خاصة بإسرائيل الذى أتضح بشدة فى انتخابات ٢٠٠٦ كما سلف الذكر.

مما يطرح بدوره تساؤلاً مهماً حول سبب تشكيل صعود أحزاب المهاجرون الروس خطرا على حزب العمل زعيم معسكر اليسار ؟ !!. هذا التساؤل يمكن الإجابة عليه عبر طرح التوجه اليميني لهذه الأحزاب الذى يتناقض ويتنافى مع التوجه اليسارى لحزب العمل ولمعسكر اليسار ككل.

فإذا تم تناول حزب إسرائيل بعاليا فى البداية يمكن القول أن الحزب قد بدأ كحزب وسطي ثم انتهج وجهة الصقور ([4])، أو بمعنى أخر أنه صنف كحزب فى خانة الوسط مع الميل نحو اليمين، فقد اعترف الحزب بالاتفاقيات الموقعة بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، إلا أنه اشترط مواصلة تطبيقها بتنفيذ الفلسطينيين لكامل التزاماتهم أى بوجود نظام فلسطيني ملتزم بالديموقراطية وحقوق الإنسان - وفقا لوجهة نظر الحزب . وكذلك شدد الحزب على حق الشعب اليهودي فى كل أرض إسرائيل وعلى أن القدس هى العاصمة الموحدة لإسرائيل، مما يعكس الخط اليميني للحزب الذي يتناقض مع الخط الذي يندرج تحته حزب العمل. ويظهر هذا التناقض بشدة فى البرنامج الاقتصادي الذي أعلنه الحزب، فالحزب التزم بتطور اقتصاد سوق تنافسي، وإنهاء الاحتكارات داخل الاقتصاد الإسرائيلى، واتباع سياسة الخصخصة فقد وضع الحزب نفسه فى القطب اليميني للطيف الاقتصادي والاجتماعي ([5]).

أيضا تظهر النزعة التعصبية القومية الصهيونية داخل حزب إسرائيل بعالياه للمهاجرين برفعه شعار "الكرامة والأمن"، حيث عكس هذا الشعار الرغبة فى تحقيق وضع معيشى أفضل للعرق الروسى بإسرائيل. مما يعكس بدوره نزعة التعصب العرقى الصهيونى ([6]). ويعارض الحزب اتفاق أوسلو للسلام وإعلان المبادئ فيرى أن هذا الاتفاق تهديد لحياة الروس الذين استوطنوا فى غزة والضفة([7]). وقد ظهرت قمة يمينية حزب بعالياه فى ممارساته أثناء انضمامه للائتلاف الحكومى فى ١٩٩٩، و ٢٠٠٥ . ففى عام ١٩٩٩ لعب الحزب دورا كبيرا فى إجبار باراك لتقديم استقالته، وعقد انتخابات مبكرة مباشرة خوفا من

([1]) مسعود أحمد أغبارية ، المشهد السياسى الإسرائيلى ، فى جونى منصور(تحرير) ، تقرير"مدار" الاستراتيجى ٢٠٠٦: المشهد الإسرائيلى العام ٢٠٠٥ ، رام الله ، المركز الفلسطينى للدراسات الإسرائيلية (مدار) ، نيسان ٢٠٠٦ ، صـ ٩٢.

([2]) ـــــــــــ، "الانتخابات الإسرائيلية العامة ، آذار ٢٠٠٦" ، مرجع سابق صـ ٣٢ .

([3]) ـــــــــــ ، المرجع السابق، صـ ٣٢ .

([4]) **Wikipedia: The Free Encyclopedia**, Yisrael Baaliyah, Op.cit

([5]) اسعد غانم ، الهامشيون فى إسرائيل : تحدى الهيمنة الأشكنازية ، مرجع سابق ، صـ٣٢٥ ، صـ ٣٢٤ .

([6]) ـــــــ ، المرجع نفسه ، صـ٣٣٨ .

([7]) أ سعد غانم، الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الأشكنازية ، مرجع سابق ، صـ٣٢٥ .

نتيجة المفاوضات الرسمية التى كان من الممكن – كما تصور الحزب آنذاك – أن تعيد تقسيم القدس. ومن ثم قدم استقالته فى يوليو ٢٠٠٠ (١)، أو فى ائتلاف ٢٠٠٥ قدم شرانسكى – زعيم بعالياه – استقالته كوزير لشئون القدس كرد فعل لما رآه أنه بداية لتنفيذ شارون لحظة الانسحاب من غزة (٢). مما يعكس مدى يمينية هذا الحزب الذى لا يقبل حلولاً وسط.

كذلك الحال بالنسبة لحزب إسرائيل بيتنا الذى تبنى الخط اليمينى بصورة صارخة، فقد تبنى حزب إسرائيل بيتنا عدداً من الأهداف والأطر الأيديولوجية بصرف النظر عن حال الصراع الفلسطينى الإسرائيلى من عدمه، فعلى سبيل المثال يرى الحزب أنه يجب تحديد الحدود الدائمة لدولة إسرائيل، على أن تأخذ في الاعتبار الأبعاد التاريخية والأمنية والديموغرافية والجغرافية لها. وأن أية اتفاقية سلام مستقبلية يجب أن تؤكد على الصفات اليهودية والصهيونية والديموقراطية لدولة إسرائيل، يجب أن تشتمل على اعتراف بالحدود الدائمة بواسطة المجتمع الدولي، وخاصة دول جيران إسرائيل وفلسطين. أى أن الحزب يرغب فى تحقيق ما يسمى بأرض إسرائيل الكبرى، مع الاحتفاظ بالتطبيع. بل وما يزيد هذا الأمر سوءا أنه يسفه الصراع الفلسطيني الإسرائيلى إلى مجرد فرصة فى تحقيق تحسن للمستوى الاقتصادى للفلسطينيين، حيث يرى الحزب أنه قبل البدء فى المفاوضات بين الطرف الفلسطينى والإسرائيلى، لابد من تأكيد الأمن لدولة إسرائيل وتحقيق تحسين اقتصادى حقيقى للفلسطينيين. فهذا يعد أمرا حيويا وذلك قبل الابتداء فى المفاوضات للتوصل إلى اتفاق دائم، لأن الحزب يرى أن أية محاولة لفرض اتفاقية للسلام قبل التأمين ضد الاختراقات الإرهابية خاصة قذائف صواريخ القسام ستعد محاولة فاشلة، بل ويضيف أن الاتفاقات الدائمة يجب أن تستند على مبادئ تبادل الأرض والسكان. أي يهدف إلى ترحيل عرب ٤٨ إلى مناطق السلطة الفلسطينية، حيث يرى الحزب "أنه ليس من العدل أن نخلق دولة فلسطينية تستبعد اليهود بينما تكون إسرائيل بها قوميتان"(٣). كذلك يرى الحزب أن القدس هى العاصمة الأبدية لإسرائيل، ولن تسمح إسرائيل بمطلب عودة اللاجئين، فهذه قضية حتمية وليست مطروحة للتفاوض. ويرى الحزب أيضا أن إسرائيل لن تسمح بالسفر بين قطاع غزة "يهودا والسامرة " Juda & Samaria بدعوى أن لا يوجد استمرارية إقليمية بين قطاع غزة "ويهودا والسامرة" (٤).

وعلى سبيل المثال جاء مقتل رحبعام زئيفي وانسحاب بيني بيغن من الحياة السياسية لظروف شخصية ليحولا ليبرمان زعيم الحزب إلى زعيم يميني متطرف. فقد دعا إلى حسم الصراع عسكرياً مع الفلسطينيين في الضفة الغربية والقطاع، ودعا عرب ٤٨ للإعلان عن ولائهم للطابع اليهودي للدولة (٥).

مما يعكس مدى يمينية حزب إسرائيل بيتنا ويتضح ذلك بصورة أكثر قوة فى التطبيق الفعلى لتلك المبادئ والأطر، فعلى سبيل المثال عندما تم عقد مفاوضات أنابوليس بين أولمرت وأبو مازن أعلن ليبرمان انسحاب حزبه من الائتلاف الحكومى مع أولمرت معلنا أن "الحزب اليميني لن يتسامح مع المفاوضات مع السلطة الفلسطينية حول القضايا المحورية للصراع"، مضيفا "أنه إذا كان يجب أن تكون هناك مفاوضات فيجب أن تكون حول نقل وترحيل عرب إسرائيل لمناطق الحكم الفلسطيني"(٦)، حيث يؤمن ليبرمان أن الحل الدبلوماسي للقضية الفلسطينية ليس هو الطريقة لإنهاء الصراع، فالحل هو الأسلوب الاقتصادي عبر إقامة مشروعات استثمارية فى الأراضي التابعة للسلطة الفلسطينية، ويعبر عن هذا الرأي قائلا "أنه لدينا ثلاث علاقات مع الطرف الفلسطيني، اقتصادية وأمنية ودبلوماسية ، وما نحتاجه هو العمل على الصعيد الاقتصادي والأمني وليس الدبلوماسي". وذلك لأن البدء على الصعيد الدبلوماسي سيقود إلى إخفاق بسبب

---

(1) **Wikipedia: The Free Encyclopedia**, Yisrael Baaliyah, Op.cit

(2) **Ibid.**

(3) **Beytenu Party**, Principles for Permanent Agreement, www.beytennu.org./12/1/252/article html/accessed on 24/4/2008.

(4) **Ibid**

(5) أسعد غانم ، المرجع نفسه ، صـ٣٣١ .

(6) Muzal, Mualem, **Liberman Blasts Arab MKs' Pulls Party out of Government**, www.Haaretz.com/hasen/objects/pages/print Article no.=945299, accessed on 24/4/2008.

ضعف عباس وعدم قدرته على الفوز بالدعم الفلسطينى"، ويضيف "أنه لم يحرز أي من الاتفاقات الدبلوماسية التى وقعتها إسرائيل على مر العقدين الماضيين لديها أى نتائج، فما يهم الإسرائيليين هو الأمن وما يهم الفلسطينيين هو وضعهم الاقتصادى. فيجب أولا أن نحاول وقف صواريخ القسام فى غزة ونستثمر فى مشروعات كتحلية المياه بالضفة الغربية ، فيجب أن نتفاوض من موضع قوة" (1) .

ويرى أيضا أن " مبدأ الأرض مقابل السلام هو مبدأ خاطئ ومضلل ففى أفضل الأحوال يقود إلى نهاية مميتة" (2). ومن ثم يظهر مدى التناقض الشديد بين ما يؤمن به الحزب وينادى به، وبين ما يؤمن به حزب العمل الذى يرى بإمكانية الحلول الوسط والحل الاقليمى والتسوية السلمية، ويظهر ذلك جليا أيضا بالنسبة لموقف الحزبين من عرب ٤٨. فحزب العمل على الرغم من التناقضات الشديدة فى تعامله مع عرب ٤٨ – كما سبق الذكر – إلا أنه كان يستند على عرب ٤٨ كمخزون استراتيجى له فى الانتخابات، ويحاول أن يلبى احتياجاتهم كما يدعى ، أما إسرائيل بيتنا وليبرمان فينادوا بطرد عرب ٤٨ وترحليهم إلى الأرض التابعة للسلطة، بل وحتى يتحقق هذا الحلم يتبنيان خطا أيديولوجيا متطرفا فى التعامل مع الأعضاء العرب فى الكنيست. فقد ردد ليبرمان كثيرا تساؤلا حول ولاء الأحزاب الإسرائيلية، وأعضاء الكنيست العرب لإسرائيل، بل قدم أكثر من مرة مقترح قانون يهدف إلى طرد عرب ٤٨ من الكنيست إذا لو لم يعبروا عن وطنيتهم .

بل لقد ذكر ليبرمان "أن لدينا حكومة مكونة من جبناء لكون الأحزاب العربية فى الكنيست"(3). ومن ثم تتضح الفجوة الكبيرة بين الحزبين. كذلك الحال بالنسبة للأجندة الاقتصادية؛ فيؤمن الحزب مثل حزب بعالياه بمبادئ اقتصاد السوق، وبأهمية تطبيق مبادئ الخصخصة التى دمرت بدورها الكيبوتز والموشاف والهستدروت، وهى التنظيمات التى كان يستند عليها حزب العمل فى الحصول على تأييد له.

ومن هنا يمكن القول أن حزب بيتنا حزب يميني متطرف يبعد كثيرا عن توجه حزب العمل الذى يؤمن به، فهو أكثر تطرفا من حزب بعالياه إلا أنهما فى النهاية حزبان يمينيان متطرفان . ومن ثم فوجود مثل هذين الحزبين فى الساحة السياسة يمثل بدوره عاملاً تهديداً كبيرًا لمعسكر اليسار ككل ولزعيم حزب العمل، ويزداد الأمر سوءا حينما يدخل أي من الحزبين الائتلاف الحكومى الحاكم.

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى تنامى دور هذه الأحزاب داخل الساحة الحزبية بإسرائيل، والدليل هو حصول إسرائيل بيتنا على المقعد فى انتخابات ٢٠٠٦ . إلا أن حزب إسرائيل بعاليا قد تراجع لأسباب ترجع له هو وليس للمعسكر ككل. فعلى سبيل المثال فإن الحزب منذ دخوله الحكومة ١٩٩٦ لم يدفع بقضية حقوق المهاجرين، كما فعل بالنسبة لقضية الأمن والأرض. كذلك لم ينتقد استمرار انهيار نظام التعليم، ولم يتعامل بنجاح مع القطاع العريض من المحتالين الروس الذين ادعوا بأنهم يهود واستخدموا العلاقات الأسرية ليحصلوا على دعم المهاجرين والمواطنة . . وغيرها من الأسباب التى تعود إلى ضعف الحزب وليس ضعف المعسكر ككل (4).

والدليل على ذلك هو ما تردد داخل أوساط المهاجرين الروس حول زعم الإسرائيلى الروسى الثري Arcadi Gay Damak أركادى جاى دماك تكوين حزب سياسى جديد فى إسرائيل، حتى أن استطلاعات الرأى رأت أن بتأسيس هذا الحزب من المتوقع أن يحصل على ٢٥ مقعداً فى الكنيست، و أن الحزب سيستمد شعبية من جاى دماك، الذى سيراهن على مكانته وشعبيته بين المهاجرين من الاتحاد السوفيتى

---

(1) Hoffman, Gil, **"Politics: I'll Continue to Do What is Unpopular,"** Jerusalem Post, available at www.Jpost.com / servlet / satellite? cid = 1196847273435, accessed on 24/4/2008

(2) Sofer, Ronny, **Liberman: Territorial Concession Concept Failed**, available at ynet news.com, Ext / comn / Article. ayout / cda Article print preview 1- 2506-1, accessed on 24/4/2008

(3) **Beytenu Party**, Israel Beytenu Chairman MK Avigdor Liberman "Rid the Kenesset of all its Arab Factions", www.beytenu.org/110411561/article html, accessed on 24/4/2008.

(4) لمزيد من التفاصيل انظر: **Wikipedia: The Free Encyclopedia**, Yisrael Baaliyah, Op.cit.

لضمان نجاح الحزب. وترى الصحف الإسرائيلية أن الحزب سيأتلف مع حزب الليكود الذى سيركز على القضايا الأمنية فى ظل تركيز الحزب على القضايا الاجتماعية والاقتصادية ([1]). مما يعكس تبنى الحزب الخط اليمينى، بل وسيعمل بدوره على حشد مؤيدين ومريدين جدد للمعسكر اليمين وزعيمه حزب الليكود .

إلا أن التوجه نحو معسكر اليمين ليس حكراً فقط على القادة السياسيين لحزب بعالياه، وحزب بيتنا وإنما هو في التوجه السياسي بين جمهور المهاجرين الروس والمتتبع لنتائج الانتخابات البرلمانية منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦ . كذلك انتخابات رئاسة الوزراء عام ١٩٩٦ وعام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠١ يرى التوجه اليميني لجمهور المهاجرين الروس. ويوضح الجدول التالي رقم ([18]) النسب التي حصلت عليها الأحزاب الإسرائيلية في الانتخابات البرلمانية من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٣ من جانب جمهور المهاجرين الروس.

جدول رقم (١٨)

تأييد جمهور المهاجرين الروس بإسرائيل للأحزاب السياسية غير الروسية

في الانتخابات البرلمانية بإسرائيل ١٩٩٦ : ٢٠٠٣

انتخابات	حزب العمل	حزب الليكود	الأحزاب الدينية	أحزاب أخرى		
١٩٩٦	٢ %	٢٦ % ليكود ومولیدت	١٣%			
١٩٩٩	٧,٧ %	١٣,٥%		٤,٩ % موليدت	٧,٣ % ميرتس	٧,٦ % شينوي
٢٠٠٣	٤ % لكل من حزب العمل وحزب ميرتس	٢٦ %		١٩% شينوي		

المصدر : أسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق صـ٣٣٥ ، صـ٣٤٢ ، صـ٣٤٩ .

يظهر من الجدول السابق التأييد القوي للروس لحزب الليكود اليميني، وتأييدهم الطفيف لحزب العمل صاحب الرؤية اليسارية .

أما انتخابات ٢٠٠٦ فقد حصل حزب بيتنا على ١١ مقعداً من الكنيست، ففسره البعض بأن ذلك يرجع بسبب تصويت الروس لهذا الحزب الصهيوني الذي يمثلهم .

كذلك الحال بالنسبة لانتخابات رئاسة الوزراء بإسرائيل ، فالمتتبع يرى التوجه اليمينى للجمهور الروسي تجاه معسكر اليمين بقيادة الليكود ، ويتضح ذلك في نتائج انتخابات رئاسة الوزراء كما يتضح في الجدول التالي جدول رقم (١٩).

جدول رقم (١٩)

تصويت الروس للمرشحين على رئاسة وزراء إسرائيل

منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠١

([1]) **Ynet News & Israel Insider,** Popular Russian Israeli Billionaire to Launch New Political Party, www bsimmons. WordPress. com / 2007 / 02/ 21 / popular – russian – Israel – billionaire to – Launch- new- political- party, accessed on 28/4/2008.

السنة / الانتخابات	مرشح حزب العمل	مرشح حزب الليكود
١٩٩٦	بيريز ٤٤ %	نتنياهو ٥٣ %
١٩٩٩	باراك ٦١ %	نتنياهو ٣٩ %
٢٠٠١	باراك ٣٧,٦ %	شارون ٦٢,٤ %

المصادر : ماجد الحاج ، **المهاجرون في التسعينيات من الإتحاد السوفياتي** ، مرجع سابق ، صـ٨٧ .
أسعد غانم ، **الهامشيون في إسرائيل : تحدي الهيمنة الأشكنازية** ، مرجع سابق ، صـ٣٤٢ .
أكرم ألفي ، المهاجرون الروس ، في عماد جاد (محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ :الأمن أولاً** ، مرجع سابق ، صـ١٣٨ .

ومن ثم نجد تأييد معسكر الروس لليكود على الرغم من نجاح باراك عام ١٩٩٩ بنسبة ٦١ % من قبل جمهور الروس. إلا أنه قد فاز نتيجة لشخصيته وليس لحزبه، والدليل أن تأييد الروس لحزب العمل في الانتخابات البرلمانية لنفس العام كان ٧,٧ % ولليكود ١٣,٥ % ، أما في عام ٢٠٠١ عاد التأييد لمرشح الليكود شارون فحصل على ٦٢,٤ %، واعتبروا أن باراك مقصّر تجاه حقوق بني جلدته على آثر قمة كامب ديفيد ٢٠٠٠ ([1]) .

ومن ثم فقد شهدت الفترة الممتدة من عام ١٩٩٦ حتى يومنا هذا تنامي أحزاب المهاجرين الروس ذات التوجهات اليمينية، وزيادة نفوذ جمهور المهاجرين السوفييت أنصار الصهيونية الجديدة. مما شكل تهديداً لمصالح معسكر اليسار عامة وحزب العمل زعيم هذا المعسكر خاصة .

٢- التوجه اليميني للرأي العام الإسرائيلي:

هناك عدد من القضايا التي تثير اهتمام الرأي العام الإسرائيلي وتتداخل مع دائرة المصالح للجماهير، وذلك نتيجة لتقارب الآراء وتكامل المفاهيم. فقضايا العلاقة مع الطرف الفلسطيني والأرض والأمن واللاجئين والمستوطنات والقدس، هى قضايا تمس الهوية والتاريخ والدين للرأي العام الإسرائيلي كافة، بل وتمس الوجود بالنسبة للغالبية العظمى من اليهود في إسرائيل. ومن ثم تعتبر هذه القضايا قضايا محسومة لدى الناخب الإسرائيلي الذي يلعب دوراً مهماً في تحديد الممكن سياسياً، بسبب تأثيره على توازن القوى الحزبية وعلى نتائج الانتخابات ([2]). ومن ثم فالرأي العام بإسرائيل يمثل قوى هامة لها تأثير واضح على مجرى الحياة السياسية داخل المجتمع الإسرائيلي.

وتنقسم تركيبة الرأي العام الإسرائيلي إلى فئتين رئيستان: الفئة الأولى اليهود ، والفئة الثانية العرب. وتنقسم الفئة الأولى إلى عدة فئات فرعية: الأشكناز، والسفارديم ، والروس ، والفلاشا ، ومن هذه الفئات الفرعية يأتي المتدينون والعلمانيون واليمين واليسار والوسط . أما الفئة الثانية فتنقسم هي أيضاً إلى عدة فئات فرعية ؛ المسلمون والمسيحيون والدروز ، إلا أن هذه الفئة تنقسم حسب التوجه السياسي والثقافي إلى عدة فئات أخرى فرعية ؛ فئة حدث لها أسرلة أى اندمجت داخل المجتمع الإسرائيلي، وفئة أخرى تكيفت بداخل إسرائيل ولكنها في الوقت ذاته تحاول الحفاظ على هويتها الفلسطينية ، وفئة ثالثة تعيش داخل المجتمع الإسرائيلي منغلقة على هويتها الفلسطينية. ومن ثم ينعكس ذلك على توجهها السياسي داخل إسرائيل ، فليس كل عرب ٤٨ يؤيدون القضية الفلسطينية ويتوجهون ناحية معسكر اليسار، وإنما هناك نسبة ليست بالقليلة اندمجت داخل المجتمع الإسرائيلي،

([1]) لمزيد من التفاصيل انظر :
أكرم ألفي ، **المهاجرون الروس** ، مرجع سابق ، صـ١٣٨.

([2]) خليل الشقاقي ' **مسيرة مترددة نحو الاعتدال : موقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ١٩٨٠ - ٢٠٠١** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٢ ، صـ ٢٥ .

بل وأصبحت جزءاً من المجتمع تحتفل بالمناسبات القومية داخل إسرائيل، وتستخدم العنف الشديد تجاه الفلسطينيين كنسبة كبيرة من الدروز من عرب ٤٨ ([1]) .

ومن ثم كان لهذه الطوائف المختلفة توجهها الذي اختارته، إلا أن هناك ثوابت داخل المجتمع الإسرائيلي تؤثر عليه، وتشكل توجهه كالقضايا سالفة الذكر. إلا أنه يجب القول أن كل فئة داخل المجتمع الإسرائيلي تتبنى خطاً سياسياً خاصاً بها ؛ فيتبنى المعسكر الديني توجهاً يمينياً متطرفاً ويتجه الروس ناحية اليمين أيضاً ويتجه اليهود الشرقيون نحو معسكر اليمين والمعسكر الديني. وهناك معسكر الوسط ومعسكر اليسار بإسرائيل، إلا إنه تجدر الإشارة أنه بعد مقتل اسحق رابين عام ١٩٩٥ تحول الرأي العام الإسرائيلي تجاه معسكر اليمين ، فيري شمونيل مناحم" أنه بعد مقتل إسحق رابين أخذ معسكر اليمين في التصاعد داخل الشارع الإسرائيلي"، وقد فسر ذلك بعدم الاستقرار الذي حل بالداخل الإسرائيلي بعد مقتل رابين، فتولى نتنياهو عام ١٩٩٦ وهو أحد الداعين للاتجاه نحو اليمينية. ثم جاء باراك عام ١٩٩٩ الذي يمثل أحدى قوى التشدد اليميني، وشارون منذ عام ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٥ (وألمرت خليفة شارون الأب الروحي لحرب لبنان ٢٠٠٦)، ويضيف قائلاً أن التوجه اليميني قد هيمن على أغلب الاتحادات والمؤسسات والنقابات الطلابية داخل إسرائيل ([2]).

ومن ثم يرغب الرأى العام عن اليسار متجهاً نحو اليمين، والدليل على ذلك صعود معسكر اليمين داخل إسرائيل. ففي انتخابات ١٩٩٦ فاز نتنياهو واستطاع تكوين ائتلاف يميني يحكم إسرائيل، وفي عام ١٩٩٩ فاز باراك ، وفي عام ٢٠٠١ فاز شارون ، وفي عام ٢٠٠٣ ، فاز حزب الليكود ، وفي عام ٢٠٠٦ فاز يمين الوسط كاديما بـ ٢٩ مقعداً – كما سبق الذكر – مما يدل على يمنية التأييد والتوجه لدى الرأي العام . وتؤكد استطلاعات رأي الجمهور الإسرائيلي بداية من عام ١٩٩٦ حتى ما بعد حرب لبنان على هذا التوجه والتحول اليميني في صفوف الرأي العام الإسرائيلي ، ويمكن طرح ذلك من خلال رؤية الرأي العام الإسرائيلي لعدد من القضايا، كرؤيتهم للتسوية السياسية والتفاوض، ورؤيتهم لصورة الطرف الفلسطيني، والهاجس الأمني لدى الرأى العام، ونظرتهم للتعامل مع حكومة حماس، وكذلك رؤيتهم لحرب لبنان ٢٠٠٦ .

<u>أولاً</u>: توجه الرأى العام تجاه التسوية والتفاوض مع الطرف الفلسطيني، فقد كانت نسبة التأييد لاتفاق أوسلو – على الرغم من العديد من الانتقادات التي وجهت إلى الاتفاق من قبل الجانب العربي – في هبوط بداية من انتفاضة ٢٠٠٠ ، حيث كانت من قبل كانت ٥٩ % عام ١٩٩٦، ونسبة المعارضة لها ٤١ % من قبل الجمهور الإسرائيلي (فقد كان هذا العام هو العام الذي حدثت فيه مجزرة قانا وعناقيد الغضب وقتل يحى عياش وتفجيرات حماس رداً على مقتل عياش أحد ناشطيها)، واستمرت هذه النسبة عام ١٩٩٧ وعام ١٩٩٨. ثم ذادت عام ١٩٩٩ (عام نجاح اليسار الإسرائيلي بقيادة باراك) لتصل نسبة التأييد إلى ٦٢ % ونسبة المعارضة إلى ٣٨ % ، ثم انخفضت نسبة التأييد عام ٢٠٠٠ (عام انتفاضة الأقصى) لتصل إلى ٥٦ % وتزيد نسبة المعارضة لتصل إلى ٤٤ % ([3]).
وفي أكتوبر ٢٠٠٢ (توقيت معارضة خطة فك الأرتباط داخل إسرائيل حيث كانت هناك مخاوف من اندلاع حرب أهلية) رأى ٦٧ % أن أتفاق أوسلو قد ألحق الضرر بإسرائيل ([4])، في حين رأت ٧٩ % أن أتفاق أوسلو غير قائم أما ١٢ % هم من رأوا أن الاتفاق مازال قائماً([5]). وقد رفض ٥٩ % عام ٢٠٠٣ إجراء مفاوضات مع الفلسطينيين، مبررين ذلك باستمرار المقاومة أو الإرهاب على حد

([1]) أيمن عبد الوهاب ، عرب ٤٨ بين أزمة الهوية والمواطنة ، في عماد جاد(محرر) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ١٨٩ .

([2]) شمونيل مناحم ، **"لماذا ننجرف يميناً"** ، <u>مختارات إسرائيلية</u> ، مارس ٢٠٠٥ ، العدد ١٢٣ ، صـ٩٩ .

([3]) خليل الشقاقي ، **مسيرة مترددة نحو الاعتدال . . موقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ١٩٨٠ – ٢٠٠١** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٢ ، صـ٥٦ .

([4]) نداف سرجاني ،**"مقياس الدماء"** ، <u>مختارات إسرائيلية</u> ، أكتوبر ٢٠٠٢ ، العدد ٣٤ ، صـ١٢٣ .

([5]) معاريف ، **"بدون عرفات وبدون أوسلو"** ، <u>مختارات إسرائيلية</u> ، أكتوبر ٢٠٠٣ ، العدد ١٩٤ ، صـ١٢٦ .

تعبيرهم (وهذا العام يأتي بعد مرور ٣ أعوام من الانتفاضة وقد خيم تأييد جارف لدي الشارع الإسرائيلي لسياسة تصفية قادة فلسطين) ([1]). ورأى ٨٦ % أن حل إقامة دولة فلسطينية لا يمكن أن يضمن تعايش اليهود والعرب كمتساويين في الحقوق، وذكر ٨٠% عدم إمكانية الحفاظ على أمن السكان اليهود في الدولة الثنائية. بينما رأى ١٦ % أن ذلك ممكن بينما ذكر ٦٦ % أن تلك الدولة لا تستطيع تجسيد الهوية اليهودية بينما ذكر ٢٥ % إمكانية ذلك ([2]) .

وفي عام ٢٠٠٤ (أثناء اضطراب الأوضاع في قطاع غزة بسبب خلاف بين القيادة الفلسطينية "عرفات" و"دحلان") رأى ٥٠,٣ % عدم استئناف المفاوضات طالما استمرت المقاومة أو الإرهاب على حد قولهم بينما تبنى ٤٣,١ % الرأى الأخر([3]). وذكر ٧٥ % إنهم غير متفائلين بنتائج المفاوضات بينما ذكر ٣٢ % أن هذه المفاوضات فرصة للتوصل إلى اتفاق سلام مع حكومة أبو مازن ورأى ٥٧ % أنها فرصة ضئيلة ([4])، وعندما جاء عام ٢٠٠٥ (بعد تشكيل حكومة وحدة لتنفيذ خطة فك الارتباط) زادت نسبة التأييد لتصل إلى ٧٣ % يؤيدون إجراء مفاوضات سلام مع الطرف الفلسطيني، و٦٧ % يؤيدون إقامة دولة فلسطينية مستقلة ([5]) . إلا أن نوفمبر ٢٠٠٦ (بعد نجاح حماس في الانتخابات البرلمانية في فلسطين)، رأى ٦٦ % أن قرار عدم إجراء مفاوضات مع الطرف الفلسطيني برئاسة حماس قرار صحيح مقابل ٢٨ % تراه أنه قرار خاطئ. ومن ثم كان عام ٢٠٠٥ عاماً استثنائياً على التوجه اليميني للرأي العام الإسرائيلي تجاه قضايا التسوية. ولكن يمكن تفسير الانحدار الشديد في نسبة تأييد استكمال المفاوضات مع الطرف الفلسطيني بسبب صعود حماس وما تتبناه من موقف متشدد تجاه إسرائيل، في حين أن في السابق كانت حركة فتح أكثر مرونة من حماس. من هنا يمكن تبرير هذا الجنوح اليميني للرأي العام في هذا التوقيت. بمعنى آخر يتأثر الرأي العام الإسرائيلي بنوع القيادة الإسرائيلية (يمين أم يسار كما حدث عام ١٩٩٩)، وبتوجه القيادة الفلسطينية ناحية التسوية هل تؤيدها أم تعارضها.

وقد أنطبق ذلك على التوجه الإسرائيلي تجاه قضية فك الارتباط التي قوبلت بنسب تأييد عالية في البداية. ففي عام ٢٠٠٤ بالتحديد في إبريل من هذا العام أيد ٥٩ % فك الارتباط وعارضها ٣٤ % ([6]). وفي يونيو من نفس العام أيد ٦٨ % الخطة ([7]). ثم أخذت نسبة التأييد في الانخفاض تدريجياً ففي ديسمبر من هذا العام انخفضت نسبة التأييد إلى ٦٠ %، وزادت نسبة المعارضة إلى ٣٣ % ([8]). وفي يناير ٢٠٠٥ وصلت نسبة التأييد للخطة إلى ٥٩ % ([9])، وفي مايو من نفس العام

([1]) إفرايم يعر وتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر سبتمبر ٢٠٠٣" ، مختارات إسرائيلية ، نوفمبر ٢٠٠٣ ، العدد ١٠٧ ، صـ١٠٩ .

([2]) أفريم يعروتمر هيرمان ،" مقياس السلام لشهر نوفمبر ٢٠٠٣" ، مختارات إسرائيلية ، يناير ٢٠٠٤ ، العدد ١٠٩، صـ١١٧.

([3]) ــــــــ ،" مقياس السلام لشهر سبتمبر ٢٠٠٤" ، مختارات إسرائيلية ، نوفمبر ٢٠٠٤ ، العدد ١١٩ ، صـ١١٩ .

([4]) ــــــــ ، "مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٤ : مركز تامي شتاينمتس لبحوث السلام" مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٥ ، العدد ١٢٢ ، صـ١٠٩ .

([5]) أفريم يعر وتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٥ : مركز تامي شتاينمتس لبحوث السلام" مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٦ ، العدد ١٣٤ ، صـ١٠٨ .

([6]) ــــــــ ، "مقياس السلام لشهر إبريل ٢٠٠٤ : ٦٦ في الممانة على رئيس الوزراء الإسرائيلي الإصرار على تطبيق خطته" ، مختارات إسرائيلية ، يونيه ٢٠٠٤ ، العدد ١١٤ ، صـ١١٥ .

([7]) ــــــــ ، "مقياس السلام لشهر يونيو ٢٠٠٤ : أغلبية الجمهور تؤيد تدمير المستوطنات التي سيتم إخلاؤها واستمرار بناء الجدار الفاصل" ، مختارات إسرائيلية ، أغسطس ٢٠٠٤ ، العدد ١١٦ ، صـ١١٠ .

([8]) ــــــــ ، "مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٤" ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٥ العدد ١٢٢، صـ١٠٩.

([9]) ــــــــ "مقياس السلام لشهر يناير ٢٠٠٥" ، مختارات إسرائيلية ، مارس ٢٠٠٥ ، العدد ١٢٢، صـ١١٣.

انخفض نسبة التأييد إلى ٥٧,٥ % ، وزادت نسبة المعارضة إلى ٣٥,٥ % ([1]) . وفي نوفمبر ٢٠٠٦ أعتبر ٥٥ % أن قرار تنفيذ خطة فك الارتباط قراراً خاطئ في حين رأت ٤٠ % أنه قرار صائب ، بينما رأت نسبة ٦٠ % أن عدم تنفيذ خطة فك الارتباط أو الانطواء هو قرار صحيح مقابل ٢٩ % اعتبرته قراراً غير صائب وخاطئاً ([2]). مما يعكس مدى يمينية الرأى العام تجاه قضية التسوية السياسية حتى خريطة الانطواء التي لقت انتقادات من الإسرائيلين ومخاوف من الجانب العربي بصددها.

ثانياً: صورتهم أو نظرتهم للطرف الفلسطيني، ففي سبتمبر ٢٠٠٢، بعد مرور عامين على الانتفاضة، رأى ٧١ % أن الفلسطينيين لم يسلموا بوجود إسرائيل ويسعون إلى تدميرها بل وسيدمرونها إذا استطاعوا بينما اعترض ١٨ % على هذا القول ([3]) . وفي مارس ٢٠٠٣ (عند طرح خطة خريطة الطريق([4]))، ورأت نسبة ٥٦ % أن أبو مازن لن يبذل جهوداً مخلصة لوقف المقاومة أو الإرهاب على حد تعبيرهم ([5]). وكان ٧٢ % متشككين من تنفيذ الفلسطينيين لتعهداتهم في خريطة الطريق في حين رأى ٢٤ % أنهم يعتقدون أن الفلسطينيين سينفذون تعهداتهم وفي المقابل رأى ٧١% أن إسرائيل ستنفذ تعهداتها في حين رأى ٢٤ % خلاف ذلك ([6]). في حين رأى ٧٩% أن عرفات إرهابي بينما رأى ٥ %، أنه سياسي بل ويعتقد ٦٣,٧ % أنه على حكومة إسرائيل تشجيع هجرة عرب إسرائيل إلى خارج الدولة، بينما يرى ٤٨,٦ % أن عرب ٤٨ يحظون بمعاملة طيبة بالغاية من جانب إسرائيل ([7]) (وذلك على الرغم من كافة السياسات التمييزية ضدهم كمواطنين درجة ثالثة).

وفي ديسمبر ٢٠٠٥ (خلال الإعداد للانتخابات الإسرائيلية) رأى ٨١ % أن السلطة الفلسطينية وزعمائها لا يبذلون جهداً لمنع زيادة إطلاق صواريخ القسام من غزة، ورأى ٧٣ % أنه حتى لو قدمت إسرائيل لحكومة أبو مازن لفتات طيبة كوقف الحصار، وإزالة الحواجز لتعزيز وضع السلطة الفلسطينية لن تقل الفوضى على الجانب الفلسطيني، حيث يؤمن – وفقاً للاستطلاعات في ذات الشهر – ٦٣ % أن أغلبية الفلسطينيين، لم يسلموا بوجود دولة إسرائيل بل وكانوا سيدمرونها إذا استطاعوا. بل وطالب ٦٨ % بتشديد سياسة الرد الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين ويعتبرونه، رداً ضعيفاً بينما رأى ١٨ % أنه ملائم ورأى ٥ % أنه قويٌ جداً ([8]). بل وعارض ٦٩ % تحويل أموال الضرائب للسلطة الفلسطينية التي تحولها السلطة الإسرائيلية لحسابها في حين أيد ٢٢ % ذلك ([9]). ومن ثم تتضح النظرة العدائية للرأي العام الإسرائيلي تجاه الطرف الفلسطيني.

ثالثاً: الهاجس الأمني لدى الرأي العام الإسرائيلي، ففي عام ١٩٩٦ (توقيت ارتكاب إسرائيل لمجازر على الساحة اللبنانية وقتلها الشهيد يحى عياش وإطلاق حماس صواريخ على إسرائيل رداً على تصفيته) رأى ٥٢ % أنهم مهددون ثم قلت نسبة الإحساس بالتهديد بعض الشئ، عام ١٩٩٧

([1]) ــــــــــ ، "مقياس السلام لشهر مايو ٢٠٠٥" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٥ ، العدد ١٢٧، صـ١١٧.

([2]) نداف آيال ، "دولة في حالة هلع" ، مختارات إسرائيلية ، نوفمبر ٢٠٠٦ ، العدد ١٤٣ ، صـ١١٦ .

([3]) أفريم يعر وتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر سبتمبر ٢٠٠٢" ، مختارات إسرائيلية ، نوفمبر ٢٠٠٢ ، العدد ٩٥ ، صـ١٤٥.

([4]) هى مبادرة أمريكية لتسوية الصراع حيث وضعت عام ٢٠٠٥ ليكون عام إنشاء دولة فلسطينية ولكنها أرجئت قضايا الوضع النهائي إلى المفاوضات بين الطرفين.

([5]) نداف آيال،" ٩٥ % من الإسرائيليين يؤيدون خريطة الطريق : ٦٦ % واثقين من نتائجها" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٣، العدد ١٠٣ ، صـ١٤٤ .

([6]) إفرايم يعر وتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر يونيو ٢٠٠٣" ، أكرم ألفي (مترجم) ، مختارات إسرائيلية أغسطس ٢٠٠٣، العدد ١٠٤ ، صـ١٢٣ ، صـ١٢٤ .

([7]) يولي حرو متشينكو ، "٦٤ % من اليهود في إسرائيل يؤيدون الترانسفير" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٤ ، العدد ١١٥ ، صـ١١٨ .

([8]) إفرايم يعر وتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٥" ، مرجع سابق ، صـ١٠٧ .

([9]) ــــــــــ ، "مقياس السلام شهر يناير ٢٠٠٦ : ماذا يفعلون مع حماس ؟ : لا تحولون لها الأموال" ، مختارات إسرائيلية ، مارس ٢٠٠٦ ، العدد ١٣٥ ، صـ١٢٦ .

لتصل إلى ٥٠ % في حين زادت عام ١٩٩٨ لتصل إلى ٥٥ % ثم انخفضت هذه النسبة عام ١٩٩٩ – عام فوز حزب العمل برئاسة الوزراء – لتصل إلى ٤٧ % ، إلا أنها ما لبثت أن زادت عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ٥٥ % ([1]) . وفي مارس ٢٠٠١ (كانت الانتفاضة الثانية في بداية قوتها) أيدت نسبة ٧١% استعمال الدبابات ضد الفلسطينيين، وأيدت نسبة ٧١ % قيام إسرائيل بعمل عسكري مكثف ضد تلك السلطة، حيث أيدت نسبة ٧٩ % سياسة شارون الداعية بعدم إجراء مفاوضات تحت خط النار، ورأت ٧٤ % أن قرار إيقاف المفاوضات إيقافاً كلياً مؤقتاً أو دائماً قرار صائب وسليم ([2]) ، بل وأيد ٨٠ % من اليهود الجدار، وعارضه ١٥ % كانعكاس للتوجه اليميني للرأي العام، ومدى شعورهم بالتهديد ([3]). بل وأيد ٧٥ % سياسة التصفية التي تتخذها الحكومة في حق الفلسطينيين، مقابل معارضة ١٩ % لتلك السياسة ([4]) . بل ورأت ٥٧ % أن شارون لم يفوت أية فرصة للتفاوض مع الفلسطينيين إلا واستغلها، بل ورأت ٢٣ % عكس ذلك أي أنها توافرت ولم يستغلها، ورأت ٤٤ % أن سياسة شارون تجاه الفلسطينيين ملائمة، بل ورأت ٢٥ % أن هذه السياسة معتدلة جداً، إلا أن ٢١ % رأت أنها سياسة متشددة ([5]) .

وزادت نسبة التأييد للجدار الفاصل في فبراير ٢٠٠٤ (لتصل إلى ٨٤ % مقابل معارضة ١٣ % بل وأيد ٧٠ % استمرار سياسة الاغتيالات ضد الفلسطينيين وعارض ٢١ % هذه السياسة حيث حدث آنذاك تصفية الشيخ أحمد يسن بنيران إسرائيلية ورد حماس على هذه العملية بعدد من عمليات المقاومة داخل إسرائيل) ([6]). بل ورأى ٦٤ % أن عمليات الجيش الإسرائيلي ضد الفلسطينيين ناجحة في حين رأت نسبة ١٩ % أنها فاشلة ([7]) . بل وترى نسبة ٦٢ % أن بناء الجدار قد عزز الشعور بالأمن، بينما ترى نسبة ٤٥% أنه قد أضر بهذا الشعور، بل ووصلت نسبة التأييد للجدار إلى ٧٨ % والمعارضة إلى ١٦ % ([8]). وفي إبريل ٢٠٠٥ حصل الجيش على ٩٤ % لكونه من أكثر المؤسسات بإسرائيل التي تحظى بالثقة، في حين يرى ٦٨ % أنهم معرضون للاعتداء مثلما حدث في الاعتداء على ملهى ستيدج آنذاك، في حين رأى ٢٨ % أن احتمال تعرضهم للاعتداء قليل ([9]). وفي مايو ٢٠٠٥ شعر ٦١ % بوجود تهديد كبير لهم، بينما يرى ٣٨ % أنهم لا يشعرون بوجود تهديد كبير ضدهم ([10]).

وفي ديسمبر ٢٠٠٥ (أثناء الإعداد للانتخابات الإسرائيلية وانتظار إعلان نتائج الفلسطينية حيث كانت تبشر الأجواء بفوز حماس في تلك الانتخابات البرلمانية) رأى ٤٢ % أن الشأن الأمني له الغلبة في الانتخابات القادمة آنذاك (لعام ٢٠٠٦)، في حين رأت نسبة ٣٨ % أن الشأن الاقتصادي والاجتماعي له الغلبة . في حين رأت نسبة ٨١ % أن السلطة الإسرائيلية وزعماءها لا يبذلون جهداً

([1]) خليل الشقاقي ، مرجع سابق ، صـ١٠٩ .

([2]) خليل الشقاقي ، المرجع السابق ، صـ١٣٠ .

([3]) إفرايم يعر وتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر يوليو ٢٠٠٣ : ٨٠% من اليهود في إسرائيل يؤيدون إقامة سور فاصل" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٣ ، العدد ١٠٥ ، صـ١٤٨ .

([4]) ــــــــــ ، "مقياس السلام لشهر سبتمبر ٢٠٠٣" ، مختارات إسرائيلية ، نوفمبر ٢٠٠٣ ، العدد ١٠٧ ، صـ١٠٩ .

([5]) ــــــــــ ، "مقياس السلام لشهر نوفمبر ٢٠٠٣" ، مختارات إسرائيلية ، يناير ٢٠٠٤ ، العدد ١٠٩ ، صـ١١٧ .

([6]) أفريم يعر وتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٤" ، مختارات إسرائيلية ، إبريل ٢٠٠٤ ، العدد ١١٢ ، صـ٩٩ : صـ١٠٠ .

([7]) ــــــــــ ، "مقياس السلام لشهر مايو ٢٠٠٤: ٦٦% من اليهود لا يتعاطفون مع الفلسطينيين التي هُدمت منازلهم"، مختارات إسرائيلية، يوليو ٢٠٠٤، العدد ١١٥، صـ١١٦.

([8]) ــــــــــ "مقياس السلام لشهر يونيو ٢٠٠٤ : أغلبية الجمهور تؤيد تدمير المستوطنات التي سيتم إخلاؤها واستمرار بناء الجدار الفاصل" ، مختارات إسرائيلية ، أغسطس ٢٠٠٤ ، صـ١٠٩ ، صـ١١٠ .

([9]) ــــــــــ ، "مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٥" ، مختارات إسرائيلية ، إبرايل ٢٠٠٥ ، العدد ١١٤ صـ٩٥ .

([10]) ــــــــــ ، "مقياس السلام لشهر مايو ٢٠٠٥" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٥ ، العدد ١٢٧ ، صـ١١٨ .

في منع زيادة إطلاق صواريخ القسام من عزة. مما يعكس مدى قوة الهاجس الأمني لدى الرأي العام الإسرائيلي ([1]) .

وفيما يتعلق بتأييد البعد الأمني لدى مؤيدي الأحزاب الإسرائيلية، رأى ٢٩ % أن حزب كاديما هو من يحقق الأمن داخل إسرائيل، وذهب ٢٤ % أن الليكود هو من يستطيع تحقيق ذلك. في حين ذهب ١٥ % أن حزب العمل هو من يستطع ذلك ، وقد اتضح ذلك بالفعل في نتائج انتخابات ٢٠٠٦ حيث فاز حزب كاديما بـ٢٩ مقعداً ونجح حزب العمل بنسبة ١٩ مقعد نظراً لتأييد ٣٤ % لأهمية البرنامج الاقتصادي والاجتماعي في الانتخابات الإسرائيلية. مما صب بدوره في صالح حزب العمل الذي احتل المرتبة الثانية بعد كاديما وقبل الليكود ([2]) . وذلك في حين حدث إجماع عريض في إبريل ٢٠٠٦ وصل نسبته ٨١ % حول ضرورة إقامة الجدار الفاصل، في حين عارض ذلك نسبة ١٢ % ، ورأى ٢٨ % أن إقامة الجدار سيحول تماماً دون وقوع أية عملية إرهابية – وفق وصفهم – ورأت ٥٤ % أن إقامته ستقلل من هذه الهجمات، في حين رأى نسبة ١٤ % أن هذا غير صحيح ([3]). مما يعكس زيادة الهاجس الأمني لدى الرأي العام الإسرائيلي، بل وتربعه علي مرتبة عالية داخل النسق القيمي والإدراكي لدى الرأي العام الإسرائيلي .

من هنا نلاحظ زيادة الهاجس الأمني لدى الرأي العام خاصة في آخر عام ٢٠٠٥ وبداية عام ٢٠٠٦، وذلك نتيجة لنجاح قادة الليكود سابقاً وكاديما آنذاك (شارون) في فرض الأجندة الأمنية على الساحة السياسية كما سيتضح لاحقاً. وأيضاً نتيجة لمؤشرات نجاح حركة حماس لأول مرة في انتخابات السلطة الفلسطينية، وما تتبناه من رؤيا معادية لإسرائيل.

<u>رابعاً:</u> نظرتهم للتعامل مع حكومة حماس، في مايو ٢٠٠٥ رأى ٤٨ % أنه ينبغي التفاوض مع حكومة حماس في حين رفض ٤٧ % ذلك ([4]) . وذهب ٥٥ % في يناير ٢٠٠٦ أن فوز حماس يشكل خطراً على وجود دولة إسرائيل بينما اعتقد ٣٨ % عكس ذلك ([5]) .

وبعد فوز حماس حدث انخفاض في نسبة الإسرائيليين المؤيدين لإقامة دولة فلسطينية مستقلة، فقد كانت قبل الفوز ٦٧ % انخفضت في يناير ٢٠٠٦ إلى ٥٥ % ، بل وحدث تأييد كبير من جانب الجمهور بنسبة ٧٥,٥% بأن إسرائيل بعد فوز حماس عليها تحديد مصيرها وحدها بمفردها عن طريق الانتهاء السريع من جانب بناء الجدار الفاصل بينما عارض هذا ١٨ % ([6]). ورأى ٦٦ % أن قرار عدم التفاوض مع حماس هو قرار صائب في حين عارض ٢٨ % هذا القرار ([7]) . وفي فبراير ٢٠٠٧ كان لإقامة حكومة الوحدة الفلسطينية الجامعة بين حماس وفتح (المقصود هنا من المعارضة حماس) تأثير سلبي على تقييم الإسرائيليين لمسار التسوية، فقد رأى نسبة ٥٦ % أنه يمكن التوصل إلى تسوية مع هذه الحكومة على أساس مبدأ دولتين للشعبين، بينما يعتقد ٤٠ % أنه يمكن ذلك، في حين يعتقد ٨٣ % أن حكومة إسرائيل لا يتعين عليها الاعتراف بحكومة الوحدة الفلسطينية أو الحوار معها مادامت لا تعترف بإسرائيل ولا تؤدي شروط اللجنة الرباعية، خاصة مكافحة

---

(1) ــــــــــ ، "مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٥" ، مرجع سابق ، صـ١٠٧ .

(2) أفريم يعروتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٦ : الاقتصادي يمكنه الأنتظار" ، <u>مختارات إسرائيلية</u>، أبريل ٢٠٠٦ ، العدد ١٣٦ ، صـ١٢١ .

(3) ــــــــــ ، "مقياس السلام لشهر أبريل ٢٠٠٦" ، <u>مختارات إسرائيلية</u> ، يونيو ٢٠٠٦ ، العدد ١٣٨ ، صـ١٣

(4) معاريف ، "الشعبان يريدان الصلح" ، <u>مختارات إسرائيلية</u> ، مايو ٢٠٠٥ ، العدد ١٢٥ ، صـ٨٩ .

(5) افرايم يعر وتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر يناير ٢٠٠٦ : ماذا يفعلون مع حماس ؟ لا يحولون لها الأموال" ، <u>مختارات إسرائيلية</u> ، مارس ٢٠٠٦ ، العدد ١٣٥ ، صـ١٢٥ ، صـ١٢٦ .

(6) ــــــــــ "مقياس السلام لشهر يناير ٢٠٠٦ : ماذا يفعلون مع حماس ؟ لا يحولون لها الأموال" ، مرجع سابق، صـ١٢٦ .

(7) نداف آيال ، "دولة في حالة هلع" ، <u>مختارات إسرائيلية</u> ، نوفمبر ٢٠٠٦ ، العدد ١٤٣ ، صـ١١٧ .

الإرهاب ([1]) . ومن ثم ينعكس مدى التوجه الرافض لحكومة حماس داخل الرأي العام الإسرائيلي، وذلك أمر متوقع نظراً لتوجه حماس الرافض والمعادي لإسرائيل .

خامساً: نظرة الرأى العام لحرب لبنان ٢٠٠٦ ، رأى ٥٢ % في يونيو ٢٠٠٦ أن تصرف الحكومة حيال خطف جلعاد شليط كان سليماً، بينما رأى ٦٢ % أن الحالة المعنوية الوطنية بإسرائيل بعد الحرب سيئة وسيئة جداً في حين رأت نسبة ٣٠ % أنها جيدة أو جيدة إلى حد ما . وفي منتصف عام ٢٠٠٦ حدث تأييد سياسي للحكومة بشأن حرب لبنان ٢٠٠٦ حيث يرى نصف الجمهور الإسرائيلي أنه ينبغي مواصلة القصف الجوي على لبنان، وعدم اجتياحه بل وأيد ربع الجمهور إدخال قوات عسكرية إلى جنوب لبنان بينما رأى ١٠ % أنه ينبغي إجراء مفاوضات سياسية مع لبنان وحزب الله ([2]) ، ويؤيد ٧١ % استخدام المزيد من القوة في القتال في لبنان ([3]). ورأى ٩١ % أن الهجمات الجوية في لبنان لها ما يبررها حتى ولو أسفر عن تدمير البينية التحتية اللبنانية وعن معاناة المدنيين اللبنانيين ([4]). وفي نوفمبر ٢٠٠٦ رأى ٨ % فقط أن قرار الحرب على لبنان قرار خاطئ، كذلك رأى ٢٢ % أن قرار توسيع الحرب قبل يومين من انتهائها كان قراراً خاطئاً ([5]). ورأى ٧٣ % أن قرار الخروج للحرب على لبنان قراراً صائباً ([6]). ومن ثم ينعكس تأييد الجمهور الإسرائيلي للحرب على لبنان ٢٠٠٦ على الرغم من الخسارة الإسرائيلية لهذه الحرب، على الرغم من نسب تأييدهم لقادة الحرب إلا أن تأييدهم للحرب ذاتها مرتفع كما سبق الذكر .

ومن ثم تنعكس مدى يمينية الرأي العام الإسرائيلي في الفترة سالفة الذكر، وذلك من خلال استعراض توجهه تجاه القضايا السابقة ، ويثير ذلك عدداً من التساؤلات حول سبب هذه الوجهة اليمينية – فكما سبق الذكر – طبيعة الخريطة السكانية في إسرائيل بتلك الفترة حيث حدث لها زيادة بأعداد اليهود الشرقيين، وزيادة في انغماس المتدينين في الحياة السياسية وزيادة عددهم إلى ٢٠ % وزيادة توافد حملات الهجرة الروسية ذات التوجهات اليمينية ([7])، بالإضافة إلى تأثير تيار الصهيونية الجديدة الذي يمثله حزب الليكود ([8]).

كذلك هناك تيار بإسرائيل رأى أن أوسلو أدت لنهاية السيطرة الإسرائيلية المباشرة مدنياً وعسكرياً على المناطق المحتلة في الضفة الغربية وغزة، وتعالت الهتافات بأن "أوسلو قد وضعت الحجر الأساسي لتبدد حلم أرض إسرائيل الكبرى" ([9]) . ومن ثم رأى الشارع الإسرائيلي أن حزب العمل – الذي عقد اتفاق أوسلو مع الطرف الفلسطيني – قام بالمغامرة على مصلحة إسرائيل لتحقيق هيمنته على الساحة الإسرائيلية، ويرى هذا الاتجاه أن السلطة الفلسطينية تسعى تسوية على أساس حدود عام ١٩٤٨ أي تحقيق حق العودة وليس مصلحة ١٩٦٧. ومن ثم لا يجب التفاوض مع منظمة التحرير

([1]) افرايم يعر وتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٧" ، مختارات إسرائيلية ، إبريل ٢٠٠٧ ، العدد ١٤٨ ، صـ١١٥ ، صـ١١٦ .

([2]) يدعوت أحرونوت ، "الجمهور الإسرائيلي يثق في أولمرت بشأن موفاز" ، مختارات إسرائيلية ، أغسطس ٢٠٠٦ ، صـ٩٩ .

([3]) ــــــــ ، "٧١ % يؤيدون استخدام المزيد من القوة في القتال في لبنان" ، مختارات إسرائيلية أغسطس ٢٠٠٦ ، صـ١٠١ .

([4]) افرايم يعر وتمر هيرمان ، "مقياس السلام لشهر يونيو ٢٠٠٦" ، مختارات إسرائيلية ، العدد سبتمبر ٢٠٠٦ صـ١١٠ .

([5]) نداف آيال ، مرجع سابق ، صـ١١٧ .

([6]) ــــــــ ، المرجع ذاته ، صـ١١٧ .

([7]) خليل الشقاقي ، مرجع سابق ، صـ٢٨ . وأكرم ألفي ، المهاجرون الروس ، في عماد جاد (محرر) ، الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ : الأمن أولاً ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٣ ، صـ١١٠ .

([8]) إيلان بابيه ، "تحديات ما بعد الصهيونية الفصل الثاني : الدائرة المفرغة الصهيونية التقليدية وصراع البقاء" أحمد ثابت (مترجم) ، مختارات إسرائيلية ، نوفمبر ٢٠٠٤ ، العدد ١١٩ ، صـ٢٢ ، صـ٢٦ ، صـ٣١ .

([9]) يانير هيرشفيلد ، "نظرة لاتفاقات أوسلو آراء ولقاءات" ، مصطفى الهواري (مترجم) ، مختارات إسرائيلية نوفمبر ٢٠٠٢ ، العدد ٩٥ ، صـ٣٣ .

الفلسطينية ([1]) . ومن ثم فإن بعض الإسرائيليين من معارضي أوسلو يرون أن حزب العمل بتوقيعه هذا الاتفاق هدد مصلحة إسرائيل وكيانها ككل مما أفقد الحزب نسبة كبيرة من مؤيديه .

وزاد الأمر سوءاً مع قدوم انتفاضة ٢٠٠٠ إن هذه الانتفاضة كانت عاملاً مساعداً وليس مستقلاً فيما يتعلق بهذه الوجهة اليمينية للرأي العام، وقد اتضح ذلك في رؤيته للطرف الفلسطيني وزيادة الهاجس الأمني لديه وموقفه من قضايا التسوية واستعداده لتقديم تنازلات وتأييده للعنف ضد الطرف الفلسطيني. ومن ثم كانت الانتفاضة بمثابة الفتيل الذي أشعل النار ولم تكن هي العامل الرئيسي والمسبب لهذه النار. فمع قدوم انتفاضة ٢٠٠٠ عجز حزب العمل عن استقطاب الرأي العام الإسرائيلي، فقد ظهر تيار ينادي بأنه كان للانتفاضة تأثير كبير على تغيير الأوضاع داخل إسرائيل وزيادة الهاجس الأمني لدى الشارع الإسرائيلي . ففي عام ٢٠٠١ وصل عدد الجرحى الإسرائيليين إلى ١٤١٨ جريحاً وعدد القتلى وصل إلى ١٩٠ قتيلاً، وفي عام ٢٠٠٢ زاد عدد الجرحى ليصل إلى ١٩٨٧ جريحاً وعدد القتلى وصل إلى ٤٤٤ قتيلا وفي عام ٢٠٠٣ وصل عدد الجرحى إلى ٧٩١ جريحا ووصل عدد القتلى في هذا العام إلى ١٩٦ قتيلا ([2]) .

وبحدوث انتفاضة الأقصى انقسم المجتمع الإسرائيلي إلى عدة معسكرات، معسكر رأى أن الانتفاضة عملت على توحيد المجتمع الإسرائيلي، حيث كانت سبباً في تقليل الانقسام والصراع الداخلي بإسرائيل نظراً للإحساس بانعدام الأمن داخل الدولة ، وذهب معسكر آخر وأن كان ليس في قوة المعسكر الأول إلى ضرورة رفض الخدمة العسكرية على الأراضي المحتلة كتعبير لمبدأ رفض الاحتلال. بالإضافة إلى وجود معسكر ثالث داخل إسرائيل يؤمن بمبدأ الأرض مقابل السلام والتسوية السياسية للصراع عامة والصراع الفلسطيني الإسرائيلي خاصة ([3]) .

وفي ظل هذا الإطار أستطاع معسكر اليمين استغلال الهاجس الأمني لدى الرأي العام ليحصل على التأييد له ، فهناك اتجاه يرى أنه لم يكن يمكن لمرشح اليمين عام ٢٠٠١ آنذاك شارون بأن يفوز بأغلبية ساحقة من الأصوات لولا اندلاع الانتفاضة. ففي نوفمبر ٢٠٠٠ شعر ٤٩ % بالتهديد لسلامتهم الشخصية بدرجة خطيرة و٦٢ % شعر بأن الوطن الإسرائيلي مهدد ([4]) وأعرب ٧٤ % من الإسرائيليين عن ضرورة الوقف الكلي الدائم للمفاوضات والعملية السلمية، مقابل ٢٠ % يريدون العودة للمفاوضات وذلك بعد أقل من شهر على الانتفاضة ([5]) . ومن ثم كان المقابل تصويت ٦٥ % من الناخبين لشارون مقابل تصويت ٣٥ % لباراك ([6]) . فقد نجح شارون رغم فضائحه المالية وانتخابه مرة ثانية عام ٢٠٠٣ دليل على احتلال قضية الأمن مكان الصدارة ([7]).

وقد صاحب الواقع الأمني المتدهور على إثر الانتفاضة واقع اقتصادي خطير دخل بمقتضاه الاقتصاد الإسرائيلي أزمة اقتصادية أثرت على الأوضاع الاقتصادية، وعلى التفاوت في توزيع الثروة مما أثر على طبيعة واتجاهات الرأي العام فقبل عام ١٩٩٩ : ٢٠٠٠ كان الاقتصاد الإسرائيلي قوياً ومزدهراً. وقد فسر البعض ذلك نتيجة للتوسع في حجم التجارة الدولية وانتعاش أسواق رأس المال العالمية، بالإضافة إلى إحياء عملية السلام واستقرار الوضع السياسي والأمني مما أدى

([1]) ـــــــــ ، المرجع ذاته ، صـ٣٤ .

([2]) حسن أبو طالب (محرر) ، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣ : ٢٠٠٤ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٣ ، صـ٣٠٤ .

([3]) حسن البراري ، تأثيرات الانتفاضة على الرأى العام والقوى السياسية في إسرائيل ، في عماد جاد (محرر) ، انتفاضة الأقصى طموح الفكرة وأزمة الإدارة ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ١٤٢ .

([4]) حسن البراري ، مرجع سابق ، صـ١٤٢ .

([5]) خليل الشقاقي ، مرجع سابق ، صـ١٣٠ .

([6]) ـــــــــ ، المرجع ذاته ، صـ١٢٢ .

([7]) عماد جاد ، "الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ : هل يمكن صنع سلام مع حكومة شارون" ، كراسات إستراتيجية ، ٢٠٠٣ ، العدد ١٢٥ ، صـ٨ .

لانتعاش السياحة وزيادة الاستثمارات الأجنبية ([1]). فبلغ معدل نمو الناتج الإجمالي ٦,٢ % عام ٢٠٠٠، وارتفعت نسبة الصادرات بنسبة ٩,٩ %، وتراجع العجز التجاري عام ٢٠٠٠ ليصل إلى ٠,٧ % مقارنة بـ١,٨ % عام ١٩٩٩ ([2]). إلا أنه بمجرد اندلاع انتفاضة ٢٠٠٠ سجل الاقتصاد الإسرائيلي انخفاض قيمة الناتج القومي بنسبة ١,٣ %، وانخفاض المؤشر المركب لوضع الاقتصاد ليصل إلى ٤ %، وانخفاض تصدير البضائع بحوالى ١١ %، ووصلت نسبة البطالة إلى ٨,٩ % . ويرجع ذلك للتدهور في الطلب والعرض فأدت الانتفاضة إلى انخفاض ٥٠ % من الدخل القادم من السياحة لإسرائيل. نظراً لاضطراب الأوضاع الأمنية نتيجة للانتفاضة، والتصعيد العسكري الإسرائيلي، مما أدى لزيادة عرض العمالة وانخفاض مستويات الأجور ([3]).

مما دفع الحكومة لتبني سياسة تقوم بتقليص دور الدولة في الاقتصاد حتى يتسنى لها إمكانية تقليل العجز في الميزانية، وزيادة الثقة المالية للاقتصاد الإسرائيلي في الأسواق الدولية. إلا أن حزب العمل رفض زيادة الخصومات من الميزانية، حيث تضررت بشكل كبير القطاعات الفقيرة بإسرائيل. إلا أن الليكود استطاع بالفعل تحقيق تحسن اقتصادي ساهم بالفعل في زيادة الصادرات والواردات والاستثمار والاستهلاك، وارتفع الناتج المحلي بنسبة ٣,٦ % عام ٢٠٠٤ وارتفع الاستهلاك بمعدل ٢,٢٥ % والاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة ٢,٧% . . . الخ ([4]).

ومن ثم ظهر الليكود أمام الرأي العام بمثابة الشجاع المنتصر الحريص على بلده فهو قادر على قمع الانتفاضة، وتحقيق الازدهار في وقت واحد. مما زاد من رغبة الرأي العام في انتخاب الليكود والنزول عن تأييد حزب العمل الذي لا يستطع تحقيق السلام أو الازدهار الاقتصادى .

ولم تكن الانتفاضة هي بمفردها السبب كعامل مساعد في هذا التحول اليميني للرأي العام ، وأنما كان أيضاً فوز حكومة حماس ٢٠٠٦. كما أتضح ذلك في نتائج استطلاعات الرأى التي توضح رفض الجمهور الإسرائيلي، لحكومة حماس وللتعامل معها . كذلك كان لحرب لبنان دور في هذه الوجهة اليمينية، فقد انعكس ذلك في تأييد الرأي العام لهذه الحرب على الرغم من نفوره من قادة هذه الحرب على رأسهم بيرتس زعيم حزب العمل الأسبق وزير الدفاع الأسبق وقت الحرب، حيث عملت هذه الحرب ليس فقط على زيادة يمينية الرأي العام، بل أضرت أيضاً بحزب العمل وبزعيمه الأسبق بيرتس. ففي يونيو ٢٠٠٦ رأى ٤٧ % أن أداء بيرتس كان سيئاً في هذه الحرب مقابل ٣٨ % رأوا غير ذلك ([5]) . ورأى بعد الحرب ٢١ % فقط أن بيرتس هو الأنسب لمنصب وزير الدفاع في حين حصل موفاز على ٣٠ % ([6]).

وفي أكتوبر ٢٠٠٦ كان ١٤ % فقط هم الراضون عن أداء بيرتس مقابل ٧٩ % غير راضيين عن أدائه ([7]) . وفي آخر عام ٢٠٠٦ عبر ٣٨ % عن ندمهم على تصويتهم في انتخابات ٢٠٠٦ لحزب العمل ([8]). كذلك أعرب ٧٨ % أنهم لا يريدون رؤية عمير بيرتس في منصب وزير الدفاع مقابل ١٧ % رأوا أنه يجب الإبقاء عليه ([9]) .

([1]) أمنية حرب (وآخرون) ، "**السياسة المالية الإسرائيلية ٢٠٠٣ : ٢٠٠٥ صناعة الائتلافات والفقر**" ، القاهرة المنظمة العربية لمناهضة التمييز العنصري ، صـ٩ .

([2]) ـــــــــــ ، **المرجع ذاته** ، صـ١٠ ، صـ١١ .

([3]) خالد عايد (ترجمة وإعداد) ، "**تأثيرات الانتفاضة والركود والمرجع الاقتصاد الإسرائيلي**" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، ربيع ٢٠٠٢ ، العدد ٢٥ ، صـ٥٠ ، صـ٦١ .

([4]) أمنية حرب ، **مرجع سابق** ، صـ٢٣ ، صـ٦٤ ، صـ٢٩ .

([5]) افرايم يعر وتمر هيرمان ، "**مقياس السلام لشهر يونيو ٢٠٠٦**" ، مرجع سابق ، صـ٥٦ .

([6]) يدعوت أحرونوت ، "**الجمهور الإسرائيلي يثق في أولمرت ويشتاق إلى موفاز**" ، مختارات إسرائيلية ، أغسطس ٢٠٠٦ ، صـ٩٩ .

([7]) يوسي فيرتر ، "**تراجع في نسبة تأييد الجمهور لأولمرت وبيرتس**" ، مختارات إسرائيلية ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، العدد ١٤٢ ، صـ١٢٥ .

([8]) نداف آيال ، **مرجع سابق** ، صـ١١٧ .

([9]) معاريف ، "**الأغلبية تطالب باستقالة بيرتس**" ، مختارات إسرائيلية ، ديسمبر ٢٠٠٦ ، العدد ١٤٤ ، صـ١١٨

الفصل الرابع
تفسير أزمة حزب العمل الإسرائيلي

يتحدث هذا الفصل عن تحليل وتفسير أزمة الحزب، وذلك لتحديد ما هية الأزمة. فبعد تناول ملامح هذه الأزمة والسياق الاجتماعي والسياسي لها، أتضح أن الأسباب الخارجية المحيطة بالحزب لعبت دوراً في زيادة حدة الازمة التي وقع الحزب في غمارها منذ عام ١٩٩٦. لذلك يحاول هذا الفصل رصد وتحليل الأسباب الجوهرية لأزمة الحزب، والصورة التي تجسدت فيها من أزمة قيادة وأزمة أيديولوجية. ويحاول طرح تفسير منطقي لضعف نخبة الحزب وعدم قدرة مؤسسته الحزبية على التكيف مع المتغيرات الطارئة.

من هنا ينقسم هذا الفصل إلي مبحثين، المبحث الأول يتناول أزمة الأيديولوجية التي يعاني منها حزب العمل والتي تبلورت بشدة في برامجه الانتخابية منذ عام ١٩٩٦، وممارسات قادته التي تتنافى مع ما يؤمن به الحزب. أما المبحث الثاني فيتناول بالتحليل أزمة القيادة التي تتسم بها نخبة الحزب.

المبحث الأول:
أزمة الأيديولوجية

لقد كان من أبرز العوامل التي ساهمت في إضعاف حزب العمل منذ مقتل اسحق رابين عام ١٩٩٥، تراجع الثوابت الأيديولوجية التي يرتكز عليها الحزب منذ النشأة. فقد شهدت الساحة الحزبية بإسرائيل ومازالت تشهد تراجعاً في أدوار الأحزاب الأيديولوجية. فحدث تفكك وانهيار للكثير منها فبدلاً من اهتمامها بالالتزام بالخط الأيديولوجي الذي تتبناه، أصبح اهتمامها ينصب حول كسب المزيد من الأصوات، فالسمة الغالبة هي الاستهلاك السياسي. فلم يعد هناك أحزاباً أسيرة قيود الأيديولوجية التي كانت تهيمن على إسرائيل حتى نهاية السبعينات وبداية الثمانينات، فما يدفعها الآن هو حشد المزيد من الأصوات، أي أصبح دورها مقاولة الأصوات، فأصبح معيار التفوق الحزبي مدى قدرة كل حزب على جذب أعداد أكثر من الناخبين والداعمين له داخل الكنيست. فالعامل المحدد هنا لقوة الحزب هو مدى قوة الناخبين على إيصال الحزب إلى الكنيست من عدمه (١) . فأصبح الحديث عن عدم الالتزام الأيديولوجي داخل الخريطة الحزبية بإسرائيل ظاهرة تنطبق تقريباً على كافة المعسكرات السياسية بها .

فبعد أن كانت الأيديولوجية الحزبية مجموعة توجهات يتم توظيفها للإجابة على التساؤل الخاص بالأولوية السياسية التي تتبناها النخبة، أي بعد أن كانت توضح برنامج النخبة والخط السياسي الذي تتبعه داخل الحياة السياسية (٢). لم تعد تكترث بها النخبة السياسية بل أصبحت تتخلى عن مبادئها الأيديولوجية (٣).

---

(1) جوني منصور ، **"تفكك واختفاء الأحزاب الصهيونية الأيديولوجية : حزب العمال الموحد (مبام) نموذجاً"** ، <u>قضايا إسرائيلية</u> ، شتاء وربيع ٢٠٠٥ ، العدد ١٧- ١٨ ، صـ٨٨ ، صـ٨٩ .

(2) Arian, Asher, **The Second Republic Politics in Israel**, U.S.A, Chatham House Publishers, 1996, P.351.

(3) إكرام بدر الدين ، **أزمة التكامل في الدولة حديثة العهد بالاستقلال مع دراسة للكيان الإسرائيلي** ، جامعة القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٧ ، صـ٦٥ . و

Loewenstein, Karl, **"Political Systems, Ideologies, and Institutions: the Problem of their Circulation"**, Amherst College, <u>Western Political Quarterly</u>, P.691, www.jstor.org, accessed on 02/02/2008.

على الرغم مما سبق ذكره عن التأثير السلبي لعدم الالتزام الأيديولوجي، إلا إنه يمكن القول أن عدم الالتزام أو التغير الأيديولوجي قد يكون له بعد إيجابي - على النقيض للوضع السابق – فقد يؤدي إلى تحقيق تجانس ويدفع إلى زيادة دور المؤسسات (¹). كذلك قد يؤدي ضعف العامل الأيديولوجي إلى تقلص الانشقاقات والصراعات داخل الأحزاب السياسية التي تنطلق من ارتكازات أيديولوجية، فهى على العكس من ذلك قد تكون عاملاً مساعداً في عقد شراكات سياسية (²). ومن ثم يتضح أن التخلي عن الأيديولوجية الحزبية قد يكون من علامات مرض الحزب، أو سبباً من أسباب قوته. لذا بالنظر إلى ممارسات نخبة حزب العمل منذ تولي بيريز١٩٩٥ حتى باراك ٢٠٠٧ يمكن الوقوف على مواقف التخلي الأيديولوجي لقادة حزب العمل، والتأثير الذي نتج عن هذا التخلي هل كان إيجابياً أم سلبياً. وهل استطاعت نخبة حزب العمل التكيف مع التغيرات المجتمعية التي طرأت على الحزب، فهل تمكنت من إحداث تكيف أيديولوجي أم انغلقت على ذاتها وعجزت عن إحداث هذا التكيف المؤسسي الذي تحدث عنه هنتجتون ورواد نظرية النخبة.

من هنا سيتم اختبار الفروض النظرية لرواد النخبة والمؤسسية عبر مستويين:

الأول: مضاهاة أيديولوجية حزب العمل التي سنها منذ نشأته والبرامج الانتخابية للحزب خلال فترة الدراسة.

الثاني: مضاهاة البرامج الانتخابية مع الممارسات الفعلية لقادة الحزب.

وذلك للوقوف على مدى الالتزام الأيديولوجي للحزب، وإذا كان الحزب استطاع التمسك بثوابته مع التكيف مع المتغيرات الطارئة عليه، أم أنه أصبح حزباً مختلفاً لا يمت لليسار بصلة.

أولاً: مدى تطابق أيديولوجية الحزب مع البرامج الانتخابية له منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦

قبل الحديث عن مدى التطابق بين أيديولوجية الحزب وبرامجه الانتخابية، من المفيد الإشارة **لأيديولوجية الحزب** التي تشكل هويته وترسم له الخطوط العامة التي يجب أن يسير عليها.

حزب العمل هو حزب يساري يمثل معسكر يسار الوسط في إسرائيل(³)، فهو حزب ديمقراطي اشتراكي لذلك من المفيد التعرض إلى المقولات والأفكار العامة التي يستند عليها الفكر الاشتراكي حتى يمكننا الوقوف على مدى التزام الحزب بالخط السياسي الذي يحدد هويته.

تتعدد الاتجاهات التي تعرف الفكر اليساري، فيرى قاموس الفلسفة Philosophy Dictionary أن الفكر اليساري يشير إلى الفقراء والمضطهدين وغير المميزين فهو مصطلح ضد القوة والملكية الخاصة وانتقائية الامتيازات Privilege Selectively فهو يجسد مصالح الطبقات الفقيرة (⁴). أما الموسوعة كولومبية Columbia Encyclopedia فتعرفه بأنه التيار الأكثر راديكالية في الكيان التشريعي أو في أي حزب، فقد ظهر المفهوم في البرلمان الفرنسي الوطني عام ١٧٨٩ عندما قام الراديكاليون بالجلوس على يسار رئيس المجلس من هنا سمى بالتيار اليساري (⁵).

---

(1) Huntington, Samuel P., **Political Order in Changing Societies,** India Yale University, Printed by Arun k Mehta, at Vaki & Johns Private Ltd,1968, P.12.

(2) جوني منصور، المرجع السابق، صـ٩٩ .

(3) Jewish virtual library, **Labour Party,** www.jewishvirtuallibrary.org/jsoure/politics/labor.html, accessed on 24/04/2008.

(4) **Philosophy Dictionary**, Leftist, www.philiosophypages.com\dy, accessed on 27/12/2008.

(5) **Columbia Encyclopedia,** Leftist, The Columbia Electronic Encyclopedia, Sixth Edition 2003, Columbia University Press, University Press,www.cc.columbia.edu/cu/cup, accessed on 27/12/2008.

وعند التعرض لمفهوم اليسار على المستوى الدولي يمكن القول أن كلاً من اليسار واليمين والمركز هي مصطلحات تتوقف على السياق الذي تتواجد فيه Contextual Terms، أي تعتمد على الوضع السياسي والسياق الداخلي للدول، والمناطق التي تتواجد فيها. ففي السياق الغربي Western Contextual، فإن اليسار يستخدم لوصف الاشتراكية أو الشيوعية والليبرالية الاشتراكية Social Liberalism . وفي فرنسا يتم التفرقة بين اليسار (الاشتراكي والشيوعي) من جانب وأقصى اليسار (الماوي Maoist نسبة لفكر الزعيم ماو سي تونج بالصين)، والتروسكية Trotskyist والفوضوية Anarchist). من جانب آخر نجد أن اليسار الجديد في الصين يعارض الإصلاح الاقتصادي، مقابل تأييد استعادة السياسات الاشتراكية التي تمثل امتداد للماوية (1).

وبصرف النظر عن التوجهات المختلفة لليسار والفكر اليساري، إلا أنه يمكن القول أنه منذ نشر البيان الشيوعي Communist Manifesto وظهور الماركسية أصبح اليسار ينتظم في الاشتراكية والشيوعية والليبرالية الاشتراكيّة Social Liberalism، وأشكال الليبرالية التقدمية Social Progressism، ويشير اليسار في أغلب دول أوروبا إلى الأحزاب الاشتراكية. وترجع جذور الاشتراكية إلى الحركة السياسية التي صاحبت الثورة الصناعية، إلا أن جذورها الثقافية تمتد إلى دولة اليونان القديمة أيضاً تعود إلى الجماعات المسيحية الأولى التي قامت بتبادل السلع والعمل كشكل مبسط من صور الاشتراكية (2). فالاشتراكية هى الأيديولوجية التي تستخدمها أغلب الدول، وهناك اتجاهات مختلفة من الاشتراكية كالاشتراكية الطوباوية Utopian Socialism، والماركسية والاشتراكية الديموقراطية كالاشتراكية الفابية والاشتراكية التصحيحية الأوربية (3). وعلى الرغم من تعدد هذه الاتجاهات إلا أنها تتفق معاً حول وجود عدد من المبادئ العامة التي تؤمن بها من أبرزها:

- قيمة الجماعة أو الجماعية، فالغاية الأساسية لدى الاشتراكية هى الجماعة.
- ترفض الملكية الفردية واستغلال الفقراء من جانب الأغنياء الذين يمتلكون مصادر الثروة.
- تؤمن بالملكية العامة للثروة ولوسائل الإنتاج.
- يعرف اليسار نفسه بأنه تيار البوريتاريا (هو مصطلح يستخدم لوصف الطبقة العاملة الصناعية) ، فقد أصبح لفظ البلوريتاريا ينتظم بعد الثورة الصناعية في اتحاد العمال، حيث يعرف ماركس البلوريتاريا بأنها طبقة العمال الذين يحصلون على أجر مقابل ما يُسمى بالبلوريتاريا الرثة Lumpen Proletariat، التي يعرفها بأنها الطبقة الأفقر والمنبوذة بالمجتمع كالشحاذين والمجرمين... وما شابه ذلك.
- تعلي اليسارية من قيمة القومية.
- تؤمن بمفهوم البلوريتاريا العالمية Proletarian Internationalism حيث ترى أن أعضاء الطبقة العاملة عليهم أن يعملوا بصورة تضامنية مع كافة العمال في الدول الأخرى، بسبب ما يسمى بمصلحة الطبقة (أي المصلحة المشتركة بين طبقة العمال) "فترفع شعار يا عمال العالم أتحدو" "Workers of all Countries, Unite"، وذلك لزيادة قوتهم الضاغطة لتصبح قوة مؤثرة.
- تتخذ الاشتراكية واليسارية من البلوريتاريا العالمية رادعاً للحرب، وذلك لأن الأفراد الذين لديهم مصالح مشتركة يكون احتمال خوضهم حرباً ضد بعضهم البعض احتمالاً ضعيفاً، حيث يهتمون بكفاح الطبقة الحاكمة.

---

(1) **Political Dictionary**, Leftist, www.specialist-online-dictionary.com/political-dictio ary.html, accessed on 27/12/2008.

(2) **Encyclopedia Britannica**, Socialism, www.britanica.com/EBchecked/topic/551569/socialism, accessed on 27/12/2008

(3) **Answers.com**, Op.cit.

- ترفع اليسارية والاشتراكية مفهوم البلوريتاريا ليكون مضاداً للإمبريالية، فهي تحذر من التوجه القومي للطبقة العاملة، مقابل استغلال الدول الاستعمارية (١).
- تعارض العولمة وآثارها السلبية على كل من الفقراء والبيئة (٢).
- أيدت الاشتراكية مؤخراً التوجهات النثوية، وظهرت نثوية اشتراكية وأخرى ماركسية وأخرى راديكالية، حيث تصف نفسها بالتوجه والخط اليساري.
- تؤمن بما يسمى العالمية الثالثة التي تعلى من أهمية مساندة دول العالم الثالث القومية وحركات التحررالوطنية في مواجهة الدول الغربية، أو من يقوم بالوكالة عنها في الدخول في الصراعات بدول العالم الثالث، فهي ضد الرأسمالية الإمبريالية (٣).
- تؤمن بسيادة الشيوعية بعد إقامة النظام الاشتراكي (٤).

ومن ثم يمكن استخلاص مما سبق أن الأيديولوجية الاشتراكية اليسارية تؤمن بأهمية الملكية العامة لوسائل الإنتاج، ومكافحة النظم الإمبريالية الاستعمارية، وتحقيق العدالة والرفاهية الاجتماعية، وتأييد التوجهات النثوية، ومكافحة الآثار السلبية للعولمة، ومكافحة الرأسمالية التي ينتج عنها عدم العدالة واستغلال الثروة والنفوذ.

فحزب العمل الإسرائيلي على الرغم من تصنيف نفسه بأنه حزب يساري اشتراكي، إلا أنه ليس كالأحزاب اليسارية الإشتراكية. فمفهوم اليسارية يختلف في إسرائيل عنه في أية نظام أو سياق سياسي آخر، وذلك نظراً لكون هذا الحزب حزباً صهيونياً حيث يستخدم ديباجات يسارية تخفي توجهات قومية متطرفة تستند إلى انتماء ديني حتى وإن كان علمانياً (٥).

فالأحزاب السياسية في إسرائيل لا ينطبق عليها التصنيف النمطي للفكر اليساري واليميني المبني على مواقف من القضايا الاقتصادية والاجتماعية وحدها، وعادة يستخدم تعبير اليمين واليسار لوصف المواقف المتعلقة بقضايا السلام الإسرائيلي، ونظرتها لعلاقة الدين بالدولة (٦). كما سيتضح فيما يلي (٧).

فحزب العمل حزب صهيوني عمالي يؤمن بقيم ومبادئ الصهيونية العمالية Labor Zionism فهو تيار استيطاني من الدرجة الأولي يؤمن بأفكار ومبادئ الصهيونية مع إدخال ديباجات اشتراكية عليها ، حيث يؤمن بحتمية تهجير اليهود إلى فلسطين وتوطينهم فيها. فالاستيطان

---

(1) **Encyclopedia Britannica,** Op.cit

(2) **Answers.com,** Op.cit.

(3) **Ibid**

(4) **Encyclopedia Britannica,** Op.cit

(5) عبد الوهاب المسيري، **موسوعة اليهود اليهودية والصهيونية**، المجلد السابع، الجزء الرابع، الباب الثالث، مدخل الأحزاب اليسارية، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في www.elmessiri.com/encyclopedia/Jewsh/Encyclopid/MG7/Gza/BA3/M، متوافرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧.

(6) فاليسار الإسرائيلي يتراوح موقفه من الأراضي المحتلة بين إعادة أجزاء منها استناداً إلى مبدأ "الأرض مقابل السلام" دون السماح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة وإنما تكون في إطار إتحاد كونفيدرالي مع الأردن – كما سيتضح في البرنامج السياسي للحزب الوارد ذكره- وبين إعادة جميع الأراضي المحتلة وإقامة دولة فلسطينية مستقلة عليها وهذا هو أقصى معسكر اليسار. وبالنسبة لموقف اليسار من القضايا الدينية فيتراوح موقفه ما بين فصل الدين عن الدولة وعدم المساس بعلمانية المجتمع مع التأكيد على أهمية الجانب الديني في حياة المجتمع وإمكانية التعامل مع الأحزاب الدينية والاستجابة لبعض مطالبها التي لا تمس علمانية المجتمع وبين رفض أي صلة بين الدين والدولة ورفض الوصول إلى حلول وسط مع الأحزاب الدينية (وهذا هو أقصى معسكر اليسار). **لمزيد من التفاصيل انظر:** عماد جاد ، **"الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام"**، كراسات استراتيجية، عدد ٤٣، المجلد السادس، يونيو ١٩٩٦، صـ٦.

(7) Bick , Etta, "Fragmentation and Realignment: Israel's National Parties in 1992 Elections", in J Elazar - Daniel & Sandler - Samuel (eds), **Israel at Polls 1992**, Maryland, Rowman, and Little Field Publishers, 1995, pp.68-70.

هو جوهر الصهيونية، بمعنى آخر فالصهيونية هي أيديولوجية استعمارية من الطراز الأول. فالاستعمار الصهيوني هو استعمار استيطاني إحلالي يتمثل في انتقال شعب مغاير عن الشعب الأصلي (الفلسطيني) أي انتقال اليهود من بلاد مغايرة إلى فلسطين للاستيلاء عليها وطرد سكانها والحلول محلهم، عبر تنظيم المستوطنين داخل تنظيمات زراعية وعسكرية، وذلك لوضع الخطط التي يمكنها أن تقضي على مقاومة السكان الأصليين بل وسحقهم تماماً فهي أيديولوجية صهيونية إحلالية تهدف إلى تغييب العرب والاستيلاء على الأرض بعد إخلائها من سكانها العرب، أي القضاء على مصادر تهديد المشروع الصهيوني وإحلال المستوطن اليهودي محله. ومن ثم تتنافى هذه الصهيونية العمالية مع أفكار الاشتراكية العمالية اليسارية التي ترفض وتكافح الاستعمار والإمبريالية كما سلف الذكر(1).

إلا أن هذا الحزب حرص أن يستخدم ديباجات اشتراكية مستخدماً قيم الاشتراكية الثورية التقدمية، حيث يتحدث عن وحدة للطبقة العاملة، فتعرض إلى الحديث عن حتمية الحل الصهيوني كوسيلة لتزويد كل الطبقات اليهودية الهامشية بقاعدة للإنتاج. وتعرض إلى ما يُسمى العالمية البروليتارية التي تجسد لديهم فيما يسمى بالبروليتاريا الرثة (2). فقد كان محرما عليهم مزاولة الكثير من الحرف والأعمال كالزراعة فالعمال لا يشكلون بروليتاريا صناعية ولا زراعية، والأثرياء منهم يشتغلون بالتجارة والربا، وببعض الصناعات الاستهلاكية. لذلك يقومون باقتحام الأرض و مزاولة العمل كوسيلة للتخلص من آفات المنفى لتحويل اليهود إلى قطاع اقتصادي منتج. وقد كان هذا الفكر الصهيوني العمالي من أكبر أجنحة المنظمة الصهيونية العالمية وأكثرها تأييداً للتوطن في إسرائيل. ومن ثم تنافي ذلك مع المنطق الكامن وراء مفهوم الاشتراكية التي تدعو إلى السلام ومكافحة الاستغلال (3).

على الرغم من ذلك أضفى حزب العمل على نفسه عدداً من الديباجات اليسارية التي كانت تعبر عن الاشتراكية الديموقراطية، التي تقبل بوجودها في سياق النظام الديموقراطي، وتقبل بوجود نظام اشتراكي وإن كان جزئياً عبر إدخال إصلاحات جزئية لصالح العمال في ظل وجود النظام القائم. إلا أن هذه الديباجات قد اختلفت فأصبح التركيز يستند على تحقيق ما يسمى بدولة الرفاهة والاهتمام بحقوق الإنسان الفردية والجماعية (4).

أيضاً يؤمن الحزب بحتمية الصراع ولكن ليس حتمية الصراع بين البروليتاريا والرأسمالية، وأنما بحتمية الصراع مع دول الجوار العربي، وحتمية اللجوء لاستخدام القوة العسكرية لحل هذا الصراع.

ومن ثم يمكن القول أن الحزب يستخدم ديباجات يسارية، إلا إنه يوظفها في إطار الفكر الصهيوني الذي يعتبر مغايراً لما عهد عليه من قبل الأحزاب اليسارية كما سلف الذكر.

ويمكن توضيح معالم أزمة أيديولوجية الحزب من خلال استعراض برنامجه السياسي وبرامجه الانتخابية وتحديد مدى ابتعادها عن أيديولوجية اليسار التي تؤكد العدالة الاجتماعية والإخاء بين الشعوب.

فسيتم استعراض البرنامج السياسي للحزب فيما يتعلق بالقضايا التالية:

١. التسوية السياسية.

---

(1) Isseroff, Ami, **Labor Zionism**, available at www.mideastweb.org/labor_zinism.htm, acessed on 27/12/2008.

(2) البروليتاريا الرثة: هى مسمى يطلق على الفئة الدنيا من العمال ، الذين ينشئون على هامش الحياة الاقتصادية ، ويعملون في الأعمال غير الإنتاجية ، كخدمة المنازل و مسح الأحذية والبحث في القمامة ، والبغاء ، ويستخدمها الماركسيون في التعبير عن الفئات التي يصعب اكتسابها الوعي الطبقي. لمزيد من التفاصيل انظر:
Encyclopedia Britannica, Op.cit

(3) عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق.

(4) Isseroff, Ami, **Op.cit.**

٢. الأوضاع الأمنية.
٣. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية (الاستيطان).
٤. الأوضاع الدينية.
٥. وضع عرب ٤٨.

١. **التسوية السياسية:**

رفع حزب العمل في بداية تشكيله (بأواخر الستينيات) شعار إيمان الحزب بضرورة استمرار إسرائيل في إظهارها الاستعداد للمفاوضات مع كل الدول العربية على انفراد (أي كل دولة تتفاوض منفردة) من أجل السلام، أي أن رؤيته قد تجسدت في :

أ. الدخول في مفاوضات مستمرة (استمرار المفاوضات).
ب. اتفاقيات سلام منفردة ([١]).

ونص ميثاق الحزب على ضرورة حرص الحزب على تحقيق السلام الحقيقي والدائم بين إسرائيل وجاراتها. وذلك في إطار دعم مكانة إسرائيل في العالم وكسب الأصدقاء بين دول العالم وشعوبها، بمعنى آخر تحقيق سلام حقيقي ودائم عبر التطبيع على مستوى الدول والحكومات ومستوى الشعوب من خلال دعم مكانة إسرائيل على مستوى العالم ([٢]).

ويسعى للتوصل للحلول الوسط فتبني رؤية أيديولوجية تدعو إلى كون السلام المزمع عقده لتسوية الصراع بين إسرائيل والعرب سلاماً قائماً على الحلول الوسط الإقليمية في المناطق الفلسطينية المحتلة وهضبة الجولان بمعنى آخر رفض الضم الكامل أو الانسحاب الكامل من الأراضي المحتلة على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ ([٣]) و٣٣٨ ([٤]).

أ. فهو يؤمن بأهمية التحاور مع الشخصيات الفلسطينية التي تعترف بإسرائيل وفي الوقت ذاته ترفض الإرهاب
ب. يعترف بالحقوق الوطنية للفلسطينيين.
ت. يؤمن بأن تسوية الصراع يجب أن تتم عبر مراحل مختلفة.
ث. وتتمثل رؤيته لهذه التسوية في:

([١]) سعيد تيم، **النظام السياسي الإسرائيلي**، بيروت، دار الجليل، ١٩٩٨، صـ٣٩.

([٢]) هاني عبد الله، **الأحزاب السياسية في إسرائيل: عرض وتحليل**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، صـ١٦٧.

([٣]) **يؤكد قرار ٢٤٢ على**: عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالحرب، والحاجة إلى العمل من أجل سلام دائم وعادل تستطيع كل دولة في المنطقة أن تعيش فيه بأمان، وإذ يؤكد أيضاً أن جميع الدول الأعضاء، بقبولها ميثاق الأمم المتحدة، قد التزمت بالعمل وفقاً للمادة الثانية من الميثاق، ويؤكد أن تطبيق مبادئ الميثاق يتطلب إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، ويستوجب تطبيق كلا المبدأين التاليين: ١- انسحاب القوات الإسرائيلية من أراض احتلت في النزاع الأخير {نص الفقرة باللغات الفرنسية والإسبانية والروسية والصينية: انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي المحتلة في النزاع الأخير}. ٢- إنهاء جميع ادعاءات أو حالات الحرب، واحترام سيادة ووحدة أراضي كل دولة في المنطقة والاعتراف بذلك، وكذلك استقلالها السياسي وحقها في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها، حرة من التهديد بالقوة أو استعمالها. يؤكد أيضاً الحاجة إلى: أ- ضمان حرية الملاحة في الممرات المائية الدولية في المنطقة. وب- تحقيق تسوية عادلة لمشكلة اللاجئين. لمزيد من التفاصيل انظر: *www.un.org/arabic/sc*

([٤]) **يؤكد قرار ٣٣٨ على**: دعوة جميع الأطراف المشتركة في القتال الدائر حالياً إلى وقف إطلاق النار بصورة كاملة، وإنهاء جميع الأعمال العسكرية فوراً في مدة لا تتجاوز ١٢ ساعة من لحظة اتخاذ هذا القرار وفي المواقع التي تحتلها الآن. ويدعو جميع الأطراف المعنية إلى البدء فوراً، بعد وقف إطلاق النار، بتنفيذ قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) بجميع أجزائه. ويقرر أن تبدأ، فور وقف إطلاق النار وخلاله، مفاوضات بين الأطراف المعنية بإشراف ملائم لإقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط. لمزيد من التفاصيل انظر: *www.un.org/arabic/sc*

- إشراك الأردن في مفاوضات الحل الدائم بهدف التوصل لإتفاق بشأن إطار أردني – فلسطيني يكون على استعداد لتعاون واسع مع إسرائيل، وذلك لإيمانه بأن القضية الفلسطينية هى قضية لاجئين يعتمد حلها على اتفاق سلام مع الأردن يقوم على أساس قيام دولتين هى إسرائيل من جهة ودولة فلسطينية أردنية من جهة أخرى (١)
- عدم قيام دولة فلسطينية منفصلة غربي نهر الأردن.
- بقاء القدس مدينة موحدة تحت سيادة إسرائيل (٢) (فلا يوجد خلاف بين مختلف الأحزاب في إسرائيل حول وضع القدس فهي من المسلمات سواء كان الحزب يساري أو يميني ديني أو علماني)

د. وبعد إبرام الحزب مع السلطة الفلسطينية في مطلع تسعينيات القرن الماضي اتفاق أوسلو(٣)، تبنى رؤيته للمفاوضات استناداً إلى هذا الاتفاق. وذلك لضمان تحقيق السلام والأمن لإسرائيل في ظل حدود آمنة عبر تطبيع العلاقة بين إسرائيل وجيرانها.

ه. يؤمن الحزب بحق الفلسطينيين في تقرير المصير، ولكنه لا يعترف بإنشاء دولة فلسطين ولا يعترف بحق العودة للفلسطينيين إلى المناطق المحتلة تحت السيادة الإسرائيلية. ولكن يرى أن إسرائيل يمكنها أن تتفاوض حول السماح بعودة الفلسطينيين في المناطق تحت الحكم الفلسطيني. إلا أن اتفاق أوسلو وضع أسس إقامة دولة فلسطينية بعد التوصل لتسوية عادلة، ودائمة وشاملة عبر خوضها ما أسمته إسرائيل بالأسس السلمية لإقامة السلطة عبر انتخابات حرة تحت إشراف دولي للانتخابات التنفيذية والتشريعية وذلك تمهيداً لإمكانية إقامة دولة تتمتع بالسلطات الثلاثة.

و. وفيما يتعلق برؤية الحزب لتسوية القضية السورية، فيؤمن الحزب بأهمية استمرار التسوية السلمية مع سوريا على أن تستند على الحل الوسط الإقليمي على أساس مبدأ الأرض مقابل السلام وقرارات الأمم المتحدة رقم ٢٤٢ و٣٣٨ في إطار الخطوط الإرشادية لمؤتمر مدريد (٤)، وذلك بشرط أن تلتزم سوريا بمنع الأنشطة العدائية ضد إسرائيل وعدم تهيئة تربة مناسبة لها.

---

(1) عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق.

(2) أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، في صبري جريس(تحرير)، دليل إسرائيل العام ١٩٩٦، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الثانية، سبتمبر ١٩٩٦، صـ١٣٢.

(3) تضمن اتفاق أوسلو اعتراف الحكومة الإسرائيلية بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للشعب الفلسطيني وطرف مع إسرائيل في عملية السلام التي تؤدي إلى تطبيق قراري ٢٤٢ و٣٣٨ حيث يتضمن اعتراف كل من الجانبين بالحقوق المشروعة والحقوق السياسية للآخر وعزمها على تحقيق تسوية سلمية عادلة ودائمة وشاملة ومصالحة تاريخية بين الشعب الفلسطيني والإسرائيلي وتضمن وضع أسس سلمية لإقامة سلطة من خلال الانتخابات الحرة وتحت إشراف دولي لمجلس يتولى السلطتين التنفيذية والتشريعية وذلك لإقامة دولة فلسطينية بسلطاتها الثلاثة، كذلك تضمن الاتفاق الحديث عن وحدة الأراضي الفلسطينية وسلامتها خلال الفترة الانتقالية، ويقر بسلطة المجلس الفلسطيني على أراضي الضفة الغربية والقطاع ولكنه أستثنى من صلاحيات المجلس قضايا القدس والمستوطنات واللاجئين (قضيا الوضع الدائم) وتضمن نقل السلطة للمجلس الفلسطيني وممارسته لسلطاته ومسئولياته عبر الانسحاب الإسرائيلي الفوري من القطاع ومنطقة أريحا (كمرحلة أولى تعقبها مراحل أخرى)من إعادة امنتشار القوات الإسرائيلية إلى مواقع أمنية محددة. لمزيد من التفاصيل انظر:

Oslo Accord, www.State.gov/pnearls/22602.htm., acessed on 27/12/2008.

(4) عقد مؤتمر مدريد في اسبانيا أكتوبر ١٩٩١ تضمن مفاوضات ثنائية بين إسرائيل وسوريا ولبنان والأردن ومنظمة التحرير، حيث اعترفت فيه منظمة التحرير بقرار ٢٤٢ الذي يتضمن اعتراف ضمني بدولة إسرائيل حيث يعتبر ذلك تغير في الموقف الفلسطيني حيث أخذت تعارضه فلسطين لفترة طويلة فقد كانت تعتبره تفريطاً في الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني ، إلا أن إسرائيل لم تعترف خلاله بإقامة دولة فلسطينية فذكرت أنها لا تحبذ إقامتها واعتبرت ان حالة التسوية النهائية مع سوريا تتضمن استمرار الوجود الإسرائيلي في مرتفعات الجولان وأن لإسرائيل الحق في حدود آمنة ومعترف بها. لمزيد من التفاصيل انظر:

www.palestinefacts.org/pf_1991to_now_madrid_dec.php, Madrid Peace Conference, 1991, acessed on 08/01/2009.

وأما فيما يتعلق بالتسوية مع الجانب اللبناني: فإن الحزب يؤمن بأن إسرائيل مهيأة لإقامة تسوية سياسية مع الكيان اللبناني المستقل. فهي (كما يزعم الحزب) ليست لديها أية أغراض في الأرض اللبنانية ويرى الحزب أن الحدود الدولية تمثل الحدود للسلام بين الدولتين.

إلا أن الحزب يضع شرط التطبيع الكامل للعلاقات شرطاً أساسياً للسير في طريق التسوية مع أية دولة من دول الجوار ([1]).

ومما سبق يمكن القول أن رؤية الحزب الأيديولوجية للتسوية السلمية تقوم على تصور عقد اتفاقيات سلام منفردة بين الدول للتوصل لحلول وسط عبر توجه برجماتي، فالدخول في مفاوضات مستمرة تقضي إلى تسوية مرحلية، على أن يكون ذلك عبر شرط مسبق هو شرط التطبيع الكامل للعلاقات مع الحكومات والشعوب. وذلك في ظل وجود عدد من الثوابت يؤمن بها الحزب كقضية القدس حيث يراها ـ كما سبق الذكر ـ عاصمة إسرائيل وستظل مدينة موحدة تحت سيطرة إسرائيل، وقضية اللاجئين حيث يؤمن بعدم أحقية حق العودة للاجئين إلى إسرائيل، فيرى بتسوية مشكلة اللاجئين خارج حدود إسرائيل لا يؤمن بإقامة دولة فلسطينية في ظل السيادة المقيدة ولكنه قد أرسى عام ١٩٩٢ مبادئ الدولة تمهيداً لإقامتها بعد التوصل لتسوية عادلة ودائمة وشاملة..

٢. الأوضاع الأمنية

نص الميثاق الأساسي للحزب على ضرورة الحرص الدائم على أمن إسرائيل، وإبعاد كل خطر يتهدد كيانها وسيادتها وسلامتها ووحدة أراضيها ([2]). حيث يؤمن الحزب بأن الحكومة مسئولة عن الأمن الشخصي والعام للمواطنين بإسرائيل، فرؤية الحزب لأمن إسرائيل يربطها برؤيته للتسوية والسلام، حيث يرى أن سياسة السلام تعتمد على المصالحة بين الأفراد للعيش في ظل احترام الحقوق المتبادلة في حق تقرير المصير والعيش في ظل هيمنة القوة الرادعة لقوات الأمن الإسرائيلي IDF .

فيؤمن الحزب أن السلام المستقر هو في ذاته عامل مهم لأمن إسرائيل فهذا الاستقرار يعتمد على حدود دفاعية وترتيبات أمنية هامة التي يراها حزب العمل كمقومات مهمة لكافة الترتيبات الأمنية في المستقبل ([3])، لذلك فيرى الحزب أن اتفاقيات السلام التي ستعقدها إسرائيل عليها أن تشمل ترتيبات نزع السلاح من مناطق معينة وإبرام تسويات أمنية، وذلك بإجراء تعديلات على الحدود حتى يمكن الدفاع عنها. لذلك فإسرائيل ستسعى جاهدةً لتكون لها حدود دائمة، ولن تعود إلى حدود ١٩٦٧ ([4]). ويؤمن الحزب بضرورة تخصيص الأموال اللازمة لضمان كيان الدولة وسلامة مواطنيها بمعنى آخر يؤمن الحزب بأهمية إخضاع الاقتصاد الإسرائيلي لضروريات الأمن،س أي يؤمن بعسكرة الاقتصاد بكافة قطاعاته لضمان سلامة وأمن إسرائيل وسكانها ([5]) .

مما سبق يمكن القول أن رؤية الحزب بالنسبة للأوضاع الأمنية يمكن إجمالها في الآتي:

أ. حدود أمنية يمكن الدفاع عنها عبر وجود حدود دائمة.
ب. هيمنة وسيطرة الأمن العام الإسرائيلية.
ت. عقد تسويات سلمية أمنية تشمل نزع السلاح.
ث. عدم إمكانية العودة إلى حدود ١٩٦٧ .

([1]) Jewish virtual Library, **Op. cit**

([2]) هاني عبد الله، مرجع سابق، صـ١٦٧.

([3]) Jewish virtual Library, **Op.cit**

([4]) كاميليا عراف بدر، نظرة على الأحزاب والحركات السياسية في إسرائيل، القدس، جمعية الدراسات العربية، الطبعة الثانية، ١٩٨١، صـ٧٨.

([5]) ـــــــــــ المرجع نفسه، صـ٧٤

٢. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

نظراً لكون حزب العمل حزباً اشتراكياً كان من أبرز معالمه اتحادات الهستدروت (الاتحادات العمالية)، والمزارع الجماعية (الموشافيم والكيبوتزات). إلا أنه بمرور الوقت أصبح الحزب يتبنى رؤية تنادي بوجود مستوطنات تعاونية واقتصاد تنافسي مختلط مكون من القطاع الخاص والقطاع الحكومي والقطاع العام الهستدروت، حيث يتم إدارة الاقتصاد التنافسي المختلط استناداً إلى أسس اقتصادية تجارية دون تمييز تقوم على أسس المساواة في الفرص بين الجميع. وتتبلور هذه الرؤية الجديدة في تقليص دور الحكومة من تدخلها قدر الإمكان في النشاط الاقتصادي المباشر، وأن تسعى لخصخصة المشاريع الاقتصادية المملوكة من جانب الدولة (١). إلا أن الحزب يرى أن عملية الخصخصة هذه يجب أن تكون تدريجية على أن تستمر الحكومة في تقديم الخدمات الاجتماعية، والصحية للمواطنين، والتعليمية .. وغيرها من الخدمات الاجتماعية التي لا يمكن أن يقدمها اقتصاد السوق. فيؤمن الحزب أن الاستقرار الاجتماعي والعدالة الاجتماعية، يجب أن يتم ضمانها عبر حكومة مسئولة (٢).

وفيما يتعلق بقضية المستوطنات، يؤمن الحزب بضرورة تجميد الاستيطان ومنع إقامة مستوطنات جديدة باستثناء المناطق الواقعة في مجال القدس وغور الأردن، مع الحفاظ على المستوطنات القائمة. أي يؤمن الحزب بوجوب بقاء المستوطنات في المناطق التي ستجلو إسرائيل عنها في مكانها وتأمين سلامة المستوطنين وأمنهم (٣). ويرفض الحزب تعريف الحدود السياسية وذلك لفرض سياسة الأمر الواقع وتنشيط الاستيطان(٤)، حيث يؤمن أن الاستيطان في جميع أنحاء إسرائيل هو المهمة الأولي للحزب، نظراً لكونه من أهم أدوات تحقيق الحلم الصهيوني لأنه يعمق الوجود الصهيوني على الأرض. لذلك يعمل الحزب على دعم المستوطنات القروية الواقعة في قضاء القدس- الجولان وغور الأردن، وذلك مع إيمانه بضرورة تكثيف الجهود الموجهة لاستيعاب المهاجرين، كأهم وسائل تجسيد الحلم الصهيوني (٥).

ومن ثم يمكن استخلاص رؤية الحزب بالنسبة بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية والمستوطنات في "أنه بعد إيمان الحزب باقتصاد اشتراكي وتكافل اجتماعي أصبح يؤمن بالاقتصاد التنافسي؛ الجامع بين اقتصاد السوق، ودور الدولة في تقديم الخدمات الاجتماعية. بمعنى آخر الجمع بيت اقتصاد سوق والمسئولية الاجتماعية للحكومة. ويؤمن الحزب أيضاً بالنسبة لقضية المستوطنات بتجميد المستوطنات، والمحافظة على القائم منها مع استمرار البناء في أماكن معينة كالقدس وغور الأردن".

٣. الأوضاع الدينية في إسرائيل:

يلتزم حزب العمل بوحدة الشعب اليهودي، ويؤكد على شرعية كل التيارات الدينية، ويؤكد هوية دولة إسرائيل كدولة ديمقراطية صهيونية يهودية. فالجميع لديهم الحق للعيش في مناخ من التسامح والمساواة الحقيقية. ويعارض حزب العمل مرور تشريع يقضي بإنكار حقوق الجماعة

---

(١) أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، في صبري جريس (تحرير)، مرجع سابق، صـ١٣٢.
(٢) Jewish virtual Library, Op.cit
(٣) أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، في صبري جريس (تحرير)، مرجع سابق، صـ١٣٢.
(٤) عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق.
(٥) كاميليا عراف بدر، مرجع سابق، صـ٧٣.

الدينية الأرثوذكسية في إسرائيل ([1]). ومن ثم يتضح أن حزب العمل يتبنى توجهاً معتدلاً فيما يتعلق بالحريات الدينية، وأوضاع التيارات الدينية في إسرائيل.

٤. الموقف من عرب ٤٨:

ينطلق حزب العمل كغيره من الأحزاب الصهيونية الأخرى من إيمانه بإنكار الحقوق القومية لعرب ٤٨، حيث يتعامل معها باعتبارها مجموعة من الطوائف المتفرقة والمتنازعة. ففي ظل رفعه للشعار القائل بضرورة بناء مجتمع إسرائيلي ديموقراطي يستند على مبادئ المساواة والتقدم، ويؤمن بضرورة إنكار الأماني الوطنية للشعب الفلسطيني. إلا أنه ينادي بمبدأ المساواة بين المواطنين عبر الاستمرار في بذل الجهد، لتطوير الظروف التي تعيش فيها الأقلية العربية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي مع ضرورة العمل على استيعاب المثقفين العرب، للعمل في المؤسسات الحكومية والمرافق الاقتصادية (كحرفة البناء والعمل في المصانع). إلا أن هذا يتناقض مع المبدأ القائل بإخضاع الاقتصاد الإسرائيلي بضروريات الأمن بمعنى آخر عسكرة الاقتصاد كما سلف الذكر ([2]).

ومن ثم ما ينادي به الحزب مناقض للبنود المختلفة لبرنامجه السياسي، وسيظهر ذلك بوضوح في ممارسات قادة الحزب كما سيتضح لاحقاً.

وبعد استعراض أيديولوجية الحزب والخطوط العامة له والبرنامج السياسي الذي يؤمن به، سيتم الانتقال إلى مضاهاة أيديولوجية الحزب بالبرامج الانتخابية التي طرحها أثناء خوضه الانتخابات البرلمانية خلال فترة الدراسة منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦. وذلك للوقوف على مدى الالتزام الأيديولوجي للحزب بالنسبة للبرامج التي يتبناها، حتى يمكن الوقوف على ما تم تطويره ومدى تكيفه مع المتغيرات الطارئة في ظل تمسكه بثوابته الأيديولوجية.

فالمواقف التي تبناها الحزب في برنامجه السياسي أخذ يبتعد عنها تدريجياً في برامجه الانتخابية، كما ستوضحه الفقرات التالية.

البرامج الانتخابية لحزب العمل ما بين انتخابات ١٩٩٦ وانتخابات ٢٠٠٦

إن المتتبع للبرامج الانتخابية التي طرحها الحزب خلال فترة الدراسة سيجد أنه قام بالتركيز على عدد من القضايا على النحو التالي:

- التسوية السلمية
- الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية
- الأوضاع الأمنية لإسرائيل
- قضية الاستيطان

١. التسوية السلمية

قسم الحزب قضية التسوية خلال الأربعة انتخابات الماضية إلى ثلاثة مسارات تفاوضية، المسار الفلسطيني، والمسار السوري، والمسار اللبناني. وقد كان مبدأ الأرض مقابل السلام - الذي تم طرحه في اتفاق مدريد- من أهم ركائز العملية التفاوضية التي طرحها حزب العمل، ليمثل ذلك شكل من أشكال الاتساق مع البرنامج السياسي للحزب ([3]).

([1]) Jewish Virtual Library, **Op.cit**

([2]) كاميليا عراف بدر، **مرجع سابق**، صـ٧٣: صـ٧٥.

([3]) عماد جاد، **"الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية التسوية"**، مرجع سابق، صـ١٣.

أ. المسار الفلسطيني:

اتفقت البرامج الأربعة مع الموقف التقليدي للحزب فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي. فقد أعتبر الحزب القدس الموحدة هي العاصمة الأبدية لإسرائيل ولن يتم التفاوض حولها. واعتبر أن حل قضية اللاجئين يتم خارج حدود إسرائيل؛ فرفض الحزب بشكل واضح حق العودة للاجئين (١). ورأى الحزب أهمية سيطرة إسرائيل على وادي الأردن، ومنطقة شمال غرب البحر الميت، وعتسيون والمناطق الحيوية لأمن إسرائيل. واعتبر التفاوض القناة الأساسية التي سينتج عنها التوصل لاتفاق نهائي يتم طرحه على شعب إسرائيل في استفتاء عام (٢). واعتبر الحزب أن نهر الأردن يمثل الحدود الأمنية لإسرائيل(٣) .

وعلى الرغم من هذا الاتفاق بين تلك البرامج والموقف التقليدي للحزب، إلا أنها لم تتعرض للحديث عن أتفاق أوسلو، ويستثنى من ذلك برنامج عام ١٩٩٦ حيث أعلن تبنيه للاتفاق. ويمكن تفسير ذلك بأنه أول برنامج جاء طرحه بعد توقيع الاتفاق، كذلك أن من طرحه هو شيمون بيريز أحد القائمين على الاتفاق.

أما برنامج ١٩٩٩ هو من طرحه باراك أحد أبرز المعارضين لأتفاق أوسلو، لذلك لم يكن من الممكن أن يتضمن برنامجه الانتخابي الحديث عن أتفاق أوسلو. لكن باراك حاول في الوقت ذاته التمسك بمسحة يسارية تخرجه من حرج إغفاله الحديث عن أوسلو. فتضمن برنامجه الشعار الذي رفعه الحزب في أواخر الستينات، المؤمن بضرورة إظهار إسرائيل استعدادها للمفاوضات مع كل الدول العربية، فذكر البرنامج أن تحقيق السلام هو من أهم مقومات الأمن داخل إسرائيل، لذلك رفع شعار "سنعمل من أجل منح مواطني إسرائيل أقصى حد من الأمن القائم على جيش قوي وسلام حقيقي مع جيراننا" (٤).

ولم يكن برنامج ١٩٩٩ وحده هو من أغفل الحديث عن أتفاق أوسلو، وأنما قد تكرر هذا السيناريو خلال البرنامج الانتخابي للحزب لعام ٢٠٠٣. ويمكن تفسير ذلك بأندلاع الخلاف داخل صفوف نخبة الحزب حول برنامجه الانتخابي لعام ٢٠٠٣ ، فانقسمت إلى معسكريين، الأول بزعامة عمرام متسناع رئيس الحزب آنذاك. والثاني بزعامة بن اليعازر رئيس الحزب السابق، وقد دارت الخلافات حول منطلقات المفاوضات مع الفلسطينين وتوقيت استئنافها، والموقف من القيادة الفلسطينية (برئاسة ياسر عرفات) (٥). فرأى متسناع ومؤيديه أن المفاوضات يمكن أن تبدأ من حيث انتهت أوسلو وكامب ديفيد ٢٠٠٠ وتفاهمات طابا ٢٠٠١. بالإضافة إلى إمكانية استئناف المفاوضات فوراً ودون وضع شروط من الجانب الإسرائيلي، مع إمكانية التفاوض مع الطرف الفلسطيني حتى في ظل وجود الرئيس ياسر عرفات. إلا أن الفريق الثاني بزعامة بن اليعازر رفض

---

(1) Peretz, Don & Doron, Gideon, **"Israel's 1996 Elections .. a Second Political Earthquake"**, Middle East Journal, Vol. 50, No. 4, Autumn 1996, P. 530, www.Jstor.org/stable/4328988, accessed on 16/12/2008.

(2) عماد جاد، **"الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام"**، مرجع سابق، صـ١٣.

(3) لمزيد من التفاصيل انظر:
Peretz, Don & Doron, Gideon, **"Sectarian Politics and the Peace Process: The 1999 Israel Election"**, Op.cit, P.263
و عماد جاد (تحرير)، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة: تقدم معسكر الوسط القاهرة**، الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦، صـ٢٣٤.

(4) ــــــــ (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩: الهوية، الأمن، الاقتصاد ، التسوية**، مرجع سابق، صـ ٢٦٦.

(5) Warachawski, Michel, **"Letter from Israel: The 2003 Israeli Elections, Labor Increasing Irrelevance"**, Journal of Palestinian Studies, Vol. 32, No. 3, Spring 2003, P.56

أن يكون كل من اتفاق أوسلو وتفاهمات طابا مرجعية للمفاوضات، ووضع شرط توقف الانتفاضة كأساس لاستئناف التفاوض على أن يتم استبعاد الرئيس ياسر عرفات وتهميشه ([1]). فكان من الطبيعي ألا يذكر البرنامج أتفاق أوسلو، وجاء ذلك في شكل حل وسط بين المعسكرين. وكانت النتيجة أن يتخذ البرنامج شكلاً عائماً لا يعكس الرؤية اليسارية للحزب، ولا الرؤية اليمنية لمعسكر اليمين.

أما برنامج ٢٠٠٦ جاء في ظل فرض شارون الأجندة الأمنية على الساحة السياسية، وفي ظل التأييد الصهيوني لهذا البرنامج. ومن ثم جاء بيرتس مدركاً لهذا الموقف؛ فركز على القضايا الاجتماعية أكثر من تركيزه على قضية التسوية، خاصة وأن نجاح حماس زاد من اهتمام الرأي العام بالأجندة الأمنية على حساب أجندة المفاوضات كما سلف الذكر. من هنا جاء تركيز بيرتس منصباً على ضرورة استئناف المفاوضات السياسية في ظل الالتزام بموقف الحزب من قضايا الوضع النهائي، دون أن يتضمن ذلك الإشارة إلى أتفاق أوسلو ([2]).

على الرغم من أن برنامجه الانتخابي خلال الانتخابات الداخلية للحزب طرح رؤية يسارية للتسوية، تضمنت التوصل لتسوية سلمية مع الشعب الفلسطيني تحفظ مصالح الشعبين. كما أنه قد أعلن عقب تصويت اللجنة المركزية لحزب العمل، أنه يؤيد إقامة دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل ([3])، حيث يؤمن أن الصراع مع الفلسطينيين هو سبب انقسام عميق في السياسات الإسرائيلية ([4]). وذكر مؤكداً على ذلك في خطابه عقب فوزه برئاسة الحزب في انتخابات ٢٠٠٥ "إن استمرار السيطرة في المناطق الفلسطينية هو صيغة للغرق في مستنقع فقدان الأخلاق والقيم في إسرائيل . . . وأضاف "أنه يحلم باليوم الذي يلعب فيه أطفال إسرائيل مع الأطفال الفلسطينيين" ([5]).

لكنه حينما تعرض للحديث عن التسوية في برنامجه الانتخابي لعام ٢٠٠٦ لم يقدم جديداً أو بديلاً عن غيره ممن سبقوه، ولم يستطع أيضاً أن يقدم بديلاً عن الليكود. لذلك كان حصول الحزب على المرتبة الثانية يمثل رداً طبيعياً ومكافأة لبيرتس عن برنامجه الاجتماعي، ولكن المجتمع الإسرائيلي كان في حاجة إلى ما هو أبعد من الأجندة الاجتماعية.

ومن ثم لم تأتِ هذه البرامج بالجديد الذي يدل على حرص الحزب لاستئناف عملية التفاوض مع الطرف الفلسطيني، وإنما ما تناولته هو الموقف التقليدي للحزب تجاه قضايا الوضع النهائي التي لم تتغير. وذلك نظراً لتوتر الأوضاع الأمنية خلال تلك الفترة، مما جعل التسوية في نظر قادة الحزب أمر غير مرغوب فيه، مما دفعها لأن تحول تركيزها على قضايا أخرى.

ب. المسار السوري:

اتفقت جميع البرامج الانتخابية في رؤيتها للتسوية على المسار السوري، وجاء هذا الاتفاق مسايراً للبرنامج السياسي للحزب. فتمثلت رؤيته في أهمية الاستمرار في التفاوض مع الجانب السوري على أن يتم ذلك استناداً إلى قراري مجلس الأمن رقم ٢٤٢ و٣٣٨. واعتبر الحزب أن الجولان منطقة حيوية لإسرائيل. وأكد أن الاتفاق مع الجانب السوري سيستند على أربعة عناصر:

١. حدود آمنة.
٢. ترتيبات أمنية.

([1]) عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩: الهوية، الأمن، الاقتصاد ، التسوية**، مرجع سابق، صـ١٤٤

([2]) ـــــــ ، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة**، مرجع سابق، صـ٢٣٤.

([3]) موشيه إيشون ، **"انتخابات مبكرة"** ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٥ ، العدد ١٢٢ ، صـ٧٥ .

([4]) عبد السلام الديماوي ، **فوز عمير بيرتس برئاسة حزب العمل يحدث انقلاباً في السياسة الإسرائيلية** ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في www. Alreyad.com ، ٢٠٠٥/٢/٨ .

([5]) مي قابيل ، **مرجع سابق** ، صـ١٢ .

٣. ضمانات محدودة لموارد المياه الحيوية لإسرائيل.
٤. إقامة علاقات طبيعية كاملة بين البلدين (أي تطبيع العلاقات).

وأكدت تلك البرامج أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق نهائي سيتم طرحه على الشعب عبر الاستفتاء العام ([1]). كذلك ربطت تلك البرامج بين الانسحاب والتطبيع، وربطت عمق الانسحاب بعمق السلام ([2]). وما ميز برنامج ١٩٩٩ هو رؤيته لإمكانية التوصل لاتفاق الوضع النهائي خلال عام أو عامين.

جـ. المسار اللبناني:

اتفق برنامج ١٩٩٦ و١٩٩٩ مع البرنامج السياسي للحزب، حيث:

- أكدا على أن إسرائيل ليس لها طموحات أو تطلعات إقليمية في لبنان، وهدفها هو الوصول إلى علاقات طبيعية وتعاون اقتصادي بين البلدين، مع ضرورة الاستمرار في الترتيبات الأمنية بين البلدين، حتى يتم التوصل لاتفاق سلام بين الطرف الفلسطيني واللبناني ([3]).
- وفي برنامج عام ١٩٩٩ تطورت رؤية الحزب حيث أكد على ضرورة الانسحاب من الجنوب اللبناني (المنطقة المحتلة).

ولم يتعرضا برنامجي ٢٠٠٣ و٢٠٠٦ إلى رؤية الحزب بالنسبة للمسار اللبناني، ويمكن تفسير ذلك بالانسحاب الإسرائيلي من جنوب لبنان عام ٢٠٠٠ ما عدا مزارع شبعا ([4])

٢. الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية

تناولت البرامج الأربعة الحديث عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية، ولكن مع اختلاف درجة أعطاء الأهمية لمثل تلك القضايا. فأولى برنامجي عام ١٩٩٩ و٢٠٠٦ أهمية كبيرة لمثل تلك القضايا التي اقتربت من رؤية البرنامج السياسي للحزب.

فركز برنامج ١٩٩٩ على أعطاء أولوية لإصلاح التعليم والبنية التحتية للخدمات الأساسية، وتحقيق المساواة بين المواطنين ([5]). ويمكن تفسير تناول البرنامج لمثل هذه القضايا كرد فعل للوضع

([1]) Peretz, Don & Doron, Gideon, **Op.cit**, PP. 535, 536.

([2]) عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩: الهوية، الأمن، الاقتصاد، التسوية**، مرجع سابق، صـ ٢٦٦.

([3]) ـــــــ **"الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام"**، مرجع سابق، صـ١٤. و أحمد خليفة، مرجع سابق، صـ١٤٣.

([4]) **الجزيرة**، المعرفة – ملفات خاصة ٢٠٠١: عام على الانسحاب الإسرائيلي من لبنان، متاح على شبكة المعلومات الدولية في http://www.aljazeera.net/NR/exeres/FED51598-24F1-4192-A016-FFC93AF04B2D.htm، متوافرة بتاريخ ٢٠٠٤/١٠/٣.

([5]) أ. ارتكز برنامج الحزب على قضية التعليم حيث، وضع البرنامج قضية التعليم على رأس أولويات الحكومة إذا فاز الحزب بالحكم. وأكد على تحسين التعليم ورفع مستواه إلى أعلى درجة ممكنة. وتوفير فرصة التعليم لكافة أبناء إسرائيل. ومجانية التعليم لمن في سن ٣-٤ سنوات مروراً بيوم الدراسة الطويل وحتى الدخول إلى الجامعة.واعتبر الحزب أن التعليم من أهم مقومات دولة الرفاهة، حيث يهدف إلى تحقيق دولة رفاهة تضمن لجميع مواطنيها التعليم والصحة والكسب المحترم ومعيشة مرتفعة المستوى .

ب. أيضاً أكد على حق كل مواطن في الحصول على خدمات صحية مناسبة وضمان حياة كريمة لمواطني دولة إسرائيل، حيث وعد بأن الأنفاق على المستشفيات سيكون قبل الإنفاق على الاستيطان وخلق فرص عمل سيكون قبل الأموال التي ستذهب على اليشوف (اجتماعات الأرثونكس) (5). جـ. توفير ٣٠٠,٠٠٠ فرصة عمل خلال أربع سنوات. د. تخصيص بليون دولار للإنفاق على البنية التحتية الجديدة.

المحيط بطرح البرنامج. فقد كان هناك حالة من التردي في الوضع الاقتصادي والاجتماعي بإسرائيل، كذلك كان هناك شعور كبير بالاضطهاد بين عرب ٤٨ ، جاء ترجمته في رغبة النائب عزمي بشارة في الترشيح لمنصب رئيس الوزراء. من هنا جاء البرنامج ليعطي دفعة قوية لأهمية مثل تلك القضايا، مما أعطاه مسحة يسارية.

وفي ظل هذا الوضع حاول باراك الاستفاد من نصيحة مستشاريه قبل دخول الانتخابات فركز على الشعارات التي تؤكد فشل بنيامين نتنياهو (١) ، خاصة وأن الوضع التعليمي كان مترديا فقد انخفض معدل حاملي شهادات التخرج حيث وصل إلى أن ٢ من كل ٣ أفراد ممن هم في الثامنة عشرة لا يحملون شهادة التخرج، من هنا وضع قضية التعليم على أولوياته لتحسينه كخطوة لخلق فرص عمل، حيث وصل مستوى البطالة آنذاك إلى ٢٣٠,٠٠٠ عاطل. كذلك وضع قضية تحسين مستوى المعيشة على قائمة أولوياته نظراً لزيادة عدد من يعيش تحت خط الفقر حيث وصل إلى ٧٢٩,٠٠٠ مواطن إسرائيلي من هنا أعطى أولوية للقضايا الداخلية التي فشل فيها نتنياهو (٢).

كذلك ركز على قضية المساواة ليكسب ناخبي اليمين وعرب ٤٨، الذي خسرهم بيريز بسبب سياساته العدوانية في لبنان وفلسطين، فاختار اسم إسرائيل واحدة لقائمته الانتخابية التي يمثلها كبديل للعمل ليكون بمثابة رئيس لكل إسرائيل على خلاف نتنياهو (٣).

كذلك الحال بالنسبة لبرنامج ٢٠٠٦ فقد جاء كرد فعل للوضع الاقتصادي والاجتماعي المتردي، فركز على أهمية أصلاح وتطوير منظومة التعليم، وتقليل الفجوات الاجتماعية (٤). مما

ه. أكد تشجيع استمرار الهجرة كمفتاح لنمو إسرائيل، حيث وضع الحزب قضية تشجيع الهجرة ودمج المهاجرين على قائمة أولويته.

ك. تحقيق المساواة في الحقوق للنساء وتمثيلهم بشكل جيد في مجال السياسة والاقتصاد والمجتمع ككل.

تحقيق المساواة للجميع دون تفرقة بسبب دين أو عرق أو قومية أو نوع. (المقصود هنا اليهود الشرقيين وعرب ٤٨ والروس) حيث تضمن البرنامج ضرورة تحسين أوضاع الأقليات وضمان حقهم في الحصول على الخدمات كالتعليم والصحة والسكن وتحسين لأوضاعهم المعيشية وتطوير الأحياء التي يسكنوها لترتقي لوضع الأحياء اليهودية. ل. المساواة بين مواطني إسرائيل في توزيع العبء بين كل مواطن حيث وضع على أولوياته قضية تجنيد الحريديم في الجيش. م. مكافحة حوادث الطرق والقتل والجرائم الاجتماعية. ن. الحفاظ على البيئة ونظافتها. و. إقامة مجتمع يقوم على التضامن الاجتماعي والعدل والمساواة.

لمزيد من التفاصيل انظر:

Peretz, Don & Doron, Gideon, **"Sectarian Politics and the Peace Process: The 1999 Israel Election"**,Op.cit, P.264، و عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩: الهوية، الأمن، الاقتصاد ، التسوية**، مرجع سابق، صـ ٢٦٦.

(1) عماد جاد ، **الانتخابات وتطور النظام السياسي الإسرائيلي**، مرجع سابق، صـ٣٤.

(2) ـــــــ (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩: الهوية، الأمن، الاقتصاد ، التسوية**، مرجع سابق، صـ ٢٦٦.

(3) فاستخدم باراك خطاباً يركز على المساواة فتوجه لليهود الشرقيين مشيراً أن زوجته من السفارديم. كذلك حاول استقطاب المهاجرين الروس، فأبرز استياءه من سياسات نتنياهو ضدهم، وقام بطبع برنامجه بالروسية كشكل من أشكال المساواة واحترام كافة مواطني إسرائيل. وركز في خطابه لعرب ٤٨ على تحسين أوضاعهم باعتبارهم مواطنين إسرائيليين وتحسين المدن التي يعيشون فيها خاصة وأن أغلبهم يعيش في مدن التطوير التي تفتقد إلى الخدمات والمرافق كما سلف الذكر. لذلك عندما نادى بتخصيص نصيب متساو من الميزانية لأبناء الأقليات ونادى بخلق بنية اقتصادية واجتماعية في أماكن تجمعاتهم أستطاع كسب أصواتهم.

Peretz, Don & Doron, Gideon, **"Sectarian Politics and the Peace Process: The 1999 Israel Election"**,Op.cit, P.263.

وعماد جاد ، **الانتخابات وتطور النظام السياسي الإسرائيلي**، مرجع سابق، صـ٣٤.

(4) أكد البرنامج على عدالة التوزيع بين جميع مواطني إسرائيل. و تقليص الفجوات الاجتماعية بين أفراد المجتمع عبر:

- تقليص معدل البطالة وتوفير فرص عمل كأحد أولويات هذا البرنامج الانتخابي. وزيادة الحد الأدنى للأجور. وفرض تطبيق قوانين العمل. وتحسين فرص السكن. وسن قانون المعاش الإلزامي وزيادة المخصصات المالية للشيخوخة. وتطوير البنية التحتية. ودعم المشروعات الصغيرة وصغار رجال الأعمال وتوفير الرعاية اللازمة لها. ووضع البرنامج قضية التعليم على أولوياته حيث أقر عدد من السياسات التي سينوي اتخاذها في هذا الشأن عند فوزه:

أعطى البرنامج الطابع اليساري. حيث مثلت تلك القضايا أهم ما يميز هذا البرنامج، ويمكن تفسير ذلك بالخبرة الطويلة لبيرتس في رئاسة الهستدروت (التنظيم العمالي). ومن ثم كان قد لمس الحاجة الماسة لمثل هذه القضايا التي ستعطيه ثقلاً خاصة وأنه لم يسبق له أن تولي أية منصب وزاري من قبل، كذلك قد كان رئيس حزب "عام إحاد" الذي اتبع خطاً اجتماعياً، وعندما أسس حركة آدم تبنت خطاً اشتراكياً نادت بتقدم إسرائيل في مجالات النمو والمساواة([1]). وذلك في ضوء تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بداخل إسرائيل، حيث كان هناك تدهور في مستوى الأجور وزيادة في معدلات البطالة، وتقليص في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وحدوث عدد من المظاهرات من قبل الفئات المتضررة كالمتقاعدين ([2]). ومن ثم رأى في ضوء هذا أن ما يميزه هو خلفيته الاجتماعية، وهذا ما أكده خلال البرنامج الانتخابي الذي طرحه أثناء انتخابات الحزب الداخلية، حيث أعلن في حملته الانتخابية أن الفقر والفجوات الاجتماعية يمثلان تهديداً لا يقل خطراً عن العمليات التفجيرية التي تستهدف المدنيين الإسرائيليين، ووضع الاهتمام بتلبية احتياجات إسرائيل داخل الخط الأخضر على قائمة أولوياته، بدلاً من الانشغال بالمناطق المحتلة. وأهتم بتحسين الأحوال المعيشية للإسرائيليين ([3]).

أما برنامج ٢٠٠٣ فقد اقتصر على الألتزم بتحويل مليارات الشيكلات التي تصرف على المستوطنات إلى مدن التطوير، والشرائح الفقيرة في المجتمع الإسرائيلي ([4]). من هنا يتضح افتقار البرنامج للحديث عن هذا البعد بشكل تفصيلي، حيث اقتصر على تطوير مدن التطوير، نقطة الخلاف التي أدت بحزب العمل للاستقالة من حكومة شارون ٢٠٠١. مما يعكس قوة معسكر بن اليعازر على عمرام متسناع ، الذي سبق وطرح برنامج انتخابي أثناء الانتخابات الداخلية للحزب، ويمكن وصفه بأنه أقرب البرامج الانتخابية المطروحة خلال عشرة السنوات الماضية قرباً من برنامج حزب العمل([5]).

ومجانية التعليم من الصغر وفي الشهادات الأكاديمية. والتأكيد على وجود النظام التعليمي. وتدريس الديموقراطية والعلوم الإنسانية. وتدريس نظام اليوم الدراسي الطويل. ودمج التلاميذ ذوي الاحتياجات الخاصة في المنظومة التعليمية. واستكمال مشروع التغذية الرسمي في الضواحي والمناطق الهامشية كبداية لتعميمه على جميع أطفال إسرائيل. ودعم التعليم العالي والبحث العلمي. واستقلال التعليم الأكاديمي. وزيادة الاستثمارات الحكومية في مجال التعليم التكنولوجي.

لمزيد من التفاصيل انظر:

عماد جاد (تحرير)، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة: تقدم معسكر الوسط**، القاهرة، الأهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠٠٦.

([1]) المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، **الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثون: البرنامج، التركيبة، والأعضاء**، فلسطين رام الله، آيار ٢٠٠٦، صـ٤٩.

([2]) سلمان ناطور، مرجع سابق، صـ١٢.

([3]) مي قابيل ، **"حزب العمل والخريطة الحزبية"** ، ضد التمييز ، العدد ١٣ ، فبراير ٢٠٠٦ ، صـ١١ ، صـ١٢ .

([4]) أحمد خليفة، مرجع سابق، صـ١٤٣.

([5]) فتبنى برنامج سياسي يقوم على الاهتمام بالقضايا الاجتماعية وتقليل الفارق بين الفقراء والأغنياء والعرب واليهود ويستهدف إعادة بناء الاقتصاد وتحقيق الاستقرار في الشرق الأوسط، وقد أبدى استعداده للانسحاب الفوري من قطاع غزة وإخلاء كافة المستوطنات المتواجدة هناك بمجرد انتخابه ، ووقف الاحتجاج والمواجهة التي تستنفذ طاقة الطرفين ، ويؤمن بضرورة التوصل على أتفاق لا يعتمد على الحلول المرحلية بل سيذهب إلى مفاوضات حول كافة المواضيع التي سيتم وضعها على طاولة المفاوضات على أن يواصل المفاوضات من حيث النقطة التي وصلت إليها كامب ديفيد وطابا. بالإضافة إلى ذلك فقد اقترح جدولاً زمنياً خلال عام واحد لتنفيذ الانسحاب من الضفة الغربية وقطاع غزة باستثناء بعض التكتلات الاستيطانية . ومن ثم وضع متسناع برنامجاً يسارياً يتماشى مع الأيديولوجية التي يستند عليها الحزب ، إلا أن هذا اتضح أنه لم يرق لقادة الحزب ، ففشل متسناع أمام شارون وقدم استقالته في مايو ٢٠٠٣على أثر ذلك من الحزب قائلاً "أنني لا أستطيع أن أتولى مسئولية حزب تهتم دوائره بتشكيل معسكرات وجبهات بدلاً من الاهتمام بجعله بديلاً لليمين الفاشل".

طارق عبد الجابر ، **"عمرام متسناع رئيس حزب العمل : هذه رؤيتي للسلام . . إذا أصبحت رئيساً للوزراء"** ، آخر ساعة ، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣ ، صـ٦ ، صـ٧ . و حسن أبو طالب (تحرير) ، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٤: ٢٠٠٣** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٤ ، صـ٢٩٥ .

أما برنامج ١٩٩٦ فقد ركز على القضايا الاقتصادية وأولاها الاهتمام، ولكن من منظور مختلف عما اعتاد عليه الحزب، حيث أكد البرنامج على التعاون الإقليمي من خلال ما أسماه بمشروع"الشرق الأوسط الجديد" حول قضايا البيئة، والري والسياحة والرفاهية والنقل ونظم الاتصالات والثقافة والعلم، وذلك عبر التعاون في المجالات الاقتصادية المختلفة مع دول المنطقة. وأشار البرنامج أن من خلال هذه العلاقات الاقتصادية سيتحقق لإسرائيل وضع اقتصادي مركزي في المنطقة، وذلك لضمان التطبيع الكامل للعلاقات على المستويين الحكومي والشعبي ([1]).

فقد كان اهتمامه من زاوية تطبيع العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، فهو رأى في التطبيع الحل لتقليل الاعتداءات على الإسرائيليين عبر مشروع الشرق الأوسط الجديد. ومن ثم جاء ذلك بمثابة رد فعل للوضع الأمني المضطرب الذي أحاط العملية الانتخابية. إلا أن الحزب عرض برنامجاً مختلفاً عن الشكل النمطي الذي اعتاد عليه، فلم يعطي الاهتمام لقضية التسوية كما سلف الذكر. وأنما اتجه إلى فكره إقامة علاقات اقتصادية لضمان التطبيع الكامل، مما جعل الإسرائيليون يشعرون بتهديد الخصوصية اليهودية والإسرائيلية. بالإضافة إلى تولد شعور لديهم بأنهم بحاجة للاقتراب من واقعهم. ومن ثم شعر الناخب أن بيريز لا يقترب من احتياجات الناخب ذاته ولا من الخطوط العامة للحزب، فقد أولى اهتمامه بهذا المشروع على حساب التسوية السلمية والقضايا الاجتماعية([2]).

٣. الأوضاع الأمنية:

اتفقت البرامج الانتخابية الأربعة على أهمية تحقيق أمن إسرائيل، واعتبرته هدفًا قومياً لا بديل عنه. بما يتفق مع البرنامج السياسي للحزب خاصة وأن جميعها ربط بين التسوية السياسية والترتيبات اللازمة لأمن إسرائيل، حيث جعلت التقدم نحو التسوية السلمية مشروطاً بالترتيبات التي تضمن تحقيق أمن إسرائيل([3]). إلا أنها أختلفت في طبيعة هذه الترتيبات الأمنية التي حددتها لتحقيق هذا الهدف، فغالي البرنامج الانتخابي لعام ٢٠٠٣ فيما وضعه من ترتيبات وصلت حدتها إلى الانفصال عن الفلسطينين، فركز على أهمية الأوضاع الأمنية، ووضع السبيل لإجراء المفاوضات الكفاح الحازم ضد العنف والأرهاب – كما ورد في البرنامج، ومحاربة دوافع الأرهاب من اجل ضمان أمن إسرائيل ومواطنيها، وحدد البرنامج عدد من الترتيبات الأمنية عند التعثر للتوصل إلى اتفاق سياسي مع الطرف الفلسطيني، تقود إلى الانفصال عن الفلسطينين، من خلال تعيين حدود أمنية آمنة تتدرج في إطار مبادرة يقدمها الحزب. وفقاً لاعتبارات أمنية تتمثل في خطة أنفصال أحادي عن

([1]) Peretz, Don & Doron, Gideon, **Op.cit,** P.536.

([2]) عبد العليم محمد، **الانتخابات الإسرائيلية "الكنيست الرابعة عشرة"**، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية، ١٩٩٦، صـ١٢٨،صـ١٢٩.

([3]) ويتضح ذلك في برنامج ١٩٩٦، حيث جاءت التسوية السياسية مشروطة الترتيبات الأمنية على المسارات التفاوضية الثلاثة الفلسطينية والسورية واللبنانية. فعلى المسار الفلسطيني أكد الحزب أن نهر الأردن يمثل الحدود الأمنية الشرقية لأمن إسرائيل. أيضاً زكز الحزب على ضرورة الفصل (كما سلف الذكر) بين المناطق المحتلة الواقعة تحت السلطة الفلسطينية والشعب الإسرائيلي، وذلك لتحقيق الأمن الإسرائيلي. ورأى الحزب أن لتلبية الاحتياجات اللازمة لأمن إسرائيل، لابد من السيطرة على وادي الأردن ومنطقة شمال غرب البحر الميت وعتسيون، والمناطق الحيوية لأمن إسرائيل. وعلى المسار السوري أعتبر البرنامج أن الجولان منطقة هامة للحدود الآمنة لإسرائيل حيث رأى أن الجولان مقوم أساسي من مقومات أمن إسرائيل. وأكد الحزب على ضرورة ضمان الترتيبات الأمنية والحدود الآمنة لإسرائيل كشرط مسبق لأية عملية تفاوض. وعلى المسار اللبناني رأى الحزب أن إسرائيلي ستستمر في الدفاع عن حدودها الشمالية عن طريق الحفاظ على المناطق الأمنية في جنوب لبنان.
Peretz-Don & Doron- Gideon, **Op.cit,** P. 538.

الفلسطينين. كذلك الحال بالنسبة للتسوية على المسار السوري، فقد ربط بين التسوية وبين إقامة ترتيبات آمنية فاعلة ([1]).

وتبنى برنامج ١٩٩٦ رؤية مختلفة تعتمد على إقامة علاقات اقتصادية، تحقق أمن إسرائيل عبر مشروع الشرق الأسط الجديد، حيث سينتج عنه روابط اقتصادية تحقق تعاون بين الدول الأعضاء لمواجهة الإرهاب الذي يهدد مصالح تلك الدول (٢). من هنا سيظهر شرق أوسط متحرر من الحروب، والأنشطة الإرهابية عبر القضاء على بقايا الشرق الأوسط القديم المتمثل في الأصولية والإرهاب، مما يحدث تقليصاً للحروب وضبطاً للتسلح ([3]). بذلك سيتحقق أمن إسرائيل، خاصة وأن إسرائيل ستتبني في هذه الحرب الدولية ضد الأرهاب رؤية دفاعية وهجومية لضمان أمنها.

وأتفق كلُ من برنامجي ١٩٩٩ و٢٠٠٦ حول رؤيتهما لتحقيق أمن إسرائيل عبر التسوية، وتحسين الأوضاع الاجتماعية بإسرائيل، ومحاربة العنف والإرهاب ([4]). إلا أن برنامج ٢٠٠٦ أضاف ترتيب أمني تمثل في استكمال بناء جدار الفصل العنصري خلال عام، للحفاظ على تفوق إسرائيل عسكرياً ([5]).

من هنا يتضح سيطرة الأجندة الأمنية على البرامج الانتخابية للحزب خاصة برنامج ٢٠٠٣.

٤. قضية الاستيطان:

اتفقت البرامج الانتخابية جميعها مع البرنامج السياسي للحزب، حول سيادة إسرائيل على المستوطنات الإسرائيلية القائمة وعدم إقامة مستوطنات جديدة ([6])، بل وتعهد برنامج ٢٠٠٣ بتقليص الإنفاق على المستوطنات تقليصاً جذرياً ([7]).

وبعد استعراض الخطوط العامة للبرامج الانتخابية لحزب العمل خلال الفترة من ١٩٩٦ إلى ٢٠٠٦، يمكن القول أن نخبة حزب العمل قد فشلت في أن تقدم برنامجاً بديلاً عن البرنامج الذي طرحه معسكر اليمين، حيث ما قدمته لم يعكس الرؤية اليسارية، أنما كانت أقرب للرؤية اليمينية. فقد عجزت جميعها عن تقديم رؤية مختلفة لتسوية الصراع عن رؤية اليمين، ولم تستطع التعامل مع الانتفاضة بشكل يوصل لتسوية سلمية للصراع، وحينما اقتربت من الخطوط العامة للحزب كانت تتناول القضايا الاجتماعية كما حدث في برنامج ١٩٩٩، حيث جاء هذا الاهتمام كرد فعل لفشل اليمين في معالجتها. كذلك عندما تناول عمير بيرتس القضايا الاجتماعية لم يكن ذلك لإعادة أحياء فكر الحزب أو الخط اليساري له، وإنما نتيجة لخلفيته وما يمتلكه من رصيد كبير في العمل في المجال الاجتماعي. فقد كان يعلم جيداً أن هذه هي نقطة تميزه في ظل افتقاده للميراث السياسي الطويل، مقارنة بشارون أو بيريز غريميه في الانتخابات البرلمانية والداخلية للحزب. وما يؤكد ذلك أنه لم يطبق ما وعد به كما سيتضح لاحقاً، كذلك عندما طرح برنامج جديد أثناء خوضه الانتخابات

([1]) أحمد خليفة، الأحزاب السياسية، في كميل منصور، إسرائيل: دليل عام ٢٠٠٤، مرجع سابق، صـ١٤٣: صـ ١٤٤.

([2]) Peretz-Don & Doron- Gideon,**Op.cit**, P. 538.

([3]) عماد جاد، **"الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام"**، مرجع سابق، صـ١٤.

([4]) لمزيد من التفاصيل انظر: عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩**، مرجع سابق. وعماد جاد (تحرير)، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة**، مرجع سابق.

([5]) عماد جاد (تحرير)، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة**، مرجع سابق، صـ٢٣٤.

([6]) عماد جاد، **"الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام"**، مرجع سابق، صـ١٤. و
Rynhold, Jonathan, & Steinberg, **The Peace Process & the Israel: Elections**, ‹www.web.ebscohost.com/ehost/pdf?, ?, acessed on 03/02/2009
وعماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩: الهوية، الأمن، الاقتصاد ، التسوية**، مرجع سابق، صـ ٢٦٦.

([7]) أحمد خليفة، مرجع سابق، صـ١٤٤. و عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية السابعة عشرة**، مرجع سابق، صـ٢٣٥.

الداخلية للحزب ٢٠٠٧ ركز فقط على القضايا الأمنية وليست الاجتماعية كما فعل سابقاً ([1]). ويفسر داني جوتواين سيطرة الأجندة الأمنية على اهتمام مرشحي الحزب "بأن ذلك تعبير عن مصالح الطبقة الغنية التي أفسدت اليسار الإسرائيلي في العقود الأربع الأخيرة عبر وضع قضايا السلام، التي لم تنتج على الأقل تهدئة للصراع، والأمن على رأس أولويات الحزب كذريعة لتأجيل النضال من أجل المساواة الاجتماعية والحد من الالتفاف الاقتصادي كمبرر لخصخصة الاقتصاد الإسرائيلي من خلال الشراكة مع اليمين بدعم من سلطة رأس المال" ([2]).

وما اتفقت فيه هذه البرامج مع البرنامج السياسي للحزب كانت قضية الاستيطان، وما يتعلق بالمساواة والنظرة إلى الأقليات إلا أن الممارسات الفعلية لهؤلاء القادة أثبتت خلاف ذلك. **مما يطرح تساؤلاً هاماً حول ماهية الأسباب التي أدت إلى التحول في البرامج الانتخابية للحزب، عن برنامجه السياسي وأيديولوجية اليسار. وربما يكمن تفسير ذلك في السياق العام الذي أحاط بالانتخابات الإسرائيلية.**

السياق العام المحيط بطرح البرامج الانتخابية منذ عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٦

اتسم السياق العام لطرح هذه البرامج بوجود عدد من الأحداث الهامة والمشتركة التي أثرت على ما تتبناه الأحزاب الإسرائيلية عامة، وحزب العمل خاصة خلال برامجها الانتخابية. وقد كانت أبرز تلك الأحداث على النحو التالي:

- حدوث موجات من العنف على الساحتين الإسرائيلية والفلسطينية.
- تعثر مسيرة التسوية السياسية.
- تدهور الأوضاع الداخلية على الساحة الاجتماعية والاقتصادية بإسرائيل.
- مستجدات داخلية بالحزب.
- تغيرات خارجية.

١. حدوث موجات من العنف على الساحتين الإسرائيلية والفلسطينية

جاءت انتخابات ١٩٩٦ على سبيل المثال في ظل وقوع عدد من العمليات العسكرية من قبل الألة العسكرية الإسرائيلية، صاحبها عدد من الضربات العنيفة كرد فعل لما أرتكبته إسرائيل. وقد كان أبرز هذه العمليات عملية عناقيد الغضب([3]) ومذبحة قانا([4]) واغتيال الشهيد يحيى عياش([5]).

([1]) أشرف الشرقاوي (ترجمة) ، "**تقرير فينوجراد : الفصلان السابع والثامن**" ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ العدد ١٥٨، صـ٦٢.

([2]) داني جوتواين ، "**حزب العمل باع نفسه لعسكري**" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١ ، صـ٨٥ .

([3]) شنت إسرائيل عملية عسكرية في ١١ أبريل ١٩٩٦ سميت بعملية عناقيد الغضب حيث قامت بشن أكثر من ١١٠٠ غارة عسكرية على لبنان وقصف مواقع الأمم المتحدة هناك مما أدى لمقتل ١١٨ مدني وقد استهدفت ٦٣٩ هجمة صاروخية لحزب الله وتوقفت في ٢٧ أبريل ١٩٩٦ باتفاقية وقف إطلاق النار بسبب جرح ٦ مدنيين إسرائيليين حيث اندلعت نتيجة قصف حزب الله لشمال إسرائيل على أثر مقتل شخصين لبنانين بقنبلة إسرائيلية في ٣٠ مارس ثم تم قتل طفل وإصابة ثلاثة أشخاص في قرية لبنانية فجاءت صور حزب الله رداً على هذا القصف وقد استمرت العملية (عناقيد الغضب) ١٦ يوماً. **لمزيد من التفاصيل انظر**: باروخ كمرلينج، **مرجع سابق**. و **www.aljazeera.net**، عناقيد الغضب، متاحة بتاريخ ٢٠٠٩/٠١/١٨.

([4]) ارتكب بيريز مذبحة قانا أحدى القرى اللبنانية، حيث أسفرت ذلك عن مقتل ١٠٠ مواطن لبناني بل ورفض الاعتذار عنها. **لمزيد من التفاصيل انظر**: باروخ كمرلينج، **مرجع سابق**.

([5]) الشهيد يحيى عياش، هو أحد أبرز قادة المقاومة آنذاك وأحد أبرز ناشطي حماس، وقد قامت إسرائيل باغتياله دون مبرر آنذاك لذلك أثار قرار تصفيته الاعتراض والجدل الكبير داخل الساحة السياسية الإسرائيلية والفلسطينية، فعلى سبيل المثال رأى يوسي لبيد أن "اغتيال عياش لم يكن عملاً ذكياً ... لأنه يقوي حركة حماس ويثير نزعة الانتقام ويشوش على عملية الانتخابات الفلسطينية ويمس بالتعايش مع الفلسطينيين"، وذكر ألون بن منير أن اغتيال عياش

كذلك الحال بالنسبة للسياق الذي حدثت في إطاره انتخابات عام ٢٠٠٣، حيث وقعت خلال اندلاع انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠، وما أسفر عنها من قتل وسفك ودمار على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وولدت ردود فعل سلبية على الساحة العربية تجاه إسرائيل ([1]).

ومن ثم كان من الطبيعي أن تتجه الأحزاب الإسرائيلية والرأي العام الإسرائيلي إلى تبني مثل هذه القضايا.

٢. تعثر مسيرة التسوية السياسية

صاحب انتخابات ١٩٩٩ ما يعرف بتعثر المسيرة السلمية للتسوية، حيث امتنع نتنياهو عن تنفيذ ما وقع عليه الجانب الإسرائيلي من اتفاقات مع الجانب الفلسطيني على رأسها أتفاق أوسلو ([2]).

وبالنظر إلى السياق المحيط بانتخابات ٢٠٠٦، نجد أنه جاء في ظل رفع إسرائيل شعار غياب الشريك الفلسطيني للتفاوض، خاصة في إطار فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيل الحكومة الجديدة ([3]).

ومن ثم كانت النتيجة المنطقية هو أن تكون التسوية السياسية أمر غير مرغوب فيه من قبل قادة الحزب. من هنا انصرف نخبة الحزب عن وضع قضية التسوية على قائمة القضايا التي تتناولها برامجهم الانتخابية.

٣. تدهور الأوضاع الداخلية على الساحة الاجتماعية والاقتصادية بإسرائيل

كان ما يميز الظروف المحيطة بانتخابات ١٩٩٩، وانتخابات ٢٠٠٦ هو تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية داخل إسرائيل، وفشل الحكومات الإسرائيلية في مواجهتها.

فوقعت انتخابات ١٩٩٩ في ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بإسرائيل، وارتفع عدد العاطلين بإسرائيل إلى ٢٣٠,٠٠٠ عاطل، ووصل عدد الأسر التي تقع تحت خط الفقر إلى

لم يخدم عملية السلام وأضاف : أنه يتوجب على الحكومة الإسرائيلية أن تفكر بشكل جدي عما إذا كانت هذه العملية حكيمة ومناسبة في هذه المرحلة من العملية السلمية الفلسطينية والإسرائيلية، والجواب هو بالطبع لا". حتى أن الاستخبارات الإسرائيلية أبدت استياءها فذكر مصدر مسئول منها أن اغتيال عياش قبل الانتخابات الفلسطينية الأولى يعتبر عملاً أحمق ومدمراً" مما عمل بدوره على زرع الشكوك الخطيرة بين الفلسطينيين حول التزام إسرائيل بالمفاوضات والسلام وألحق ذلك ضرراً بالحوار بين السلطة وحماس وأصاب الجناح المعتدل بحماس بخيبة أمل وأحرجت السلطة وبدل من أن تفت في عضد حماس – كما كانت تريد إسرائيل- زادت من قوتها. فكانت النتيجة هي قيام حماس بسلسلة من التفجيرات بداخل إسرائيل على الرغم من عدم قيامها بأية عمليات في هذا الحين قبل مقتل عياش، ومن ثم كان واضحاً أن بيريز كان يرد على الانطباع السائد أنه متهاون مع العرب وعلى استعداد لتقديم تنازلات لهم أكثر مما كان سيوافق رابين لو كان حياً وحتى يحسن وضعه وصورته داخل إسرائيل ليفوز بالانتخابات البرلمانية أتخذ هذا القرار وقام بتصفية عياش. لمزيد من التفاصيل انظر: المركز الفلسطيني للإعلام ، **"شهيد الأمة "يحيى عياش"**، كتب وإصدارات، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.Palestineinfo.info، متاحة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٧. و عماد جاد، **"الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام"**، مرجع سابق.

([1]) لمزيد من التفاصيل انظر:

Warachawski, Michel, **"Letter from Israel: The 2003 Israeli Elections, Labor Increasing Irrelevance"**, Journal of Palestinian Studies, Vol. 32, No. 3, Spring 2003, P.55. P.56.

([2]) عماد جاد ، الانتخابات وتطور النظام السياسي الإسرائيلي، في عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩: الهوية، الأمن، الاقتصاد ، التسوية**، القاهرة، الأهرام مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ١٩٩٩، صـ٢١.

([3]) مهند مصطفى، " **حماستان: التوجه الإسرائيلي حيال فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية**"، قضايا إسرائيلية، شتاء ٢٠٠٦، عدد ٢١، صـ١٦. و **Rubin, Barry, From the Out Side Kooking in External Actors and the 2006 Israeli Election**, www.webscohost.com/ehost/pdf, accessed on 03/02/2009.

٧٢٩,٠٠٠ فرد. وتدهور حال التعليم داخل إسرائيل فوصل إلى ٢ من كل ٣ شباب ممن هم في الثامنة عشرة لا يحملون شهادة تخرج، بالإضافة إلى عدم وجود دراسة لليوم الطويل ([١]). يضاف إلى ارتفاع المشاحنات بين المعسكر الديني والمعسكر العلماني، خاصة بعد إدانة آرييه درعي زعيم شاس بتهمة الفساد والسجن لمدة أربعة أعوام، بالإضافة لحكم المحكمة العليا بفرض الخدمة العسكرية على طلاب المدارس الدينية ([٢]).

كذلك الحال بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٦ فقد وقعت في ظل تدني الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية بداخل إسرائيل، وتجسد ذلك في تدني في الأجور وزيادة في معدلات البطالة، وتقليص في الخدمات الاجتماعية والاقتصادية والتربوية، وحدوث عدد من المظاهرات من قبل الفئات المتضررة كالمتقاعدين([٣]).

لذلك كان ما يميز برامج قادة الحزب في عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٦ هو الاهتمام بمعالجة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية التي فشلت فيها نخبة الليكود.

٤. مستجدات داخلية بالحزب

وقعت بعض المتغيرات الداخلية التي أثرت بشكل نسبي على البرامج الانتخابية التي تبناها الحزب. فكان أبرزها ما صاحب انتخابات ١٩٩٦، حيث تم اغتيال اسحق رابين في ٤ نوفمبر ١٩٩٥ على يد متطرف يهودي، مما خلق درجة من التعاطف مع الحزب ([٤]). بالإضافة إلى انشقاق عدد من قادة الحزب على رأسهم أفيجدور كهلاني احتجاجاً على رؤية الحزب للتسوية، حيث وصفوها بأنها أقرب لمعسكر اليمين منها إلى اليسار.

أما انتخابات ٢٠٠٦ فقد حدثت في إطار تغير النخبة الحاكمة للحزب، حيث فاز عمير بيرتس صاحب الأصول الشرقية بزعامة حزب العمل، مقابل وخسارة بيريز أمامه وانشقاق الأخير عن الحزب، هو وعدد من نخبة الحزب وانضمامهم إلى حزب كاديما([٥]).

٥. تغيرات خارجية

حدثت بعض المتغيرات الخارجية عن الحزب التي أثرت بشكل نسبي على الانتخابات البرلمانية، وما تبنته الأحزاب السياسية عامة وحزب العمل خاصة من قضايا هامة في برنامجها الحزبي.

ففي إطار انتخابات ١٩٩٩ رشح د. عزمي بشارة، رئيس التجمع العربي الديمقراطي، نفسه لرئاسة الوزراء، على الرغم من إيمانه بعدم إمكانية توليه هذا المنصب. وذلك بهدف المناورة السياسية من أجل الحصول على مطالب الأقلية العربية من باراك ([٦]). من هنا أصدر باراك خلال برنامجه الانتخابي وعود بتحسين أوضاع عرب ٤٨.

---

(1) عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩: الهوية، الأمن، الاقتصاد ، التسوية**، مرجع سابق، صـ ٢٦٥.

(2) ـــــــ **الانتخابات وتطور النظام السياسي الإسرائيلي**، مرجع سابق، صـ٢٥.

(3) سلمان ناطور، مرجع سابق، صـ١٢.

(4) بن كسبيت، "وصية رابين"، مختارات إسرائيلية، نوفمبر ٢٠٠٢، العدد ٩٥، صـ١١٣: صـ١١٥.

(5) سلمان ناطور، "**شارون .. الغائب الحاضر في انتخابات ٢٠٠٦**"، قضايا إسرائيلية، شتاء ٢٠٠٦، عدد ٢١،صـ٩.

(6) Peretz, Don & Doron, Gideon, "**Sectarian Politics and the Peace Process: The 1999 Israel Election**", Op.cit, P.260

وفي سياق انتخابات ٢٠٠٣ كان الاستعداد الأمريكي لضرب العراق، مما شجع إسرائيل على رفع شعار الحفاظ على أمن إسرائيل ([1]). لذلك كانت قضية أمن إسرائيل هى ما تهيمن على أجندة الانتخابات البرلمانية.

وبالنظر إلى السياق المحيط بانتخابات ٢٠٠٦ نجد أنه جاء مصاحباً لتمرير خطة فك الارتباط في الكنيست الإسرائيلي عبر الائتلاف بين حزب العمل وحزب كاديما. وتكوين حزب كاديما بدعم من آريئيل شارون الذي انشق عن حزب الليكود، وكون حزب كاديما هو وعدد من قيادات الحزب. إلا أنه كان قد مرض قبل الانتخابات وتنحى عن الحياة السياسية، إلا أن خليفته في رئاسة الحزب - أولمرت – قد تبني خطة شارون التي أعطاها اسم خطة الانطواء([2]).

مما سبق يمكن استنتاج تشابه الظروف المحيطة بين انتخابات عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٣ وبين انتخابات عامي ١٩٩٩ و٢٠٠٦. حيث أتسم السياق المحيط بالانتخابات البرلمانية لعامي ١٩٩٦ و ٢٠٠٣ بسيطرة *الأجندة الأمنية وقضايا الأمن*، أما انتخابات ١٩٩٩ و٢٠٠٦ اتسمت *بتعثر المسيرة السلمية وتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية* بداخل إسرائيل، مما جعل الأجندة الاجتماعية والاقتصادية من ضمن القضايا ذات الأولوية. ومن ثم كانت النتيجة ما تم مشاهدته من ابتعاد البرامج الانتخابية للحزب عن الأيديولوجية اليسارية التي يرفعها الحزب لتحديد هويته.

مرة أخرى تتضح أبعاد الأزمة الأيديولوجية ليس فقط من خلال ابتعاد الخطاب السياسي والانتخابي للحزب عن أيديولوجية اليسار، ولكن تبدو أبعاد هذه الأزمة واضحة من خلال ممارسات الحزب.

ثانياً: مضاهاة البرامج الانتخابية مع الممارسات الفعلية لقادة العمل

لقد شهدت النخبة الحزبية لحزب العمل عدد من التغيرات والتحديات المجتمعية، كصعود معسكر اليمين العلماني والديني، وحدوث الانتفاضة الفلسطينية، وميل الرأي العام ناحية اليمين كما سلف الذكر. إلا أن نخبة العمل بدلاً من أن تطور الآليات التي تمتلكها لتواجه مثل هذه التحديات، لم تستطع تطوير نفسها ولا التمسك بثوابتها الأيديولوجية. وإنما مارست سياسات وأفعال لا يمكن وصفها باليسارية حيث اتسمت ممارساتها بما يلي:

١. غلبة نزعة العنف والإفراط في استخدام القوة المسلحة، لتحسين صورتهم أمام الناخب الإسرائيلي.
٢. التنصل من اتفاق أوسلو والاتفاقات السلمية التي أقرها الحزب، من قبل والمراوغة في تنفيذ الاتفاقات التي أبرمها كلُ منهم.
٣. الاستمرار في عمليات الاستيطان، ورفض تجميد الاستيطان العشوائي.
٤. إهمال الأقلية العربية في إسرائيل (عرب ٤٨).
٥. إعطاء الأولوية للسلطة على الخطوط الأيديولوجية والبرنامج السياسي للحزب.

١. غلبة نزعة العنف والإفراط في استخدام القوة المسلحة لتحسين صورة قادة الحزب أمام الناخب الإسرائيلي

على الرغم من اتفاق نخبة الحزب وقادته على أهمية التسوية السلمية، والسير في طريق المفاوضات- بغض النظر عن تفصيل هذه الرؤية، إلا أن الممارسات والقرارات التي اتخذها قادة الحزب على أرض الواقع لم تهئ المناخ لأية تسوية سلمية. أو لإمكانية السير في مثل هذه القنوات والمسارات السلمية، حيث اتسمت بالمغالاة والإفراط في استعمال القوة المسلحة. ومن أبرز هذه الممارسات ما قام به بيريز وباراك ١٩٩٩ و٢٠٠٧-٢٠٠٨ و عمير بيرتس ٢٠٠٦.

([1]) Robinson , Glenn E., Op.cit, P.114

([2]) سلمان ناطور، "شارون .. الغائب الحاضر في انتخابات ٢٠٠٦"، قضايا إسرائيلية، شتاء ٢٠٠٦، عدد ٢١،ص٩.

فأرتكب شيمون بيريز العديد من المجازر في حق الشعب الفلسطيني واللبناني عن عمد ودون وجود مبرر لذلك، بل ورفض الاعتذار عنها؛ مما أجج مشاعر الغضب وعمل بدوره على زيادة عمليات المقاومة ضد إسرائيل، ومن ثم عمل ذلك على أبعاد فرص التسوية كما سلف الذكر(١). وذلك لتحسين صورته أمام الناخب الإسرائيلي، ليظهر بمظهر الشخص القادر على التعامل بشدة مع الغرب، وتوفير الحماية لمواطني إسرائيل. إلا أنه ظهر على النقيض من ذلك فأفعاله لم تمت بصلة للبرنامج السياسي للحزب؛ الذي يؤمن بضرورة الحرص على تحقيق السلام الحقيقي، والدائم بين إسرائيل وجاراتها كما سلف الذكر.

ولم يلتزم باراك بما تعهد به في برنامجه الانتخابي عام ١٩٩٩ بشأن تحقيق الأمن القومي الذي سيتبلور عبر تحقيق سلام حقيقي، ومنع نشوب الحرب، وسفك الدماء فكل هذا أثبت زيفه. فقد كانت الشرارة التي اندلعت بموجبها انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠ اندلعت تحت إشرافه فهو من سمح لشارون بزيارة المسجد الأقصى في سبتمبر ٢٠٠٠ الذي قام خلالها باستفزاز مشاعر المصلين وما أسفر عنه من ارتكابه مذبحة مروعة ضد المصلين في الحرم القدسي، مما أدى لاندلاع الانتفاضة وسقوط العديد من القتلى على الجانبيين. وبدلاً من اعتذاره عنها تعهد باستخدام الوسائل العسكرية لقمع الانتفاضة، وأعطى ضوءاً أخضر للقوات العسكرية الإسرائيلية التي قتلت ١٣ شابا من عرب ٤٨ (٢) لتظاهرهم تضامناً مع إخوانهم الفلسطينيين في فلسطين على اثر مذبحة الأقصى ٢٠٠٠ . من هنا يعكس هذا مدى حرصه على تحقيق السلام، فإفراطه في استخدام القوة أفقده مصداقيته أمام ناخبيه (٣).

وبعد توليه رئاسة الحزب عام ٢٠٠٧ على الرغم من أمل بعض المحللين من استفادة باراك من أخطاءه(٤)، اتبع نهجاً مماثلاً لنهجه في فترة ولايته للحزب، ولمقاليد الوزارة عام ١٩٩٩. فهو يفعل ما يحول دون تحقيق فرص السلام (٥)، حيث غالى باراك في أعمال العنف ضد الفلسطينيين مما عكس زيف وعوده (٦)، فوصفه حاييم برعام بأنه نتنياهو آخر(٧) .

---

(1) المقصود هنا ارتكاب كلً من مذبحة قانا وعملية عناقيد الغضب وتضييق الخناق على الفلسطينيين و قتل يحي عياش على الرغم من عدم وجود ضرورة لذلك. لمزيد من التفاصيل انظر: باروخ كمرلينج ، " **إسرائيليون يحاكمون دولتهم : الإبادة حرب شارون ضد الفلسطينيين**" ، فاطمة نصر (ترجمة) ، مجلة سطور ، ٢٠٠٣ ، القاهرة ، صـ١٣٩ . وعماد جاد ، "**الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام**" ، كراسات إستراتيجية ، يونيو ١٩٩٦ ، عدد ٤٣ ، المجلد السادس ، صـ١٩.

(2) السيد عوض عثمان ، **انتفاضة الأقصى جدل العسكر والمقاومة السلمية** ، في عماد جاد (تحرير) ، **انتفاضة الأقصى** ، مرجع سابق ، صـ٨١ .

(3) فقد ظهر باراك بمظهر لا يختلف عن نتنياهو أو شارون، فيرى Ghassan An Doni أن مذبحة الأقصى كانت شكلاً من أشكال معاقبة الحكومة للسلطة الفلسطينية لرفضها الاتفاق الذي طرحه باراك (أي كامب ديفيد ٢٠٠٠) وإملاء مطالبه السياسية عليها، إلا إنه لم يفلح في ذلك وسقط هو وحزبه في الانتخابات البرلمانية. ويصفه إحسان مرتضى بأن فكره يرتكز على مقولة "إن إسرائيل كناية عن قصر ضخم في غابة مليئة بالمفاجآت المرعبة تسود فيها شريعة الغابة والبقاء للأقوى" لمزيد من التفاصيل انظر: إحسان مرتضى ، "**باراك انعدام الخبرة السياسية والهوس الأمني**" ، شئون الأوسط ، أكتوبر ١٩٩٩ ، العدد ٨٨ صـ٩٣ ، و

An Doni , Ghassan, **A Comparative Study of Intifada 1987 and Intifada 2000**, In Carey–Roane, the (new intifadam USA, RR Donnely and Sons, first publishment), 2001, P. 211.

(4) مختارات إسرائيلية، "**الأمن ليس منظاراً فقط**" ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ ، صـ٦٥ .

(5) ففي ١٩ سبتمبر ٢٠٠٧ قرر المجلس الوزاري المصغر بإسرائيل تعريف قطاع غزة بأنه كيان معادٍ ومن ثم أستتبع ذلك المساس بإمدادات المياه إلى القطاع ، وفي تعقيبه على هذا القرار ذكر قائلاً "أن كل يوم يمر يقربنا من عملية واسعة النطاق في غزة ، لكننا سندرس احتمالات أخرى قبل ذلك". إلا أنه لم يدرس أية احتمالات أخرى، فقد ارتكب مجازر في غزة ، بعد فترة وجيزة من توليه مقاليد الوزارة، أودت بحياة العشرات وجرح المئات مما أجج المشاعر وجعلها لا تضع أملاً على وجود فرص للسلام ، وفي نهاية عام ٢٠٠٨ ارتكب مذبحة مروعة بقطاع غزة أودت بحياة ما لا يقل عن ٢٥٠٠ شخص بالقطاع أغلبهم من النساء والأطفال بالإضافة لجرح ما لا يقل عن ٤٥٠٠ شخص حيث استخدم فيها سلاح البحر والجو والبر استعرض خلالها إمكانيات الجيش الإسرائيلي الذي نجح

وتبنى بيرتس عدداً من المواقف التي تعكس تفضيله للألة العسكرية في التعامل مع الأزمات التي قد تعترض طريقه ([3]). فانغمس-بيرتس في حرب لم يحسب عواقبها ، ففي يوليو ٢٠٠٦ أتخذ رئيس الوزراء الإسرائيلي أولمرت ووزير دفاعه بيرتس قرار حرب لبنان، دون أن يحسب حسابات تكلفة هذه الحرب ([4]). وكانت النتيجة أن حملته لجنة فينوجراد لتقصي الحقائق حول

في ترميمه وتمكينه من استعادة قوته التي فقدها خلال حرب لبنان ٢٠٠٦ . انظر: باراك رافيد ، "**بان كي مون : قطع الخدمات عن غزة يتعارض مع القانون الدولي**" ، مختارات إسرائيلية ، أكتوبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٤ ، صـ٧٨ ، صـ٧٩ . و جريدة الأهرام ، ١٢ يناير ٢٠٠٩.

([1]) مما دفع ذلك بعض المحللين للقول بأن باراك لم يفعل ما اختاره الناخبين من أجله، وهناك من رأى أبعد من ذلك أنه مستعد فقط لتحقيق السلام عندما يكون رئيساً للوزراء ، وليس مجرد وزير دفاع حتى وإن كان يرأس الحزب الثاني بالحكومة ، فكل ما هو مستعد فقط لتقديمه تخريب فرص التقدم نحو السلام لأنه ليس هو القائد، فعلى الرغم من تصريحه في نوفمبر ٢٠٠٧ "بأنه سيقلب كل حجر بحثاً عن السلام محاولاً استرجاع أيام كامب ديفيد الثانية" ، إلا أن ما يفعله ليس أكثر من تحقيق صالحه الفردي وليس تحقيق صالح الحزب ، حتى أن عامي أيالون ذكر تعقيباً على النهج الذي يتبعه باراك قائلاً "نحن صامتون ونترك الساحة لضغوط اليمين". انظر: باراك رافيد ، "**باراك وشبهة التخريب**" ، مرجع سابق ، صـ٦٨ .

([2]) حاييم برعام ، "**فوز اللوبي البرجوازي الأمني**" ، مختارات إسرائيلية ، مرجع سابق ، صـ٨.

([3]) ففي تصريحاته للصحافة الإسرائيلية عقب عملية تنانيا التفجيرية فى الرابع من كانوا لعام ٢٠٠٥ بأن "نحن معسكر السلام سنكون أكثر تشددا من الجميع فى الحرب ضد الإرهاب" ، فهو لم يقدم رؤية مختلفة للتعامل مع الوضع المتأزم ، فكانت لهذه التصريحات المتناقضة ردود فعل معادية له فوصفه الكثيرون بأنه زعيم مرتبك ومتسرع ولا يعي ما يقول وكانت النتيجة أن أظهر ٦١ % من الإسرائيليين - عقب هذه التصريحات- عن عدم رضاهم عن أداء بيرتس ووصفوه بأنه غير مؤهل ولا يملك تجربة لإدارة الحكومة، وقد كان ذلك واضحا في نتائج استطلاعات الرأي قبل انتخابات ٢٠٠٦ ، فقد حصل الحزب عند بداية تولي بيرتس رئاسة الحزب على ما تجاوز الـ ٢٨ مقعد، إلا أن حدث انخفاض واضح لمقاعد الحزب التي كان من المتوقع حصوله عليها فحصل على ما يتراوح بين ١٩ : ٢١ مقعد بسبب اعتراض الرأي العام على أداء بيرتس، وفى انتخابات عام ٢٠٠٦ حصل على ١٩ مقعدا مما يعكس انخفاض سهم بيرتس داخل حزب العمل والساحة السياسية ككل بإسرائيل ، على خلاف التوقعات المسبقة عند بداية توليه، إلا أن ضعفه كان هناك أسباب أخرى تساعده أبرزها ترك شيمون بيريز وداليا ايتسك وحاييم رامون الحزب حيث انضموا إلى حزب كاديما مما أضعف مكانته خاصة وأنه قد دل استطلاع رأى عن اعتقاد ٢٠ % من الإسرائيليين وجود شيمون بيريز بحزب العمل هو من الأسباب التي تجذبهم للتصويت للحزب ، أى أن ٢٠% من ناخبي العمل يؤيدونه بسبب بيريز ، هذا بالإضافة إلى الخلافات بين بيرتس وباراك الذي اتهم بيرتس بوصوله إلى رئاسة الحزب بطرق غير شرعية ، بالإضافة إلى ما أرساه شارون بين قطاع عريض من المجتمع الإسرائيلي ، فقد نجح فى إرساء الأجندة الأمنية على الساحة السياسة على خلاف الأجندة الاجتماعية والاقتصادية التي دعمها بيرتس وناشد بها فى حملته الانتخابية عام ٢٠٠٦. **لمزيد من التفاصيل انظر:** مسعود أحمد أغبارية ، "**المشهد السياسي الإسرائيلي**" ، فى جونى منصور (تحرير) ، تقرير "مدار" الاستراتيجي ٢٠٠٦ : المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٥ ، رام الله ، فلسطين مؤسسة الأيام ، نيسان ٢٠٠٦.

([4]) فبيرتس أحد ناشطي معسكر السلام الذي أعلن أنه لن يتوانى حتى يتحقق السلام ويتم التوصل إلى حل نهائي للصراع ، دخل حرباً على الساحة اللبنانية دون أن يحسب حسابات هذه الحرب ودون أن يكون له الخبرة العسكرية والسياسية والوزارية حتى يقدم على اتخاذ قرار مثل هذا القرار فقد انغمس فى الحرب بعد مرور شهرين فقط من توليه لهذا المنصب دون أن تكون له الخبرة السياسة ولا العسكرية ولا الوزارية ، بل ولم يبذل أي عناء فى التغلب على ضعف خبراته. فلم يطلب بيرتس على سبيل المثال الإطلاع على خطط الجيش ولم يتحقق من حالة الاستناد إلى معلومات كاملة وخطة عمل واضحة حتى أنه كان يعتقد أن الحرب فى لبنان ستكون عملية قصيرة جدا لأن القوى الدولية ستتدخل وتوقفها لذلك رأى أنه ليس من الضروري إعطاء أية اهتمام لخطة عمليات تستغرق فترة أطول فى تلك المرحلة ، فترى لجنة فينوجراد – اللجنة المشكلة لتقصى الحقائق حول حرب لبنان ٢٠٠٦ – أن مشكلة بيرتس تمتد إلى عدم فهمه للمبادئ الأساسية لاستخدام القوة العسكرية كأداة لتحقيق أهداف سياسية "وقد اخفق فى كل ذلك" وتضيف أنه لم يقم بأداء مهامه بالكفاءة المطلوبة فقرار الحرب كان مجرد قرار سياسي وليس عسكري وتحمل اللجنة بيرتس مسئولية اتخاذ القرارات فقد اتخذ قرارات هامة بسرعة شديدة رغم محدودية ما كان يتمتع به من دراية وخبرة وخلفية معلوماتية ، فبيرتس مسئول مسئولية كاملة عن عدم اتخاذ الإجراءات التي كان من الممكن أن تساعده فى التغلب على نقص خبراته . . وتحمله هو وأولمرت ورئيس الأركان مسئولية الحرب". **لمزيد من التفاصيل انظر:** أشرف الشرقاوى ، (ترجمة) "**فينوجراد : الفصلان السابع والثامن**" مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ ، العدد ٢١٥. ومدار ، "**الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثون :**

حرب لبنان ٢٠٠٦ مسئولية الخطأ واتخاذه قرارات سريعة دون الاستناد على حقائق معلوماتية([1]). وتعالت الاتهامات لبيرتس ولأدائه العام فى قيادة الحزب وفى حرب لبنان، فوصفه حاييم برعام أنه " فضل تخريب لبنان على بناء المجتمع الإسرائيلى، وخدم أعداءه الأغنياء" ويضيف قائلا "أنه على الرغم من محاولة ناخبى حزب العمل فى انتخابات ٢٠٠٦ المحافظة على الحزب من الانحراف عن المسار الصحيح، إلا أنهم قاموا باستدعاء المتقاعدين فى الجيش من أجل منع هذا الانحراف بأي ثمن . . . فوجدنا أن بيرتس يتحدث عن المجتمع لكنه يهرع لتولى وزارة الدفاع فحول الأمر إلى حديث أجوف" ([2]).

ومن ثم يتضح أن همه لم يكن قضية السلام والتسوية، وإنما أن يثبت أنه قادر على أن يكون قائداً عسكرياً وأمنياً كما كان قائداً اجتماعياً. فقائد معسكر اليسار لم يبالِ بقتل المدنيين اللبنانيين، على الرغم من نفيه في بداية الحرب أنه لا يوجد أية استهداف للجيش الإسرائيلي للمدنيين اللبنانيين. وإنما إصابتهم قد جاءت على سبيل الخطأ ([3])، إلا أنه صرح فيما بعد أن اضطرار الجيش الإسرائيلي لضرب المدنين لن يوقفه لوجود ضرورة عسكرية إلى ذلك ([4]).

من هنا يتضح أن هذه الممارسات العنيفة من قبل قادة الحزب، لم ولن تهئ المناخ المطلوب للتسوية السلمية بل وتقتل أية فرصه ممكنة للتسوية والتفاوض. ومن ثم يظهر بعد ممارساتهم عن الخطوط الأيديولوجية للحزب وبرنامجه السياسي، ويعكس في الوقت ذاته ضعف النخبة الحزبية لحزب العمل لأن إفراطها في استخدام القوة من أسباب ضعفها استناداً لمقولات نظرية النخبة.

٢. التنصل من اتفاق أوسلو والاتفاقات السلمية التي أقرها الحزب من قبل والمراوغة في تنفيذ الاتفاقات التي أبرمتها الحكومات الإسرائيلية

اتسم النهج الذي اتبعه نخبة الحزب بالمراوغة والتنصل من التعهدات التي تم تبنيها من قبل، وبممارسة عدداً من الأفعال التي تعرقل مسار التسوية. ومن أبرز الأمثلة على ذلك أيهود باراك نظراً لكونه رئيس الحزب الوحيد الذي ترأس مقاليد الحكومة في عشر السنوات الماضية.

فعلى الرغم من تصاعد الآمال عند بداية حكمه بأنه سيستعيد عهد رابين ١٩٩٢، مما يبشر بإمكانية استعادة الثقة بين الإسرائيليين والفلسطينيين بشكل خاص ومع العالم العربي بشكل عام. وذلك نتيجة لرفعه شعار "استمرار سياسة رابين" أثناء حملته الانتخابية، حيث أكد ذلك برنامجه الانتخابي

البرنامج ، التركيبة ، والأعضاء" ، أوراق إسرائيلية ، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، العدد ٣٣ ، صـ٥٠ .

([1]) حملته اللجنة مسئولية اتخاذ القرارات الخاطئة بشأن الحرب التي كان وزير دفاعها و مسئولية اتخاذ قرارات مهمة بشكل سريع رغم محدودية ما كان يتمتع به من دراية وخبرة وخلفية معلوماتية و على عاتقه مسئولية مساهمته الشخصية في مجمل القرارات المتعلقة ببدء الحرب والقرارات التي صدرت خلالها وعن إدارة الحرب وعن الطريقة التي تمت بها الإعداد للمشاورات التي في إطارها أتخذ هذه القرارات و مسئولية تصرفه دون وجود الخلفية المعلوماتية الكاملة وعدم بذل أي جهد مطلوبٌ لسد هذه الفجوة وعدم اتخاذه الإجراءات التي تساعده في التغلب على نقص خبراته. لمزيد من التفاصيل انظر: أشرف الشرقاوي (ترجمة) ، **"تقرير فينوجراد : الفصلان السابع والثامن"** ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ العدد ١٥٨ ، صـ٤٢ ، صـ٦٢ ، صـ٦٤ .

([2]) حاييم برعام ، **"فوز اللوبي البرجوازى - الأمن"** ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١ ، صـ٨١

([3]) حسام حسن ، الحرب على لبنان الخطاب الرسمي الإسرائيلي قراءة تفكيكية" ، في أماني غانم ومدحت ماهر (محرران) ، **العدوان ، المقاومة الحضارية في حرب لبنان : الدلالات والمآلات** ، القاهرة ، برنامج حوار الحضارات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧ ، صـ٤٧ .

([4]) أشرف الشرقاوي (ترجمة)، مرجع سابق، صـ٦٢.

لعام ١٩٩٩ فقد بشر بصدق نواياه كما سلف الذكر ([1]) . لكنه بمجرد نجاحه في انتخابات رئاسة الوزراء وتوليه مقاليد الحكم ظهر الوجه الأخر لباراك:

١. فقد رفض باراك الاستمرار في مراحل اتفاقية أوسلو، التي تؤدي في النهاية إلى الانسحاب لحدود ١٩٦٧ طبقاً للتفسير المقبول لقرار مجلس الأمن في ٢٢ نوفمبر ١٩٦٧. على الرغم من أن اتفاقية أوسلو هي صيغة حزب العمل (وصنيعة اسحق رابين). إلا أن باراك كان من أشد معارضيها منذ أن كان رئيس الأركان الإسرائيلي أثناء حكم رابين ([2]). فباراك ألتزم بأفكاره الخاصة، وليس بأفكار والتزامات الحزب.

٢. راوغ بارك في الالتزام باتفاق واي بلانتشين الذي وقعه نتنياهو في أكتوبر١٩٩٨، على الرغم من إعلانه من قبل أن سيقوم بالوفاء به، فطلب تعديل بعض بنود اتفاق واي بحجة وجود كثير من البنود التي تتعارض مع الرؤية الإستراتيجية الإسرائيلية، فيما يتعلق بقضايا الوضع النهائي ([3])

٣. ناور باراك وراوغ حول اتفاق شرم الشيخ في الرابع من سبتمبر ١٩٩٩ ، الذي اشتمل على وجود ثلاثة مراحل زمنية محددة، تقوم إسرائيل بالالتزام خلالها بإجراء عدد من الممارسات والإجراءات. إلا أنه أعلن بعد التوقيع أن النص في الاتفاق على مواعيد محددة لا يعني وجود التزام بها من جانب إسرائيل، لكنه لم يكتفِ بذلك فقط . فعندما بدأ التنفيذ بدأت معه مناورات باراك حيث تعمد تغيير مواقع الانسحاب، وإعادة الانتشار، وأدخل تعديلات عليها في الوقت الأخير، وجعل الجانب الفلسطيني أمام أحد الخيارين، أما قبول ما أقره باراك أو تجميد تنفيذ الاتفاقات ([4]).

٤. وفي محادثات كامب ديفيد في يوليو ٢٠٠٠ على الرغم من تباين الآراء حول مدى مرونة باراك، فيما اسماه البعض بـ "العرض السخي" الذي طرحه على المفاوض الفلسطيني، لكن يمكن رصد عدد من الممارسات التي قد تعكس نية مبيتة من الجانب الإسرائيلي لإفشال المفاوضات وإحراج السلطة الفلسطينية عالمياً. ليؤكد مقولة غياب الطرف الفلسطيني كما ذكر يوسي بيلين وزير العدل في حكومة باراك آنذاك ([5]).

- جاء عقد مباحثات كامب ديفيد ٢٠٠٠ بطلب من باراك دون التنسيق مع الطرف الفلسطيني؛ الذي حاول رفض حضور المباحثات قبل التعرف على الرؤية الإسرائيلية التي سيطرحها باراك. إلا أن عرفات لم يستطع الفرار من حضور المباحثات بسبب الضغط الأمريكي. ومن ثم قد يعكس ذلك نية مبيتة لإحراج عرفات أمام الرأي العام العالمي ([6]).

- لم يتم نشر محاضر قمة كامب ديفيد، وهنا يرى السفير طاهر شاش أنه قد يكون السبب في ذلك؛ محاولة الإيهام بأن ما عرضه باراك ورفضه عرفات

([1]) عماد جاد(تحرير) ، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩: الهوية ، الأمن الاقتصاد ، والتسوية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩ ، صـ٢٩٧ ، صـ٣٠٠ ، صـ٣٠٢ ، صـ٣١٠ .

([2]) باروخ كمرلينج ، **مرجع سابق** ، صـ١٤٣ .

([3]) عماد جاد ، الطريق إلى الانتفاضة ، في عماد جاد (تحرير) ، **انتفاضة الأقصى : طموح الفكرة وأزمة الإدارة** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٤ ، صـ٢٥ .

([4])ــــــ، **الطريق إلى الانتفاضة**، المرجع السابق، صـ٢٦ ، صـ٢٨ ، صـ٢٩ .

([5]) ــــــ **"لقاء الخريف وخبرة مفاوضات كامب ديفيد الثانية"**، تحليلات عربية ودولية، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/ANAL807.HTM ، متوافر بتاريخ ٢٠٠٩/٠١/٠٨.

([6]) ــــــ **المرجع نفسه**.

تنازلات غير مسبوقة، وأن عرفات هو المسئول الوحيد عن فشل هذه المفاوضات([1]).

- تصريحات عدد من المفاوضين والمسئولين الفلسطينيين والإسرائيليين، بشأن حقيقة ما حدث داخل المباحثات، ونوايا باراك من المباحثات. فذكر شارل أندرلن في كتاب الحلم المحطم أن هدف باراك من المفاوضات، أمرين في حالة نجاحها يكون قد ضمن تنازل الفلسطينيين عن نحو ٢٠% من الضفة الغربية والقدس الشرقية، من هنا يظهر بمظهر البطل القومي أمام الإسرائيليين. والثاني في حالة فشلها يكون قد أثبت غياب الشريك الفلسطيني أمام الرأي العام. وذكر بعض المحللين الإسرائيليين أن باراك لم يقدم سوى أقل من ١٥% من أرض فلسطين التاريخية، فتجاوب باراك مع الفلسطينيين وفقاً لهم كان أقل من تجاوب نتنياهو ([2]) . وذكر أحمد قريع في كتابه "الرواية الفلسطينية الكاملة للمفاوضات من أوسلو إلى خريطة الطريق" أن "باراك لم يقدم سوى مزيد من القضم لحقوق الفلسطينيين وأراضيهم. فلم يكن من الممكن قبول الكرم الباكي المسموم" ([3])، وصرح محمود عباس خلال البيان الذي ألقاه أمام المجلس التنفيذي بشأن مفاوضات كامب ديفيد أن "إسرائيل غالت في مطالبها.... ومن الغريب أن يحمل كلينتون ياسر عرفات مسئولية فشل المفاوضات. في حين أنه بادر بعد ذلك بتقديم مقترحات جديدة في ورقة قدمها للجانين طرحت رؤية تعمل على تحسين مبادئ تسوية القضايا الرئيسية (المقصود هنا ورقة كلينتون التي كانت أساس التفاوض في طابا٢٠٠١)، مما يعني أن عرفات كان محقاً في رفضه لما عرض عليه في كامب ديفيد" ([4]).

٥. وفي محادثات طابا ٢٢ يناير ٢٠٠١، كان باراك يعاني آنذاك من فقدان تأييد الكنيست حيث تدنت نسبة التأييد إلى ٣٥ مقعداً، مما أفرغه من صلاحياته وجعله عاجزاً عن اتخاذ أية إجراءات. فدخوله حلبة المفاوضات لم يكن سوى محاولة أخيرة منه لإعادة انتخابه مرة أخرى. ومن ثم تبنى موقفاً مراوغاً فحاول إعطاء وعود براقة للفلسطينيين من جانب، وتبنى من جانب آخر موقفاً متعنتاً ورافضاً للتوصل لصيغة مقبولة للتسوية. فكانت النتيجة أن تنتهي المفاوضات دون تسجيل شئ يتوصلون إليه . فقد جاءت الأجندة الإسرائيلية في هذه المباحثات تعبر عن فجوة واسعة كما يتصور الجانب الفلسطيني، فعلى سبيل المثال رأى باراك أن حق العودة يقتصر على لم شمل بعض العائلات، على أن يكون ذلك مرهوناً بما تقرره إسرائيل في هذا الشأن. كما حاول باراك أيضاً إلقاء تبعية معالجة هذه المشكلة على المجتمع الدولي ومن ضمنه الدول العربية ([5]). مما وضع الجانب الفلسطيني في مأزق، فهو لا يستطيع القبول بالتنازل عن حقوق الفلسطينيين، ولا يستطيع أن يلزم الدول العربية بما أراده الجانب الإسرائيلي منها. فقد طلب الجانب الإسرائيلي من الدول العربية أن تقوم بتعويض اليهود الذين هاجروا منها.

([1]) طاهر شاش، **إستراتيجية إسرائيل الجديدة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى ، أكتوبر ٢٠٠٨، صـ١٢٥.

([2]) عماد جاد، **الطريق إلى الانتفاضة**، مرجع سابق ، صـ٣٢ .

([3]) سمير شمس،" **هل أضاع الفلسطينيون حقاً فرصة تاريخية؟: أحمد قريع يكمل الرواية الفلسطينية عن مفاوضات طابا واستوكهولم وكامب ديفيد**"، جريدة الشرق الأوسط ٢٠٠٧/٠١/٣١، العدد ١٠٢٩١، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.asarqalawsat.com/print.asp?did=40418&issueno=10291, متوافر بتاريخ ٢٠٠٩/٠١/٠٨.

([4]) لمزيد من التفاصيل انظر: طاهر شاش، مرجع سابق، صـ١٢٥: صـ١٢٦.

([5]) حسن أبو طالب (تحرير) ، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ٢٧٠ .

من هنا قد أثبت باراك مراوغته، وظهر أن ما أعلنه باراك في برنامجه الانتخابي ليس إلا شعارات زائفة.

ومن ثم يتضح أن المراوغة والتنصل من الوعود والاتفاقات السلمية التي تتماشى مع الخطوط الرئيسية الحزب.

٣. الاستمرار في عمليات الاستيطان ورفض تجميد الاستيطان العشوائي

على الرغم من رؤية الحزب التي ترفض التوسع في الاستيطان العشوائي، مارس نخبته ما يخالف هذه الرؤية، وما قدموه من وعود باقة خلال برامجهم الانتخابية. وقد كان من أبرز هذه الممارسات ما قام به باراك ١٩٩٩ و٢٠٠٧ وما فعله بن اليعازر ٢٠٠١.

فعلى النقيض من تعهد باراك في برنامجه الانتخابي لعام ١٩٩٩ بعدم سماحه بتأسيس أية مستوطنات جديدة – كما سلف الذكر، إلا أن باراك رفض تجميد المستوطنات في عهده فتزايدت أعدادها خلال حكمه بما يزيد عن ١٠ % من إجمالي عددها ([1]). فقامت حكومته ببناء ٥٧٥٢ وحدة سكنية في المستوطنات المحيطة بالقدس([2]).

وعقب توليه رئاسة الحزب ووزارة الدفاع عام ٢٠٠٧ شجع عملية الاستيطان، وتبنى موقفاً متراخياً تجاه وقف النشاط الاستيطاني. مما دفع جريدة هآرتس في افتتاحيتها في ٢٧ أغسطس ٢٠٠٧ أن تعلق على توجه باراك قائلة " أن كل يوم تبقى فيه البؤر الاستيطانية على حالها لهو يوم آخر يخون فيه كل مسئول منصبه" ([3]) . ومن ثم رأى البعض أن نهج باراك هو نهجاً برجماتياً نفعيا، يسعى عبر تحقيق مصالحه الذاتية وليس مصلحة الحزب أو التمسك بخطوطه وثوابته الأيديولوجية.

وما فعله باراك فعله بن اليعازر حيث أيد بناء المستوطنات حينما كان رئيساً للحزب ووزيراً في حكومة شارون ٢٠٠١، بل وساند الشعار الذي رفعه معسكر اليمين آنذاك بأن المستوطنين هم الجبهة الأمامية في الدفاع عن يافا وحيفا ، بل وبرر تشجيع الاستيطان بأنه ردة فعل للمواجهات بين الفلسطينيين وبين المستوطنين ([4]).

من هنا يمكن القول أن تجميد الاستيطان العشوائي، ليس أكثر من مجرد وعود انتخابية رددها قادة الحزب.

٤. إهمال الأقلية العربية في إسرائيل (عرب ٤٨)

من أبرز الممارسات التي تعكس عدم تطابق برنامج الحزب والبرامج الانتخابية، التي ينادي فيها نخبة الحزب بالمساواة بين كافة مواطني إسرائيل، وعلى وجه الخصوص عرب ٤٨ كان ما فعله باراك بعد انتخابه عام ١٩٩٩ رئاسة الحكومة.

فعلى الرغم من رفعه شعار المساواة بين كل مواطني إسرائيل خلال برنامجه الانتخابي واختياره اسم "إسرائيل واحدة" ليكون اسماً للقائمة الحزبية التي يمثلها. وتصريحاته العديدة بأنه بمجرد توليه الحكم سيحرص من خلال حكومته على مساواة عرب ٤٨ مع باقي مواطني إسرائيل. لكنه فعل ما ينافي ذلك فعلى سبيل المثال عزف باراك عن اختيار وزير من أصل عربي في حكومته، وتجاهل قادة الأحزاب العربية عند تشكيله لحكومته. مما جعل عرب ٤٨ يدركون زيف الوعود البراقة التي وعدهم بها، ويعدلون عن انتخابه مرة أخرى بعد أن كانوا من أكبر مؤيديه خاصة في

([1]) باروخ كمرلينج ، مرجع سابق ، صـ١٤٦ .
([2]) سمير شمس، مرجع سابق.
([3]) مختارات إسرائيلية ، "الاسلام مع البؤر الاستيطانية" ، أكتوبر ٢٠٠٧ ، صـ٥٥ .
([4]) حسن أبو طالب (تحرير) ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١ ، مرجع سابق ، صـ٢٧٣.

ظل قتل ١٣ شاب من عرب ٤٨، ورفضه الاعتذار عن هذه الحادثة ([1]). **فعرب ٤٨ ينظر إليهم قادة الحزب نظرة الأقلية الغريبة في مجتمع رافض لها.**

٥. إعطاء الأولوية للوصول إلى السلطة بدلاً من احترام الالتزام الأيديولوجي والبرنامج السياسي للحزب

بتتبع ممارسات نخبة الحزب تبين ولعهم بالسلطة والنفوذ حتى وإن كان ذلك على حساب ما تعهدوا به في برامجهم الانتخابية، وما قدموه من وعود للرأي العام. فمن أبرز هذه الممارسات انضمام الحزب لائتلاف ٢٠٠١، وائتلاف ٢٠٠٥ رغم السياسات اليمينة التي اتسم بها من هاذين الائتلافين والتي تتنافى مع الخط الأيديولوجي للحزب. وكذلك قبول بيرتس بوزارة الدفاع وما فعله بارك مؤخراً بعد إعادة انتخابه لرئاسة الحزب.

فجاء انضمام حزب العمل للأئتلاف الحكومي الذي تزعمه شارون عام ٢٠٠١ منافياً للتوجه اليساري للحزب، حيث تتبنى هذه الحكومة توجه يميني صريح ومواقف أيديولوجية يمينية تتناقض مع أيديولوجية حزب العمل ([2]). لذلك كان من الطبيعي أن ينتهج كلاً من بن اليعازر وبيريز داخل حكومة الوحدة الوطنية نهجاً منافياً لثوابت الحزب.

فقام بيريز بتبرير انتهاكات شارون للسلام على الساحة الدولية، مما دفع بعض المحللين للقول أن هذا الائتلاف هدفه أعطاء الشرعية لانتهاكات شارون للسلام وفي حق الفلسطينيين أمام الرأي العام العالمي. فاستغل شارون حصول بيريز على جائزة نوبل للسلام، ومشروعه للشرق الأوسط الجديد والمركز الذي أقامه لدراسات السلام الذي سمى "مركز بيريز للسلام" ، بمعنى أكثر وضوحاً استغل شارون رصيد بيريز في السلام أمام الرأي العام العالمي لصالحه، لتبرير سياساته القمعية وتحسين صورته عالمياً"([3]).

أما موقف بن اليعازر فقد كان أكثر تشدداً في تأييده لشارون ولسياساته اليمينية ؛ فأعلن في ٧ أبريل ٢٠٠١ "تأييده لربط استئناف المفاوضات بوقف الفلسطينيين للأنتفاضة مؤكدا أن نصف الشعب الإسرائيلي – كما زعم هو- يبدي استعداده للتوصل للمفاوضات مقابل التوصل لحل دائم للصراع العربي الإسرائيلي ، يضاف إلى ذلك تأييده لإعلان اليمين الإسرائيلي المؤيد للاستيطان برفع شعار أن المستوطنين هم الجبهة الأمامية في الدفاع عن يافا وحيفا ، وتبريره لتراجع تأييد فكرة

([1]) أيمن عبد الوهاب ، **الصوت العربي في الانتخابات الإسرائيلية بين الوعي بالذات والوعي القومي** ، في عماد جاد (تحرير) ، الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩ ، مرجع سابق ، صـ١٣١ .

([2]) فعلى سبيل المثال أعلن شارون أن الاتفاقات التي طرحت في قمم كامب ديفيد وواشنطن وطابا غير سارية وغير ملزمة للحكومة الجديدة التي ستشكل برئاسته ، أي أنه تنصل من الالتزامات السابقة بالسلام التي أبرمتها الحكومات الإسرائيلية التي سبقته ، وأعلن أيضاً أنه ليس في نيته التوصل إلى تسوية سلمية تحت ضغط الإرهاب (أي تحت ضغط المقاومة الفلسطينية)، مما يعني أن السلام ليس على أجندته السياسية فكيف تنتهي المقاومة في ظل سياسة القمع وسفك الدماء التي بدأها هو في سبتمبر ٢٠٠٠ بارتكابه مذبحة الأقصى فقد كان المحرك للانتفاضة. ومن ثم فهو يتنصل من خوضه أية مفاوضات ممكنة وينكر التزاماته بأية تسوية سابقة مما يتناقض مع الميثاق الأساسي لحزب العمل الذي يضع تحقيق السلام بين إسرائيل وجاراتها هدفاً له – كما سبق الذكر ومن ثم يعني ذلك أن الائتلاف الحكومي الذي دخله حزب العمل مع حزب الليكود ٢٠٠١ يتناقض وثوابت الحزب ذاته ، إلا أنه وعلى الرغم من ذلك آثر دخوله بزعامة بن اليعازر، لمزيد من التفاصيل انظر: عماد جاد (تحرير) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١، صـ٢٢١ .

([3]) فقد كان بيريز يحث عرفات على ضرورة إيقاف الانتفاضة حتى يستطيع حزب العمل أن يعمل ككابح لشارون حتى لا يدمر إمكانية استئناف المفاوضات والعمل وفقاً لخطة باراك كلينتون ، أو ليتضح أن شارون لا يرغب في السلام العالمي ، إلا أن بيريز كان يناقض ما يقوله ، فقد كان يظهر شارون بمظهر الراغب في السلام – على الرغم من سياساته اليمينية التي انتهجها آنذاك - أمام الرأي العام العالمي. انظر: يائير كويكر ، **الزرزور والغراب: شارون وبيريز** ، القاهرة ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، فتح : مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية ، ٢٠٠٣/١١/٤ . حسن أبو طالب (تحرير) ، **التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١** ، مرجع سابق ، صـ٢٧٠ .

إزالة المستوطنات عند أغلب الإسرائيليين بأن هذا نتيجة للمواجهات بين الفلسطينيين والمستوطنين (كما سلف الذكر)، فأراد أن يحمل الطرف الفلسطيني مسئولية التوجه اليميني للرأي العام الإسرائيلي بل وأعلن صراحة أن " إسرائيل لم تعد ملتزمة بالتفاوض مع عرفات ، لأنه لم يعد يصلح شريكاً للسلام" (١) .

هكذا يتضح أن نخبة حزب العمل تبنت رؤى اليمين المتعصب متخلية عن رؤية اليسار الإسرائيلي. ومن ثم ظهر بيريز وبن اليعازر بأنهما ليس أكثر من أدوات لها شكل يساري تساند سياساته اليمينية وتبررها، بل وتعطيها الشرعية ، مما دفع بعض المحللين الإسرائيليين بوصف حاجة شارون إلى بيريز وبن اليعازر بأنها تماثل حاجته للعمال التايلانديين، الذين ينظفون منزله ومزرعته الخاصة (٢) . فهما ينظفون صورته أمام الرأي العام ليعطونه طابعاً يسارياً مقبولاً. وما يؤكد ذلك أنه لم يكن سبب خروج حزب العمل عن ائتلاف ٢٠٠١ لأسباب ترجع إلى هذه السياسات اليمينية التي تبناها وانتهجها شارون، وإنما رجعت إلى الخلاف حول الميزانية، مما يعكس تخلي بيريز وبن اليعازر عن الثوابت الأيديولوجية للحزب فقد كان الدافع المحرك لهم هو حبهم للسلطة والنفوذ.

وتكرر نفس السيناريو بانضمام حزب العمل لائتلاف الليكود في يناير ٢٠٠٥ وذلك بعد مباحثات طويلة ، كان الرفض فيها يحتل المركز الأول عندما كان متسناع على رأس الحزب قبل هذا العام (٣). ولكن بعد حاجة شارون المفرطة لتأييد خطته فك الارتباط (٤) - خاصة بعد استقالة متسناع- قام شارون بضم الحزب (٥).

إلا أن هذا الائتلاف كان منافياً للخطوط العامة التي يرفعها الحزب (٦). مما يعكس بزوغ المصلحة الشخصية لنخبة العمل على مصلحة الحزب ذاته وعلى مصلحة برنامجه السياسي فكانت

---

(1) حسن أبو طالب ، **المرجع نفسه** ، صـ٢٧٣ .

(2) عماد جاد ، **فوز شارون وصعود اليمين** ، في عماد جاد (تحرير) ، الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣ : الأمن أولاً القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٣ ، صـ٢٦ .

(3) فقد بالغ شارون في ضغطه على متسناع لدخوله الائتلاف ، فعندما علم شارون أن متسناع يقاوم فكرة دخول الائتلاف حاول استخدام الموقف إلى صالحه فركز على أهمية تشكيل حكومة وحدة وطنية وإعادة التركيز على قمة الوحدة زاعماً أنها ضرورة لأمن واستقرار إسرائيل وذلك رغبة منه في إحراج حزب العمل . لأنه رفض الدخول في الائتلاف الحكومي ، مما سيفقده الكثير لدى الرأي العام فمن يعارض الوحدة أشبه بالخائن تقريباً . فحاول متسناع التصدي لهذه الضغوط فوافق على الاقتراح ولكنه عاد ليعلن أن دخول الائتلاف سيكون بأفكار وسياسات ليكودية يمنية ليست يسارية فهذا ما يريده شارون مما أدى لرفضه دخول الائتلاف. لمزيد من التفاصيل انظر: عماد جاد ، **فوز شارون وصعود اليمين** ، مرجع سابق ، صـ٢٧.

(4) فقد رفضها اليمين المتطرف في حكومته ، حيث وقف معظم وزراء الليكود ضدها وتبرأ أعضاء الكنيست منها وهددوا شارون بالتصويت ضدها وبالتصويت ضد رئيس الحكومة بسحب الثقة عنه فرفض الليكود الخطة بنسبة ٦٠ % مما وضع شارون في مأزق بحيث أصبح رئيس الوزراء دون حزب. لمزيد من التفاصيل انظر: يسرائيل هرفيل، **"وحدة معادية للوطنية"** <u>مختارات إسرائيلية</u> ، يناير ٢٠٠٥ ، العدد ٢١ ، صـ٧١ .

(5) رغبة منه لتعويض خروج الأحزاب اليمنية المتطرفة ثم البدء في تنفيذ الخطة من خلال تمتعه بالثقة ، خشية من ابتزاز الأحزاب الصغيرة المشاركة في الائتلاف التي قد تؤدي لتفككه في أي لحظة . أيضاً بدخول العمل سيستمر قادته في لعب دور المدافع عن سياسات اليمين الإسرائيلي أمام الرأي العام العالمي كما حدث عام ٢٠٠١، بالإضافة إلى أن شارون يخشى من بقاء حزب العمل خارج الائتلاف حتى يتمكن من إعادة بناء نفسه من جديد وربما حشد المعارضة في الكنيست ، لإعاقة عمل الحكومة أو محاولة إسقاطها عندما تحين الفرصة . يضاف إلى ذلك رؤية شارون أن وجود العمل في الائتلاف سيزيد من الصراع بداخل الحزب مما يؤدي لانهياره نهائياً خاصة بعد خروج كثير من القيادات المعتدلة في الحزب أمثال يوسي بيلين وتشكيله لحزب يساري وسطي (ياحد ، معاً) يتنافس على نفس القاعدة الانتخابية لحزب العمل. حيث بلغت نسبة التأييد البرلماني الذي حصل عليها الائتلاف بين حزبي العمل والليكود ومجموعة صغيرة من الأحزاب اليهودية الأرثوذكسية إلى ٥٨ : ٦٥ % من أعضاء الكنيست . من هنا أصبح شارون أول رئيس وزراء في التاريخ يدعم تنفيذ خطته بالمعارضة على عكس إرادة بعض أعضاء الحكومة وفقاً لرأي يوسف لبيد قبل التصويت بالموافقة على الائتلاف الحكومي . لمزيد من التفاصيل انظر:

Knesset bBacks, Israel Coalition, www. Axis of logic/ world news.com, accessed on 11 Jan 2005.

(6) فعلى سبيل المثال أقرت هذه الحكومة عند بداية عملها بأن الاستيطان مشروع ذو قيمة اجتماعية وقومية لذلك فهي ستعمل جاهدة على تحسين قدرته لمواجهة التحديات التي تواجهها وهذا على عكس ما يؤمن به الحزب - كما سلف الذكر- إلا أن شارون في حكومته الائتلافية يخضع مخططاته الاستيطانية للخطوط العريضة لسياساته بشأن تسوية النزاع مع البلدان العربية. لمزيد من التفاصيل انظر: عماد جاد ، **فوز شارون وصعود اليمين** ، مرجع سابق ، صـ٣٨ .

الحقائب الوزارية هى ما يصبوا إليها قادة العمل، وأكد ذلك بعض المحللين أمثال جان شاؤول([1]) ويظهر هذا بشدة إذا تم النظر إلى بنود الائتلاف الحكومي، التي تتمثل في التالي ([2]):

أولاً : لا تعد الحكومة حكومة وحدة وإنما حكومة فك ارتباط فقط ولمدة محددة .
ثانياً : تقام انتخابات أولا لاختيار رئيس الحزب.
ثالثاً : لا يكون شيمون بيريز هو المسئول عن اختيار وزراء العمل في الحكومة لكن اللجنة المركزية هي التي تتولى الموضوع .
رابعاً : يتم انتخاب فريق جديد للتفاوض .

فباستطلاع هذه البنود يتضح أن شارون هو الكاسب الأكبر، ومن خلال الائتلاف يحقق مصالحه في تحقيق غايته . أما حزب العمل فهو الخاسر الأكبر، فقد تحالف مع حزب معادي له متخلياً عن الخطوط العامة للحزب، وقد آثارذلك موجة عارمة من الانتقادات داخل معسكر اليسار([3])، ففشل الحزب في تحقيق تماسك المعسكر اليساري. ومن ثم افتقد أهم عناصر ومقومات المؤسسية وعناصر استقرار النخبة السياسية. فالجميع لم يقتنع بزيف المبررات التي أعلنها بيريز حول أسباب الدخول في الائتلاف ، فكانت النتيجة زيادة حدة التناقضات بداخل الحزب وتعالت الأصوات المنادية بضرورة عقد انتخابات مبكرة، فهناك من يفضل بداخل الحزب بديل خوض الانتخابات عن الانضمام للائتلاف الحكومي ([4]).

وانتقد الكثير من المحللين ادعاءات بيريز بأن دخوله الائتلاف الحكومي سيضمن تنفيذ فك الارتباط في غزة لعزل أربع مستوطنات من القطاع لتبدأ بالتنفيذ، إلا أن جان شاؤول يرى أن هذه الادعاءات غير صحيحة. فهذه الخطة محاولة لاستكمال الفتح العسكري لحرب ٦٧ من خلال ضم الأرض الفلسطينية في إسرائيل وإخراج الفلسطينيين من أرضهم، حيث تهدف خطة فك الارتباط

([1]) الذي برر قبول بيريز وقادة العمل للانضمام للائتلاف الحكومي بالحقائب الوزارية التي سيحصلون عليها في الحكومة الإسرائيلية فهم لا يهتمون بالائتلاف من أجل فك الارتباط كما يدعون وإنما من أجل ما سيحصلون عليه داخل الحكومة من حقائب وزارية لأن بدخول حزب العمل الائتلاف الحكومي يعطى شارون تأييد ودعم كبير أمام الرأي العام لاختطاف أراضي الضفة الغربية لتكون تحت ستار خطة فك الارتباط . ومحاولته وضع كافة تكاليف الحرب ضد الفلسطينيين وما يصاحبه من كساد اقتصادي الذي تكلف ٢١ مليون على كاهل الطبقة العاملة الإسرائيلية . وهذه الطريقة تؤكد تجنب شارون إجراء انتخابات عامة مبكرة تحت ظروف سيطرة قوى المعارضة المتزايدة لسياسات الحكومة الاقتصادية .انظر:

Shaoul, Jean, **Israel: Labor Party to Prop Up Sharon's Likud Coalition**, www.wsws.org, accessed on 22 December 2004.

([2]) نداف آيال وأريك بندر ، "**التهديد الجديد لمتمردي الليكود**" ، مختارات إسرائيلية ، يناير ٢٠٠٥ ، صـ٧٥ .

([3]) فانقسم الصف اليساري تجاه الانضمام للائتلاف الحكومي ٢٠٠١ ، فرفضت كتلة ياحد - ميرتس هذا الانضمام معلنة على لسان يوسي ساريد في جريدة هآرتس ٢٠٠٤/٧/٢٠ "أن الحكومة المكونة من حزبي الليكود والعمل ذات خطوط عامة تم مشاهدتها قبل عامين ، فحكومة شارون بيريز ٢٠٠١ كانت ربما أسوأ حكومة في تاريخ الدولة . وأضاف أنه لو كانت حكومة شارون بيريز قائمة الآن لكان من المشكوك فيه أن تولد خطة فك الارتباط إلى هذا العالم، لأنه في هذه الحالة لم يكن شارون ليشعر بالضغط نظراً لوجود اعتدال بيريز السياسي صاحب الشهرة والصيت الدوليين، وقال مضيفاً أن هناك سبباً أخرا مهماً جداً أنه لا توجد دولة ديموقراطية سليمة المعايير في العالم كله خالية من المعارضة ، فيجب أن يكون بيريز وزيراً حتى يؤيد فك الارتباط، ويضيف إذا كان حزب العمل لا يثق بنفسه فكيف يتوقع أن تقوم كتلة ياحد – ميرتس تحديداً بإعطائه ثقتها خاصة وأنه يتشبث بشارون الذي لا نصدق أية كلمة تخرج من فمه بالمناسبة فهل تم حتى الآن إخلاء بؤرة استيطانية غير قانونية واحدة . . . ؟!".
انظر:
يوسي ساريد ، "**كتلة ياحد - ميرتس لا توافق على حكومة الوحدة**" ، مختارات إسرائيلية ، أغسطس ٢٠٠٤ العدد ١١٦ ، صـ٥٣ ، صـ٥٤ .

([4]) موشيه إيشيون ، "**انتخابات مبكرة**" ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٥ ، العدد ١٢٢ ، صـ٧٥ .

للكشف عن نية شارون لاستخدام الانسحاب من غزة لتوسيع المستوطنات في الضفة، ولإعاقة قيام الدولة الفلسطينية ([1]).

وعلى نقيض ما ذكره جان شاؤول، أكدت جريدة هآرتس الإسرائيلية في ٢٠٠٤/٢/١٧ مبررات الحزب للأنضمام لهذا الأئتلاف معبرة أن أهم أسباب دخول حزب العمل الائتلاف الحكومي كان بسبب عرقلة شارون من ملأ الضفة بمستوطنات جديدة، في الوقت الذي سيكون فيه الاهتمام كله منصب على إخلاء غزة. لأن المستوطنات اليوم هي العائق الرئيسي أمام التوصل لاتفاق سلام ([2])، إلا أن الواقع العملي أثبت عكس ذلك ، فقبل أن يعلن حزب العمل قراره بالموافقة قامت القوات الإسرائيلية بالهجوم على السكان الفلسطينيين، وقتل المدنيين، وجرح أكثر من ٤٠ فلسطيني . ومن ثم بموافقة حزب العمل على الدخول في الائتلاف، أصبح مثل القوميين المتطرفين والأحزاب الدينية التي يضمها الائتلاف الحكومي فهي توافق على توسيع زيادة المستوطنات، وبناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية ([3]) .

من هنا يمكن القول أن خطوة الدخول في الائتلاف خطوة غير محسوبة، حيث أدت لتنامي التناقضات وزيادة حدة الأزمة التي يعاني منها الحزب، مما زاد من معاناة العمل. ومن ثم عكس هذا القرار اهتزاز الثوابت الأيديولوجية التي يستند عليها، فكانت المصلحة الشخصية وحب السلطة هي الغاية العليا لدى بيريز وأعوانه ([4]).

أما بيرتس فما انتهجه خالف ما وعد به ناخبيه وما أعلنه في بداية رئاسته للحزب ([5]) . فسرعان ما حدثت الانتخابات البرلمانية وفاز أولمرت برئاسة الوزراء وبدأ إجراءات تشكيل الحكومة، حتى أعلى بيرتس مصلحته الخاصة على مصلحة الحزب، فقبل بوزارة الدفاع بدلاً من وزارة المالية ليثبت أنه جنرال عسكري قادر على النجاح كما كان جنرالاً اجتماعياً ناجحاً طوال عهده في رئاسة الهستدروت وذلك تمهيداً لإمكانية نجاحه في الانتخابات العامة ليكون رئيس وزراء إسرائيل ([6]). إلا أنه ظهر بمظهر الخائن أمام ناخبيه من الفقراء ، فقد كان الأهم لدى بيرتس هو إرضاء رغبته فى حب السلطة والنفوذ والظهور ([7]).

ولم يكن قبوله فقط بوزارة الدفاع هو أخر المطاف، وأنما خوضه حرب لبنان ٢٠٠٦ على الرغم من تناقض هذا الفعل لبرنامجه الانتخابي ولبرنامج الحزب. والأكثر من ذلك أنه على الرغم

---

(1) Shaoul, Jean, **Israel: Labor Party to Prop Up Sharon's Likud Coalition**, Op.cit.

(2) مختارات إسرائيلية ، **"ولا حتى مستوطنة واحدة"** ، مختارات إسرائيلية ، العدد ٢١ ، يناير ٢٠٠٥ ، صـ٥٩.

(3) Shaoul, Jean, **Op.cit**

(4) ويؤكد ذلك ما وصف به يائير كويكر بيريز قائلاً أن "بيريز ما يريده هو الأضواء فلديه كل شيء مباح من أجل الحصول على السلطة ويضيف أن العديد من قادة حزب العمل يعتقدون أن بيريز ذو شخصية سلبية فهو معروف بأنه قادر على تكيف نفسه مع أى وضع من الأوضاع ، فليس لديه مبادئ محددة وهدفه الحصول على السلطة بأية وسيلة ممكنة". انظر: يائير كويكر ، **الزرزور والغراب . شارون وبيريز** ، القاهرة ، حركة التحرير الوطنى الفلسطينى وفتح ، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية ، ٢٠٠٣/١١/٤ ، صـ٥ .

(5) فانتهج في بداية توليه مقاليد الحكم نهجاً مبشراً لمعالجة الضعف الذي اعترى الحزب معلياً مبادئ الحزب على مصلحته الشخصية فقد تبنى برنامج حزبي يعلي من أهمية القضايا الاجتماعية والاقتصادية وقام بعد فوزه بسحب الحزب من الائتلاف الحكومي مع شارون الذي تم الانضمام إليه في يناير ٢٠٠٥ ، وذلك لفتح الباب أمام الانتخابات المبكرة نظراً لسخطه على انضمام الحزب في الائتلاف الحكومي مع الليكود فيما يتعلق بالنواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية حيث صرح قائلاً في خطابه فور إعلان نتيجة فوزه بانتخابات رئاسة الحزب "أن مواطني إسرائيل يتوقعون منا أن نقوم بمعالجة جراح المجتمع الإسرائيلي الذي يعاني من أمراض خطيرة للغاية تسبب فيها الليكود خلال سنوات حكمه. انظر: موشيه إيشون ، **مرجع سابق** ، صـ٧٥ .

(6) مسعود أحمد أغبارية ، **"الانتخابات الإسرائيلية العامة"** ، آذار ٢٠٠٦ ، مرجع سابق ، صـ٢٥ .

(7) وأكد ذلك البروفسور ابيشاى برافرمان – الذى قد جنده بيرتس بالحزب عند توليه رئاسته – قائلاً أن "حزب العمل بقيادة بيرتس ينهار ويفقد ثقة ناخبيه وينخفض عدد أعضائه فى الكنيست إلى أقل من عشرة أعضاء إذا استمر بيرتس فى نهجه الذى يتبعه". انظر: مسعود أحمد أغبارية ، **الانتخابات الإسرائيلية العامة** ، آذار ٢٠٠٦ التطورات والنتائج والأبعاد" مرجع سابق صـ٩ . و عماد جاد، **"إسرائيل بعد الحرب مراجعة شاملة"** السياسة الدولية ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، العدد ١١٦ ، المجلد (٤) صـ١١٧ .

من كارثة هذه الحرب، وما أسفرت عنه من تدهور في مكانته هو والحزب. إلا أن بيرتس قد آثر بقاءه فى الائتلاف الحكومي برئاسة أولمرت رغم الهزيمة المزرية، حيث أعلن "أنه سيكمل مع أولمرت ولن يتخلى عنه" ([1]). فقد فضل الاستمرار فى الائتلاف على الرغم مما اتسم به هذا الائتلاف من تهور وغطرسة وفساد، فهمه هو السلطة حتى وإن كان الانسحاب في صالح الحزب ([2]).

والأكثر من ذلك أنه أثناء التحضير لميزانية عام ٢٠٠٧ عمل على تقليصها بنسبة تتراوح ما بين نصف مليار إلى مليار دولار، كمرحلة أولى من أصل ٦٣ مليار دولار حجم ميزانية عام ٢٠٠٦ لتغطية مصاريف الحرب. مما سيزيد من نصيب وزارة الدفاع وليس كما كان يخطط له سلفاً في أن يخفض نصيب الوزارة من الميزانية، فهو لم يفِ بوعوده الانتخابية لان زيادة ميزانية وزارة الدفاع يعني تقليص الميزانية المخصصة للخدمات الأساسية للمواطنين من رفاهية، وصحة، وتعليم، وبنى تحتية ([3]).

مما يعني تخلي قادة الحزب عن أحد ثوابت الحزب ألا وهى تحقيق المساواة الاجتماعية وتقليل الفوارق والفجوات الاقتصادية داخل المجتمع الإسرائيلي ، وذلك نظراً لاعتناق أغلب قادة الحزب لتيار الليبراليين الجدد فهم لا مصلحة لهم في تغيير السياسة الاقتصادية الحالية في إسرائيل([4]) .

كذلك الحال بالنسبة لباراك سواء في عام ١٩٩٩ أو في عام ٢٠٠٧، ففي عام ١٩٩٩ ألف أئتلاف حكومي يجمع التيارات المختلفة بإسرائيل رغبة منه في أن يمسك بمقاليد السلطة بيديه بصرف النظر عما إذا كان يضر ذلك بالخط الأيديولوجي للحزب([5]) ، ومن ثم كان الفشل حليف هذا الأئتلاف ([6]). أيضاً رفض باراك التنازل أمام بيريز لخوض انتخابات رئاسة الوزراء ٢٠٠١ على

([1]) www.Moheeto.com ، حزب العمل الإسرائيلي يؤجل اتخاذ قرار بشأن الانسحاب من الحكومة ، ٢٠٠٧/٥/٢١ .

([2]) حلمي موسى ، "**نصوص من الصحافة الإسرائيلية : حزب العمل لا يتجرأ على اجتياز مفترق الطرق إلى الحلبة الإسرائيلية** ، جريدة السفير ٢٠٠٧/٥/٢١ متاح على شبكة المعلومات الدولية فى www.Assafir.com .

([3]) برهوم جريسي ، **انعكاسات الحرب على الحلبة الحزبية في إسرائيل : مستقبل أولمرت وحكومته مرهوناً بنتائج الحرب البعيدة المدى**" ، المشهد الإسرائيلي ، العدد ١٤٠ ، الثلاثاء ٢٠٠٦/٨/٢٢ .

([4]) حاييم برعام ، **مرجع سابق** ، صـ٨١.

([5]) فألف حكومة من اليسار واليمين واليمين الديني والأحزاب العلمانية ، ومن ثم أصبحت حكومة باراك بعيدة عن التصنيف السياسي التقليدي فلا هي يسارية ولا يمينية ولا دينية ولا علمانية، فهي نتاج لهذه الاتجاهات المتناقضة ككل فى ذات الوقت، وذلك أملاً في أن يكون له الرأي النهائي وحتى يستطيع المراوغة كما يشاء، حيث إذا كان همه اليسار وتوجهات الحزب كان قادراً على تكوين حكومة يسارية تنتهج نهج الحزب، إلا أنه آثر مصلحته الشخصية. انظر:

إحسان مرتضى ، **مرجع سابق** ، صـ١١٧، و Diskin, A. & Hazan, R.Y, The **2001 Prime Ministerial Election in Israel**, www.sceincedirect.com/science?, accessed on 03/02/2009.

([6]) فقد تعرضت الحكومة للعديد من الأزمات التي لم يستطيع باراك التغلب عليها ، فقد تبلورت أغلب هذه الأزمات فى مطامع شاس المالية لتمويل شبكاته التعليمية والحصول على عدد من الامتيازات، حيث يرتكز حزب شاس على اعتبار أنه يمثل القوة الثانية في ائتلاف باراك بالإضافة لكونه ممثلا عن اليهود الشرقيين ومن ثم فباراك بحاجة له للحصول على دعم سياسي لخططه، من هنا نجح الحزب في الحصول على التمويل الذي يريده، وذلك مقابل تأييد باراك لخطته الخاصة بالتسوية مع الفلسطينيين إلا أن باراك فشل في السيطرة على الحزب والتغلب على المطالب المتكررة له، وعندما حاول باراك التخلص من هذا الابتزاز أعلن الحزب خروجه من الائتلاف الحكومي وقدم وزرائه استقالتهم ، مما وضع باراك فى ورطة كبيرة أرغمته على الاستجابة لهذه المطالب. وزادت حدتها بعد سفر باراك للتفاوض في كامب ديفيد ٢٠٠٠ فقدمت الأحزاب الدينية استقالتها من الائتلاف الحكومي لأن باراك لم يعطيها مقابل الموافقة على مثل هذه المفاوضات التي تناقض المبادئ التي يتمسكون بها، من هنا ضعف الائتلاف الحكومي وفقد قوته البرلمانية مما دفع باراك لتقديم استقالته. لمزيد من التفاصيل انظر: عماد جاد، "**حكومة شارون: مستقبل التسوية والاستقرار الإقليمي**" فى عماد جاد ، الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية

الرغم من إشارة استطلاعات الرأي بفرصة بيريز للفوز أمام شارون (1)، إلا أن هم باراك هو السلطة وليس صالح الحزب. كذلك الحال عام ٢٠٠٧ رغم ما أعلنه من تبنيه للنهج اليساري للحزب (2). ومن ثم رأى البعض أن باراك قد يكون تعلم من خطئه السابق وسيعمل على معالجته . إلا أن البوادر لم تبشر بذلك؛ فقد أعطى أثناء حملته الانتخابية ما يشبه إنذار لأولمرت، حيث طالبه بالاستقالة بعد إعلان النتائج النهائية لتقرير لجنة فينوجراد. وإلا سيسحب حزب العمل من الحكومة وسيعمل على تقديم موعد الانتخابات البرلمانية (3). إلا أنه بعد توليه مقاليد رئاسة الحزب لم يفعل ما سبق وتوعد به، مما وضع باراك فى مأزق حاد فهو إذا انسحب لن يخدم رغبته في السلطة. كذلك إن عدم الوفاء بعهده بالانسحاب من الحزب سيعمل ذلك على الإضرار به من الناحية الجماهيرية، خاصة وأن وضعه فى استطلاعات الرأي غير مشجع ومكانته لم تتحسن رغم ما يرتكبه من عمليات عسكرية ضد الفلسطينيين (4). إلا انه لم يبال بتعهداته واستمر في الائتلاف، مما أظهر مدى حبه للسلطة حتى وإن جاء ذلك على حساب مصداقيته.

وما يؤكد ذلك أن باراك (بعد استمراره في الائتلاف الحكومي) بدلاً من أن يحرص على التصرف كزعيم لمعسكر اليسار يحقق صالح الحزب، والمصلحة الوطنية كان شغله الشاغل محاولة الابتعاد عن مساعدة أولمرت كشريك ثانٍ في الحكم، لكن ما يهمه هو بناء الجيش مرة أخرى حتى يكون رصيد يستند عليه ويساعده عند خوضه الانتخابات البرلمانية. فهو لا يبدي رأيه علانية في الخطوات السياسية لأولمرت، حيث يكتفي فقط بترميم الجيش الإسرائيلي بعد حرب لبنان ٢٠٠٦ (5). ومن ثم رأى البعض أن هدفه هو منفعته الشخصية بالأساس وليس الصالح العام للحزب أو للائتلاف الحكومي . وقد ظهر هذا النهج بشدة في مؤتمر أنا بوليس للسلام الذي عقد في ديسمبر٢٠٠٧ على الرغم من تفاؤل الكثير من قادة الحزب بإمكانية نجاح المؤتمر والتوصل لفرصة للتسوية (6)، حتى

وأزمة أسس الدولة العبرية ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ،٢٠٠١. وباروخ كمرلينج، مرجع سابق.

(1) Hazan, Y. Reuven, & Diskin, Abraham, **The Parliamentary Elections in Israel,** accessed on www.sciencedirect.com/science?-on=articleJanuary 2003, No. 7, 2003, 03/02/2009، و أكرم ألفى ، **"انتخابات حزب العمل الإسرائيلى : أزمة قيادة أم أزمة نظام سياسى؟"** ، الديمقراطية ، أكتوبر ٢٠٠١ ، العدد الرابع ، صـ١٧٢ .

(2) فعندما تولى رئاسة الحزب مرة أخرى في ٢٠٠٧ ، وأعلن بدوره عن سياسته التي سيتبعها والتي اتسمت بالتمسك بالطابع اليساري حيث أعلن أنه سيسير على درب المؤسسين للدولة الإسرائيلية، فذكر باراك عند إلقائه لخطاب النصر كرئيس جديد للحزب "اليوم بدأت حملة الإصلاح . . . ويجب على حزب العمل أن يكون البديل الديمقراطي لدولة إسرائيل" ، وأكد على ضرورة العمل على توحيد الصفوف قائلاً "في طريقنا المشترك سنسير متشابكي الأيدي جنباً إلى جنب برفقة كل القوى البنائية في الدولة". وأكد بن اليعازر أبرز مناصري باراك أنه سيعمل على دفع عجلة السلام للأمام. ومن ثم تعالت الآمال بأن باراك يمكن أن ينجح هذه المرة في قيادة الحزب وإخراجه من أزمته وقد عبرت افتتاحية هآرتس في ١٤ يونيو ٢٠٠٧ عن هذا فذكرت معلنة أنه في التاريخ القصير لدولة إسرائيل كان هناك رئيس حكومة فشل في الولاية الأولى وبرع في الثانية (المقصود هنا رابين). . ومن ثم لا مبرر لأن يتم طرح مرة أخرى أمنية ألا ينضم باراك لحكومة أولمرت . ." لمزيد من التفاصيل انظر: أتيلا شومفلبي ، **"باراك خطاب النصر : اليوم تبدأ حملة الإصلاح"** ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، صـ٨٨ و يسرائيل هرئيل ، **"هل يسير باراك على درب الآباء المؤسسين"** ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١ ، صـ٨٦ . **مختارات إسرائيلية ، "فجر يوم جديد"** ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١ ، صـ٨٩ .

(3) هراس شيبر ، **"اللجنة المركزية لحزب العمل توافق على ترشيح باراك لرئاسة الحكومة"** ، مختارات إسرائيلية، أغسطس٢٠٠٧ ، العدد ١٥٢ ، صـ٩٦ ، صـ٩٧ .

(4) ران فرحى ، **"توقعات سجل إئتلاف اولمرت"** ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ ، العدد ١٥٨ ، صـ١١٠ ، صـ١١١ .

(5) ران فرحى، **"الأمن ليس منظاراً فقط"** ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ ، صـ٦٥ .

(6) حتى أن عامي أيالون ذكر أثناء مشاركته في المؤتمر "أننا نتعامل اليوم مع أفضل شريك فلسطيني . . . فيجب على دولة إسرائيل العمل على دعم العناصر المعتدلة (المقصود هنا حركة فتح) عن طريق إضعاف العناصر الراديكالية (المقصود حماس)". انظر: سفر كروبسكي وينريهف ، **"مؤتمر أنا بوليس : فرصة لا يجب إضاعتها"** ، مختارات إسرائيلية ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٦ ، صـ٦٠ .

باراك نفسه كان يزعم أنه "يصلي من أجل نجاح مؤتمر أنابوليس"، على الرغم من ذلك أطلق الشائعات حول فشل المؤتمر. فقد صدرت أصوات من مكتبه عبرت عن تشاؤم وتخاذل أمام فرص نجاح المؤتمر ([1]). وقام بعزل نفسه عن أولمرت حيث صمت فترة طويلة، وعندما تحدث أصدر تصريحات متشائمة توحي بتخاذل كبير، ووضع عراقيل صارمة تعرقل فرص نجاح المفاوضات ([2]). مما يعكس ولعه بالسلطة وليس بمبادئ الحزب. وتأكد ذلك أيضاً بعد هزيمة الحزب في انتخابات فبراير ٢٠٠٩، وجاء منادياً للأنضمام للأئتلاف الحكومي في حين تعالت الأصوات المعارضة لهذا الأنضمام، لأنه سيزيد من ضعف الحزب، مما يعكس ولعه بالسلطة حتى وإن كان ذلك سيضر الحزب ([3]).

مما سبق يتضح غلبة نزعة العنف والسياسات التي تقترب من فكر معسكر اليمين التي تبناها قادة الحزب التي اتخذت شكل عرقلة المسيرة السلمية سواء بالمراوغة والمماطلة، أو عبر استخدام الآلة العسكرية التي تحول دون تهدئة الأوضاع للسير في مجال المفاوضات. ومن ثم يتضح عجز قادة الحزب عن التكيف مع النزعة اليمينية التي سادت الأجواء بإسرائيل من زيادة في نفوذ المعسكر اليميني (من حزب الليكود أو حزب كاديما وأحزاب دينية وأحزاب يهود روس)، واندلاع الانتفاضة وما لها من أثار على المجتمع والرأي العام الإسرائيلي. لذلك أتضح عجز نخبة الحزب عن التكيف مع هذا المناخ اليميني المحيط، والتغلب على ما يخلقه من تحديات، بل واتجه ناحية هذا المعسكر. وظهر ذلك جلياً في ممارساتهم فلم يقدموا بديلاً لليمين، وإنما أصبحوا صورة مماثلة له. مما أفقدهم تميزهم داخل الساحة السياسية بإسرائيل، فهم لم يلتزموا بما طرحوه في برامجهم الانتخابية وما يعلنه الحزب من خطوط عامة تحدد هويته. *بل وأفرطوا في استخدام القوة والآلة العسكرية مما مثل سبباً مهماً من أسباب ضعف نخبة الحزب استناداً لمقولات نظرية النخبة.*

مما يطرح تساؤلاً مهماً حول سبب هذا التغير في الالتزام الأيديولوجي بمبادئ الحزب، فهناك عدد من العوامل التي ساعدت على ذلك كان أهمها ما يلي ([4]):

- تغير المركب النفسي والتاريخي الذي صاحب الكتلتين الحزبيين الكبيرين في إسرائيل (العمل/ الليكود)، وقد بدأ هذا التغير في أعقاب خروج حزب العمل عام ١٩٧٧ من السلطة.
- تراجع الانتماء للأحزاب الأيديولوجية عالميا بداية من الربع الأخير للقرن العشرين، وقد أثر ذلك بدوره على الحياة الحزبية لإسرائيل .
- نتيجة لبقاء شيوخ الأحزاب الإسرائيلية الأيديولوجية في قياداتها خاصة حزب العمل لفترة زمنية طويلة دون حدوث دوران نخبوي، بمعنى أخر دون إدخال دماء جديدة لإحيائها. مما أدى لأن تصبح الذاكرة التاريخية للشباب الإسرائيلي قصيرة للغاية .
- كذلك إن موجات الهجرة الجديدة لإسرائيل ليست من صانعي الفكر السياسي على مدار السنين، ومن ثم عجزت الأحزاب الأيديولوجية وخاصة حزب العمل على توفير إجابات لتطلعات الشرائح الجديدة في المجتمع الإسرائيلي المتغير بصفة دائمة.
- أيضاً نتيجة لتحول حزب العمل من حزب عقائدي إلى حزب انتخابي تنافسي يعمل على جذب أكبر عدد من المصوتين وفق مهارات مهنية تنافسية. أي أصبح مقاول أصوات ويمكن أن يظهر ذلك في انتخابات رئاسة الحزب ٢٠٠٧، فقد فسر البعض تأييد عرب ٤٨ الكبير لباراك. على الرغم من فقدانه الشعبية داخل الأوساط العربية كما سلف الذكر، فأثناء الانتخابات على رئاسة الحزب أصدر بن اليعازر أحد أعوان باراك تعليمات تقضي بإمداد مئات المباني في القرى والبلدات العربية بالكهرباء. وذلك في اليوم التالي للجولة الأولى من الانتخابات

([1]) مختارات إسرائيلية ، "باراك وشبهة تخريب" ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٦ ، صـ٦٨ .
([2]) ــــــــــــــ "بلا مشاكسة وبلا تقتير" ، أكتوبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٤ ، صـ٨٠ .
([3]) المشهد الإسرائيلي، ١٠ مارس ٢٠٠٩، العدد ٢٠٦، السنة السابعة.
([4]) جوني منصور ، "تفكك واختفاء الأحزاب الصهيونية الأيديولوجية : حزب العمال الموحد (مبام) نموذجاً" ، قضايا إسرائيلية ، شتاء وربيع ٢٠٠٥ ، العدد ١٧ - ١٨ ، صـ٩٩ .

التمهيدية، والتي فاز فيها باراك بفضل التأييد العربي. فقد تم إمداد الكهرباء لعدد ١٧٥ مبنى أغلب هذه المباني يقيم فيها ناخبي حزب العمل مثل قرية يفيع التي حصل فيها باراك على نسبة تصويت مرتفعة كما سلف الذكر .

- نتيجة لتبني وذيوع قواعد وأسس النشاط الاقتصادي داخل الإطار السياسي والحزبي، مما خلق معايير جديدة داخل العقلية الإسرائيلية تقتضي ضرورة التخلص من الأحزاب المتمسكة بالعقائد داخل وسط متغير بصورة يومية (١) .
- تزايد تأثير مفاهيم ما بعد الصهيونية وذبول وهج الصهيونية الاشتراكية نتيجة لتخلي الأحزاب الصهيونية الرئيسية وفي مقدمتها حزب العمل عن ثوابتها الأيديولوجية التي تبتعد عن لغة ومعتقدات الآباء المؤسسين للحزب (٢) .

ومن ثم يتضح مما سبق أن حزب العمل الإسرائيلي يعاني من أزمة أيديولوجية، فقد تخلى عن مبادئه وثوابته التي كان من المفترض عليه التمسك بها، ولم يتكيف مع المتغيرات وإنما كان هم قادته تحقيق صالحهم الشخصي والذاتي، وافتقد للمعايير التي تحدثت عنها نظرية النخبة ونظرية المؤسسية فيما يتعلق باستقرار النخبة الحزبية، ومعايير قدرة المؤسسة السياسية على التكيف. مما يعكس مدى الأزمة التي يعاني منها الحزب، فلم تعد سياساته تعبر عن سياسات زعيم المعسكر اليساري. ويرجع - كما اتضح- السبب الرئيسي لأزمة التخلي عن ثوابت الحزب الأيديولوجية هم قادته، الذين يعانون هم أنفسهم من أزمة حادة يطرحها المبحث القادم .

المبحث الثاني:
أزمة القيادة

جاء مقتل إسحق رابين – زعيم حزب العمل الأسبق – عام ١٩٩٥ ليفتح الباب أمام الحزب للدخول فى أزمة ممتدة، بدأت إرهاصاتها منذ اغتياله واستمرت حتى وقتنا هذا. فقد تمخض هذا الاغتيال عن غياب قيادة حقيقية تحكم حزب العمل وترسم له الرؤيا وتشكل له الطريق. فقد عبر هذا الاغتيال عن عمق التناقضات الداخلية التى أصبحت أكثر ميلا للعنف المسلح، حيث تمتد هذه التناقضات لتشمل كل من معسكري اليمين واليسار بإسرائيل (٣). فبعد مرور ما يزيد عن ١٢ عاما على مقتل رابين تعالت الهتافات المؤيدة إلى هذه الرؤيا فتحدث تالى ليبكين شاحاك قائلا "لقد مرت اثنا عشر عاما منذ أن اتجه إسحق رابين إلى مثواه الأخير، وقد مات الأمل الذى بثه فى نفوسنا" (٤)؛ مما يعكس الفجوة القيادية التى أدى إليها مقتل رابين.

افتقدت القيادات داخل إسرائيل بعد رحيل رابين إلى ما يسمى بجوهر الزعامة فجوهر الزعامة، وفقاً لجيمس كوزيس يتجسد من خلال تمتع القادة (الزعماء) بالمهارات القيادية التى تتمثل فى خمس مهارات تبدأ بتحدي العملية والدعوة للابتكار. ثم تنتقل إلى الإيحاء برؤيا مشتركة، وتمكين الآخرين من التصرف من خلال جعل الآخرين يعايشوا النتائج، ثم تشكيل الطريق والقيام بإجراءات تصحيحية، وأخيرا تشجيع الآخرين كالتقدير الفردي والاحتفال الجماعي (٥) .

---

(1) جوني منصور، المرجع السابق، صـ٨٨ .

(2) يسرائيل هرئيل ، "هل يسير باراك على درب الآباء المؤسسين" مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١ صـ٨٦ .

(3) أحمد إبراهيم محمود ، "إسرائيل بعد رابين ، دوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح" ، السياسة الدولية يناير ١٩٩٦ ، العدد ١٢٣، صـ٢١٣ .

(4) تالى ليبكين شاحاك ، "لينا . . إنهم لن ينسوا" ، مختارات إسرائيلية ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٧ ، صـ٨٣ صـ٨٤ .

(5) جيمس كوزيس وبارى بونز ، تحديات الزعامة ، جورج خورى (ترجمة) ، مركز الكتب الأردنى ، ١٩٨٧ ، صـ١٨ .

إلا أن هذه المهارات يفتقدها القادة السياسيون داخل إسرائيل على وجه العموم وداخل معسكر اليسار بقيادة حزب العمل الإسرائيلى على وجه الخصوص، وقد تبلورت هذه الظاهرة فى طريقة تصويت الناخب الإسرائيلى فى صناديق الاقتراع على اختيار مرشح رئاسة الوزراء منذ عام ١٩٩٦. فيأتي فوز رئيس الوزراء داخل إسرائيل نتيجة لرغبة الناخب الإسرائيلى فى إسقاط رئيس الوزراء السابق، وليس لانتخاب شخص جديد ببرنامج محدد، فقد تجسد هذا فى إسقاط بيريز عام ١٩٩٦، ونجاح نتنياهو نتيجة الرغبة فى إبعاد بيريز عن قيادة الوزراء. كذلك جاء باراك عام ١٩٩٩ لإسقاط نتنياهو، وجاء شارون عام ٢٠٠١ لإسقاط باراك [1]. من ثم هذا دليل على افتقار قادة إسرائيل إلى مهارات قيادية حقيقية، وتجسد هذا الافتقار بشدة داخل معسكر اليسار الذى ابتعد عن رئاسة الوزراء وعن مكانة الحزب الأكبر فى إسرائيل على مدار ثلاثة انتخابات برلمانية (انتخابات ١٩٩٦ ، ٢٠٠٣، ٢٠٠٦).

فأزمة القيادة تمثل عاملاً مهماً فى إضعاف أى حزب سياسى، وخاصة الحزب الذى له اتجاهات كثرى – كحزب العمل – يمثل عدة مصالح واتجاهات متعددة ومختلفة، ففى ظل تعدد المصالح واختلافاتها يعتبر القائد الموهوب ضرورة بالغة [2]. فحزب العمل تتعدد الفئات التى تحت مظلته فهو من جانب يستمد عضوية من الطبقة العاملة في الريف والمستعمرات التعاونية ومن عمال المدن بشكل رئيسي، ومن البرجوازية الصغيرة وبعض المهاجرين الروس، ونسبة ضئيلة من اليهود الشرقيين الذين دخلوا كأعضاء فى المؤسسات التعاونية كالكيبوتز والموشاف والهستدروت. هذا بالإضافة إلى القاعدة العريضة من الاشكيناز التى يرتكز عليها، فهو حزب اشكنازى بالأساس، ويتدرج أعضاء الحزب بين الصقور والحمائم [3]. ومن ثم فى ظل التعددية الكبيرة فى صفوف الحزب تحتاج إلى قيادة قوية توحد صفوفه، وتبحث عن الفرص وتواجه المخاطر، وترسم رؤية للمستقبل وتعمل على جعل كل من يعمل متطوعاً برغبته الخاصة وليس بالإجبار أو بالاضطرار، فهذا هو جوهر الزعامة الحقيقية كما يراها جيمس كوزيس وبارى بونز [4] .

كذلك كي تستطيع هذه القيادة النجاح والاستمرار عليها أن تتكيف مع المتغيرات المختلفة بالمجتمع التى تطرأ عليها، وذلك عبر تمتعها بمقومات المؤسسية التى تحدث عنها هنتجتون – وسبق ذكرها بالفصل الأول – ألا وهى التكيف والاستقلال، والتشعب والوحدة، وتجانس الانشطة والاستيعاب. فمن خلال هذه المقومات يستطيع الحزب وقادته الاستمرار، والاستقرار داخل المجتمع الذى يتأتى بدوره عبر توافر مقومات استقرار النخبة السياسية التى تتمثل فى استقلالها، ووحدتها وتماسكها ودورانها ونجاحها فى استخدام القوة، وعدم الإفراط فى استعمالها وتبنيها لأيديولوجية سياسية قادرة على التكيف مع المتغيرات الطارئة .

لقد مر الحزب في الفترة الواقعة ما بين عامي ١٩٩٦ و٢٠٠٧ بسبعة رؤساء للحزب هم:

١. بيريز (١٩٩٥-١٩٩٧).
٢. باراك (١٩٩٧-٢٠٠١).
٣. بن اليعازر (٢٠٠١-٢٠٠٥).
٤.متسناع (٢٠٠٢-٢٠٠٣).
٥.بيريز (٢٠٠٣-٢٠٠٥).
٦.بيرتس (٢٠٠٥-٢٠٠٧).
٧. باراك (٢٠٠٧-   ).

---

(1) عماد جاد ، حكومة شارون : مستقبل التسوية والاستقرار الإقليمى ، فى عماد جاد (تحرير) ، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠١ : مأزق الصهيونية وأزمة أسس الدولة العبرية** ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١ ، صـ٤٢ .

(2) إبراهيم العابد ، **الماباى : الحزب الحاكم فى إسرائيل** ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، نوفمبر ١٩٦٦ ، صـ٤١ .

(3) إبراهيم العابد ، **مرجع سابق** ، صـ٤١ .

(4) جيمس كوزيس وبارى بونز ، **مرجع سابق** ، صـ٣٨ .

وقد زادت ممارساتهم من أزمة القيادة في الحزب. ويمكن تعميق فهم هذه الأزمة بالأسترشاد بمقولات نظريتي النخبة والمؤسسية.

أولاً: مقومات قوة النخبة السياسية استناداً لنظرية النخبة.
١. وحدة النخبة وتماسكها.
٢. دوران النخبة السياسية.
٣. استقلال النخبة.
ثانياً: مقولات نظرية المؤسسية
١. تماسك المؤسسة الحزبية وتجانس أنشطتها.
٢. تشعب الكيان المؤسسي.
٣. استقلال المؤسسة الحزبية.

أولاً: مقومات قوة النخبة السياسية استناداً لنظرية النخبة

١. وحدة النخبة وتماسكها

لم تستطع نخبة الحزب التماسك والتوحد تحت أمرة زعيم واحد، وإنما دبت بصفوفها الفرقة والمشاحنات التي وصل حدتها إلى درجة انشقاق النخبة المؤسسة للحزب. ودارت هذه الخلافات حول عدد من القضايا كان أبرزها الخلاف حول الانضمام للحكومات الائتلافية بزعامة الليكود منذ عام ١٩٩٦، بالإضافة إلى الخلاف حول الانتخابات الداخلية بالحزب، كما سيتضح فيما يلي:

- الاختلاف حول الانضمام للحكومة الائتلافية بزعامة اليمين (الليكود ثم كاديما)

اختلف قاة الحزب حول الانضمام للحكومة الأئتلافية، وانقسموا إلى معسكرين بين المؤيد والمعارض، وهناك من استغل هذا الخلاف ليقسم صفوف نخبة الحزب ليحقق مصالحه الذاتية. وقد تكرر هذا السيناريو على مدار أربع حكومات أئتلافية ليزيد من حدة الخلافات الدائرة في صفوف نخبة الحزب، مما يضعف من درجة مؤسسيته. فقد حدث هذا الخلاف حول الأنضمام لأربع حكومات أئتلافية، حكومة ١٩٩٦، و٢٠٠١، و ٢٠٠٣، و٢٠٠٦ (أو بمعنى أدق حدث الاختلاف حول الاستمرار في الائتلاف الحكومي مع الليكود في عام ٢٠٠٧).
وقد استقى كل معسكر مبرراته الخاصة به، إلا أنه يلاحظ تقارب مبررات المعسكر المؤيد للأنضمام للائتلاف الحكومي. فاستخدم أنصاره نفس السبب في تبرير موقفهم، وهو حرصهم على التسوية وردع الحكومة اليمينة من تبني أية سياسات عنيفة تقود إلى قطع مسار التسوية. إلا أن المعسكر المعارض كان يتهم القادة الذين يريدون الانضمام أو الاستمرار بولعهم بالسلطة، ورغبتهم في تحقيق مصالحهم الخاصة على مصلحة الحزب. وقد كان هذا الاتهام صحيح والدليل هو فشل هذه الائتلافات التي دخلها وتقديم الحزب استقالته، كما حدث بالنسبة إلى ائتلاف٢٠٠١، وائتلاف ٢٠٠٥، وفشل الحزب في انتخابات ٢٠٠٩ نتيجة استمراره في ائتلاف ٢٠٠٦ حتى بعد انتصار باراك في عام ٢٠٠٧. ويلاحظ أن الغلبة في هذا الخلاف والانقسام تكون لمعسكر رئيس الحزب سواء كان يؤيد الأنضمام أو الأستمرار في الائتلاف الحاكم كما حدث عام ٢٠٠١، و٢٠٠٣، و٢٠٠٥، و٢٠٠٧، أو كان يعارض الاستمرار في الأئتلاف الحاكم كما حدث عام ١٩٩٦ .

فعند قيام حزب الليكود بتشكيله حكومة ١٩٩٦ عرض على حزب العمل الأنضمام لحكومته، من هنا دب الصراع داخل الحزب، حيث انقسم إلى معسكرين:

الأول: برئاسة بيريز الذي طرح فكرة انضمام حزب العمل لحكومة الوحدة القومية، إذا التزم نتنياهو بعملية السلام. ويرى من يسانده من أعضاء الحزب وعلى رأسهم حاييم رامون ضرورة التعاون معه طالما يريد بحزب العمل الوصول للسلطة.

الثاني: برئاسة باراك (الذي قد رأس الحزب بعد هزيمة بيريز أمام نتنياهو في الانتخابات البرلمانية)، حيث رفض الانضمام لحكومة الوحدة ويسانده كلاً من أفراهام شوشات وبنيامين بن اليعازر الذين اقترحا على باراك ضرورة شن الحرب على بيريز، حيث رأوا أن هدف بيريز الأساسي هو شن الفرقة والخلاف داخل صفوف الحزب. وذلك نتيجة لرفض باراك تحويل جزء من مهام رئاسة الحزب إلى بيريز، مما أزعج بيريز. لذلك بدأ بدوره *بإشعال الخلافات والصراعات الداخلية، خاصة وأن* ما أوصى به بيريز ثبت فشله حيث تخلى نتنياهو عن اتفاقية السلام. وعلق بيلين رداً على ما طرحه بيريز قائلاً "نحن لا نثق فى نتنياهو فإذا تم الدخول والانضمام إلى الحكومة سيكون ذلك ليس أكثر من وضع اصطناعي"، فبمجرد أن نكون بالداخل نعمل كوزراء تحت قيادته سنكون فقدنا الثقل" ([1]).

ويرى Myron J. Aronoff أن بيريز قد نجح فى خلق الصراعات الداخلية، على الرغم من أنه من المفترض أن يكون من الأشد حرصا على صالح الحزب ذاته لكونه من القادة الفعليين للعمل فهو أحد أفراد الموجه الثالثة من الهجرة الصهيونية إلى فلسطين ومن أحد الآباء المؤسسين للحزب، لكن رغبته فى الوصول للسلطة هي التي تحركه" ([2]). إلا أن باراك قد حسم الأمر ورفض الانضمام إلى الحكومة إلا أن هذا الانقسام وأن حسم فى هذا التوقيت، إلا أنه ظل مترسبا داخل الحزب يظهر مع كل محاولة يمينية لتشكيل حكومة ائتلافية مع حزب العمل مما سيتضح فيما بعد.

وتكرر السيناريو الذي حدث حول الانضمام لحكومة ١٩٩٦، حيث انقسم الحزب بشأن الانضمام لائتلاف شارون ٢٠٠١ إلى جبهتين:

الأولى: جبهة معارضة للدخول فى حكومة الوحدة الوطنية وتزعم أبراهام بورج – رئيس الكنيست آنذاك – جبهة المعارضين. وترى هذه الجبهة أن شارون يسعى إلى ضم حزب العمل لحكومة الوحدة، رغم أن رصيد اليمين الإسرائيلي داخل الكنيست كان يسمح لشارون بتشكيل حكومة يمينية دون اللجوء لحزب العمل، ولكنه أصر على ذلك رغبة منه فى استغلال حزب العمل وبيريز فى تبرير سياسته العقيمة ضد الفلسطينيين، وإعطاء حكومته تأييد دولي على أساس ما يحظى به بيريز من احترام خارجي.

الثانية: جبهة مؤيدة للدخول فى الحكومة، وتزعم بيريز جبهة المؤيدين. وقد استخدمت هذه الجبهة حجتين أساسيتين لتبرير موقفها؛ الأولى ترى أن الحزب إذا رفض الدخول فى حكومة الوحدة، سيخسر تأييد الجمهور الإسرائيلي، ويرجع ذلك إلى أن استطلاعات الرأي عقب انتخابات رئاسة الوزراء أظهرت رغبة الجمهور فى انضمام العمل للحكومة. أما الثانية فترى أن وجود حزب العمل أمر ضروري داخل الائتلاف الحكومي حتى يمنع شارون من المغامرة فى خوض حرب مع المحيط الإقليمي، وهذا يحظى بتأييد المجتمع والشارع الإسرائيلي ([3]).

وعلى الرغم من الحجج التي استقتها كل جبهة إلا أن الصراع دب داخل صفوف نخبة الحزب، فاتهم يوسى بيلين وحاييم رامون وآبراهام بورج بن اليعازر - الذي تزعم الجبهة المؤيدة للائتلاف - ببيع أيديولوجيا الحزب لصالح طموحه السياسي، فقد أراد أن يقوى صورته السياسية الضعيفة ([4]). إلا أن جبهة بن اليعازر وبيريز - أي الجبهة المؤيدة للانضمام - هي التي انتصرت ودخل الحزب حكومة الوحدة الوطنية ٢٠٠١، ولكن لم يكن ذلك حسماً للصراع.

([1]) Myron, Aronoff J., **Op.cit**, P.128

([2]) ———, **Laber during fifty years of Israel politics** In, F reedman, O.Robert, Israel first fifty years, U.S.A, University Press of Florida, 2000, P.128.

([3]) حسن أبو طالب (تحرير)، مرجع سابق، صـ٢٨٢.

([4]) باروخ كمرلينج، مرجع سابق، صـ١٦٩، صـ١٧٠.

فظهرت عدة محاولات لإخراج الحزب من الحكومة وتزعم هذه المحاولات حاييم رامون، وشلومو بن عامي وداليا ايتسيك ، إلا أن الجبهة المؤيدة للاستمرار فى الحكومة حاولت مكابحة هذه المحاولات. وقد ضمت هذه الجبهة كل من إفرايم سينيه، بنيامين بن اليعازر، شالوم سمحون ، شيمون بيريز وناتان فلنائى.

وسرعان ما أتضح خطأ قرار الانضمام لحكومة الوحدة الوطنية خاصة وأن شارون لم يعط الفرصة لوزراء حزب العمل فى الائتلاف الحكومي للتأثير فى مجلس الوزراء أو معارضته. ومن ثم فى أكتوبر ٢٠٠٢ قام بن اليعازر بالانسحاب من الحكومة، وذلك حينما صوت حزب العمل ضد الموازنة بذريعة أنها تخصص مبالغ هائلة للأراضي المحتلة على حساب رفاهية وتطوير المدن الإسرائيلية. وذلك لعدم تعالى الهتافات التي تحذر من اختفاء حزب العمل من الخارطة السياسية إذا استمر فى الائتلاف الحكومي ([1])، ومن ثم انسحب من الائتلاف الحكومي ٢٠٠١.

وعلى الرغم من فشل ائتلاف ٢٠٠١ لم يتعلم قادة الحزب من الدرس، فسرعان ما دب الصراع مرة أخرى داخل صفوف الحزب حول من يؤيد دخول الائتلاف الحكومي عام ٢٠٠٣ برئاسة شارون وبين من يعارضه. وتعالت الاتهامات؛ فاتهم بورج بيريز بأنه يثير البلبلة داخل الحزب بسبب امتناعه عن التصريح علانية برفض انضمام الحزب إلى الائتلاف الحكومي . إلا أن الحزب لم ينضم مباشرة إلى الحكومة بعد الانتخابات ولكن أنضم عام ٢٠٠٥.

وخلال هذه الفترة كان لوجود بيريز على رئاسة الحزب سبباً في استمرار تولد هذا الهاجس، بسبب تبنيه اقتراح الانضمام للحكومة الائتلافية بزعامة الليكود، والذي أصبح بدوره أمرًا واقعاً فى ١٣ يناير ٢٠٠٥. مما ولد بدوره صراعاً داخل معسكر اليسار ككل بين المؤيد للائتلاف، وللبقاء داخله وبين المعارض له والراغب فى إخراج الحزب منه.

ويتزعم الجبهة الأولى بيريز، أما الثانية فيتزعمها ساريد ويوسى بيلين . فأعلن ساريد في ٢٠ يوليو ٢٠٠٤ موقفه واستياءه من انضمام حزب العمل إلى الائتلاف قائلا "أن كتلة ياحد ميرتس لا توافق على حكومة الوحدة بزعامة شارون" ([2]). وزاد الأمر حتى وصل إلى درجة تبادل الاتهامات فكتب ساريد قائلا أن "إسرائيل دولة مشاع يسرقها قادتها دون وجل" ([3]).

ولكن بيريز لم يعطي بالاً لمثل هذه الخلافات وانضم للائتلاف متغلباً على الجبهة المناوئة له، إلا أن هذا الانضمام أدى إلى مزيد من التشرذم والانقسام في صفوف معسكر اليسار. فرفضت كتلة ياحد – ميرتس هذا الانضمام معلنة على لسان يوسى ساريد أن "الحكومة المكونة من الليكود والعمل ذات خطوط عامة تم مشاهدتها قبل عامين (المقصود ائتلاف ٢٠٠١). فحكومة شارون بيريز الأولى كانت ربما أسوأ حكومة فى تاريخ الدولة" . . وأضاف أن "إذا كان العمل لا يثق بنفسه فكيف يتوقع أن تقوم كتلة ياحد – ميرتس تحديدا بإعطائه ثقتها . . فهو يتشبه بشارون الذي لا نصدق أية كلمة تخرج من فمه" ([4]) .

ومن ثم خسر حزب العمل قطب اليسار الثاني (ميرتس) ، مما زاد من الانقسام داخل معسكر اليسار، فالجميع لم يقتنع بزيف المبررات التي أعلنها بيريز كما سلف الذكر. ومن ثم زادت حدة الانتقادات والخلافات الداخلية فى الائتلاف ،وتعالت الصيحات التي تدعو لعقد انتخابات مبكرة ([5]). مما يعكس انخفاض مستوى تماسك نخبة الحزب.

([1]) ــــــــ **المرجع نفسه** ، صـ١٦٩ ، صـ١٧٠ .

([2]) يوسى ساريد ، **"كتلة ياحد – ميرتس لا توافق على حكومة الوحدة"** مختارات إسرائيلية ، أغسطس ٢٠٠٤ العدد (١١٦) صـ٥٣ .

([3]) ـــــــــ ، **" إسرائيل أصبحت دولة مشاع يسرقها قادتها دون وجل"** ، حركة التحرير الفلسطينى ، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية ، القاهرة ، ٢٠٠٤/٧/٨ . .

([4]) Shaoul, Jean, **Israel: Labor Party to Prop up Sharon's Likud Coalition,** www.wsws.org, Dec. 2004.

([5]) **Ibid.**

ثم جاء قرار الاستمرار في الأئتلاف الحكومي مع الليكود في عام ٢٠٠٧، ونتيجة لإطلاق باراك لتعهد أثناء حملته الانتخابية ٢٠٠٧، بأنه بمجرد صدور تقرير فينوجراد سينسحب من الائتلاف إذا لم ينسحب أولمرت. فبنجاح باراك وباستمرار أولمرت انقسم أعضاء الحزب بين إلى معسكرين معسكر رافض الاستمرار فى الائتلاف وآخر مؤيد ذلك. ففى هذا الصدد يرى كل من بن اليعازر وشالوم سمحون ، وإسحق هرتسوج ضرورة استمرار باراك والحكومة الائتلافية ([1]). وذلك لأنه بانسحابه يعطى فرصة كبيرة لنتنياهو لتولى مقاليد الحكم بإسرائيل هو وأعوانه، هذا فى حين يرى ٤٩ % من ناخبى حزب العمل أن باراك عليه الاستمرار فى الحكومة بصرف النظر عن تقرير فينو جراد النهائى، مقابل ٥١ % يعارضون بقائه ويرون أن على باراك الانسحاب من الائتلاف على فور إعلان نتائج التقرير النهائى لفينوجراد ([2]). وكانت النتيجة استمرار باراك كما سلف الذكر.

ـ الخلاف حول الانتخابات الداخلية على رئاسة الحزب

دب الخلاف والأنقسام بين صفوف قادة الحزب قبيل الانتخابات الداخلية على رئاسة الحزب، فلم يكن هناك تراض على زعيم يوحد صفوف الحزب، واشتدت حدة الخلاف حتى أنه أسفر عن انشقاق نخبة الحزب وقادته المؤسسين، ولم يكن ذلك أمراً عارضاً، وأنما كان سمة ميزت انتخابات الحزب الداخلية. فقد حدث هذا السيناريو عام ٢٠٠١ وتكررالأمر في عام ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥ و٢٠٠٧. مع اختلاف السياق الذي وقعت خلاله، وكان سبباً في أندلاع الخلاف بين قادته.

فحدثت انتخابات ٢٠٠١ في ظل الاختلاف حول الانضمام إلى الائتلاف الحكومي بقيادة الليكود، من هنا بدأ الخلاف داخل الحزب بدعوة كلا من حاييم رامون وشلوموا وبن عامي لتأجيل انتخابات رئاسة الحزب حفاظاً على وضع حزب العمل داخل الحكومة الائتلافية، لأن المتنافسين على رئاسة الحزب – هما بن اليعازر وأبراهام بورج – حيث نظرا إليهما بإعتبارهما خطر على الحزب. فبن اليعازر سيجعل الحزب ليكود آخر إذا فاز فى الانتخابات، أما بفوز بورج فينسحب حزب العمل من الحكومة. ومن ثم تفتقد الحكومة الكابح الذي يمنع شارون من خوض الحرب ، مما يزيد من فرص انغماس إسرائيل فى حرب مع دول الجوار، ومن ثم يشكل خطرا داهماً . إلا أن كلا من بن اليعازر وبورج وقفا مندين بهذه الدعوة، فأعلن بن اليعازر قائلا "أن الاقتراح بتأجيل الانتخابات يعتبر كارثة لأنها ستسيء لفرص الحزب فى استعادة مكانته"، وأدان أنصار بورج هذه المحاولة معلنين أن المستهدف منها هو بورج ، فمعارضوه لا يرغبون فى فوزه لذلك ينادون بالتأجيل. وأكد يوسى بلين معلنا "أنه من يؤيد تأجيل الانتخابات، يعترف عمليا أن زعيم حزب العمل الحقيقي هو شارون" ([3]).

أما انتخابات ٢٠٠٣ فجرت في ظل تقديم رئيس الحزب (عمرام متسناع) استقالته عن رئاسة الحزب ([4])، حيث نتج عن تقديم متسناع لاستقالته اندلاع الخلافات بين الرموز البارزة فى الحزب

([1]) يوسى فيرتر ، "من سيطيح بباراك" ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ العدد ١٥٨ ، صـ ١١٣ .

([2]) افريم ياعر وتمار هيرمان ، "مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٧" مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ صـ١٥٧ .

([3]) أكرم ألفى ، مرجع سابق ، صـ١٧٤ .

([4]) قدم متسناع استقالته عن رئاسة الحزب بشكل مفاجئ فى عام ٢٠٠٣ قائلا فى خطاب الاستقالة "أنني لا أستطيع أن أتولى مسئولية حزب تهتم دوائره بتشكيل معسكرات وجبهات بدلا من الاهتمام بجعله بديلا لليمين الفاشل"، وصرح فيما بعد عن سبب تركه لمنصب رئاسة حزب العمل قائلا "لقد كان الجميع يناشدونني ألا أتردد وأن أقفز فى المياه الباردة – المقصود انتخابات الحزب – وهذا ما فعلته ، غير أنى اكتشفت متأخرا أن حمام السباحة الذي قفزت فيه كان فارغا من المياه تماما – أي حزب العمل – وإذا شئت توخى الدقة فقد كانت أرضية الحمام مليئة بالأفاعي السامة والعقارب . . .". انظر: حسن أبو طالب (تحرير) ، "التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣ : ٢٠٠٤" ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٤ ،.صـ٢٩٥، و يوئيل ماركوس ، "النصائح للرئيس الجديد لحزب العمل ، مختارات إسرائيلية" ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد (٥)، صـ٨٣ .

حول من سيتولى القيادة بعد استقالته. فانقسم الحزب إلى ثلاثة معسكرات، فأراد متسناع تعيين داليا ايتسيك مكانه مؤقتا، إلا أن كان هناك فريق آخر على رأسه متان فلنائى طالب بإجراء انتخابات عاجلة، وفريق آخر تزعمه بن اليعازر وافق على تعيين بيريز رئيسًا مؤقتاً للحزب بشرط أن يتعهد بيريز بعدم خوضه فيما بعد انتخابات رئاسة الحزب ([1]).

وحدثت انتخابات ٢٠٠٥ في ظل عضوية الحزب في الحكومة الأئتلافية لتطبيق خطة فك الأرتباط، حيث تبنى كل من بيريز وبيرتس موقف مغاير تجاه البقاء في الحكومة الائتلافية مع حزب الليكود.

أما انتخابات ٢٠٠٧ فحدثت في ظل انتهاء حرب لبنان ٢٠٠٦ ، وانتظار تقرير لجنة تقصي الحقائق (لجنة فينوجراد). وقد كان حرب لبنان ٢٠٠٦ محور الانتخابات الداخلية للحزب ٢٠٠٧. وانقسم موقف المرشحين حول الاستمرار في حكومة الوحدة من عدمه بسبب الحرب، فمنهم من قبل، ومنهم من رفض، ومنهم من انتظر تقرير لجنة تقصي الحقائق في الحرب (لجنة فينوجراد). فانقسم الحزب لأربعة معسكرات: فبيرتس هو ومؤيديه كان يريد الاستمرار، وأكد في برنامجه :أن البقاء في حكومة أولمرت هو تأكيد إلى الاستقرار السلطوي الذي تحتاجه إسرائيل" ([2]) .

- و كان أيالون يرفع شعار ضرورة الخروج من الحكومة بعد صدور التقرير النهائي للجنة فينوجراد ، إلا إنه قد تراجع نسبياً عن تلك الصرامة معلناً أنه سيبقي حزب العمل في الائتلاف إذا تم تغيير أولمرت عن رئاسته.
- وأما باراك فقد أعلن قبوله الاستمرار في الائتلاف مع أولمرت وأنه سينسحب إذا أدان التقرير أولمرت ([3]) .
- أما أوفير بينيس فرفض البقاء في الائتلاف بعد فوزه في الانتخابات ([4]).

وقد خاض هذه الانتخابات فى المرحلة الأولى من الانتخابات خمسة مرشحين هم عمير بيرتس، أوفير بيس، وعامى أيالون، وإيهود باراك، وداني ياتوم ولم يستطع أحد منهم النجاح من المرحلة الأولى وتجاوز نسبة الحسم، مما عكس عدم قدرة أيًا من المرشحين على النهوض بالحزب. فترشيح بيرتس خلق صراعاً في حد ذاته بين مؤيديه ومعارضيه. ووصفه يوئيل ماركوس بأنه "لولا أنه عديم الخجل ويسيطر عليه نهم السلطة، لتعين عليه الاستقالة من الحكومة ، ورئاسة الحزب على حد سواء ليترك باراك وأيالون يتنافسان على رئاسة الحزب وحقيبة الدفاع"([5]). أما عامى أيالون فهو على الرغم من قلة خبرته السياسية إلا أنه ينظر إليه الكثير بأنه رجل نزيه وحكيم ولكن على الرغم من هذا هناك من ينتقده ويصفه بأنه يفتقد إلى المقومات الأساسية للقيادة السياسية ([6]). أما أوفير بينيس بعد فشله فى الجولة الأولى انضم إلى باراك ([7]). ومن ثم انقسم قادة الحزب حول منصب رئاسة الحزب.

وجاءت نتائج أنتخابات ٢٠٠١ و ٢٠٠٥ و ٢٠٠٧ لتتفق في اتهام المرشحين على رئاسة الحزب للمرشح الفائز بتزوير نتائج الأنتخابات لصالحه. ففي انتخابات ٢٠٠١ اتهم بنيامين بن اليعازر منافِسَهُ أبراهام بورج بتزويره الانتخابات التي كانت نتائجها (وفقاً لبن اليعازر) تشير إلى فوز "بورج" بفارق ضئيل من الأصوات بلغ قرابة ألف صوت، وأعيدت الانتخابات بالفعل فى ٢٦

([1]) حسن أبو طالب (تحرير) ، "**التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣ : ٢٠٠٤**" ، مرجع سابق ، صـ٣٠٩ .
([2]) مسعود أحمد أغبارية ، **مرجع سابق**، صـ٨٦ .
([3]) علاء سالم ، "**الانتخابات الداخلية في حزب العمل الإسرائيلي : سقوط جنرال القضايا الاجتماعية وصعود جنرال القضايا العسكرية**" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ ، صـ١٣٣ .
([4]) حاييم برعام ، "**فوز اللوبي البرجوازي الأمني**" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١ ، صـ٨١ .
([5]) يوئيل ماركوس ، "**أميرال الشللية**" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٥ ، العدد ١٥١ ، صـ٨٢ .
([6]) ـــــــــ ، **المرجع نفسه** ، صـ٨٢ .
([7]) أى حصل باراك على ٣٤,٥٤٢ صوت مقابل عامى أيالون الذى حصل على ٤٧,٧ % وذلك عبر تأييد ٣٢,١١٧ صوت. أتيلا شومفابى ، "**باراك فى خطاب النصر : اليوم تبدأ حملة الإصلاح**" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ العدد ١٥١ ، صـ٨٨ .

ديسمبر ليفوز بن اليعازر على خصمه بنسبة ٥٢% من الأصوات (١). على الرغم من أن استطلاعات الرأي داخل الحزب في أبريل ٢٠٠١ قد أظهرت وجود ٧٠ % من أعضاء الحزب يؤيدون بورج مقابل تأييد ٢٥ % يؤيدون بن اليعازر (٢). مما يعكس احتدام الصراع داخل الحزب بين المرشحين ومؤيديهما.

وجاءت نتائج ٢٠٠٥ لتعلي فوز عمير بيرتس رئيس اتحاد نقابات العمل وعضو الكنيست في ١ نوفمبر ٢٠٠٥ برئاسة حزب العمل، حيث حصل على نسبة ٤٢,٣٥ % مقابل بيريز حصل على ٣٩,٩٦ % وبنيامين بن اليعازر على ١٦,٨٢ % (٣). وعلى الرغم من انعقاد الأمل على بيرتس ليخرج الحزب من القمقم الذي دخله منذ مقتل إسحق رابين (٤)، إلا أن باراك اتهم بيرتس بوصوله إلى رئاسة الحزب بطرق غير شرعية مما عمل على انخفاض مستوى التأييد العام لبيرتس (٥).

كذلك الحال بالنسبة لانتخابات ٢٠٠٧، فقد حصل باراك في هذه الانتخابات على نسبة تأييد بلغت ٥١,٣ % ، أي نجح باراك بفارق صغير. وهذا بالفعل ما قد أوضحته استطلاعات الرأى فى القنوات التلفزيونية عقب إغلاق صناديق اقتراع الجولة الثانية، حيث أوضحت وجود فجوات بسيطة بين إيهود باراك وعامي أيالون. ففي استطلاع رأى أجرته القناة العاشرة، تفوق باراك بفارق بسيط حيث حصل فيه على ٥١ % من الأصوات مقابل حصول أيالون على ٤٩ % ، وحصل باراك فى استطلاع رأى القناة الثانية على ٥٠,٥ % من أصوات الناخبين ، بينما أيالون حصل على ٤٩,٥ % . كذلك الحال بالنسبة لاستطلاع رأى القناة الأولى فقد حصل باراك على ٥٢ % من الأصوات مقابل حصول أيالون على ٤٨ % (٦) . إلا أنه بالرغم من هذا التقارب الشديد بين النتائج النهائية ونتائج استطلاعات الرأى، ودبت النزاعات والخلافات داخل حزب العمل ، فيجد معسكر أيالون صعوبة فى تقبل الهزيمة واتهموا باراك بالتزوير، حيث صرح يوفال بورات مستشار أيالون للشئون الاستراتيجية قائلا "لدينا أدلة دامغة وقاطعة على وقوع تزوير فى الانتخابات على مستوى كبير . . وأضاف سوف نظهر شريطا واحدا من بين شرائط كثيرة تفيد بوقوع عمليات تزوير . ." (٧).

---

(1) حسن أبو طالب (تحرير) ، "**التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١**" ، مرجع سابق ، صـ٢٨٢ .

(2) أكرم ألفى ، **مرجع سابق** ، صـ١٧٤ .

(3) عبد السلام الديماوى ، "**فوز عمير بيرتس برئاسة حزب العمل يحدث انقلابا فى السياسة الإسرائيلية**" ، متاح على شبكة المعلومات الدولية فى www.alreyad.com ، ٢٠٠٥/١٢/٨ .

(4) فعلق الصحفي الإسرائيلي أبى بتلهاييم على انتصار بيرتس "أن حزب العمل المتردد قد نجح بعد عشر سنوات منذ مقتل رابين فى أن يعيد الحياة إلى نفسه . . . وفوز بيرتس هو الأمل الوحيد لأن يعود الحزب إلى سدة الحكم" ، ووقف أريبه اليساب وإسحق بن أهارون بجانب عمير بيرتس– على الرغم من كونه من الزعماء السفارديم بالحزب – لأنه يمثل من وجهة نظرهم البديل الطبيعي لليكود للوصول للسلطة ، وعلى أثر ذلك انضمت شخصيات بارزة للحزب من بينها بروفسور برافرمان ، وشيلى يحيموفتش. لمزيد من التفاصيل انظر: مسعود أحمد أغبارية ، "**المشهد السياسي الإسرائيلي**" ، فى جونى منصور (تحرير) ، تقرير "مدار" الاستراتيجي ٢٠٠٦ : المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٥ ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، نيسان ٢٠٠٦.

(5) مسعود أحمد أغبارية ، **مرجع سابق** ، صـ ٨٦

(6) ــــــــــــ ، "**النتائج النهائية للانتخابات : الكيبوتسات والعرب أيدوا باراك**" ، مرجع سابق ، صـ٨٧ .

(7) إلا أنه على الرغم من هذه الاتهامات والفروق الطفيفة فى نتائج الانتخابات كان نجاح باراك لعدد من الأسباب ، أبرزها: قوة معسكره السياسي ، حيث حظي بتأييد عدد من الرموز وشخصيات الحزب بثقلها السياسي والعسكري كبنيامين بن اليعازر ، وإيتان كابل ، وأسحق هيرتزوج ، وموشيه يعلون ، ومتان فلنائى . نجاح باراك فى عقد عدد من الصفقات السياسية مع العديد من القطاعات – القواعد الانتخابية لحزب العمل خاصة الكيبوتزات، حيث حصل على تأييد ٥٤,٤% من أصوات الكيبوتسات مقابل تأييد ٤٤,٤% من أصواتها اتجهت لأيالون بالإضافة إلى تأييد أغلب الأوساط المالية والاقتصادية ورجال الأعمال لباراك . وحصول باراك على ما يعادل تقريبا نصف الأصوات العربية وذلك نتيجة للحملة التى قام بها بن اليعازر داخل الأوساط العربية بإسرائيل ، حيث حصل باراك على تأييد ٣٣% من الأصوات العربية، وقد ارجع مسئول كبير من داخل معسكر باراك أن نجاح باراك داخل الأصوات العربية بالمقارنة بنتائج انتخابات رئاسة الوزراء عام ٢٠٠١ – يرجع إلى بن اليعازر الذى – على حد قوله – "يكاد يكون قد انتقل للإقامة فى القطاع العربى" كذلك نتيجة للجولات التى قام بها هرتسوج وسمحون وإيتان كابل فى القطاع العربي. انظر: مسعود أحمد أغبارية ، "**باراك فى خطاب النصر : اليوم تبدأ حملة الإصلاح**" ، مرجع سابق ، صـ٨٨، و علاء سالم ، "**الانتخابات الداخلية فى حزب العمل الإسرائيلى :**

أما انتخابات ٢٠٠٣ فلم يفز فيها أي مرشح وأنما بسبب الانقسامات الداخلية وتعارض الآراء عجزت الأطرف عن الاتفاق على موعد محدد لانتخابات رئاسة الحزب، ومن ثم جاء تعيين بيريز رئيسًا للحزب بصفة مؤقتة لتأجيل الصراعات الداخلية بصفوف الحزب (١) .

وقد تصاعدت حدة هذه الخلافات درجة انشقاق نخبة الحزب وقادته المؤسسين له، ومن أبرز هذه الأمثلة:

- **البروفسور دافيد ليبائى والمحامى موشيه شاحال** فقد كان وزيرين لهم ثقلهما فى حكومة رابين ١٩٩٢ وبعد انشقاقهما عن الحزب تركا الحياة السياسية.
- كذلك الحال عندما أنهزم إيهود باراك أمام شارون فى انتخابات رئاسة الوزراء عام ٢٠٠١ ترك الحزب كل من **عوزى بارعام وأيلى غولد شميت** (٢).
- ونتيجة لاعتراض عدد من قادة حزب العمل لخط شارون أثناء الانضمام معه في الحكومات الائتلافية (٢٠٠١-٢٠٠٥) انشق كلا من **يوسى بيلين ، وعمرام متسناع ، ويائيل دايان** عن حزب العمل ، واتجهوا للحوار مع يوسى ساريد – زعيم ميرتس السابق – وعضو الكنيست رومان بوفمان – رئيس حركة التيار الديموقراطي وحاييم رامون – يساري مستقل هادفين إلى إقامة تكتل اشتراكي ديموقراطي يحل محل حزب العمل فى زعامة معسكر اليسار (٣) . مما أثمر عن تأسيس حزب شاحر(٤) .
- وفى عام ٢٠٠٥ عقب تأسيس شارون إلى حزب كاديما انشق كل من:

" شيمون بيريز وداليا ايتسيك وحاييم رامون ورافي علول (عضو كنيست) وألي بن مناحم(عضو كنيست)، شمويل رافيمان(عضو كنيست) ، ومائير نتزان (رئيس بلدية)، مناحم أراف (رئيس بلدية)، شوكي فورير (رئيس بلدية)، طلال كرناوي (رئيس بلدية البدو العرب)، نفاح باراك (زوجة باراك السابقة) عن حزب العمل" وانضموا إلى حزب كاديما(٥).

فجاء انشقاق بيريز بمثابة هزة كبيرة للحزب، فمن أهم أسباب انشقاقه هزيمته أمام بيرتس ٢٠٠٥ ، ورفض بيريز لهذه النتيجة متهما بيرتس بتزوير الانتخابات (٦). وقد كان لخروج بيريز أحد الآباء المؤسسين للعمل هزة قوية للحزب ولعمير بيرتس زعيم الحزب آنذاك، وقد دل على ذلك استطلاع رأي أجرته جريدة هآرتس بالوج، حيث أكد على اعتقاد ٢٠ % من الإسرائيليين أن وجود شيمون بيريز بحزب العمل هو من الأسباب التى تجذبهم للتصويت للحزب. أي أن ٢٠% من ناخبي

سقوط جنرال القضايا الاجتماعية وصعود جنرال القضايا العسكرية" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٢ ، صـ١٣٤ . آتيلا شومفلبى ، **"النتائج النهائية للانتخابات : الكيبوتسات والعرب أيدوا باراك"** ، مرجع سابق ، صـ٨٧ . روعى نحمياس ، **"تأييد العرب لباراك وصمة عار وخيانة"** ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١ ، صـ٧٦ .

(١) حسن أبو طالب (تحرير) ، **"التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠٣ : ٢٠٠٤"** ، مرجع سابق ، صـ٣٠٩ .

(٢) محمد أمارة ، المشهد السياسى والحزبى ، فى اسعد غانم (تحرير) ، **تقرير "مدار" الاستراتيجى ٢٠٠٥ : المشهد الإسرائيلى العام ٢٠٠٤** ، رام الله ، أذار ٢٠٠٥ ، صـ٨٤ .

(٣) حسن أبو طالب (تحرير) ، **"التقرير الاستراتيجى العربى ٢٠٠٣** ، مرجع سابق ، صـ٣١١.

(٤) حيث أسسه بيلين ، معلنا بأن هذا الحزب أو الحركة تهدف إلى توحيد معسكر اليسار الإسرائيلى بهدف إبقاء دولة يهودية ديموقراطية تركز على السلام والعدل الاجتماعي. انظر: هشام الصادق ، **"حزب ياحد معا الجديد : هل ينهى أزمة اليسار الإسرائيلى ؟"** مختارات إسرائيلية ، العدد ١١٢ ، صـ ١١٣، و محمد أمارة ، **مرجع سابق** ، صـ٨٤ .

(٥) مسعود أغبارية ، المشهد السياسى الإسرائيلى ، فى جونى منصور (تحرير) **تقرير مدار الإسرائيلى ٢٠٠٦** ، مرجع سابق ، صـ٨٦ . و

Wikipedia: Free Encyclopedia, Kadima, e.n.wikipedia.org/wiki/kadima, accessed on 27/03/2006

(٦) مسعود أحمد أغبارية ، **"الانتخابات الإسرائيلية العامة ، آذار ٢٠٠٦ التطورات والنتائج والأبعاد"** ، قضايا إسرائيلية ، ٢٠٠٦ العدد ٢ صـ٢٥ .

العمل يؤيدون الحزب بسبب بيريز ([1]). ومن ثم يتضح أن كثرة الانشقاقات التي شهدها حزب العمل تؤشر على مرض الحزب وغياب القيادة القادرة على شفائه ووحدة صفوفه .

من هنا يتضح أن الحزب يعاني من ضعف مستوى النخبة بين قادته، فكثرة الخلافات وتصاعدها لأن تصل إلى درجة الانشقاقات هي من أهم علامات مرض الحزب، وافتقاد نخبته لقيادة قادرة على توحيد صفوف الحزب.

- دوران النخبة السياسية

منذ مقتل رابين تولى رئاسة الحزب سبعة زعماء من نخبة الحزب ، كما سلف الذكر، بداية من بيريز ، ثم باراك ، وعقبه بن اليعازر ، وخلفه عمرام متسناع ، ثم بيريز ، ثم عمير بيرتس ، وأخيرا باراك – ومن ثم نتج عن كثرة وسرعة الدوران النخبوي عدم استقرار النخبة الحزبية، مما أدى إلى خلق فوضى بين صفوفه وولد شعوراً بعدم المسئولية. فعلى الرغم من أن دوران النخب أمرمهم لقوة ووحدة واستقرار الحزب لأنه يغذي النخبة بدماء وأفكار جديدة، إلا أن سرعة وكثرة هذا الدوران يأتي بالنقيض من هذا كما سلف الذكر، حيث أوضح ميشلز- في هذا الصدد- أن كل فرد من أفراد النخبة نتيجة عدم استقراره، سيفكر فى تحقيق مكاسب شخصية عبر توليه هذه السلطة قبل أن يتركها أو تزول عنه ([2]).

وهذا ما حدث بالفعل فالمصالح الشخصية هى التى حكمت سلوك قادة حزب العمل بداية من بيريز ١٩٩٥ حتى باراك ٢٠٠٧ ، وحينما حاول عمرام متسناع التغلب على هذه العقبات لم يستطع وفشل فى تحقيق ذلك. وفى تعليقه على هذه الظاهرة ذكر "منذ مقتل رابين وحزب العمل قد تحول إلى حزب يأكل زعماءه"، حيث تولى رئاسة حزب العمل سبعة رؤساء خلال الاثنى عشر عاما الأخيرة ([3]). ومن ثم نتج عن كثرة الدوران ضعف مستوى الاستقرار بالحزب وبين صفوف قادته فلم يكن دوران النخب بحزب العمل من عوامل قوة الحزب وإنما من أسباب ضعفه .

وعلى الرغم من كثرة الدوران النخبوى فشل الحزب فى تحقيق تكيف جيلي مع المتغيرات المحيطة، وعجز عن امتصاص دماء جديد للحزب، بالرغم من تولى سبعة رؤساء خلال الاثنى عشر عامًا الماضية. إلا أن المنافسة لم تأت بجديد فانحسرت بين بيريز وباراك حيث تولى كلا منهما الحزب مرتين، وعندما جاء بن اليعازر كان بجانبه بيريز، وكان الاثنان ينتهجان نفس المنهج فعلى سبيل المثال كان قرار انضمام الحزب لحكومة الوحدة عام ٢٠٠١ كان قراراً مشتركاً بين الاثنين وانضما معًا للحكومة، وعندما جاء عمرام متسناع عجز عن إبداء أفكار جديدة تمكنه من إخراج الحزب من أزمته، نتيجة للتحزبات الإنقسامات التى بداخل الحزب فقدم استقالته .

وحينما جاء عمير بيرتس تعالت الأصوات التى ترى أن قدوم بيرتس خطوة جيدة للتكيف مع المتغيرات الجديدة، وهو تطور طبيعي – كما سبق الذكر – إلا أنه سرعان ما أبدى فشله وعجز عن التكيف مع المتغيرات الطارئة على الحزب، كما عجز عن قيادة الحزب وأدخله فى دوامة جديدة - كما سلف الذكر. ومن ثم لم يمثل انتخاب بيرتس امتصاص للدماء والأفكار الجديدة التي تغذى الحزب، من هنا يتضح أن الحزب عجز عن تحقيق التكيف الجيلى .

- استقلالية النخبة السياسية

استطاع حزب العمل الإسرائيلي العمل مستقلاً عن القاعدة الاجتماعية التي يمثلها (أي العمال في إسرائيل)، فقد تبني موقفاً مستقلاً عن احتياجات العمال، وزادت درجته إلى الانفصال عن قاعدته

([1]) ـــــــــ ، المرجع نفسه ، صـ ٨٦ .

([2]) Michels, Robert, **Political Parties, a Sociological of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy,** Electronic Text Center University of Virginia. Library www .text lib. Virginia. Edu, accessed at 1/1/2008

([3]) يوئيل ماركوس ، مرجع سابق ، صـ ٨٤ .

الاجتماعية. وقد أتضح ذلك في السياسات التي تبناها الحزب مؤخراً، وجاء على رأسها سياسة الخصخصة التي أصبح الحزب يشجعها، وأثرت سلباً على تنظيمات الكيبوتز والموشاف والهستدروت كما سبق الذكر.

كذلك لم يعد الحزب مهتماً بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية، فأصبح هناك أمور أخرى يضعها على أجندته، وقد يرجع ذلك إلى اعتناق أغلب قادة الحزب، وعلى رأسهم باراك لتيار الليبراليين الجدد فهم ليس لهم أية مصلحة في تغيير السياسة الاقتصادية الحالية في إسرائيل ([1]).

وعلى الرغم من نجاح الحزب في تحقيق الاستقلال عن القاعدة الاجتماعية وفقاً لمقولات نظرية النخبة، فأنه كلما زاد استقلال النخبة عن قاعدتها الاجتماعية استطاعت العمل بحرية، وزادت درجة قوتها. إلا أن حزب العمل لم تزداد قوته وأنما زادت درجة استقلاله حتى وصلت لحد انقطاع الصلة عن هذه القاعدة الاجتماعية التي يمثلها. ومن ثم لم تعد سياساته انعكاس لمطالب قاعدته ففشل أن يكون قناة لنقل احتياجات العمال إلى صناع القرار، وفشل في أن يعبر عن قضايا ومصالح هذه الفئة كما سلف الذكر. ومن ثم مثلت استقلاليته عاملاً من عوامل ضعفه.

على الرغم من استقلال الحزب اجتماعياً إلا أنه يعاني من عدم استقلاله مالياً ، فهو يعانى من ديون مالية ضخمة قد بلغت مقدراها ١٤٠ مليون شيكل([2])، ووصلت بعد هزيمة الحزب في انتخابات فبراير ٢٠٠٩ إلى ٣٠مليون دولار([3]). مما أضعف من مستوى استقراره وقوته داخل المجتمع، من هنا قد ينتج عنه عجز نخبة الحزب عن الحفاظ على موقعها السياسي، ومن ثم يسهل أختراقها خارجيًا. وذلك ما تحدث عنه رواد نظرتي النخبة. وترجع إرهاصات هذه الديون إلى عام ١٩٩٦ حيث كان إجمالي الديون آنذاك ٦,١ مليون دولار ([4]).

وقد نتجت هذه الديون عن عدد من الأسباب، أبرزها:

- النفقات الكبيرة التي أنفقت خلال حملات انتخابية سابقة، منها الحملة التى تنافس فيها باراك على رئاسة الحكومة ١٩٩٩ و٢٠٠١. وترتبط بعض الديون بشركة بيت أورلوزوروف القابضة للعقارات التابعة للحزب فى أنحاء إسرائيل([5]) .
- أيضا ترجع نتيجة لفقدان الحزب المستمر للمقاعد البرلمانية، فوفقاً للقانون يحصل كل حزب على تمويل بموجب عدد مقاعده البرلمانية، بالأضافة إلى متوسط عدد المقاعد التي يمتلكها في البرلمان قبل الانتخابات وبعدها، حيث يحصل كل حزب على ١٤٥٠٠ دولار شهرياً مقابل كل مقعد له في الكنيست. يضاف إلى حصول الكتلة البرلمانية ذاتها على هذا المبلغ. ونظراً للخسارة المستمرة للحزب تقلصت المخصصات المالية التي يحصل عليه. وذلك في ظل تشديد القانون على سقف التبرعات التي يسمح للحزب أن يحصل عليها ([6]).
- نتيجة لتسجيل أغلب ممتلكات الحزب بأسماء قادة سابقين، حيث انتقلت ملكية هذه الممتلكات إلى ورثتهم بعد وفاتهم. وفي كثير من الأحيان يصعب إستردادها حيث يفشل الحزب في إقناع الورثة بأحقيته في هذه الممتلكات نظراً لإدعاء أغلبهم أن صاحب هذا العقار قد مول شراءه من ماله الخاص ([7]).

([1]) حاييم برعام ، مرجع سابق ، صـ٨١ .

([2]) أتيلا سومفيلى ، "الوضع الاقتصادى لحزب العمل متدهور" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ صـ ٩٨ .

([3]) برهوم جريسي، "حزب العمل: خطر الانهيار المالي في أعقاب السياسي!"، المشهد الإسرائيلي، ٢٠٠٩/٠٣/١٠، العدد ٢٠٦، صـ٤.

([4]) ـــــــ ، المرجع ذاته،صـ٤.

([5]) أتيلا سومفيلى ، "الوضع الاقتصادى لحزب العمل متدهور" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ صـ ٩٨ .

([6]) برهوم جريسي، مرجع سابق، صـ٤.

([7]) ـــــــ المرجع نفسه، صـ 4.

وقد بلغت حدة هذه الأزمة إلى أضطرار الحزب إلى فصل الغالبية الساحقة من الموظفين العاملين فيه، هذا بالإضافة إلى بيع الحزب لبعض العقارات والمكاتب التابعة له في مناطق مختلفة، حتى أنه في الأيام الأخيرة أعلن عن إخلاء مقره الجديد الذي افتتحه قبل بضعة سنوات قليلة في تل أبيب لينتقل الآن إلى مقر جانبي في كلية تربوية تدعى كلية بيرل، التي تتبع لجمعية تابعة بالأساس للحزب. ومن المتوقع أن يعجز حزب العمل بعد الانتخابات الأخيرة عن دفع رواتب الجهاز الإداري، مما يؤثر سلباً على نشاط الحزب الميداني وقوته السياسية، وذلك نظراً لأن الميزانية الشهرية التي سيحصل عليها الحزب بعد انتخابات ٢٠٠٩ أقل من ٢٠٠ ألف دولار شهرياً، وأغلبها سيدفع فوائد للديون التي يعاني منها الحزب ([1]).

- وعلى الرغم من هذه الديون وما يمكن أن يمثله استمرار هذا الوضع، إلا أنه لا يتضح فى الأفق اتخاذ قادة الحزب وباراك على وجه التحديد - باعتباره الرئيس الحالي للحزب - أية خطوات لإخراج الحزب من هذه الأزمة، ولم يتم وضع أية خطة للإصلاح لتقليص ديون الحزب. إلا أن هناك تلميحات بوجود محاولات لشطب جزء من ديون الحزب لدى جهات معينة ، وهناك طرح لاقتراح إعلان إفلاس الحزب ([2]). ومن ثم يتضح مدى الاستقلالية المالية لحزب العمل، فالحزب معرض لأن يتم طرح إفلاسه مما يعكس عدم استقراره داخل الحياة السياسية بإسرائيل.

ومن ثم يمكن القول أن نخبة الحزب لا تتسم الحزب بالاستقلالية، وذلك لأنها عجزت عن إيجاد الصيغة المناسبة التي تحافظ فيها على التحرر من ضغوط قاعدتها الاجتماعية مع الإبقاء على تواصلها معها نتيجة لأسرافها في استقلالها عن قاعدتها الاجتماعية (أي انفصلها عنها). هذا بالإضافة إلى عجزها عن تحقيق استقلالها المالي.

مما سبق يمكن القول أنه بتطبيق مقولات نظرية النخبة لاختبار مدى قوة نخبة الحزب، يمكن القول أن نخبة حزب العمل تعاني من ضعف مستوى وحدة وتماسك صفوفها. وتعاني أيضاً من عدم قدرتها على امتصاص دماء وأفكار جديدة بالمجتمع هذا مع معاناتها من كثرة دوران نخبتها، يضاف إلى عدم استقلالها مالياً وانفصالها عن القاعدة الاجتماعية التي تمثلها.

ثانياً: مقولات نظرية المؤسسية

١. تماسك المؤسسة الحزبية وتجانس أنشطتها

تعاني المؤسسة الحزبية لحزب العمل من انشقاق قادتها وكثرة الصراعات والخلافات بينهم، بسبب الممارسات الحزبية المختلفة، حيث يتمثل أبرزها في التنافس على رئاسة الحزب خلال الانتخابات الداخلية للحزب. وقرار الانضمام للحكومة الائتلافية المخلفة التي يقودها معسكر اليمين (الليكود ثم كاديما). وتنقسم المؤسسة الحزبية إلى معسكرين - على الأقل- معسكر مؤيد وأخر معارض، ويحتد الصراع بينهما لدرجة التقاذف بالاتهامات، وقد تصل حدتها إلى درجة انشقاق القادة المؤسسين للحزب مثل شيمون بيريز كما سلف الذكر. ومن ثم يفت ذلك في درجة مؤسسية الحزب.

٢. تشعب الكيان المؤسسي

يتكون الهيكل الداخلي للحزب من عدة وحدات:

i. يأتي في قمته المؤتمر الذي يشكل السلطة العليا، وتعقد اجتماعاته كل بضعة أعوام، أو عندما تقتضي الضرورة.

([1]) ـــــــــ، المرجع نفسه، صـ٤.

([2]) أتيلا سومفيلى ، "الوضع الاقتصادى لحزب العمل متدهور" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ صـ ٩٨.

ii. المكتب السياسي الذي يمثل الإدارة التنفيذية العليا للحزب.
iii. ثم اللجنة المركزية التي هى السلطة العليا بين مؤتمرين وتعقد اجتماعاتها عدة مرات في العام الواحد.
iv. ثم السكرتارية المسئولة عن تنفيذ قرارات المؤتمر.
v. ثم اللجنة المركزية لإدارة شئون الحزب وتجتمع كلما اقتضى الأمر ([1]).
vi. ويتبع الحزب حركة تسمى حركة العمل الصهيونية العمالية World Labor Zionist Movement ، وهى اتحاد صهيوني دولي حزبي أسس عام ١٩٦٨ بعد الاتحاد الدولي (فرع حزب الماباي خارج الأراضي المحتلة) مع التحالف الدولي لأحدوت هعفودا وبوعالي تسيون. وتمثل الاتحاد الصهيوني العمالي في المنظمة الصهيونية العمالية([2]).

مما سبق يتضح تشعب التنظيمات المختلفة للحزب، ولكن يمكن تفسير ذلك بأنه أرث قديم تم تأسيسه منذ بداية تأسيس الحزب، والدليل على هذا أنه على الرغم من تعدد الوحدات التابعة للحزب. إلا أنه قد ينشأ الخلاف بينها مما يعوق عملها، وما يدل على ذلك النزاع الذي شب بين باراك ومساعديه. فعلى سبيل المثال شب النزاع بين باراك وإتيان كابل سكرتير عام الحزب الذي كان أحد مساندي باراك في حملته الانتخابية، وكان من الذين لهم الفضل في استرداد باراك لمكانته في الأوساط العربية ([3]) . إلا أنه في فترة قيادة باراك الفعلية للحزب اندلع النزاع والخلاف بينهما، فذكر مسئولون كبار من الحزب أن العلاقات بين باراك وكابل على وشك الانفجار، فهناك توتر شديد بينهما وجدل واسع حول طريقة إدارة الحزب، وفي ٢٦ أبريل ٢٠٠٩ استطاع باراك اسصدار قرار بإقالة كابل، مما عمل بدوره على انشقاق الحزب بين معسكر يؤيد ما فعله باراك، ومعسكر آخر يطالب بعقد استفتاء داخلي حول استمرار أو إقالة كابل، وهذا ما رضخ إليه باراك لاحقاً ([4]). مما يؤثر سلباً على مؤسسية الحزب. إلا أن ذلك لا ينفي عن الحزب صفة التشعب، وتعدد الوحدات التابعة له بشكل يعكس اللامركزية في اتخاذ القرارات داخل الحزب.

٣. استقلال المؤسسة الحزبية

تتسم المؤسسة الحزبية لحزب العمل بالانفصال عن القاعدة الاجتماعية التي تمثلها فلم تعد سياسات الحزب تمثل احتياجات ومطالب العمال بإسرائيل، وإنما تمثل مصالح نخبتها الحاكمة من الليبراليين الجدد. وقد انعكس ذلك في السياسات التي تبنتها وساندتها هذه المؤسسة الحزبية، وعلى قمتها سياسة الخصخصة، وما كان لذلك من أضرار جمة على الهستدروت والكيبوتز، والموشاف كما سلف الذكر. أيضاً تعاني المؤسسة الحزبية لحزب العمل من عدم الاستقلال المالي، فهى مدانة بمبلغ ١٤٠ مليون شيكل، مما يهدد استقرارها داخل المجتمع، وقد يدفع إلى إعلان إفلاس هذه المؤسسة الحزبية.

يتضح مما سبق أن مؤسسة الحزب تعاني من عدم تجانس أنشطتها وكثرة الانشقاقات بين قادتها، بالإضافة إلى عدم استقلاليتها مالياً وانفصالها عن القاعدة العمالية التي تمثلها. إلا أن المؤسسة الحزبية تتمتع بمقوم التشعب حيث تتشعب مؤسسة الحزب إلى وحدات أصغر تؤكد اللامركزية في اتخاذ القرارات بداخل الحزب، لكن قد ينشأ بينها نزاعات تؤثر على وضع الحزب. ومن ثم تتجسد أزمة القيادة للحزب في ضعف نخبته وعدم قدرة مؤسسيته على التكييف مع المغيرات الطارئة.

([1]) أحمد خليفة، مرجع سابق، صـ١٤٥.
([2]) عبد الوهاب المسيري، مرجع سابق.
([3]) روعى نحمياس ، مرجع سابق ، صـ ٧٦ .
([4]) اتيلا سومفيلى ، "الوضع الاقتصادى لحزب العمل متدهور" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣ صـ ٩٨ . و
Stoil ,Rebecca Anna, "**Barak Gets Approval to Proceed with Cabel's Removal**", Jerusalem Post, www. http://ads.jpost.com/, accessed on 26/04/2009.,

فبعد استعراض ما سبق ذكره يمكن القول أن الأزمة الداخلية لحزب العمل، بل والأسباب الرئيسية للأزمة تجسدت فى معاناته من أزمتي قيادة وأيديولوجية عكستا ضعف مستوى المؤسسية بالحزب، وضعف الاستقرار النخبوي لقادة حزب العمل. وقد ساعد السياق العام للأزمة، من سياق اجتماعي تمييزي وعنصري، بالإضافة إلى سياق سياسي تضمن تغيير في الخريطة الحزبية في إسرائيل لصالح المعسكر اليميني، يضاف للتوجه اليميني للرأي العام، على زيادة حدة الأزمة التي يعاني منها هذا الحزب العلماني الذي يتسم بضعف نخبته وهشاشة مؤسسيته. فهي أزمة حقيقية وليست أمراً عارضاً تهدد مكانة الحزب، بل وبقاءه في الساحة الحزبية والسياسية ككل بإسرائيل.

خلاصــــــــــة

في معرض وصفه لأزمة حزب العمل الإسرائيلي ذكر سالم جبران رئيس تحرير مجلة "الغد" وجريدة "الاتحاد" أن:

" من الملاحظ، منذ اغتيال اسحق رابين أن كل زعيم يتم انتخابه لحزب العمل هو زعيم مؤقت. فقد سقط شيمون بيريز، وسقط إيهود باراك، وسقط عمرام متسناع وسقط بنيامين بن إليعازر، وسقط عمير بيرتس ، وكل هذا، خلال سنوات قليلة، مما يدل أن هناك أزمة قيادة بشكل حاد، في هذا الحزب الذي قاد إسرائيل بلا منازع منذ ١٩٤٨ وحتى ١٩٧٧، والآن صار هزيلاً، بلا أيديولوجية واضحة، وبلا قيادة مقنعة.

حزب العمل الذي بدأ عمالياً، اشتراكياً ديمقراطياً، تدهور مع الوقت إلى حزب تتعسكر أيديولوجيته سنة بعد أخرى، وتتعمق صلته، بل خدمته للبرجوازية الاحتكارية الكبيرة في الدولة " (1)

فما ذكره هو أبرز ملامح وأسباب الأزمة الحقيقية للحزب، التي تتمثل بالأساس في أزمة قيادة تبلورت في غياب الثوابت الأيديولوجية للحزب لتحقيق صالح نخبته.

فقد حاولت هذه الرسالة التصدي لفرع من اليسار الإسرائيلي هو الزعيم التقليدي لمعسكراليسار ككل، والذي يمثل أحد أبرز الأحزاب العلمانية في إسرائيل، التي كان لها إسهام ودور بارز في بناء مجتمعها، وإرساء قواعد الدولة. فقد كان له الفضل في تأسيس دولة إسرائيل عام ١٩٤٨، وظل مهيمناً على مجريات الحياة السياسية فيها حتى عام ١٩٧٧، وهو الذي يؤمن بضرورة العمل على تحقيق السلام الحقيقي والدائم بين إسرائيل وجاراتها. وذلك في إطار دعم مكانة إسرائيل في العالم، وكسب الأصدقاء بين دول العالم وشعوبها (2)، فالحزب كان ينظر إليه على أنه الشريك المعتدل للتفاوض في إسرائيل.

إلا أن هذا الحزب شهد تراجعاً كبيراً في دوره وفي مواقفه بالساحة السياسية في إسرائيل منذ عام ١٩٩٦، ليمثل امتداداً لظاهرة تراجع الأحزاب العلمانية بالشرق الأوسط، فقد نشأ هذا الحزب في بيئة إقليمية تشهد تراجعاً لدورالأحزاب العلمانية. كما نشأ في بيئة اجتماعية وسياسية تكثر بها الصراعات والانشقاقات والتناحرات والاختلافات بين المعسكر الديني والعلماني، وبين اليهود الشرقيين واليهود الغربيين، أيضاً في ظل بيئة تنامي الطابع التمييزي ضد عرب ٤٨. ومن ثم مثلت هذه المقومات عوامل ضعف غذت الأزمة التي يعاني منها الحزب وذلك بالتضافر مع التغييرات التي اتسم بها المحيط السياسي للحزب، فحدث تغير في الخريطة الحزبية في إسرائيل، وكان هذا التغير عنصراً مقوضاً لحزب العمل. وحدث تنامي لأحزاب المعسكر اليميني بأطيافه المختلفة من أحزاب دينية، وأحزاب يهود روس، وأحزاب يمينية علمانية كحزب الليكود زعيم المعسكر اليميني، وحزب كاديما صنيعة شارون (يمين الوسط) ، مما مثل تهديدا للحزب وتدعيماً لأزمته بل وتكريسا لها. وما ساعد على ذلك التوجه اليميني الذي تبناه الرأي العام الإسرائيلي وميله لتأييد المعسكر اليميني في إسرائيل، وتبني توجهات وسياسات يمينية كشفت عنها استطلاعات الرأي العام في إسرائيل ، فقد عمل ذلك على تغذية وتعميق أزمة الحزب.

فقد توصلت الرسالة إلى أن الحزب يعاني من أزمة داخلية بالأساس، ألا وهى غياب القيادة والنخبة السياسية القادرة على توحيد صفوفه، وتحقيق التجانس الداخلي بين أعضائه والتماسك بين صفوف نخبته، التي اعتادت على الصراع والانشقاق عن صفوف الحزب، وتحقيق

---

(1) سالم جبران، **حزب العمل الإسرائيلي أزمة قيادة..وأزمة طريق!،** متاح على شبكة المعلومات الدولية في http://www.bettna.com/articals2/showArticlen.ASP?aid=276، بتاريخ ٢٠٠٩/٠١/٣١.

(2) هاني عبد الله، **الأحزاب السياسية في إسرائيل: عرض وتحليل،** بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١، صـ١٦٧.

الاستقلالية المالية والاجتماعية، مع الحفاظ على الصلة مع القاعدة الاجتماعية التي يمثلها. والتكيف مع المتغيرات التي تواجهه. فتفتقد قيادته لمقومات قوة النخبة والمؤسسية التي تناولها كلُ من رواد نظريتي النخبة والمؤسسية أثناء حديثهم عن عوامل قوة واستقرار النخبة ومعايير المؤسسية.

فتعاني نخبة الحزب من:

- **سرعة دوران النخب،** فخلال السنوات العشرة الماضية مر الحزب بسبعة رؤساء لم يأتوا بالجديد للحزب، وإنما كانوا من أسباب ضعفه. مما يعكس ضعف نخبته وعجزها عن تحقيق التكيف الجيلي، فعجزت نخبة الحزب عن امتصاص دماء جديدة بالحزب. وكانت قيادة الحزب إما بين بيريز وباراك وبن اليعازر، وعندما حاولت عناصر جديدة قيادة الحزب لإخراجه من أزمته (عمرام متسناع / عمير بيرتس) فشلت فشلاً ذريعاً. ومن ثم عجز الحزب عن التكيف مع المتغيرات الطارئة عليه التي تطلبت وجود دماء جديدة ذات أفكار جديدة لتخرج الحزب من أزمته.
- **عدم قدرتها على تطوير برامجها للتكيف مع المتغيرات الطارئة** عليها بسبب إعلائها مصلحتها الخاصة على مصلحة الحزب. فقد عجز الحزب عن تقديم برنامج جديد يطرح رؤية تعمل على جذب الناخبين إليه، في ظل تزايد تأثيرات الصهيونية الجديدة وتيارات ما بعد الصهيونية، والصهيونية التصحيحية أمام تراجع الصهيونية الاشتراكية التي يمثلها الحزب. فقد تحول من حزب عقائدي إلى حزب تنافسي، وما يقوم به لجذب الناخبين، ما هو إلا مقاولة الأصوات وليس تقديم برنامج سياسي يجذب الناخبين والمريدين والمؤيدين له.
- **الإفراط في استخدام القوة والأداة العسكرية على حساب التسوية السياسية** أي على حساب هوية الحزب، وذلك لتحسين شكلها أمام الرأي العام بإسرائيل للحصول على مكاسب سياسية.
- **انفصال نخبة الحزب عن القاعدة العمالية التي تمثلها وعجزها عن تحقيق مصالحها ومطالبها،** وأكبر دليل على هذا ما حل بالكيبوتزات والموشافيم والهستدروت.
- **إفراطها في الديون** التي وصلت حدتها ١٤٠ مليون شيكل مما أدى **لعجزها عن تحقيق استقلالها المالي.**
- **انخفاض مستوى تماسك نخبتها وكثرة انشقاق النخب المؤسسة للحزب.**

كذلك تعاني مؤسسيتها الحزبية من:

- **العجز عن التكيف مع المتغيرات** التي تواجهها.
- **الانفصال التام عن القاعدة الاجتماعية التي تمثلها** من العمال، والتنظيمات التعاونية، وعرب ٤٨ الذين كانوا يمثلون مخزوناً استراتيجياً للحزب.
- **عدم قدرتها على تحقيق الاستقلال المالي** للحزب.
- **ضعف مستوى التماسك والتجانس بين أنشطتها.**

على الرغم من اتسام نخبتها بالتشعب إلا أنه قد يكون نتيجة أنه أرث قديم للحزب ذاته، حيث تم تأسيس الوحدات التابعة للحزب بشكل ينعكس خلاله لا مركزية صنع القرار. والدليل أنه يظهر حالياً العديد من الخلافات بين قادة الحزب ووحداته المختلفة مما يعوق عمله.

من هنا يمكن استخلاص أن الأزمة التي يعاني منها الحزب سببها بالأساس أزمة قيادة تبلورت حدتها في الأزمة الأيديولوجية للحزب. وقد ساعد في تنامي هذه الأزمة السياق الاجتماعي والسياسي الذي يتواجد فيه الحزب، بالإضافة إلى تقلص القاعدة الانتخابية له وموقف عرب ٤٨ الرافض للحزب. بالإضافة إلى التغيير الذي شهدته الخريطة السياسية في إسرائيل من صعود للمعسكر اليميني. فحزب العمل يعاني من أزمة ممتدة منذ مقتل رابين.

فبعد استعراض ما توصلت إليه الرسالة من المهم رصد عدد من المؤشرات التي تحاول استشراف مستقبل هذا الحزب، لذا سيتم استعراض مستقبل التغير في الخريطة الحزبية لاستشراف مستقبل صعود المعسكر اليميني في إسرائيل. ومستقبل توجه الرأي العام الإسرائيلي واستشراف مستقبل القاعدة الانتخابية للحزب من كيبوتز وموشاف وهستدروت وعرب ٤٨ ، ثم استشراف مستقبل الأزمة الداخلية للحزب من أزمة قيادة وأزمة أيديولوجية. وفي النهاية سيتم الوقوف على مستقبل المعسكر اليساري ككل (كتلة ميرتس وحركات السلام) .

أولاً : مستقبل التغير في الخريطة الحزبية بإسرائيل

قبل الخوض في استشراف المستقبل ينبغي الإشارة إلى أن هذه ليست تكهنات بالمستقبل، وإنما قراءة للمتغيرات على الساحة الإسرائيلية التي قد تتغير من لحظة لأخرى .

١- مستقبل الأحزاب الدينية في إسرائيل :

هناك ثلاثة اتجاهات في هذا الصدد الاتجاه الأول يري بزيادة أسهم هذه الأحزاب في الفترة الزمنية القادمة بإسرائيل (١) . هذا مقابل اتجاه آخر يرى أنها تحتل مساحة ثابتة وستظل قوتها تتراوح ما بين ١٨ : ٢٠% داخل الحياة السياسية في إسرائيل (٢). إلا أنه ليس هناك اتجاه يتوقع بانحصار دور هذه الأحزاب في الفترة المقبلة . وهناك اتجاه آخر يرى أن صعود هذه الأحزاب أمر نسبي يتوقف على الأجندة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطرح على الساحة وتتواءم معها تلك الأحزاب (٣).

إلا أن الباحثة ترى أنه من المحتمل زيادة حصة هذه الأحزاب داخل الحياة السياسية في إسرائيل، وذلك بسبب قدرتها على جذب مريديها والمؤيدين لها في إسرائيل مستغلة إحساسهم باليأس من الحزبين التقليدين، وفشل الأحزاب الصغيرة الأخرى، وعجز كاديما الذي حاول أن يحل محل الحزبين التقليدين ويجمع بينها.

بالإضافة إلى محاولة بعضها التعاطي مع المشاكل التي كانت تؤرق المعسكر العلماني في إسرائيل، كقضية الخدمة العسكرية للمتدينين. فضلاً عن تقديمها أجندة اجتماعية جديدة على رأسها حزب شاس، وذلك في ظل الظروف الاقتصادية المتدهورة في إسرائيل. فقد وصلت نسبة الفقر في إسرائيل إلى ٢٤,٥ % من عدد السكان عام ٢٠٠٧ (٤)، فنسبته آخذة في التزايد بالمقارنة بعام ٢٠٠٣ حيث كانت ٢٢,٤% من عدد سكان إسرائيل(٥). هذا بالإضافة إلى قدرتها على التكيف والتأقلم مع التوجه الذي يغلب على الساحة السياسية في إسرائيل، فشاس الحزب الذي يعتبر مرن نسبياً – مقارنة بالأحزاب الدينية الأخرى في إسرائيل- استطاع التكيف والتماشي مع الموجة اليمينية وتبني مواقف يمينية بعض الشئ؛ مما أكسبه المكانة الثالثة في إسرائيل عام ٢٠٠٦، هذا بالإضافة إلى دأبها على تحسين أوضاع مؤيديها وأتساع قاعدتهم . ومن ثم ترى الباحثة أن الفترة القادمة سيحدث بها زيادة في قوة الأحزاب الدينية في إسرائيل. إلا أن نتائج انتخابات فبراير ٢٠٠٩ أدت إلى تراجع مقاعد الأحزاب الدينية ما عدا حزب شاس حيث زادت حصته إلى ١١ مقعد (٦)، إلا أن هذا لا يعني تراجع قوة المعسكر الديني في إسرائيل حيث ترى الباحثة أن هذا وضع عرضي، فهذه الخسارة هي نتيجة للأسرلة حيث تتنافس أحزاب

---

(1) **د. عبد العليم محمد :** مستشار مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٨/٠٦/٢٣.

(2) **د. عماد جاد :** رئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية ، يوم ٢٠٠٨/٧/٤ .

(3) **د. إيمان حمدى :** رئيس تحرير مجلة القاهرة للعلوم الاجتماعية وباحثة في الشئون الإسرائيلية ، ٢٠٠٨/٦/١٨ .

(4) لمزيد من التفاصيل انظر: ياعيل برنوفسكي ، **"الفقر استقر والفجوة اتسعت"** ، مختارات إسرائيلية ، أكتوبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٤ ، صـ٨١ ، صـ٨٢ .

(5) خولة أبو بكر، المشهد الاجتماعي، في أسعد غانم (تحرير)، تقرير **"مدار" الإستراتيجي ٢٠٠٥: المشهد الإسرائيلي في العام ٢٠٠٤**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية، آذار ٢٠٠٥، صـ٢١٦.

(6) **Israeli Ministry of Foreign Affairs**, Members of the 18th Knesset, www.Israel.mfa.gov.IL, 24/02/2009, Accessed on 28/02/2009

المعسكر اليمني لي نفس القاعدة الانتخابية، ومن ثم خذه الخسارة في عدد المقاعد لا تعبر عن ضعف هذا المعسكر، كما أن الخسارة يمكن تعويضها فيما بعد خاصة وأن استطلاعات الرأي كانت تتوقع خسارة أكبر. لذلك ترى الباحثة أنه من المتوقع استعادة هذه الأحزاب لقوتها البرلمانية مرة أخرى، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ارتفاع نسبة معدل الخصوبة لدى قطاع الحريديم حيث تصل إلى ٤% بينما هي في إسرائيل لم تتعدى ١,٥ % (١).

٢- **مستقبل أحزاب المهاجرين الروس في إسرائيل:**

هناك توجهان، أحدهما يرى بثبات معدل التصويت والقوة التصويتية لأحزاب المهاجرين الروس في إسرائيل، لأن التصويت لها يعتمد على اعتبارات أثنية بالأساس. وحدث في الآونة الأخيرة استقرار في حجم الهجرة الروسية القادمة إلى إسرائيل ، فمكانة هذه الأحزاب ستظل في المرتبة الثالثة أو الرابعة وذلك لأن ذلك هو الوزن الديموغرافي للسكان والناخبين في إسرائيل (٢) . إلا أنه هناك اتجاه أخر، وهو ما تتفق معه الباحثة وعلى رأسه أ.د. ماجد الحاج أستاذ بجامعة حيفا، يرى بأن النخبة ذات الأصول الروسية في العقود القليلة القادمة من المحتمل أن تكون هي النخبة الحاكمة في إسرائيل. وذلك نظراً لفقدان الأشكناز بريق مكانتهم ، أما السفارديم هم أبعد ما يكونون في هذا الموقع نظراً للسياق التمييزي للمجتمع الإسرائيلي كما سلف الذكر.

بالإضافة إلى أنه على الرغم من تطرف ليبرمان المعروف إلا أنه من وقت لأخر يبدى مواقف أقل تطرفا، فبدأ يقبل بفكرة تبادل الأراضي والدليل انضمامه إلى الائتلاف الحكومي برئاسة أولمرت عام ٢٠٠٦، الذي وضع على أولوياته تطبيق خطة فك الارتباط. من هنا يظهر أن ليبرمان قبل بما لم يقبل به الليكود، إلا أنه رفض أنابوليس وخرج على أثرها من الحكومة الائتلافية وذلك كشكل من أشكال يمنيته (٣). هذا بالإضافة إلى أن أحزاب المهاجرين الروس هي أحزاب سياسية قوية تتمتع بقيادات سياسية قادرة على جذب المريدين والمؤيدين لها ولديها مهارات قيادية حقيقية يأتي على رأسها ليبرمان، يضاف إلى تقديمها برنامجاً سياسياً يتفاعل مع المشكلات الحياتية لناخبيهم . ومن ثم في ظل قوة هذه الأحزاب، مقابل ضعف الأحزاب التقليدية في إسرائيل. من المتوقع زيادة نفوذها في الفترة القادمة، وقد تتحقق نبوءة ماجد الحاج ويتولون هم حكم إسرائيل. خاصة وأن حزب إسرائيل بيتنا احتل في انتخابات ٢٠٠٩ المركز الثالث بإسرائيل حيث حصل على ١٥ مقعد (٤). ومن ثم يمثل ذلك مؤشراً على صعود هذا المعسكر، وزيادة قوته داخل الحياة السياسية بإسرائيل.

٣- **مستقبل حزب الليكود وكاديما في إسرائيل:**

على الرغم من معاناة هذا الحزب من أزمة حقيقية في ظل قيادة فاسدة (نتنياهو) تدور حولها الشبهات والمخاوف من فشلها مرة أخرى . استطاع حزب الليكود الحصول على ٢٧ مقعد من مقاعد الكنيست في انتخابات ٢٠٠٩، ليحتل المرتبة الثانية في الخريطة الحزبية في إسرائيل(٥). ويقوم بتكوين حكومة يمينية تحت زعامته لتكون هذه المرة الأولى في تاريخ إسرائيل أن يشكل الحزب الثاني الحكومة، وينضم الحزب الأول لصفوف المعارضة. ولم يأتِ ذلك مصادفة ولكن كانت استطلاعات الرأي تؤكد تفوقه، فقد حصل نتنياهو قبل الانتخابات على ٣٢% من إجمالي التأييد في الاستطلاعات الخاصة باختيار مرشح رئيس الوزراء في انتخابات ٢٠٠٩ (٦). وقد كان من المتوقع بدرجة كبيرة أن يشكل الليكود حكومة ٢٠٠٩ (١) . وذلك نظراً

---

(١) المشهد الإسرائيلي، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.almashad.org، متوافربتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٠٩.

(٢) د. عماد جاد ، مرجع سابق .

(٣) د. إيمان حمدى ، مرجع سابق .

(٤) **Israeli Ministry of Foreign Affairs,** Members of the 18th Knesset, Op.cit.

(٥) **Ibid**

(٦) عرب ٤٨ ، المعضلة المزدوجة لباراك والعمل : تحليل إخباري، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.Arab48.com ، مارس ٢٠٠٨ .

لاستفادة الليكود (رغم ضعفه وفشله في انتخابات ٢٠٠٦) من إخفاق حكومة أولمرت (كاديما والعمل). وذلك نتيجة لكونه خارج تلك الحكومة ومن ثم لم يتحمل تكلفة هذا الإخفاق، بل على النقيض استفاد من النهج العقابي والتصويتي الذي يتبعه الرأي العام في معاقبة قادته الذين خذلوه عبر هذا الائتلاف الفاشل ([٢]).

أما حزب كاديما على الرغم من حصوله على المرتبة الأولي في انتخابات ٢٠٠٩ حوالي ٢٨ مقعداً ([٣])، إلا أنه فشل في تشكيل حكومة جديدة وانضم بدوره إلى صفوف المعارضة. ويرجع عجز الحزب في تكوين مثل هذا الأئتلاف لعدة أسباب أبرزها، فشل حكومة كاديما ٢٠٠٦ وتورط أولمرت زعيم الحزب السابق في قضية رشوة، فقد أصبح حزباً مريضاً بعد غياب شارون، خاصة وأن ليفني لم تثبت أي تفوق كوزيرة خارجية يمكنها من توقع نجاحها كرئيسة وزراء. ومن ثم قد فشلت عند محاولتها تشكيل الحكومة عام ٢٠٠٨، ومن ثم كان من الطبيعي أن يحل الليكود محله في الحكم.

ومن ثم يتضح استمرار صعود معسكر اليمين سواء كان الحزب الحاكم الليكود او كاديما، من هنا ترى الباحثة أن هذا الصعود ليس حدث عرضي وأنما مستمر وسيعمل بدوره على تغذية أزمة الحزب.

ثانياً : توجه الرأي العام الإسرائيلي

هناك كثير من الاتجاهات التي ترى استمرار يمينية النهج الذي ينتهجه الرأي العام الإسرائيلي سواء كان سيتبع توجه يمين الوسط ([٤])، أو توجه اليميني القومي المتطرف ([٥]). إلا أنها جميعها اتفقت على يمينية الرأي العام، كما اتضح في الفصل الثاني من الدراسة، إلا أن هذه الاتجاهات رأت أن الرأي العام متغير من وقت لأخر([٦]) .

ولا يعكس هذا التوجه اليميني فقط رد فعل على ما تقوم به المقاومة الفلسطينية، ولكن القادة اليمينين يلعبون دوراً مهماً في تشكيل وتوجيه الرأي العام الإسرائيلي. فعلى سبيل المثال قد لعبت شخصيات مثل شارون ونتنياهو دوراً كبيراً في تحريض الرأي العام ضد رابين، حيث بث عدداً من السموم في أذهانه التي أججته، وأودت بقتله عبر استخدامهم الخطاب المتطرف. ففي ٥ أكتوبر ١٩٩٥ حضر شارون ونتنياهو ورفائيل إيتان مظاهرة بالقدس أججوا فيها مشاعر المشاركين، لدرجة أنهم طالبوا بموت "مجرمي أوسلو – على حد تعبيرهم – أي المقصود هنا رابين وبيريز ([٧]) . وكانت المحصلة مقتل رابين على يد متطرف يهودي من المعسكر اليميني الديني يدعى إيجال عامير في عام ١٩٩٥.

ثالثاً : فيما يتعلق بمستقبل القاعدة الانتخابية للحزب

يمكن القول أن وضع كل من الكيبوتز والموشاف والهستدروت في تراجع مستمر، فلم تطرأ أية تغيرات على أوضاعها، خلاف ما تم التوصل إليه في هذه الأطروحة. ومن ثم فلا يوجد احتمال كبير لتستعيد هذه الكيانات مكانتها وتأييدها للحزب ([٨]). كذلك الحال بالنسبة للموقف

([١])**السفير محمد بسيوني** ، رئيس لجنتي الشئون الخارجية والأمن القومي بمجلس الشورى المصري ، وسفير مصر السابق في إسرائيل ، ٢٠٠٨/٧/٤ .

([٢]) **د. عماد جاد** ، مرجع سابق .

([٣]) **Israeli Ministry of Foreign Affairs**, Members of the 18th Knesset, Op.cit.

([٤])**السفير محمد بسيوني** ، مرجع سابق .

([٥]) **د. عبد العليم محمد** ، مرجع سابق .

([٦]) **السفير محمد بسيوني** ، مرجع سابق .

([٧]) باروخ كمرلينج ، **"إسرائيليون يحاكمون دولتهم : الإبادة حرب شارون ضد الفلسطينيين"** ، فاطمة نصر (ترجمة) ، مجلة سطور ، ٢٠٠٣ ، القاهرة ، صـ١٣٩ .

([٨])**السفير محمد بسيوني** ، مرجع سابق . أ. **أيمن عبد الوهاب** ، مرجع سابق. و د. **إيمان حمدى** ، مرجع سابق . و د. **عبد العليم محمد** ، مرجع سابق .

الرافض لعرب ٤٨ فمازال العرب يشعرون بالاغتراب داخل المجتمع الإسرائيلي، ومازالت تمارس ضدهم سياسات تمييزية حتى من قبل حزب العمل ذاته، ونتيجة لذلك فليس من المتوقع أن يغير عرب ٤٨ نظرتهم للمشاركة والانغماس في الحياة السياسية في إسرائيل. إلا أنه يجب ملاحظة أن باراك في انتخابات الحزب الأخيرة ٢٠٠٧ حظي بنسبة تأييد الأوساط العربية، وصلت إلى ٣٣% ولكن كان السبب الرئيسي في ذلك رغم رفضهم بالأساس باراك بعد أحداث ٢٠٠٠ (كما سبق التنويه). فكان السبب هو الطبيعة التصويتية لعرب ٤٨ التي تقوم بدرجة كبيرة على التوجه النفعي الذي يحقق لهم مصالحهم، فقد قام بن اليعازر (وزير البنية التحتية وأحد أبرز معاوني ومؤيدي باراك) بإمداد الكهرباء إلى ١٧٩ منزل لعرب ٤٨ قبيل هذه الانتخابات . لذلك كانت النتيجة هي التصويت لمرشح بن اليعازر . من هنا قد يكون ذلك فقط هو المؤشر الذي يمكن اللعب عليه في تعامل حزب العمل مع عرب ٤٨، إذا استمر الحزب في سياساته التمييزية والعنصرية ضدهم ([1]).

رابعاً : مستقبل حزب العمل وزعيمه باراك

ليس من المتوقع أن يخرج الحزب من غمار هذه الأزمة، حيث تأكد هذا الأمر في نتائج انتخابات ٢٠٠٩. فحصل الحزب على ١٣ مقعد ليترك المرتبة الثانية، وليحتل المرتبة الرابعة في الخريطة الحزبية في إسرائيل([2]). فجاءت هذه النتيجة مسايرة لاستطلاعات الرأي العام بإسرائيل قبيل انتخابات ٢٠٠٩، إلا أنها لم تتنبأ بمثل هذا التدهور الشديد في وضع الحزب. فكانت تتوقع بعض الاستطلاعات بحصول الحزب على مقعد إضافي واحد أي تزداد حصته إلى ٢٠ مقعدا على الأكثر، وتحدثت استطلاعات أخرى عن بقاء الحزب في مقاعده الحالية لدورة ثالثة أو خسارته مقعد أو أثنين. أما باراك فكانت نسبة التأييد له حول منصب رئيس الوزراء ما بين ١٧ : ٢٠ % ([3]) . ومن هنا لم يكن من المتوقع أن يفوز باراك بمنصب رئيس الوزراء خاصة في ظل ظهوره أمام الرأي العام بمظهر الأناني الذي لا يهمه إلا مصلحته الخاصة ([4]). هذا بالإضافة إلى أدائه في الحكومة لم يكن معبر عن كونه زعيم للمعسكر اليساري، فقد كان يتجنب إبداء النصح والمشورة أو الملاحظات أو التوجيهات لإصلاح أداء الحكومة. ولكن كان همه هو إصلاح الجيش الإسرائيلي فقط حتى يستطيع أن يراهن على خلفيته العسكرية للعودة مرة أخرى للسلطة السياسية كرئيس وزراء ([5]).

هذا بالإضافة إلى إعلانه من حدة أزمة الأيديولوجية التي يعاني منها الحزب، فكل خطابات باراك يمينية منذ أن وصل إلى منصب وزارة الدفاع ([6]). يضاف إلى فشله في إدارة

([1]) **السفير محمد بسيوني** ، مرجع سابق . **د. عماد جاد** ، مرجع سابق .

([2]) **Israeli Ministry of Foreign Affairs**, Members of the 18th Knesset, Op.cit.

([3]) **عرب ٤٨** ، المعضلة المزدوجة لباراك والعمل : تحليل إخباري ، مرجع سابق .

([4]) فهو في بداية توليه رئاسة الحزب عام ٢٠٠٧ أعلن أنه بظهور تقرير فينوجراد سيقدم انسحابه من الحكومة إذا أدان أولمرت. ولكن عندما أعلن تهديده بالانسحاب لم يكن لهذا السبب، وإنما عند اتهام أولمرت في قضية الرشوة. ولم يكن ذلك إلا ليضعف أولمرت أملاً في أن يحل محله كرئيس وزراء عند عمل انتخابات مبكرة لكنه بعد قراءته لاستطلاعات الرأي تراجع عن هذه الخطوة حتى لا يخرج من السلطة إلى صفوف المعارضة لأنه بانسحابه ستعقد انتخابات مبكرة تأتي بالليكود إلى سدة الحكم وسيكون هو في صفوف المعارضة إلا إذا وافق نتنياهو على تكوين حكومة وحدة معه على نهج التي كانت قائمة في منتصف ثمانينات القرن الماضي. **د. عماد جاد** ، مرجع سابق .

([5]) **أيمن عبد الوهاب** ، مرجع سابق .

([6]) كرفضه إزالة الحواجز العسكرية ومفاوضاته مع قادة المستوطنين من أجل الالتفاف حول الالتزام بإزالة البؤر الاستيطانية، حتى يتم نقلها إلى مناطق أخرى بالضفة الغربية المحتلة ومبادرته لفكرة تشديد الحصار على قطاع غزة ليشمل المواد الغذائية والوقود ويردد مقولته التي سنها عام ٢٠٠٢ "بعدم وجود شريك فلسطيني". مقللاً من شأن المفاوضات التي أجراها أولمرت مع عباس، بل وظهر قبل عقد الهدنة بأنه يرفض التوصل إلى تهدئة مع قطاع غزة من خلال اتفاق غير مكتوب. **لمزيد من التفاصيل انظر: عرب ٤٨** ، المعضلة المزدوجة لباراك والعمل : تحليل إخباري ، مرجع سابق .

حزبه الذي دفع العديد من قادة الحزب إلى الانشقاق عنه. فقد استقال عضو الكنيست أفرايم سنيه من الحزب في حين يجري أوفير بينس اتصالات مع حزب الخضر لينضم إليهم. كما استقال المستشار لسياسي لباراك، وذلك في حين توجيه رئيس الحزب السابق عمير بيرتس ونائب وزير الأمن الحالي عامي أيالون انتقادات حادة إلى باراك، بل ويصرح مسئولون في العمل أن الحزب على وشك الانهيار ([1]). ومن ثم كان من الطبيعي خسارة الحزب، مما يعكس المستقبل المرهون عليه الحزب وأزمته.

وعملت نتيجة انتخابات ٢٠٠٩ على تعزيز هذه الأزمة، وأدت لإنقسام الحزب لمعسكريين حول قرار الدخول في الحكومة اليمينية بقيادة نتنياهو، حيث فضل باراك ولعه بالسلطة على حساب الحزب رافعاً شعار أن "الدولة أهم من الجزب". فقد كان في صالح الحزب البقاء في صفوف المعارضة لإعادة بناء قوته الداخلية، ولحماية نفسه من هذه الحكومة اليمينية التي ستقضي على ما تبقى للحزب من هويه يسارية في ظل حصول الحزب على وزارة الدفاع. مما يشكل خطر على الحزب وعلى وضعه في الساحة السياسية بإسرائيل([2]). ومن ثم ترى الباحثة أنه ليس من المتوقع خروج الحزب من أزمته.

إلا أنه على الرغم من هذا هناك سيناريوهين لإمكانية نهوض الحزب مرة أخرى ، إلا أنهما سيناريوهين ضعيفين في ظل الواقع الحالي المأزوم للحزب ، ألا وهى :-

- السيناريو الأول : قيام حزب العمل بالبحث عن إطار سياسي جديد يكون في مركزه بدور قيادي .
- السيناريو الثاني : تشكيل قائمة مشتركة مع كتلة ميرتس .

إلا أن هذين السيناريوهين يمكن تفنيدهما، أولاً يعاني حزب العمل من أزمة قيادة واضحة والغريب أن القادة بالحزب لا ينتهجون نهجا مخالفا عما اعتادوا عليه، ولم يبذلوا أية جهود ملموسة لإخراج الحزب من أزمته . ثانياً دخول الحزب في قائمة مشتركة مع كتلة ميرتس غير واقعي لأن الحزبين يرتبطان بنظرية فائض الأصوات لحصر مقاعد جمهور الناخبين بينهم. بالإضافة إلى أن هذا التحالف قد يؤدي إلى نفور جمهور اليسار الصهيوني الذي يصوت لميرتس، يضاف إلى أن هذا التحالف سيبعد جمهور المركز السياسي في الشارع الإسرائيلي عن حزب العمل ([3]) .

ومن ثم حتى هذين السيناريوهين من الصعب تحقيقهما، فلا يتوقع خروج الحزب في ضوء هذه المتغيرات سالفة الذكر من أزمته.

رابعاً: أما فيما يتعلق بمستقبل معسكر اليسار(حركات السلام/ حزب ميرتس)

تفتقد حركات السلام وحزب ميرتس لبناء مؤسسي قوي يمكنها من الاستمرار والتكيف مع المتغيرات الطارئة عليها. كذلك لا يتمتع هذا المعسكر بنخبة سياسية قادرة على قيادة المعسكر اليساري. فحركات السلام في إسرائيل هي حركات ضعيفة تعاني هى الأخرى من أزمة، فقد فقدت مصداقيتها لدى الشارع الإسرائيلي، خاصة مع اندلاع الانتفاضة. فكان من أبرز الحركات التي تراجع دورها هى حركة السلام الآن، فالمناخ العام في إسرائيل مختلف تماماً عما كان عليه الحال أبان اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل عام ١٩٧٩ ([4]). هذا بالإضافة إلى افتقاد هذه الحركات للقوة، فليس لها أعضاء كنيست بداخله فقوتها تستمدها من خلال الأحزاب الموجودة في

([1]) ـــــــ ، مسئولون في حزب العمل : الحزب يتفكك ، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.Arab48.com ، ٢٧ مايو ٢٠٠٨ .

([2]) لمزيد من التفاصيل انظر:
المشهد الإسرائيلي، باراك يرغب بالانضمام لحكومة نتنياهو ويقول إن الدولة أهم من الحزب، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.almash-had.madarcenter.org/almash- ، متوافر بتاريخ ٢٠٠٩/٠٣/١٩.

([3]) **عرب ٤٨**، المعضلة المزدوجة لباراك والعمل : تحليل إخباري ، مرجع سابق .

([4])**إيمان حمدي** ، مرجع سابق .

اليسار الإسرائيلي الذي يعاني من أزمة وضعف، ومن ثم فلا يتوقع قوة هذه الحركات ([1]). ولكن تحاول هذه الحركات كحركة السلام الآن أن تكون بمثابة مظلة لمنظمات صغيرة غير حكومية تقدم المعونات والقوافل الإغاثية والتموينية للفلسطينيين، وتنظم احتجاجات سياسية أو تشارك في احتجاجات تنظمها جماعات أخرى، وتضم بعض المفكرين والمؤيدين مثل عاموس أوز وإيه بي يهوشوا. إلا أنها تفتقد لأجندة سياسية محدثة، ولا تستطع أن تملأ الفراغ الذي تركته الأحزاب اليسارية ليوازن أمام أحزاب اليمين ([2]).

أما فيما يتعلق بحزب ميرتس القطب الثاني في معسكر اليسار، فهو لم يقدم شيئا يحسب له لمحاولة إحياء المعسكر اليساري وقوته في البرلمان لا تتعدى خمسة مقاعد([3]). حتى حينما حاول يوسي بيلين أن ينجز شيئا قام بمبادرة جنيف التي لم يسمع عنها شئ بعد ذلك ([4]). إلا أن هذه الكتلة لن تختفي وليس من المتوقع صعودها لتحتل مكانة متقدمة، كالمرتبة الثالثة أو حتى الرابعة بين الأحزاب السياسية في إسرائيل، لكنها ستظل كما هي في الوضع الذي تشغله الآن ([5]). ومن ثم ليس من المتوقع أن يشهد المعسكر اليساري نهوضاً متوقعاً في الأفق القريب أو حتى البعيد. خاصة بعد تأييده لعدد من القرارات التي افقدته قطاع عريض من مؤيديه كتأييده لقرار حرب لبنان ٢٠٠٦ ، والعدوان على غزة في قضية الرصاص المصبوب، وقد دللت نتائج الانتخابات الأخيرة فبراير ٢٠٠٩ على ما سبق، فحصل حزب ميرتس على ٣ مقاعد ليحتل المرتبة الأخيرة في تلك الانتخابات.

من هنا يمكن القول أن ما وقع فيه المعسكر عامة وحزب العمل خاصة منذ عام ١٩٩٦، لم يكن بالأزمة العارضة وإنما بالممتدة.

([1])السفير محمد بسيوني ، مرجع سابق .
([2]) باروخ كمرلينج ، مرجع سابق ، صـ ٢٠٠ .
([3]) السفير محمد بسيوني ، مرجع سابق .
([4]) د. إيمان حمدى ، مرجع سابق .
([5]) د. عماد جاد ، مرجع سابق .

المراجـــــــع

١ـ الوثائق

اولاً: الوثائق باللغة العربية

١. الكنيست الإسرائيلي، **نتائج انتخابات الكنيست** ، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.knesset.il، متاح بتاريخ ١٧ مارس ٢٠٠٧.
٢. أشرف الشرقاوي (ترجمة) ، "**تقرير فينوجراد : الفصلان السابع والثامن**" ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ العدد ١٥٨ .
٣. **قراري مجلس الأمن رقم ٣٣٨ و٢٤٢** ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في www.un.org/arabic/sc، بتاريخ ٢٠٠٧/٠٢/٢

ثانياً: الوثائق باللغة الانجليزية

١. **Beytenu Party**, Israel Beytenu Chairman MK Avigdor Liberman "Ride the Kenesset of All its Arab Factions" www.beytenu.org/١١٠٤١١٥٦١/article html, accessed on ٢٤/٤/٢٠٠٨.
٢. ————, Principles for Permanent Agreement, www.beytennu.org./١٢/١/٢٥٢/article html/accessed on ٢٤/٤/٢٠٠٨.
٣. **Israeli Ministry of Foreign Affairs**, Members of the ١٨th Knesset, www.Israel.mfa.gov.IL, ٢٤/٠٢/٢٠٠٩, Accessed on ٢٨/٠٢/٢٠٠٩.
٤. **Israeli Knesset**, Parliamentary Groups: Shas, available at www.knesset.gov. il / faction / eng / faction page_eng. asp? Pg= ٢, accessed on ٢٤/٤/٢٠٠٨.
٥. **Mafdal Party**, web. archive. org / web / ٢٠٠٥, ٣٠٧١٥٤٤٢٦/http:// **www.mafdal. org. il /? Sid = ٢٧, accessed on ٢٤/٤/٢٠٠٨.**
٦. **www.State.gov/pnearls/٢٢٦٠٢.htm, Oslo Accord,** acessed on ٢٧/١٢/٢٠٠٨.

٢ـ الكتب

أولاً: الكتب باللغة العربية

١. إبراهيم العابد ، **المابای: الحزب الحاكم فى إسرائيل** ، منظمة التحرير الفلسطينية ، مركز الأبحاث ، نوفمبر ١٩٦٦.
٢. أحمد يوسف أحمد وآخرون ، **الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات اللبنانية والإسرائيلية وتأثيراتها العربية والإقليمية والدولية** ، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، أكتوبر ٢٠٠٦ .

٣. أسعد غانم، **الهامشيون في إسرائيل: تحدي الهيمنة الأشكنازية**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٥.
٤. ـــــ (تحرير)، **الهويات والسياسة في إسرائيل**، سعيد عياش (مترجم)، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٣.
٥. آلان دوتي، **الدولة اليهودية قرن لاحق**، السيد عمر، منى فرغلي(مترجم)، القاهرة، وزارة الأعلام الهيئة العامة للاستعلامات، كتب مترجمة, ٨٤٠.
٦. المركز الفلسطيني للإعلام ، "**شهيد الأمة "يحي عياش"**"، كتب وإصدارات، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www. Palestineinfo.info، متاحة بتاريخ ٢٠٠٧/١٢/٢٧.
٧. أماني غانم ومدحت ماهر (محرران) ، **العدوان ، المقاومة الحضارية في حرب لبنان : الدلالات والمآلات** ، القاهرة ، برنامج حوار الحضارات ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ٢٠٠٧.
٨. أمنية حرب (وآخرون)،" **السياسة المالية الإسرائيلية ٢٠٠٣: ٢٠٠٥ صناعة الائتلافات والفقر**"، القاهرة، المنظمة العربية لمناهضة التمييز العنصري.
٩. جيمس كوزيس وبارى بونز ، **تحديات الزعامة** ، جورج خورى (ترجمة) ، مركز الكتب الأردنى، ١٩٨٧.
١٠. خليل الشقاقي، **مسيرة مترددة نحو الاعتدال: موقف الرأي العام اليهودي في إسرائيل من عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية ١٩٨٠-٢٠٠١**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٢.
١١. سيف الدين عبد الفتاح، كيف صعدت التيارات الإسلامية داخل المجتمعات في الوطن العربي "توثيق تاريخي"، في ماجد سرور (تحرير)، **صعود التيارات الإسلامية في برلمانات الوطن العربي**، القاهرة، مؤسسة عالم واحد للتنمية ورعاية المجتمع المدني، ، الطبعة الأولى، ٢٠٠٧.
١٢. صلاح سالم زرنوقة، **العرب في إسرائيل: الواقع والمستقبل**، القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الطبعة الأولى، ٢٠٠١.
١٣. طاهر شاش، **إستراتيجية إسرائيل الجديدة**، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى ، أكتوبر ٢٠٠٨.
١٤. عبد العليم محمد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية للكنيست الرابعة عشرة ١٩٩٦ ومستقبل التسوية** ، القاهرة مركز الدراسات السياسة ، الطبعة الأولى ، ١٩٩٦.
١٥. عبد الوهاب المسيرى ، **الصهيونية والعنف : من بداية الاستيطان إلى انتفاضة الأقصى** ، القاهرة ، دار الشروق ٢٠٠٢ ، الطبعة الثانية.
١٦. عزمي بشارة، **العرب في إسرائيل: رؤية من الداخل**، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل ٢٠٠٠.
١٧. عزيز حيدر، **التطورات الاقتصادية والحراك السياسي في إسرائيل: دراسة في حركات الاحتجاج والانتخابات البرلمانية**، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الفلسطينية (مدار)، ٢٠٠٥.
١٨. عماد جاد (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ١٩٩٩: الهوية، الأمن، الاقتصاد، التسوية**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٩.
١٩. ـــــ (تحرير)، **انتفاضة الأقصى طموح الفكرة وأزمة الإدارة**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، ٢٠٠١.
٢٠. ـــــ (تحرير)، **الانتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣: الأمن أولاً**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣.

٢١. ـــــ (تحرير)، **انتخابات الكنيست السابعة عشرة: تقدم معسكر الوسط**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٦.
٢٢. غازى السعدى ، **الأحزاب والحكم فى إسرائيل** ، عمان ، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٩.
٢٣. كميل منصور (محرر)، **إسرائيل دليل عام ٢٠٠٤**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، مايو ٢٠٠٤.
٢٤. ليلى سليم القاضى ، **الهستدروت** ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية : مركز الأبحاث ، مارس ١٩٦٧.
٢٥. مجموعة من الكتاب والمحللين الاستراتيجين الإسرائيليين ، **٣٣ يوم حرب على لبنان أطول الحروب وأكثرها فشلا وتكلفة** ، أحمد أبو هدية (ترجمة) رام الله ، مركز الدراسات الفلسطينية ٢٠٠٧.
٢٦. مجموعة مؤلفين، **اليهود الشرقيون في إسرائيل: الواقع واحتمالات المستقبل**، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر ٢٠٠٣.
٢٧. موسى حنا عنتر ، **الكيبوتز من الداخل : دراسة سياسية وإدارية** ، بيروت ، منظمة التحرير الفلسطينية، مركز الأبحاث ، ديسمبر ١٩٧٠.
٢٨. نبيلة عبد الحليم كامل , **الأحزاب السياسية في العالم المعاصر** , دار الفكر العربي.
٢٩. هاني عبد الله، **الأحزاب السياسية في إسرائيل**، بيروت، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨١.
٣٠. هشام الصادق ، **"حزب ياحد معا الجديد : هل ينهى أزمة اليسار الإسرائيلى ؟"** مختارات إسرائيلية ، العدد ١١٢.
٣١. يائير شيلغ، **المتدينون الجدد: نظرة راهنة على المجتمع الديني في إسرائيل**، سعيد عياش (مترجم)، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار)، ٢٠٠٢.

ثانياً: الكتب باللغة الإنجليزية

١. An Doni, Ghassan, A **Comparative Study of Intifada ١٩٨٧ and Intifada ٢٠٠٠**, In Carey–Roane, the (New Intifada USA, RR Donnely and Sons, first Publishment), ٢٠٠١
٢. Arian, Asher, **The Second Republic Politics in Israel,** U.S.A, Chatham House Publishers, ١٩٩٦.
٣. Aronoff, Myron J., **Laber During Fifty Years of Israel Politics** In, O. Freedman, Robert, Israel First Fifty Years, U.S.A, University Press of Florida, ٢٠٠٠.
٤. Barchrach, Peter, **The Theory of Democratic Eletism: Crtique,** London, University of London Press Limited, ١٩٧٠.
٥. Bick, Etta, "Fragmentation and Realignment: Israel's National Parties in ١٩٩٢ Elections", in J Elazar - Daniel & Sandler - Samuel (Eds), **Israel at Polls ١٩٩٢**, Maryland: Rowman, and Little Field Publishers, ١٩٩٥.
٦. Bill, James A ., **Comparative Polities the Quest for Theory,** U.S. A, Charles E. Merrill Publishing Company, ١٩٧٣.
٧. Chomsky, Noam , **The new Intifada Resisting Israel's Apartheid,** London, New York,Verso, first published, ٢٠٠١.

٨. Easton, David, **The Political System An Inquiry into the State of Political Science**, U.S.A, New York, ١٩٥٣.
٩. Hanegbi, Haim , The Nature of Israel: The Histadrut Union and Boss, Ch٧, in, Bober, Arie, **The Radical Case Against Zonizms** New York, Anchor, Books, Double Day & Company Inc, Garden city, ١٩٧٢, www.encyclobedia of Trotskyism. com, ١٩١٨, ٢٠٠٦, accessed on ٢٤/١/٢٠٠٨
١٠. Huntington, Samuel P., **Political Order in Changing Societies,** India, Yale University, Printed by Arunk K. Mehta, at Vakil & Sons private LTD, ١٩٦٨.
١١. Janda, Kernneth," Comparative Political Parties Research and Theory", Ch.٧, in. Adamfifner, (Eds), **Political Science: The State Discipline**٢, Washington D.C, American Political Association, ١٩٩٣.
١٢. Lasswell, Harold D., **Politics; Who Gets What When How**, Clevel and New York, The World Publishing Company, Sixth Printing, Nov. ١٩٦٢.
١٣. Marshall, Gordon, **A Dictionary of Sociology** ١٩٩٨, originally published by Oxford University Press ١٩٩٨, http://www.encyclopedia.com/doc/١O٨٨-politicalparties.html, accessed on ٠٤/٠٤/٢٠٠٨.
١٤. Merrit, Richard L., **Systematic Approaches to Comparative Politics**, U.S.A, Chicago, Rand M.Nally & Company, ١٩٧٠.
١٥. Michels, Robert, **Political Parties, a Sociological Study of the Oligarchical Tendencies of Modern Democracy**, Electronic Text Center, University of Virginia Library. www e-text lib. Virginia. edu.
١٦. Mills, Wright C., **The Power Elite**, U.S .A, Oxford University Press Paper Book, ١٩٥٩, First Issued.

٣. المقالات

اولاً: المقالات باللغة العربية

١. إحسان مرتضى ، **"السباق بين نتنياهو وباراك"** ، شئون الأوسط ، أغسطس ١٩٩٧ ، العدد ٦٤، صـ١١٦: صـ١١٩.
٢. ــــــ ، **"باراك انعدام الخبرة السياسية والهوس الأمني"** ، شئون الأوسط ، أكتوبر ١٩٩٩ ، العدد ٨٨، صـ٩٣: صـ٩٧.
٣. أحمد إبراهيم محمود ، **"إسرائيل بعد رابين ، دوافع الاغتيال واحتمالات تطور العنف المسلح"** ، السياسة الدولية، يناير ١٩٩٦ ، العدد ١٢٣، صـ٢١٣ : صـ٢١٩ .
٤. آتيلا شومفلبى ، **"النتائج النهائية للانتخابات : الكيبوتسات والعرب أيدوا باراك"** ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١، صـ٨٧.
٥. ـــــ، **"باراك خطاب النصر : اليوم تبدأ حملة الإصلاح"** ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧، العدد ١٥١،صـ٨٨.

٦. ـــــــ ، "الوضع الاقتصادي لحزب العمل متدهور" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣، صـ٩٨.
٧. إساف أديب ، انتخابات الهستدروت ، عوفر عينى ربيب الرأسماليين ، الحوار المتمدن ، العدد ١٩٤٤ ، ٢٠٠٧/٦/١٢ ، متاح على شبكة المعلومات الدولية فى www. ahewar.org. متاحة فى تاريخ ٢٠٠٨/٣/٦.
٨. أسعد تلحمى ، مصير ائتلافه الحاكم بانتظار موقف العمل أولمرت يخمد التمرد داخل حزبه وليفني تتعهد العمل .كجزء من حكومته، دار الحياة، ٢٠٠٧/٥/٧ متاح على الشبكة الدولية فى www.daralhayat.com .
٩. افرايم يعر وتمر هيرمان، "مقياس السلام لشهر سبتمبر ٢٠٠٢"، مختارات إسرائيلية، نوفمبر ٢٠٠٢، العدد ٩٥، صـ١٤٤: صـ١٤٨.
١٠. ـــــــ ،" ٩٥% من الإسرائيليين يؤيدون خريطة الطريق: ٦٦% واثقين من نتائجها"، مختارات إسرائيلية، يوليو ٢٠٠٣، العدد ١٠٣ ، صـ١٤٣: صـ١٤٥.
١١. ـــــــ ،" مقياس السلام لشهر يونيو ٢٠٠٣"، أكرم ألفي (مترجم)، مختارات إسرائيلية، أغسطس ٢٠٠٣، العدد ١٠٤، صـ١٢٣: صـ١٢٥.
١٢. ـــــــ،"مقياس السلام لشهر يوليو ٢٠٠٣: ٨٠% من اليهود في إسرائيل يؤيدون إقامة سور فاصل"، مختارات إسرائيلية، سبتمبر ٢٠٠٣، العدد ١٠٥، صـ١٤٨: صـ١٥١.
١٣. ـــــــ ، "مقياس السلام لشهر سبتمبر ٢٠٠٣"، مختارات إسرائيلية، نوفمبر ٢٠٠٣، العدد ١٠٧، صـ١٠٩: صـ١١١.
١٤. ـــــــ ،" مقياس السلام لشهر نوفمبر ٢٠٠٣"، مختارات إسرائيلية، يناير ٢٠٠٤، العدد ١٠٩، صـ١١٧: صـ١١٩.
١٥. ـــــــ، "مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٤"، مختارات إسرائيلية، إبريل ٢٠٠٤، العدد ١١٢، صـ٩٩: صـ١٠٠.
١٦. ـــــــ، "مقياس السلام لشهر إبريل ٢٠٠٤: ٦٦ في المائة على رئيس الوزراء الإسرائيلي الإصرار على تطبيق خطته"، مختارات إسرائيلية، يونيه ٢٠٠٤، العدد ١١٤، صـ١١٥: صـ١١٦.
١٧. ـــــــ، "مقياس السلام لشهر مايو ٢٠٠٤: ٦٦% من اليهود لا يتعاطفون مع الفلسطينيين التي هُدمت منازلهم"، مختارات إسرائيلية، يوليو ٢٠٠٤، العدد ١١٥، صـ١١٦: صـ١١٧.
١٨. ـــــــ، " مقياس السلام لشهر يونيو ٢٠٠٤: أغلبية الجمهور تؤيد تدمير المستوطنات التي سيتم إخلاؤها واستمرار بناء الجدار الفاصل"، مختارات إسرائيلية، أغسطس ٢٠٠٤، العدد ١١٦، صـ١٠٩: صـ١١١.
١٩. ـــــــ، "مقياس السلام لشهر سبتمبر ٢٠٠٤"، مختارات إسرائيلية، نوفمبر ٢٠٠٤، العدد ١١٩، صـ١١٧: صـ١١٩.
٢٠. ـــــــ ،" مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٤: مركز تامي شتاينمتس لبحوث السلام"، مختارات إسرائيلية، فبراير ٢٠٠٥، العدد ١٢٢، صـ١٠٨: صـ١٠٩.
٢١. ـــــــ، "مقياس السلام لشهر يناير ٢٠٠٥"، مختارات إسرائيلية، مارس ٢٠٠٥، العدد ١٢٣، صـ١١٢: صـ١١٤.
٢٢. ـــــــ، "مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٥"، مختارات إسرائيلية، إبريل ٢٠٠٥، العدد١٢٤، صـ٩٤: صـ٩٦.
٢٣. ـــــــ، " مقياس السلام لشهر مايو ٢٠٠٥"، مختارات إسرائيلية، يوليو ٢٠٠٥، العدد ١٢٧، صـ١١٦: صـ١١٨.

٢٤. ـــــــ ، " **مقياس السلام شهر يناير ٢٠٠٦: ماذا يفعلون مع حماس؟: لا تحولون لها الأموال"**، مختارات إسرائيلية، مارس ٢٠٠٦، العدد ١٣٥، صـ١٥٢: صـ١٥٧.

٢٥. ـــــــ ، " **مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٦: الاقتصادي يمكنه الانتظار"**، مختارات إسرائيلية، أبريل ٢٠٠٦، العدد ١٣٦، صـ١٢٠: صـ١٢٢.

٢٦. ـــــــ ، "**مقياس السلام لشهر أبريل ٢٠٠٦**"، مختارات إسرائيلية، يونيو ٢٠٠٦، العدد ١٣٨، صـ١٢٩: صـ١٣١.

٢٧. ـــــــ ، "**مقياس السلام لشهر يونيو ٢٠٠٦**"، مختارات إسرائيلية، أغسطس ٢٠٠٦، العدد ١٤٠، صـ٩٥: صـ٩٧.

٢٨. ـــــــ ، "**مقياس السلام لشهر فبراير ٢٠٠٧**"، مختارات إسرائيلية، إبريل ٢٠٠٧، العدد ١٤٨، صـ١١٥: صـ١١٧.

٢٩. ـــــــ ، "**مقياس السلام لشهر ديسمبر ٢٠٠٧**" مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨، العدد ١٥٨، صـ١٥٦: صـ١٥٨.

٣٠. أفيشاع إيدلغ ، "**تحديات ما بعد الصهيونية (الفصل الثالث) : الصهيونية ومناهضة الصهيونية وما بعد الصهيونية**" ، احمد ثابت (ترجمة) ، مختارات إسرائيلية ، ديسمبر ٢٠٠٤ ، العدد ١٢٠، صـ٣٢: صـ٤٩.

٣١. إكرام بدر الدين ، "**النخبة السياسية : دراسة منهاجية ونظرية**" ، مجلة الفكر العربي، ديسمبر ١٩٩١ ، العدد ٦٦، صـ١٥٢ : صـ١٧٠.

٣٢. أكرم ألفى، "**قضية عزمى بشارة : الأمن الإسرائيلى وملف الأقلية العربية**" ، السياسة الدولية ، العدد ١٦٩ ، يوليو ٢٠٠٧ ، المجلد ٤٢، صـ١٤٤حك صـ١٤٧.

٣٣. ـــــــ ، "**سيناريوهات انقسام حزب الليكود**"، مختارات إسرائيلية، أبريل ٢٠٠٥، العدد ١٢٤، صـ١٠٠: صـ١٠٢.

٣٤. ـــــــ ، "**انتخابات حزب العمل الإسرائيلى : أزمة قيادة أم أزمة نظام سياسى؟**" ، الديمقراطية ، أكتوبر ٢٠٠١ ، العدد الرابع، صـ ١٧٠: صـ١٧٦.

٣٥. أورى أفنيرى ، "**صعود نتنياهو إلى السلطة**" ، الشرق الأوسط ، نوفمبر ١٩٩٦ ، العدد ٥٧، صـ٥٩: صـ٧٢.

٣٦. إينسيك وولف ، "**فيجلين يستطيع أن ينافس على رئاسة الليكود** "، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣، صـ٧١.

٣٧. إيلا كوفلتس، "**هل يوجد رؤية لدى اليمين**" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣، صـ٧٠.

٣٨. إيلان بابيه، "**تحديات ما بعد الصهيونية الفصل الثاني: الدائرة المفرغة الصهيونية التقليدية وصراع البقاء**"، أحمد ثابت (مترجم)، مختارات إسرائيلية، نوفمبر ٢٠٠٤، العدد ١١٩، صـ٢٢: صـ٣٢.

٣٩. إيمان حمدي، "**انتفاضة الأقصى وأزمة ما بعد الصهيونية**"، مختارات إسرائيلية، أغسطس ٢٠٠٤، العدد١١٦، صـ١١٨: صـ١٢١.

٤٠. باراك رافيد ، "**بان كي مون : قطع الخدمات عن غزة يتعارض مع القانون الدولي**" ، مختارات إسرائيلية، أكتوبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٤، صـ٧٨: صـ٧٩.

٤١. باروخ كمرلينج ، " **إسرائيليون يحاكمون دولتهم : الإبادة حرب شارون ضد الفلسطينيين** ، فاطمة نصر (ترجمة) ، مجلة سطور ، ٢٠٠٣ ، القاهرة .

٤٢. برهوم جريسي ،"**انعكاسات الحرب على الحلبة الحزبية في إسرائيل : مستقبل أولمرت وحكومته مرهوناً بنتائج الحرب البعيدة المدى**" ، المشهد الإسرائيلي ، العدد ١٤٠ ، الثلاثاء ٢٠٠٦/٨/٢٢.

٤٣. تالى ليبكين شاحاك ، "**إلينا . . إنهم لن ينسوا**" ، مختارات إسرائيلية ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٧.

٤٤. جوني منصور، "تفكك واختفاء الأحزاب الصهيونية الأيديولوجية : حزب العمال الموحد (مبام) نموذجاً" ، قضايا إسرائيلية ، شتاء وربيع ٢٠٠٥ ، العدد ١٧ـ ١٨، صـ٨٨ : صـ١٠٠.
٤٥. حاييم برعام ، "فوز اللوبي البرجوازي الأمني" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١، صـ٨٠: صـ٨١.
٤٦. حلمي موسى، بماذا تتهم إسرائيل عزمي بشارة، جريدة السفير، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.assarir.com / muklhakarticle، متاح بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٣.
٤٧. ــــــ ، "نصوص من الصحافة الإسرائيلية : حزب العمل لا يتجرأ على اجتياز مفترق الطرق إلى الحلبة الإسرائيلية ، جريدة السفير، ٢٠٠٧/٥/٢١، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.Assafir.com.
٤٨. خالد عايد (ترجمة وإعداد)، "تأثيرات الانتفاضة والركود والمرجع الاقتصاد الإسرائيلي"، مجلة الدراسات الفلسطينية، ربيع ٢٠٠٢، العدد ٢٥، صـ٥٠: صـ٦٠.
٤٩. ــــــ ، "يسرائيل بعالياه حزب المهاجرون الروس"، مجلة الدراسات الفلسطينية، خريف ١٩٩٦، العدد ٢٨،صـ١٢٧: صـ١٣٠.
٥٠. داني جوتواين ، "حزب العمل باع نفسه لعسكري" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١، صـ٨٥: صـ٨٦.
٥١. ران فرحي ، "توقعات حل ائتلاف أولمرت" ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ ، العدد ١٥٨، صـ١١٠: صـ١١١.
٥٢. رجب الباسل، "الأحزاب العربية بين الآمال المعقودة والقيود المفروضة"، القدس، مارس ١٩٩٩، العدد الثالث، صـ٦٧: صـ٧١.
٥٣. رافيف دروكر ، "تفوق كبير لنتنياهو في السباق لرئاسة" ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ ، العدد ١٥٨، صـ١٦١.
٥٤. رغدة حمدى السعداوى ومنال فهمى البطران ،" الحرب الإسرائيلية على لبنان مواقف إسرائيل الداخلية" ، السياسة الدولية، العدد ١٦٦.
٥٥. روعى نحمياس ، "تأييد العرب لباراك وصمة عار وخيانة" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١، صـ٧٦:صـ٧٧.
٥٦. سالم جبران، " حزب العمل الإسرائيلي أزمة قيادة..وأزمة طريق!"، متاح على شبكة المعلومات الدولية في http://www.bettna.com/articals٢/showArticlen.ASP?aid=٢٧٦، بتاريخ ٢٠٠٩/٠١/٣١.
٥٧. سفر كروبسكي وينريهف ، "مؤتمر أنا بوليس : فرصة لا يجب إضاعتها" ، مختارات إسرائيلية ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٦، صـ٥٩:صـ٦٠.
٥٨. سلمان ناطور، "شارون – الغائب الحاضر في انتخابات ٢٠٠٦" ، قضايا إسرائيلية ، شتاء ٢٠٠٦ ، العدد ٢١، صـ٧ : صـ١٢.
٥٩. سمير شمس،" هل أضاع الفلسطينيون حقاً فرصة تاريخية؟: أحمد قريع يكمل الرواية الفلسطينية عن مفاوضات طابا واستوكهولم وكامب ديفيد"، جريدة الشرق الأوسط، ٢٠٠٧/٠١/٣١، العدد ١٠٢٩١، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.asarqalawsat.com/print.asp?did=٤٠٤١٨&issueno=١٠٢٩١, متوافر بتاريخ ٢٠٠٩/٠١/٠٨.
٦٠. سيدي أحمد ولد أحمد سالم، المد الإسلامي في المجالس التشريعية، الإسلاميون، نتائج الانتخابات، متاح على شبكة المعلومات الدولية في wwww.aljazeera.net/NR/exres/fc٨٢١fE٨-AA٢E-٤BD٧- Bool-Klol –A٥٣٥c٩c٢E٠٤٤١framless.htm، متاح بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧

٦١. شمونيل مناحم، "لماذا ننجرف يميناً"، مختارات إسرائيلية، مارس ٢٠٠٥، العدد ١٢٣، صـ٩٨:صـ٩٩.
٦٢. طارق عبد الجابر، "عمرام متسناع رئيس حزب العمل : هذه رؤيتي للسلام . . إذا أصبحت رئيساً للوزراء" ، آخر ساعة ، ٢٥ ديسمبر ٢٠٠٣، صـ٥: صـ٧.
٦٣. عبد السلام الديماوي ، فوز عمير بيرتس برئاسة حزب العمل يحدث انقلاباً في السياسة الإسرائيلية ، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في www. Alreyad.com ، ٢٠٠٥/٢/٨ .
٦٤. عدنان السيد حسين، "مستقبل حزب الله .. بين الدور الداخلي والروابط الخارجية"، السياسة الدولية، أكتوبر ٢٠٠٦، العدد ١٦٦، المجلد ٤١، صـ١٠٤:صـ١٠٥.
٦٥. عزمي بشارة ، "المنتصر والمهزوم في الانتخابات الإسرائيلية" ، مجلة الدراسات الفلسطينية ، صيف ١٩٩٩ ، العدد ٣٩، صـ٣: صـ٤٩.
٦٦. علاء سالم ، "الانتخابات الداخلية في حزب العمل الإسرائيلي : سقوط جنرال القضايا الاجتماعية وصعود جنرال القضايا العسكرية" ، مختارات إسرائيلية ، سبتمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٣، صـ١٣٢: صـ١٣٥.
٦٧. عماد جاد ،" الانتخابات الإسرائيلية ومستقبل عملية السلام"، كراسات إستراتيجية، يونيو ١٩٩٦، عدد ٤٣، المجلد السادس.
٦٨. ـــــــ ، "الأنتخابات الإسرائيلية ٢٠٠٣: هل يمكن صنع سلام مع حكومة شارون"، كراسات إستراتيجية، ٢٠٠٣، العدد ١٢٥.
٦٩. ـــــــ ، "إسرائيل بعد الحرب مراجعة شاملة" السياسة الدولية ، أكتوبر ٢٠٠٦ ، العدد ١٦٦ ، المجلد ٤، صـ١١٦: صـ١١٩.
٧٠. ـــــــ ، "لقاء الخريف وخبرة مفاوضات كامب ديفيد الثانية"، تحليلات عربية ودولية، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.acpss.ahram.org.eg/ahram/٢٠٠١/١/١/ANAL٨٠٧.HTM ، متوافر بتاريخ ٢٠٠٩/٠١/٠٨.
٧١. غال ليفي ، "حول شينوي والاستمرارية : هل يمثل الحزب حقاً ثورة علمانية ؟!" ، قضايا إسرائيلية ، العدد ١٥ صيف ٢٠٠٤، صـ٩٠: صـ٩٨.
٧٢. كلود كلاين، "مكانة الدين في إسرائيل: تفسير ديموغرافي"، شئون الأوسط، عدد ١٠١، شتاء ٢٠٠١، صـ٤٦: صـ٦١.
٧٣. محمد جمال عرفة، حماس في الحكم .. التجربة الإسلامية الأصعب، متاح على شبكة المعلومات الدولية في www.islamonline.net/servelet/satellite?c=article.A، متوافرة بتاريخ ٢٠٠٨/٠٨/٣٠.
٧٤. مدار ، "الحكومة الإسرائيلية الحادية والثلاثون : البرنامج ، التركيبة ، والأعضاء" ، أوراق إسرائيلية ، رام الله، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، العدد ٣٣
٧٥. مسعود أحمد اغبارية ، "الانتخابات الإسرائيلية العامة ، آذار ٢٠٠٦ : التطورات والنتائج والأبعاد" ، قضايا إسرائيلية ، العدد ٢٢ ، ٢٠٠٦، صـ٧: صـ٣٨.
٧٦. معاريف،" الأغلبية تطالب باستقالة بيرتس"، مختارات إسرائيلية، ديسمبر ٢٠٠٦، العدد ١٤٤، صـ١١٨.
٧٧. ـــــــ ، "الشعبان يريدان الصلح"، مختارات إسرائيلية، مايو ٢٠٠٥، العدد ١٢٥، صـ٨٩.
٧٨. ـــــــ ، "بدون عرفات وبدون أوسلو"، مختارات إسرائيلية، أكتوبر ٢٠٠٣، العدد ٩٤، صـ١٢٩.
٧٩. منير الحمش ، "تداعيات الانتخابات الإسرائيلية ومحاولة وقف التدهور العربي" ، شئون الأوسط ، يونيو ١٩٩٦ العدد ٥٢، صـ٣٩: صـ٤٩.

٨٠. مهند مصطفى، " حماستان: التوجه الإسرائيلي حيال فوز حماس في الانتخابات الفلسطينية"، قضايا إسرائيلية، شتاء ٢٠٠٦، عدد ٢١، صـ١٣: صـ٢١.
٨١. موشيه إيشيون ، "انتخابات مبكرة" ، مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٥ ، العدد ١٢٢، صـ٧٥: صـ٧٦.
٨٢. مي قابيل ، "حزب العمل والخريطة الحزبية" ، ضد التمييز ، فبراير ٢٠٠٦، العدد ١٣.
٨٣. نداف آيال،" دولة في حالة هلع"، مختارات إسرائيلية، نوفمبر ٢٠٠٦، العدد ١٤٣، صـ١١٥: صـ١١٨.
٨٤. ـــــ وأريك بندر ، "التهديد الجديد لمتمردي الليكود" ، مختارات إسرائيلية ، يناير ٢٠٠٥، العدد ١٢١،صـ٧٥.
٨٥. نداف سرجاني،"مقياس الدماء"، مختارات إسرائيلية، أكتوبر ٢٠٠٢، العدد ١٣٤، صـ١٢٢: صـ١٢٥.
٨٦. نبيل عبد الفتاح، "لماذا نجح" الأخوان المسلمين" في الانتخابات؟"، مجلة الديمقراطية، يناير ٢٠٠٦، العدد ٢١ صـ١١٨: صـ١٢٠
٨٧. ياعيل برونوفسكي ،" الفقر استقر والفجوة اتسعت"، مختارات إسرائيلية، أكتوبر ٢٠٠٧، العدد١٥٤، ١٨: صـ٨٢.
٨٨. ـــــ ، "أغلبية الجمهور لا تثق في الدولة" ، مختارات إسرائيلية ، ديسمبر ٢٠٠٧ ، العدد ١٥٦، صـ١١٧: صـ١١٨.
٨٩. هداس شيير ، "اللجنة المركزية لحزب العمل توافق على ترشيح باراك لرئاسة الحكومة" ، مختارات إسرائيلية ، أغسطس٢٠٠٧ ، العدد ١٥٢، صـ٩٦: صـ٩٧.
٩٠. يائير كويكر ، الزرزور والغراب : شارون وبيريز ، القاهرة ، حركة التحرير الوطني الفلسطيني ، فتح : مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية ، ٢٠٠٣/١١/٤ .
٩١. يائير هيرشفيلد، " نظرة لاتفاقات أوسلو آراء ولقاءات"، مصطفى الهواري (مترجم)، مختارات إسرائيلية، نوفمبر ٢٠٠٢، العدد ٩٥.
٩٢. يديعوت أحرونوت ،" ٧١% يؤيدون استخدام المزيد من القوة في القتال في لبنان"، مختارات إسرائيلية، أغسطس ٢٠٠٦، صـ١٠١.
٩٣. يسرائيل هرئيل ، "وحدة معادية للوطنية" مختارات إسرائيلية ، يناير ٢٠٠٥ ، العدد ٢١، صـ٧٧: صـ٧٨.
٩٤. ـــــــ ، "هل يسير باراك على درب الآباء المؤسسين" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد ١٥١، صـ٨٦.
٩٥. يهودا جولان، "تدريس دعوة زئيفي": للترحيل الجماعي للعرب في المدارس"، مختارات إسرائيلية، إبريل ٢٠٠٥، العدد ١٢٤، صـ٨٢.
٩٦. يهوشواع برنيز، "مؤشر الفساد : أولمرت وهيرشيزون في الصدارة" ، مختارات إسرائيلية، ديسمبر ٢٠٠٧، صـ١١٦: صـ١١٧.
٩٧. يوسي ساريد ، "كتلة ياحد - ميرتس لا توافق على حكومة الوحدة" ، مختارات إسرائيلية، أغسطس ٢٠٠٤ العدد ١١٦ـ صـ٥٣: صـ٥٤.
٩٨. ـــــــ ، " إسرائيل أصبحت دولة مشاع يسرقها قادتها دون وجل"، حركة التحرير الفلسطيني ، مكتب الإعلام والعلاقات الخارجية ، القاهرة ، ٢٠٠٤/٧/٨.
٩٩. يوسي فيرتر ، "تراجع في نسبة تأييد الجمهور لأولمرت وبيرتس"، مختارات إسرائيلية، أكتوبر ٢٠٠٦، العدد ١٤٢، صـ١٢٥: صـ١٢٦.

١٠٠.ـــــــــ ، "معظم الجمهور يؤيد اتفاق دائم ، لكنه يعتقد أن مؤتمر أنابوليس فاشل" مختارات إسرائيلية ، ديسمبر ٢٠٠٧ العدد ١٥٦، صـ٧١: صـ٧٢.
١٠١.ـــــــ ، "من سيطيح بباراك" "مختارات إسرائيلية ، فبراير ٢٠٠٨ ، العدد ١٥٨، صـ١١٣: صـ١١٤.
١٠٢.يولي حرو متشينكو، "٦٤% من اليهود في إسرائيل يؤيدون الترانسفير"، مختارات إسرائيلية، يوليو ٢٠٠٤، العدد ١١٥، صـ١١٨: صـ١٢١.
١٠٣.يوئيل ماركوس ، "أميرال الشللية" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٥ ، العدد ١٥١، صـ٨٢: صـ٨٣.
١٠٤.ـــــــ ، "نصائح للرئيس الجديد لحزب العمل" ، مختارات إسرائيلية ، يوليو ٢٠٠٧ ، العدد (٥)، صـ٨٣: صـ٨٤.

ثانياً: المقالات باللغة الإنجليزية

١. Abdl Kader, Nizar, **Lebanon: Secular Talks Sectarian Practice,** www.international.org/previouse.php?opt=١&id=١٨٦, accessed on ٢٧/٠٨/٢٠٠٨.
٢. Ali, Haider, **Follow Up: Arab Representation in The Civil Service, in Government Corporations and in The Court System,** Sikky's Affirmative Action, & the Center for Jewish Arab Economic Development ٢٠٠٣, http://www.sikkuy.org.il/٢٠٠٣/english٠٣/civil٠٣.html, accessed on ٠٣/٠٤/ ٢٠٠٦.
٣. Ashlag, Yishai, **"Israelis Pension Fund Crisis"**, The institute for Advanced Strategic and Political Studies, Jerusalem, Washington, Sept. ١٩٩٦, No ٢٥, www.israeleconomy.org/ashlag.htm, accessed on ٣/٣/٢٠٠٨.
٤. Avraham, Pavin, **The Kibbutz Movement Facts and Figures,** Yad Tabenkin Research and Documentation Center of the Kibbutz Movement, ٢٠٠٦.
٥. ———, **The Kibbutz, Movement Facts, and Figurers, Israel,** www.kibbutz_org_il, ٢٠٠٢, accessed on ٢٧/٢/٢٠٠٨
٦. Micheal, B., **"Barak the Fool"**, Yediot Ahronot, ٥ Jan ٢٠٠١, P.٢٥.
٧. Badarne- Whbe, **Sawt El Amel's Assessment of the Histadrut**, Position Paper, www.socialistproject.ca/inthenews/Histadrut_English.pdf, acessed on ٢٧/٠٢/٢٠٠٨.
٨. Baram, Haim," **The Writing on the Wall"**, The Middle East International, No ٦٤١, ١٢ Jan ٢٠٠١, P. ٧.
٩. ———, **"Sharon Marches On"**, The Middle East International, No ٦٤٢, ٢٦ Jan ٢٠٠١, PP.٨:١٠.
١٠. Ben-Korin, Shahar, **Maavak Sozialisti, Contract postal workers demand permanent job status: Histadrut union federation takes**

membership dues but ignore struggle, ١٧ February ٢٠٠٧, http://socialistworld.net/eng/٢٠٠٧/٠٢/١٧israel.html, accessed on ٢٨/ ٠٢/٢٠٠٩.
١١. Ben Simhon, Dani, **"The Unmaking of the Histadrut"**, Challenge, N٨٨, Nov. Dec. ٢٠٠٤, www.workers@dv.co center.org, accessed on ٢٧/٢/٢٠٠٨.
١٢. Benvenisiti, Meron, **" Separation: An Election Gimmick"**, Haaretz in, The Middle East International, No.٦٤٢, ٢٦ Jan ٢٠٠١, http://meionline.com/, accessed on ٠٢/٠٢/٢٠٠٨.
١٣. Bilici, Abdulhamit, **On Rise in Turkey: Islamism or Democracy, www.islamonline.net,** accessed on ٣٠/٠٨/٢٠٠٨.
١٤. Brinklly, Joel, **"Debts Make Israelis Rethink an Ideal : The Kibbutz,"** The New York Times, March ٥, ١٩٨٩, www.query.mytimes.com, accessed on ١٣/٢/٢٠٠٨.
١٥. Dubary C ., (١٩١٢), **Secularism**, Catholic Encyclopaedia, New York: Robbert Appleton Company, Rettrived August ٢٤, ٢٠٠٨, From NewAdvent: www.newadvent.org/cathen/١٣٠٧٦٠-htm, Vol.١٣, New York, accessed on ٢٤/٠٨/٢٠٠٨.
١٦. Cameron, Kim S., **"Organizational Adaptation and Higher Education"** , Journal of Higher Education, Vol . ٥٥, N ٢ March - April, ١٩٨٤. www.jstor.org.
١٧. **www١.cbs.gov.il,** Employedpersons by occupation: Yearly Average, accessed on ٢٨/٠٢/٢٠٠٩.
١٨. Cline, Austin, **Religious Orgins of Secularism: Secularism is not an Atheist Conspiracy: Secularism as an Outgrowth of Christian Doctrine & Experience,** www. atheism.about.com/od/secularismseparation/areligiouseorgin/htm, accessed on ٢٤/٠٨/٢٠٠٨.
١٩. Cohen, Ariel, **Kadima's Victory and US Policy on the Arab Israeli Conflict**, http://www.heritage.org/Research/MiddleEast/wm١٠٢٧.cfm accessed on ٠٣/٠٤/٢٠٠٦.
٢٠. Cohen, David, **Israel's Histadrut trade union federation calls off planned general strike,** http://www.wsws.org/articles/٢٠٠٣/apr٢٠٠٣/hist-a١٤.shtml, ١٤/٠٤/٢٠٠٣, accessed on ٢٨/٠٢/٢٠٠٩.
٢١. Cooper, Abraham & Adlerstein Yitzchok, **Israelis New battle: Labor Union,** http://www.jewishworldreview.com/, Jan. ٤, ٢٠٠٧, accessed on ١/٤/٢٠٠٧.
٢٢. Darwish, Marwan, **"No Arab Candidate"**, The Middle East International, No ٦٤١, ١٢ Jan ٢٠٠١, P٨.
٢٣. Diskin, A. & Hazan, R.Y, **The ٢٠٠١ Prime Ministerial Election in Israel,** www.sceincedirect.com/science?, accessed on ٠٣/٠٢/٢٠٠٩.
٢٤. Dom Hoff, William G., **C. Wright Mills Power Elite Structure: Research and the Failure of Mainstream Political Science,** New Political

Science, N ٢٩, ٢٠٠٧, PP. ٩٧ – ١١٤, accessed on www sociology .UCSC. Edu, ٠١/٠١/٢٠٠٨.
٢٥. ———, **Alternative Theoretical Views,** www.sociology.ucsc.edu, April ٢٠٠٥, accessed at ١٦/٢/٢٠٠٧.
٢٦. Eli, Avrahami, **Member's Views on Changes in the Kibbutz,** www.kibbutz_org_il, accessed on ١٠/٠٢/٢٠٠٨.
٢٧. ———, **The Changing Kibbutz, Researed and Documentation Center of Kibbutz Movement**, Oct ٢٠٠٢, www.kibbutz_org_il, accessed on ١٣/٠٢/٢٠٠٨.
٢٨. Goldbaum, John, **Secular Party of Australia,** www. Secular.org.au/whysecular.php, accessed on ٢٤/٠٨/٢٠٠٨.
٢٩. Hazan, Reuven Y., & Diskin, Abraham, **The Parliamentary Elections in Israel,** January ٢٠٠٣, No. ٧, ٢٠٠٣, www.sciencedirect.com/science?-on=article accessed on ٠٣/٠٢/٢٠٠٩.
٣٠. Hoffman, Gil, "Politics: I'll Continue to Do What is Unpopular, " Jerusalem Post, www.Jpost.com / servlet / satellite? cid = ١١٩٦٨٤٧٢٧٣٤٣٥, accessed on ٢٤/٤/٢٠٠٨
٣١. Israeli, Rafi **"The Arabs in Israel: Asurging New Identity",** Jerusalem Letter of Lasting Interest Jerusalem Center for Public Affairs, ١ Jan ١٩٨٩, www.jcpa.org. gif, accessed, at ٤/٤/٢٠٠٨.
٣٢. Isseroff, Ami, **Labor Zionism,** www.mideastweb.org/labor_zinism.htm, accessed on ٢٧/١٢/٢٠٠٨.
٣٣. Katz, Lisa, **Primary Political Parties of Israel,** www.judaism.about.com / od / politics / a / potparties. Htm? P =١, accessed on ٢٤/٤/٢٠٠٨.
٣٤. **Knesset Backs,** Israel Coalition, www. Axis of logic/ world news.com, accessed on ١١ /٠١/ ٢٠٠٥.
٣٥. Kosmin, Barry A., **"Hard and Soft Secularists' and Hard and Soft Secularism: An Intellectual and Research Challenge"**, Society for scientific study: Annual conference, Oct ١٩-٢١ ٢٠٠٦, Portland, Oregon, Institute for study of Secularism in Society and Cultural Session on the Study of Secularism and Irreligion, www.trincoll.edu.nr/rdonlyress/٩٦١١٤Bc, accessed on ٢٤/٠٨/٢٠٠٨.
٣٦. Krusch, David, **Kadima Party,** www.jewishvirtuallibrary.org/, jsourcel/politics/sharonnewpartyhtml/, accessed on ٢٤ / ٤ /٢٠٠٨
٣٧. Liberman, Robert C.," **Ideas, Institutions, and Political Order: Political Change"**, American Political Science Review, Dec, ٢٠٠٢, VoL. ٩٦, N. ٤. http://journals.cambridge.org/action/displayAbstract?fromPage=online&aid=١٣٣٩٤٤, accessed on ٠٤/٠٤/٢٠٠٧.

٣٨. Loewenstein, Karl, "Political Systems, Ideologies, and Institutions: the Problem of Their Circulation", Amherst College, Western Political Quarterly, ١٩٥٣; ٦, PP. ٦٨٩-٧٠٦. -
٣٩. Marsden, Chris, Israeli Media Rallies Behind Sharon's Kadima Party, www.wsws.ory/article/٢٠٠٦/Jan٢٠٠٦/sra-i١٠/, accessed on ٢٤/٤/٢٠٠٨
٤٠. Muzal, Mualem, **Liberman Blasts Arab MKs, Pulls Party out of Government,** Haaretz, www.Haaretz.com/hasen/objects/pages/print Article no.=٩٤٥٢٩٩, accessed on ٢٤/٤/٢٠٠٨.
٤١. Ottaway, Marina & Amr Hamzawy, **"Fighting on Two Fronts: Secular Parties in the Arab World"**, Carnegie Papers, Carnegie Endowment, No. ٨٥, May ٢٠٠٧, www.carnegieeendowment.org/file/cp٨٥-secular final pdf, accessed on ٢٤/٠٨/٢٠٠٨
٤٢. ———, **Continued Decline is not Inevitable**, www.bitterlemons-international.org/previous.php?opt=١٧id=١٨٦, accessed on ٢٧/٠٨/٢٠٠٨.
٤٣. **Palestinefacts.org/pf_١٩٩١to_now_madrid_dec.php,** Madrid Peace Conference, ١٩٩١, acessed on ٠٨/٠١/٢٠٠٩.
٤٤. Peretz, Don & Doron, Gideon, **"Israel's ١٩٩٦ Elections .. a Second Political Earthquake"**, Middle East Journal, Vol. ٥٠, No. ٤, Autumn ١٩٩٦, P. ٥٣٠, www.Jstor.org/stable/٤٣٢٨٩٨٨, acessed on ١٦/١٢/٢٠٠٨.
٤٥. ———, Kook, Rebecca & Doron, Gideon, **"Knesset Election ٢٠٠٣: Why Likud Regained Its Political Domination and Labor Continued to Fade Out"**, The Middle East Journal, No ٤,Vol.٥٧ Autum ٢٠٠٣, P.٥٨٨: P.٦٠٣
٤٦. ———, **"Sectarian Politics and the Peace Process: The ١٩٩٩ Israel Election"**, Middle East Journal, Vol. ٥٤, No. ٢ Spring ٢٠٠٠, P.٢٥٩: P.٢٧٣, www.Jstor.org/stable/٤٣٢٨٩٨٨, acessed on ١٦/١٢/٢٠٠٨.
٤٧. Peretz, Kidron, **"The Fruits of Victory"**, The Middle East International, No ٦٤٤, ٢٣ Feb.٢٠٠١, PP.٤:٦.
٤٨. Prusher, Liene R., **"Israel's Religious, Right Gains Clout, Complicating Peace with Palestinians. The Shas Party, a Key Part of Israel's Governing Co-alition Pushing Settlement Growth"**, www.printthis. Clickability,com / pt / cpt? Action, Christina science monitor, March, ١٩, ٢٠٠٨, accesed on ٢٤/٤/٢٠٠٨.
٤٩. Rekhess, Elie, **Arab Politics in Israel and the ١٧th Knesset Election**, Israel, Tel Aviv University and Africa Studies, ٢٧ March ٢٠٠٦.
٥٠. Remmer, Karen L.," **Theoretical Decay and Theoretical Development: Resurgence of Institutional Analysis"**, World Politics, Oct. ١٩٩٧, Vol. ٥٠. No. ١, PP. ٣٤: ٦١.
٥١. Rubin, Barry, **From the Out Side Kooking in External Actors and the ٢٠٠٦ Israeli Election**, www.webscohost.com/ehost/pdf, accessed on ٠٣/٠٢/٢٠٠٩.

٥٢. Russell, Bertrand, **What is an Agnostic?**, http://arts.cuhk.edu.hk/humftp/E-text/Russell/agnostic.htm, accessed on ٢٠/٠١/٢٠٠٩
٥٣. Rynhold, Jonathan, & Steinberg, **The Peace Process & the Israel: Elections**, www.web.ebscohost.com/ehost/pdf?, ?, acessed on ٠٣/٠٢/٢٠٠٩
٥٤. Shaoul, Jean, **Israel: Labor Party to Prop Up Sharon's Likud Coalition**, www.wsws.org. accessed on ٢٢ December ٢٠٠٤.
٥٥. Shelah, Ofer, **Welcome to the Circus: Olmet's Mistake, Peretz's Achievement, and Bibi's Collapse**, www.ynetnews.com / ext / bmp / after / accessed on ٢٤/٤/٢٠٠٨.
٥٦. http://socialistworld.net/eng/٢٠٠٧/٠٢/١٧israel.html, Israeli Federation of Labor, accessed on ٢٨/٠٢/٢٠٠٩
٥٧. Sofer, Ronny, **Liberman: Territorial Concession Concept Failed**, ynet news.com, Ext / comn / Article. ayout / cda Article print preview ١- ٢٥٠٦-١ , accessed on ٢٤/٠٤/٢٠٠٨.
٥٨. Stoil ,Rebecca Anna, **"Barak Gets Approval to Proceed with Cabel's Removal"**, Jerusalem Post, www. http://ads.jpost.com/, accessed on ٢٦/٠٤/٢٠٠٩.,
٥٩. User, Graham, **"Why the Palestinians Did not Vote"**, The Middle East International, No ٦٤٤,٢٣, Feb. ٢٠٠١, P.١٩:P ٢٠
٦٠. Warachawski, Michel, **"Letter from Israel: The ٢٠٠٣ Israeli Elections, Labor Increasing Irrelevance"**, Journal of Palestinian Studies, Vol. ٣٢, No. ٣, Spring ٢٠٠٣, http://caliber.ucpress.net/doi/abs/١٠,١٥٢٥/jps.٢٠٠٣,٣٢,٣,٥٣, accessed on ٢٤/٠٤/٢٠٠٨.
٦١. Weston, Fred, **"Sharon Government on Collision Course with Israeli Trade Union"**, Middle East, available at www.matrxist.com, accessed on ٢٧/٢/٢٠٠٨.
٦٢. Wilson, Scott, **"Sharon Party is Winner in Israel"**, Washington Post, ٢٩ March ٢٠٠٤, wwwwashingtorpost.com/wp–dyn/content/article / ٢٠٠٦/٠٣/٢٨, accessed on ٢٤/٤/٢٠٠٨.

٤ - الرسائل العلمية

١. أحمد إبراهيم عبادى ، **دراسة في الأحزاب السياسية فى إسرائيل : دراسة مقدمة لنيل درجة الماجستير من معهد البحوث والدراسات العربية** ، جامعة الدول العربية ، أبريل ١٩٧٠.
٢. أكرام عبد القادر بدر الدين، **أزمة التكامل في الدولة حديثة الاستقلال، مع دراسة الكيان الإسرائيلي**، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٧.
٣. فوزى أحمد تيم ، **النظام الانتخابى فى إسرائيل وأثره فى تشكيل الحياة الحزبية والسياسية: بحث لنيل درجة الماجستير فى العلوم السياسية** ، القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٧٥.

٥- موسوعات

أولا: الموسوعات باللغة العربية

١. عبد الوهاب المسيري ، **موسوعة اليهود اليهودية والصهيونية**، متاحة على شبكة المعلومات الدولية في www.elmessiri.com/encyclopedia/Jewsh/Encyclopid/MG٧/Gza/BA٣/M، متوافرة بتاريخ ٢٠٠٨/١٢/٢٧.

ثانياً: الموسوعات باللغة الإنجليزية

١. **Columbia Encyclopedia**, Leftist, The Columbia Electronic Encyclopedia, Sixth Edition ٢٠٠٣, Columbia University Press, University Press,www.cc.columbia.edu/cu/cup, accessed on ٢٧/١٢/٢٠٠٨.

٢. **Philosophy Dictionary**, www.philiosophypages.com\dy, accessed on ٢٧/١٢/٢٠٠٨.

٣. **Political Dictionary**, www.specialist-online-dictionary.com/political-dictionary.html, accessed on ٢٧/١٢/٢٠٠٨.

٤. Roberts, Goffery K., PhD, **A Dictionary of Political Analysis,** U.K, Long Man Group, First Publishment, ١٩٧١.

٥. **Semioticon Encyclopedia Online,** http://www.semioticon.com/seo/I/ideology.html, accessed on ٠٢/٠٢/٢٠٠٩.

٦- الكتب السنوية

١. أسعد غانم (تحرير) ، **تقرير "مدار" الاستراتيجي ٢٠٠٥ : المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٤** ، رام الله ، آذار ٢٠٠٥.

٢. أفيفا أفيف ، المجتمع الإسرائيلي، محمد أحمد صالح (ترجمة) ، سلسلة للدراسات الدينية والتاريخية، العدد ٦ ، ١٩٩٨.

٣. جوني منصور (تحرير) ، تقرير "مدار" الاستراتيجي ٢٠٠٦ : المشهد الإسرائيلي العام ٢٠٠٥ ، رام الله ، المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية ، نيسان ٢٠٠٦.

٤. حسن أبو طالب (محرر)، التقرير الإستراتيجي العربي ٢٠٠٣: ٢٠٠٤، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، ٢٠٠٣.

٥. ـــــــ (تحرير) ، التقرير الاستراتيجي العربي ٢٠٠١ ، القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠١.

٦ـ الصحف

١. مختارات إسرائيلية.
٢. السفير.
٣. المشهد الإسرائيلي.

٧ـ مواقع إلكترونية

١. www.ADL. com
٢. www.aljazeera.net
٣. www. Altawasul.net
٤. www. Ameinu.net
٥. www.answers.com
٦. www.Arab٤٨.com
٧. www bsimmons. word press. Com
٨. www.hlol.net
٩. www.husky١.com.
١٠. www.Israel.mfa.gov.IL
١١. www. Jewishtoronto. Com
١٢. www.knesset.gov. il
١٣. www.meda.be
١٤. www.Moheeto.com
١٥. www. mutualistic. Org
١٦. www.Tufi.org/vk
١٧. www.wikipedia foundation.org

ـ مقابلات

١. **د. إيمان حمدي** : رئيس تحرير مجلة القاهرة للبحوث الاجتماعية وباحثة في الشئون الإسرائيلية، ٢٠٠٨/٠٦/١٨.
٢. **أ. أيمن عبد الوهاب** : الخبير الاستراتيجي بمركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ونائب رئيس تحرير مختارات إسرائيلية ، ٢٠٠٨/٦/١٩.
٣. **د. عبد العليم محمد** : مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ٢٠٠٨/٦/٢٣.

٤. **د. عماد جاد**: رئيس تحرير مجلة مختارات إسرائيلية، يوم ٢٠٠٨/٧/٤.
٥. **السفير محمد بسيوني**: رئيس لجنتي الشئون العربية والخارجية والأمن القومي والسفير الأسبق لمصر في إسرائيل، ٢٠٠٨/٧/٤.

الإدارة العامة
للدراسات العليا والبحوث
العملية



جامعة القاهرة

استمارة معلومات الرسائل التي تمت مناقشتها

الكلية/ المعهد: **القسم:**

١- **الدرجة العلمية:** √ ماجستير دكتوراه

٢- **بيانات الرسالة:**

عنوان الرسالة باللغة العربية: **أزمة حزب العمل الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦ حتى حرب لبنان ٢٠٠٦**

عنوان الرسالة باللغة الأجنبية:

The Crisis of Israeli Labor Party from ١٩٩٦ to Lebanon War ٢٠٠٦

التخصص الدقيق: علوم سياسية

تاريخ المناقشة: ٢٠٠٩/٠٤/٢٩

٣-**بيانات الطالب:**

الاسم: هبة جمال الدين محمد العزب الجنسية: مصرية

النوع : أنثى العنوان: ١٠ أ شارع على كامل حدائق حلوان

رقم التليفون: ٠٢٢٣٧١٤٦٩٠ جهة العمل: مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء

رقم الفاكس: البريد الالكتروني:

bebo_scientific_professional@yahoo.com

٤-المشرفون على الرسالة:

الاسم	القسم	الكلية	الجامعة

١- أ.د مصطفى كامل السيد – علوم سياسية – كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة

٢- أ.د أحمد يوسف أحمد – علوم سياسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

٣- د. عماد جاد – علوم سياسية– كلية الاقتصاد والعلوم السياسية– جامعة القاهرة

٥- مستلخص الرسالة (Abstract)

٥-١ باللغة العربية :

تركز هذه الدراسة على أزمة حزب العمل الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦ إلى حرب لبنـان ٢٠٠٦ وتنقسم إلى شق نظري تناول أزمة النخبة الحزبية وقدرة المؤسسة الحزبية على التكيف.

والشق تطبيقي يتناول أزمة الحزب وينقسم بدوره إلى ثلاثة فصول، يتحدث الفـصل الأول عـن ملامح أزمة الحزب، والفصل الثاني يتحدث عن السياق الاجتماعي والسياسي للأزمة، أما الفصل الثالث فيتحدث عن الأسباب الداخلية للأزمة من أزمة قيادة وأزمة أيديولوجية.

وأعقب ذلك خلاصة تناولت أهم نتائج الدراسة مع رؤية مـستقبلية لمـستقبل الأزمـة والحـزب ومعسكر اليسار ومستقبل التغيير في الخريطة الحزبية في إسرائيل. وتوصلت إلى معاناة الحـزب من أزمة ممتدة منذ عام ١٩٩٦ تتمثل أبرز أسبابها في أزمة قيادة وأزمـة أيديولوجيـة وعملـت التغييرات الحزبية والتغيرات بالرأي العام الإسرائيلي على زيادة حدة هذه الأزمة.

الكلمات الدالة :

إسرائيل، حزب العمل، الليكود، كاديما ، اليسار، حزب إسرائيل بيتنا، أحزاب المهاجرين الروس، الأحزاب الدينية، العلمانية، الصهيونية الاشتراكية، عرب ٤٨ ، الرأي العام، أزمة قيـادة، أزمـة أيديولوجية، نخبة، مؤسسية، السفارديم، أشكناز، كيبوتز، موشافيم، هستدروت.



٥-٢ باللغة الأجنبية:

Abstract

This thesis is tackling the crisis of Israeli labor party since ١٩٩٦ to Lebanon war ٢٠٠٦. It is divided into four chapters; the first one discusses the crisis of elite in political parties and the adaptation of its institutions. The second chapter tackles the issue of the features of the crisis of Israeli labor party. The third chapter discusses the social & political context of the crisis. The fourth chapter tackles the reasons of the crisis.

It argued that the Israeli labor party suffers from a leadership and ideological crisis. The right atmosphere of the crisis has a harmful impact on the party. There is no hope for the party to get ride of this crisis.

Key Words

Israel, Labor party in Israel, Likud, Kadima, Leftist, Beytenu Party, parties of Russian immigrants, religious parties, secularism, social Zionism, Arab ٤٨, public opinion, leadership crises, ideological crisis, elite, institutionalism, Sufferdiem, Ashkenaz, Moshavim, **Histadrut.**



٦-أهم النتائج التطبيقية التي تم التوصل إليها:

(لا تزيد عن سطرين لكل منهما)

٦-١ يعاني حزب العمل الإسرائيلي من أزمة داخلية طاحنة تجسدت في أزمة قيادة تبلورت حدتها في أزمة أيديولوجية.

٦-٢ يعاني حزب العمل من تقلص وتراجع في القواعد الانتخابية التي اعتمد عليها كالكيبوتز والموشافيم والهستدروت

٦-٣ ساعدت البيئة اليمنية التي تتسم بها الساحة السياسية بإسرائيل على زيادة حدة أزمة الحزب.

٧- ما هى الجهات التي يمكن أن تستفيد من هذا البحث:

(اذكر هذه الجهات مع شرح أهمية البحث لهذه الجهة بما لا يزيد عن أربعة سطور لكل جهة)

٧-١ الكليات التي تقوم بتدريس العلوم السياسية، حيث تتمثل أهمية هذا البحث في كونه يمثل أضافة علمية تساعد البحثين المهتمين بالداخل الإسرائيلي نظراً لما تتضمنه من تحليل علمي دقيق للساحة السياسية والحزبية بإسرائيل مما يساعد الباحثين ذلك في ظل نقص الدراسات العربية التي تتعرض للداخل الإسرائيلي.

٧-٢ المخابرات العامة، وذلك لكون هذه الرسالة تمثل دراسة عميقة للفكر النخبة السياسية الحاكمة بإسرائيل، مما يمثل أهمية كبيرة في فهم صناعة القرار داخل المجتمع الإسرائيلي.

٧-٣ وزارة الخارجية، نظراً للتأثير الإسرائيلي الكبير على العلاقات المصرية مع أغلب دول العالم، تأتي أهمية هذه الدراسة حيث تمثل تحليلاً دقيقاً لفكر النخبة الحاكمة لإسرائيل ومن ثم تحتوي على خطوط إرشادية تمكن المفاوض المصري من معرفة ثقف التفاوض مع الجانب الإسرئيلي. وتعطيه معرفة دقيقة بالمجتمع والمؤسسة الحزبية الحاكمة بإسرائيل.

٧-٤ المراكز البحثية المهتمة بالشان الإسرائيلى، حيث تمثل هذه الرسالة دراسة هامة للمجتمع والنخبة الحزبية والسياسية الحاكمة إسرائيل، وفي ظل فقر الدراسات العربية التي تناولت الشأن الداخلي الإسرائيلي تعتبر هذه الرسالة مصدر هام للباحثين المهتمين بالشأن الإسرائيلي، يكمن الاعتماد عليها لتحقيق التراكم العلمي في مجال معرفة الداخل الإسرائيلي.

٨- **هل توجد علاقة قائمة بإحدى هذه الجهات:** نعم [√] لا [ ]

فى حالة نعم اذكر هذه الجهات:

٨-١ مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

٨-٢

٨-٣

ما هى طبيعة العلاقة:

مشروع بحثـــي [ ]

تعاون أكاديمي [ ]

مشروع ممول من جهة ثالثة [ ] (اذكر ما هى:)

أخرى [√] (لا تذكر نشر بعض المقالات في بعض دوريات المركز)

٩- **هل توافق على التعاون مع جهات مستفيدة من خلال الجامعة:**

لا [ ] (لماذا)

نعم [√]

(أ) لتطبيق البحث: [√]

(ب) لاستكمال البحث: [ ]

(ج) أخرى: [√] (تذكر للاستفادة البحثية من هذه الرسالة)

١٠- **هل تم نشر بحوث مستخرجة من الرسالة فى مجلات أو مؤتمرات علمية)**

(تذكر مع جهة النشر والمكان والتاريخ)

١٠-١

١٠-٢

١٠-٣

١١- هل سبق التقدم لتسجيل براءة اختراع (تذكر مع الجهة والمكان والتاريخ)

١٢- هل توافق على إعطاء البيانات المذكورة في هذه الاستمارة لجهات أخرى

نعم [√]   لا [ ]

توقيع الطالب:
هبة جمال الدين محمد العزب

توقيع المشرفين:
- [signature]
-
-
- [signature]

وكيل الكلية (المعهد) للدراسات العليا والبحوث: التاريخ:

الاسم: هبة جمال الدين محمد العزب
الجنسية: مصرية
تاريخ الميلاد: ١٩٨٤/١٠/٠١
التخصص: علوم سياسية
المشرف على الرسالة: أ.د مصطفى كامل السيد
عنوان الرسالة: أزمة حزب العمل الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦ إلى العدوان على لبنان ٢٠٠٦

ملخص الرسالة:
الهدف والأهمية

تتمثل أهمية هذه الرسالة في كونها تتناول أزمة الأحزاب العلمانية بالشرق الأوسط التي كان لها تاريخ كبير في بناء مجتمعاتها، وإرساء قواعد الديمقراطية بها. ومن ثم تراجعها أمر يستحق الدراسة في ظل تنامي دور الأحزاب والحركات الدينية على غير المألوف. هذا بالإضافة إلى أن هذه الرسالة تتناول دراسة حالة لحزب كبير كان هو المسيطر على الساحة السياسية بإسرائيل حتى عام ١٩٧٧. بالإضافة إلى أنه كان يمثل الصهيونية الاشتراكية التي قامت عليها دولة إسرائيل واتخذتها ذريعة لتبرير مواقفها داخل الأراضي المحتلة. يضاف لكونه يمثل الشريك المعتدل نسبيا داخل الساحة السياسية بإسرائيل، الذي يؤمن بالحل الوسط الإقليمي. هذا بالإضافة لكونه زعيم معسكر اليسار المعسكر المعتدل نسبياً داخل إسرائيل. ومن ثم فإن تراجعه يمثل ضرورة هامة لمعرفة مدى تأثير ذلك على الخريطة الحزبية في إسرائيل، وعلى مستقبل عملية السلام في حد ذاتها. وفي ظل هذه الأهمية تأتي هذه الرسالة لتمثل أسهاماً لسد فراغ بحثي حول أزمة هذا الحزب، فالأدبيات التي تناولت هذه الأزمة لم تتعرض لها بشئ من التفصيل، كما أنها كانت تركز على بعد من أبعاد الأزمة وتغفل الأبعاد الأخرى، ومن ثم تحاول هذه الرسالة سد هذا الفراغ البحثي.

تم عرض الموضوع على مستويين:

<u>الأول نظري</u> وانصب حول أزمة النخبة الحزبية ومدى قدرة المؤسسة الحزبية على التكييف، وذلك للوقوف على عوامل ومحددات قوة النخبة الحزبية وأسباب ضعفها، والأسباب التي تؤهل المؤسسة الحزبية على التكييف مع المتغيرات الطارئة عليها، لمعرفة مدى انطباقها على أزمة حزب العمل الحالة التطبيقية بالرسالة.

<u>والثاني تطبيقي</u> تم في إطاره دراسة أسباب وملامح أزمة الأحزاب العلمانية بالشرق الأوسط مع دراسة حالة لأزمة حزب العمل الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦ حتى ما بعد حرب لبنان ٢٠٠٦، وذلك للوقوف على مدى التغير الذي حدث بالخريطة الحزبية بإسرائيل.

الرسالة تتكون من أربعة فصول:

الفصل الأول تناول أزمة النخبة الحزبية وقدرة المؤسسة الحزبية على التكيف وهو يمثل الفصل النظري للدراسة الذي يرسي القواعد النظرية لنظريتي النخبة والمؤسسية وذلك للإجابة على المشكلة البحثية للرسالة التي تدور حول أسباب أزمة الأحزاب العلمانية بالشرق الأوسط مع دراسة حالة لأزمة حزب العمل الإسرائيلي للتعرف على أسباب أزمة الحزب هل تعود لأسباب داخلية أم خارجية، هل هي أسباب عارضة ومرحلية أم مستمرة، وما هي قدرة هذا الأسباب على الاستمرار والمقاومة، وما مستقبل هذه الأزمة التي يعاني منها.

ويتحدث الفصل الثاني عن ملامح أزمة حزب العمل، حيث يتعرض في البداية لأزمة الأحزاب العلمانية بالشرق الأوسط وذلك للتعرف على إذا كانت أزمة حزب العمل امتداد لأزمة الأحزاب العلمانية بالمنطقة، ثم يتناول الحديث عن ملامح أزمة حزب العمل.

أما الفصل الثالث فيتناول السياق الاجتماعي والسياسي للأزمة، حيث يتناول الأوضاع الاجتماعية التمييزية والصراعية المحيطة بأزمة الحزب، والأوضاع السياسية بالخريطة

الحزبية في إسرائيل والتوجه التأييدي للرأي العام الإسرائيلي. وذلك للوقوف على السياق الذي حدث في إطاره الأزمة ومدى تأثيره على الحزب.

أما الفصل الرابع فيتناول أسباب أزمة الحزب، حيث يتحدث عن الأسباب الداخلية للأزمة من أزمة أيديولوجية، وأزمة قيادة.

وتتمثل أهم نتائج هذه الرسالة في معاناة الحزب من أزمة حقيقية تتمثل بالأساس في أزمة قيادة وأزمة أيديولوجية، إلا أن المناخ اليميني بالساحة السياسية بإسرائيل عمل على زيادة حدة الأزمة التي يعاني منها. وقد توصلت الرسالة إلى ضعف الفرص المتاحة أمام الحزب للخروج من أزمته.

الأستاذ الدكتور

مصطفى كامل السيد

مستخلص

تركز هذه الدراسة على أزمة حزب العمل الإسرائيلي منذ عام ١٩٩٦ إلى حرب لبنان ٢٠٠٦ وتنقسم إلى شق نظري تناول أزمة النخبة الحزبية وقدرة المؤسسة الحزبية على التكيف.
والشق تطبيقي يتناول أزمة الحزب وينقسم بدوره إلى ثلاثة فصول، يتحدث الفصل الأول عن ملامح أزمة الحزب، والفصل الثاني يتحدث عن السياق الاجتماعي والسياسي للأزمة، أما الفصل الثالث فيتحدث عن الأسباب الداخلية للأزمة من أزمة قيادة وأزمة أيديولوجية.
وأعقب ذلك خلاصة تناولت أهم نتائج الدراسة مع رؤية مستقبلية لمستقبل الأزمة والحزب ومعسكر اليسار ومستقبل التغيير في الخريطة الحزبية في إسرائيل. وتوصلت إلى معاناة الحزب من أزمة ممتدة منذ عام ١٩٩٦ تتمثل أبرز أسبابها في أزمة قيادة وأزمة أيديولوجية وعملت التغييرات الحزبية والتغيرات بالرأي العام الإسرائيلي على زيادة حدة هذه الأزمة.

الكلمات الدالة
إسرائيل، حزب العمل، الليكود، كاديما ، اليسار، حزب إسرائيل بيتنا، أحزاب المهاجرين الروس، الأحزاب الدينية، العلمانية، الصهيونية الاشتراكية، عرب ٤٨ ، الرأي العام، أزمة قيادة، أزمة أيديولوجية، نخبة، مؤسسية، السفارديم، أشكناز، كيبوتز، موشافيم، هستدروت.

Abstract

This thesis is tackling the crisis of Israeli labor party since 1996 to Lebanon war 2006. It is divided into four chapters; the first one discusses the crisis of elite in political parties and the adaptation of its institutions. The second chapter tackles the issue of the features of the crisis of Israeli labor party. The third chapter discusses the social & political context of the crisis. The fourth chapter tackles the reasons of the crisis.

It argued that the Israeli labor party suffers from a leadership and ideological crisis. The right atmosphere of the crisis has a harmful impact on the party. There is no hope for the party to get ride of this crisis.

Keywords:

Israel, Labor party in Israel, Likud, Kadima, Leftist, Beytenu Party, parties of Russian immigrants, religious parties, secularism, social Zionism, Arab 48, public opinion, leadership crises, ideological crisis, elite, institutionalism, Sufferdiem, Ashkenaz, Moshavim, Histadrut.

Name: Heba Gamal Eldin Mohamed El Azab
Nationality: Egyptian
Date of Birth: 01/10/1984
Specialization: Political Science
Supervisor: Prof. Dr. Mustapha Kamel El Sayed
Title: The Crisis of Israeli Labor Party: Since 1996 to Lebanon War 2006

Summary:
The Crisis of Israeli Labor Party: Since 1996 to Lebanon War 2006.

This thesis discusses the crisis of secular parties in the Middle East region. These parties were considered an important element in building its societies and countries. But since 1970 their status has been deteriorated and there was an emergence for religious entities. In this perspective, there was a necessity to study the causes of the deterioration of secular parties in Middle East, especially to study the deterioration of the Israeli Labor party. This party was the ruler party of Israel from 1949 to 1977; it is a leader of leftist camp in Israel. It believes in regional compromise; it represents socialist Zionism that was an excuse for Israeli existence in the occupied land.

In this regard, it is important to find out the reasons of the Israeli labor party's crisis, is it internal or external, is it permanent or incident, and what is the future of this crisis.

This thesis tries to examine the influence of the deterioration of Israeli labor party on the political atmosphere in Israel and its impact on the future of negotiation and settlement.

It consists of four chapters: the first chapter discusses the crisis of elite in political parties and the adaptation of its institutions. The second chapter tackles the crisis features of the labor party. The third chapter discusses the social & political context of the crisis. The fourth chapter tackles the reasons of the crisis. It discusses the leadership crisis and the ideological crisis.

Concerning the conclusion, it suggested that the main reason of the crisis is the absence of strong leadership; in addition to ideological crisis. The right trend of the society has a negative impact on the labor party and on the leftist camp.

Advisor

Prof. Dr. Mustapha Kamel El Sayed.

Cairo University
Faculty of Economics & Political Science
Political Science

The Crisis of Israeli Labor Party
From 1996 to Lebanon War 2006
A Dissertation to Obtain the Degree of Master in Political Science

By:
Heba Gamal Eldin Mohamed El Azab

Advisor:
Mustapha Kamel El Sayed
Professor of Political Science

2009